




۲۱۸ مغزی


۲۱۱۹۴۱

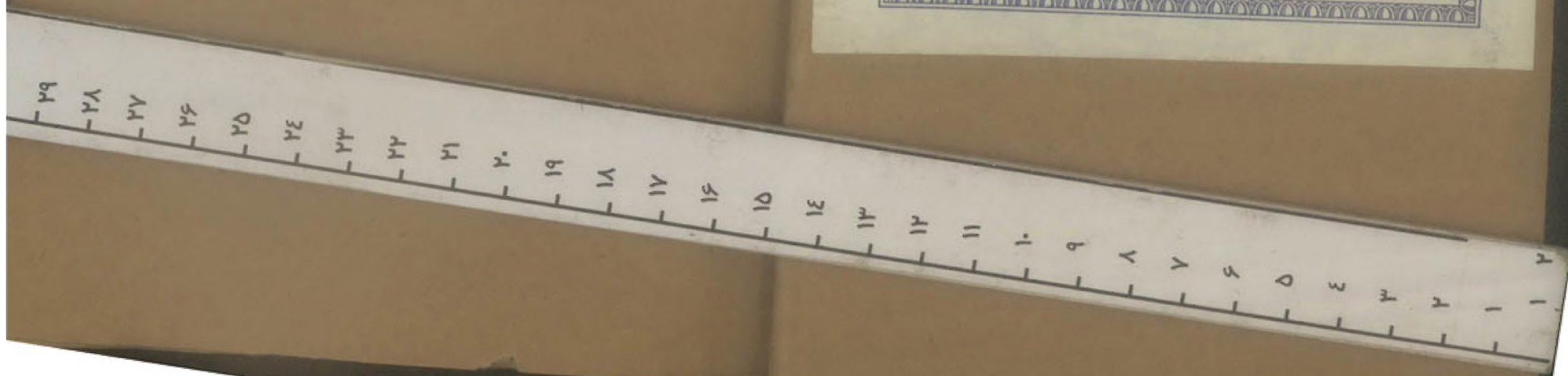
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب: <i>کتاب فی فقه الصلوة</i>		
مؤلف: _____		شماره ثبت کتاب
موضوع: _____		۲۱۱۹۴۱
شماره اختصاصی: (۲۱۸) از کتب اهدائی: <i>آیت الله مغزی</i>		



۲۱۸ مغزی

۲۱۱۹۴۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب سلام فی فقه الصلوة		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۱۹۴۱
شماره اختصاصی (۲۱۸) از کتب اهدائی: آیت الله مغزی		



المكتبة
تحتفظ في
تاريخها

معرفت برادرش حیدر کرکده

فصل

ع -

12-41941


$$\frac{r_1 \lambda}{r_2 - r_1}$$


كما تعلم اما الوضوء بالفتح فهو الماء الذي يتوضأ به وبحسب وجوبه بشرط وجوب ما هو
 سوى كان صلواتا وغيرهما على المشهور وربما قيل بالوجوب لنفسه وعليه يدل الخلاف
 الوجوب في صحة بعض الاخبار الا ان الوجوب حقيقة عرفية وقد فهم من تقييد
 الصلاة بالوجه اعسار كون وجوب الوضوء بشرط طهارة الا ان يقال للوجوب لنفسه
 لا لثبوت وجوبه كالمعرفة بالنسبة الى الصلاة وعلى كل حال فالوضوء للصلاة الوجه
 واجب بالخلاف دون المندوب فان في وجوب الوضوء لخلع او المسحور العدم
 وربما احتج القائلين بالوجوب بتحقيق الدم على تركه واجيب عنه بان الدم على فعل
 التناقل بدونه وتخصيص الوضوء بالواجب ان الرسالة موضوعه للاعم لانه
 الاهم اما غير الصلاة فخر وجه خلاف الموضوع وقد اوردنا الكلام في بيان ما استدل
 على وجوب الوضوء لنفسه واخر في جاشية الروضة ثم ان الاتفاق منقول عن الصحابة
 في وجوب الوضوء من حدث البول والغايظ والريح وفي صحة الاخبار ما هو مطلق
 ومقترب بماع الصوت في بعض الاحداث ووجدان الريح ومنها ما علق على الخروج من
 السبلين او الطرفين وقيد في بعضها الطرفين بالذين انعم الله بهما عليك وغير
 خفي ان ائتمار رجل الملقب بقتضي التقييد للطلق وهذا قد جعل تقييد
 البول والغايظ انما اصدق البول والغايظ اذا كانا من السبلين فاعتبارا
 ممكن ايم وعليه قد يندفع احتجاج السبع رحمه الله على ان ما يخرج من تحت المحل
 يكون ناقضا دون ما فيهما بعموم قوله او جاحدا منكم من الغايظ وتوجيه
 شيخنا المحقق في جعل الميتين للغير عليه الا ان ما ذكرناه يوجب زيادة تقييد
 ولعل الاجماع ان تم على نقض ما يخرج من غير السبلين على بعض الوجوه كافي
 والافاضل لا يخرج من اشكال وما ذكره شيخنا قدس سره في المدارك من دلالة اطلاق
 بعض الاخبار على نقض ما يخرج من مجزئ غير معتاد بان يكون هو المخرج محض
 تاملا للاتفاق المدعى اما ما ذكره في المنتهى من نقض ما يخرج من قبل
 المرأة لانه منقول الى الجوف فضعفه شيخنا فذكرنا وقد يندفع الضعف اذا حدث

عليه اسم الغايظ الا انك قد عرفت الاحتياج الى التقييد ومعه يسقط الحكم وما احتجنا
 من امكان النقض لطلق الخروج وان لم يكن منفصلا عن حسن الباطن يدفعه التامل
 في الاحداث فان الخروج من الطرف غير خروج اليه لا يتكلف يستغنى عنه لعدم
 ظهور الخلاف ولا يخفى عليك ما في اطلاق الواو الذي هو حكم العلامة في الاشكال
 والاعتناء بالانظر الى المتعاقب ممكن لو كان الحكم مضبوطا وكذا الخلاف في
 وجوب الوضوء في مجزئ من حدث النوم حتى يذهب العقل وان وقع في كيفية
 النوم لخلاف كما حكاه الشيخ في الهدى وان كان كلامه اخيرا غير صريح في خلاف
 الصحابة وظاهره ان ما يورد ابن بابويه خبر سمعته انه سأل عن الرجل يخفق رأسه
 وهو في الصلوة قائما او راكعا فقال ليس عليه وضوء ورواية اخرى مرسله
 تضمن ان من رقد وهو قائم لا وضوء عليه العمل بذلك وتعلل عن اية انه
 لم يعد النوم في نواقض الوضوء وكلام الشيخ حيث ادعى عدم الخلاف باني ذكر
 وفي صحة الاخبار ما يدل على ان مطلق النوم موجب للوضوء كصحة زيارته عن
 احدهما علم السالم قال لا تنقض الوضوء الا ما خرج من طرف فذكر النوم وما اورد
 على هذا الحديث من ان مقتضاه حصرا لنقض في الخارج والنوم مع حصوله
 بالسكرو والاعمال اجزاء ومن انه يقتضي كون مطلق الخارج ناقضا لان ما من
 ادوات العجوز ومن ان قصر الناقض على الخارج والطرف يقتضي ان الخارج
 احدهما غير ناقض يمكن دفعه او لا بان دخول السكر والاعمالا هو من باب
 التنبيه وثانيا بان الوصول قد يحكي للعهد والمعمود هنا المتعارفين
 وثالثا بان المراد بالطرف من كل واحد منها لاها لا متباعد خروج خارجها
 معا هكذا الجيب وقد يقال على الاول ان الحكم اذا سلم واجرى على حقيقته
 فاجاب غير المذكور للوضوء من باب التنبيه يوجب عدم الحكم فيما فاضل
 وجوابه انه اذا دخل في النوم من باب التنبيه فلا ينافي نقض الحكم لان حاصل
 الحكم فيما ذكر وما يندفع على ان الظاهر كون الحكم اضافيا بالنسبة الى القوى والاعراف

الاستصحاب الى التقييد وان استوفى
 السبلين وما يخرج من قبل
 2 السبل الا ان احتمال تقييد كل
 سبل بما يخرج منه يستفاد
 كلامنا اولاً انه لا ينافي
 انه لم يسبق تقييد ما يطلب
 اثباته فذكره

كما تقول اهل الخلاف وعلى الثاني ان المجهول غير معلوم بعد تعارض الخبر في مثل الذي
وعنده وجوابه ان التعارض لا ينافي في التعارض وعلى الثالث ان المراد غير ظاهر
العلم شمل ان لم يكن ظاهرا فيها معا والامتناع اما افتشاح اعتبار الوجود بمعنى كون
كل واحد من الاحداث خارجا عن المخرجين وليس كذلك وينبغي ان تعلم انه ورد
في الصحيح عن اسحق بن عمار انه اشعرى عن ابي عبد الله عا قال لا ينقض الوضوء الا
حدث واكنوم حدث فقد اختلفت اراء الاصحاب في كيفية الاستدلال به
الحديث على وجه الاول ما ذكره العلامة رحمه الله ان الحديث لما كان كلياً تخير افراد
فلا بد ان يترك كل واحد منها منه ومن خصوصية المجهول له عن غيره من مشاركته
في ذلك الكلي وكل واحد من الاحداث في جهتها اشتراكه وامتناعه وما به الاشتراك
وهو مطلق الحدث مغاير لما به الامتناع وهو خصوصية المجهول ولا سكر في ان تلك
الخصوصية ليست حدثاً او الكان ما به الاشتراك وهو حدث داخلي
ما به الامتناع وهو تلك الخصوصية فتحتاج تلك الخصوصية تبيينها عن
باقي الاحداث والكلام فيها كما الكلام في الاولى فلا بد من الاشارة الى خصوصية كون
حدثاً بالطلاق السلسل واذا ثبت ان خصوصيات ليست احداثاً كان
النقض منفيها عنها بسبب ما ذكره في المقدمة الاولى فيكون النقص مستند
الى مشترك الموجود في النوم على ما حكم به في المقدمة الثانية ووجود العلم
اعني الحديث تسلسل وجود المعلول وهو النقص في النوم وانما هو عليه
الوالد قد كان بان الاحكام الشرعية انما تجرى على الكليات باعتبار وجود
في الافراد فلان اسناد النقص الى الكلي وقد يقال علمه ان عدم اجراء الاحكام
على الكليات ان كان من حيث كونها كليات بشرط عدم الشخص فليس كذلك
لا يلزم من كلامه ذلك وان كان اجراً الاحكام على سبب التورية من حيث اجراءها
في مضمون مطلق الكليات حتى مع كونها لا بشرط فغير مسلم الامتناع لجواز اجراء
الاحكام عليها بسبب قدره على اجراءها في ضمن الجزئيات وتعميم الكليات الاصول

الخصوصية

والعقرب

واعترض على العلامة ايضا بفتح كون كذا ذاتاً لهذه الاشياء بل جاز كونها حقائق
عوض لها هذه التسمية باعتبار شرعي فالناقص هو تلك الحقيقة لا ذلك العارض
ولو سلم انه ذاتي لها مشترك بينهما كما شارك الجنس في افراد النوع لكن قولكم ان خصوصية
ليست احداثاً ان اردتم ان الحدث ليس جزءاً منها فليس كذلك المراد من قوله ان النقص
ما صدق عليه الحدث لا ما جرت به احواله ولا شك ان الخصوصية من ما يصدق
عليها الحدث ولا يلزم التسلسل فتكون تلك الخصوصية ناقصة بفتقن الحدث
وان اردتم ان لا يصدق عليها اصلاً فمنوع وايضاً اذا كان المراد بالحدث ما صدق
عليه من الافراد فلا يعلم انه ليس للخصوصيات مدخل فيكون الحدث صادقاً
على المجموع المركب منه ومن خصوصية كصدق الحيوان على الانسان والاربع
دليل عدم كون خصوصية حدثاً لا عدم مدخليةها وليست خافداً ككلام
المذاخر للشيخ من نوع تأمل كونها في حاشية التهذيب وللقول في المقام محال
واسع الا ان الحال لا يقتضيه الثاني ان الحدث في المقدمة الاولى ليس المراد به
حدثاً معيناً ولا حدثاً مبعوضاً المقام بكل حدث كما قالوا في قوله علمه
ما قدمت واخرت اي كل نفس واذا ثبت عمومها كان مغايرها ان كل حدث
ناقص للوضوء فتجمل كبر المقدمة الثانية من باب الشكل الاول فيكون العوض
الاشارة الى المقدمة من قطع النظر عن ترتيبها ومحو ان يجعل صوري للثاني
وتكون من الشكل الرابع كون الحدث من صوري محمول في الكبرى فيفتقن
بعض الناقض فموضوع الاحتياج الى هذا كله ان المقدمة الاولى مشتملة على
قضيةتين مختلفتين كيفاً احدهما لا ينقض الوضوء ما ليس بحدث والثانية
الناقض للوضوء حدث وان نظام السالبة مع الكبرى لا يفتقن سلباً لعدم اتحاد
الوسط وكذا الموجبة لان الموجبة في الشكل الثاني يوجبان عقبة هكذا
قل قد يقال ان اشتغال المقدمة الاولى على قضيةتين يعني ان في المستثنى والمستثني
حكمين هو خلاف كلام المحقق بل انما فيه حكم واحد بعد الاستثنا وربما يجاب اولاً بان

سبط

القول الاستثنائي لا يخفى من كلامه كما يعلم من المباحث الاصولية وثابتا على تقدير القول
به يقال بان القضية مستفادة من عصر الاستدلال على ثبوت الحكم
لما بعد الاول وفيه عمارة كما يقضي كلام العلامة رحمه الله اول البحث في كلامه
كما يعلم من راجعه اليك ان هذا الحديث يدل على المطلوب وان لم يكن مجمعا
لشرائط القياس كما قالوا في قولنا زيد مقتول بالسيف والسيف آلة حديدية فانه
لا شك في انما هو زيد مقتول بالآلة حديدية مع عدم جريانها على غيره شي من الاشكال
الاربع وفي هذا الكلام يعرف من اخطأ قوله على المنطق في تحقيق قياس المساواة الرابع
ما ذكره الوالد رحمه الله من ان الغرض من الحديث انما هو الرد على اهل الخلافة القائلين
بالنقض بالغنى ونحوه فاستدلوا به الى انه لا ينقض الوضوء الا الحدث والمكانة
الحدثية في النوم غير ظاهرة بينة عليه السلام بخصوصه وهذا الوجه اوضح الوجوه
واحدوها عن الارتباب ولا يخفى على من تأملها وجه الصواب ويدل على ذلك
النوم صريحا صلى الله عليه وسلم بعد ما مضى عن الى عدله عليه السلام قال سمعته يقول
من نام وهو راكع او ساجد وما شغل على اي حال لا عليه الوضوء فان
قبل المراتب بالحوالات المذكورة فلا تتناول النوم فاعدا ليصلها وضالما
رواه ابن بابويه رحمه الله قلت لماذا ذكرت وجه ولعل رسال ما رواه ابن بابويه
يسهل الخطب وان كان في جميع غيره عليه نظر يعرف بالتأمل في توثيق حال
احيانا وشرهاة صاحب الكتاب لما فيه علو شأنه وثبات اركانه نعم ما ياتي
في صحة معرطه دلالة على ما ياتي في المرسله وجميع ليس بحسن على ارادة جميع
الحالات وعلى تقدير كحالات المذكورة مستفادة غيرها من صحة جميع وليس
في المرسله ما ينبغي غيرها صحتها وعلله كاف اماما في التهذيب من كلام
الشيخ رحمه الله في الاخبار المتعارضة في هذا الباب فغريب وقد ذكرنا ما
فيه في حاشيته عليه في ذكر من اراده واذا غلب الاختصاص الاجناب والنوم
ورثتان بعضهما على التعديل بذهاب العقل فكلما يجب الوضوء بالنوم كذا كانت اذا

حصل كل من ذلك من اعزاء ونحوه عملا بالعله وعليه اعتماد الوالد رحمه الله امضا
الى دعوى العلامة انه لا يعرف في هذا خلافا وقد يستدل عليه صلى الله عليه وسلم
قاله سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل سجد لا يقول على الاضطرار الوضوء يستند
عليه وهو قاعد مستند بالوسايد قال اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه
الوضوء وجه الدلالة ان قوله اذا خفي عنه الصوت يدل على ان خفا الصوت
موجب للوضوء وهم اعم من كونه بالنوم وغيره لا اعتبار بعموم اجواب الخصم
السؤال ورجوعه عن غيره وان عاد الى المشيوعه لا ينافي عموم الحكم بالنوم
وغيره وغيره قوله حقه خصوص وجهه عموم واحتمال ان يكون رجع الصبر
الى اصله حقيقة لان يكون المتكلم فيه الذي اعفى والاعفاء هو النوم فيكون
خفا الصوت عنه بالنوم ينافيه احتمالا رجوع الصبر الى الرجل من حيث هو
لا متصفا بجميع الصفات المذكورة وقد قال ان كلا الاحتمالين ممكن ولا يستدل لا يتوقف
على الرجوع وله وجه الا ان الموجود في كلامه هذا المحقق في الجدل المتدبر فيقول ان المحقق
الايراد على الرواية بانها في قوة اذا خفي عنه الصوت في حال اشغابه ولو جازمته بان
كلامه عليه السلام مطلق ولا يتقيد بالمقدمة الخاصة فالأيداه وفيه ان الحديث عنه
هو ذلك الرجل الذي اغفا وهو قاعد ولا يخفى ان الحديث عنه لا يستلزم تعيينه بكل ما
ذكره على الوجه الذي استدلنا اليه هذا ويجب الوضوء اليه بالاستحاضة القليلة وهي
التي لا تنقبت الكرسف الى ظاهره عند الاكثر وفي المعيار مذهبنا في نقله عن ابن
ابن عقيل عدم وجوب الوضوء في هذه الحال ويدل على الوجوب صلى الله عليه وسلم عن ابن
في استحاضة قال حصل كل صلاة بوضوء ما لم يتقصد الدم ونحوها صلى الله عليه وسلم عن ابن
عن ابن عبد الله عليه السلام نحو هو ما نقل في الاستدلال لابن ابن عقيل صلى الله عليه وسلم
عن ابن عبد الله عليه السلام لا تدرك على مداه بل انما تدرك على ان من وجب عليها الانفصال
لا وضوء عليها وينبغي ان تعلم انه يفي من فتاقيات الكلام امور لا بد من التفصيل عليها
الاول لم يذكر الوالد رحمه الله من من جيات الوضوء من الميت لعدم الدليل على ذلك وما ذكر

فانما هو من دعوى العلامة انه لا يعرف في هذا خلافا وقد يستدل عليه صلى الله عليه وسلم
قاله سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل سجد لا يقول على الاضطرار الوضوء يستند
عليه وهو قاعد مستند بالوسايد قال اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه
الوضوء وجه الدلالة ان قوله اذا خفي عنه الصوت يدل على ان خفا الصوت
موجب للوضوء وهم اعم من كونه بالنوم وغيره لا اعتبار بعموم اجواب الخصم
السؤال ورجوعه عن غيره وان عاد الى المشيوعه لا ينافي عموم الحكم بالنوم
وغيره وغيره قوله حقه خصوص وجهه عموم واحتمال ان يكون رجع الصبر
الى اصله حقيقة لان يكون المتكلم فيه الذي اعفى والاعفاء هو النوم فيكون
خفا الصوت عنه بالنوم ينافيه احتمالا رجوع الصبر الى الرجل من حيث هو
لا متصفا بجميع الصفات المذكورة وقد قال ان كلا الاحتمالين ممكن ولا يستدل لا يتوقف
على الرجوع وله وجه الا ان الموجود في كلامه هذا المحقق في الجدل المتدبر فيقول ان المحقق
الايراد على الرواية بانها في قوة اذا خفي عنه الصوت في حال اشغابه ولو جازمته بان
كلامه عليه السلام مطلق ولا يتقيد بالمقدمة الخاصة فالأيداه وفيه ان الحديث عنه
هو ذلك الرجل الذي اغفا وهو قاعد ولا يخفى ان الحديث عنه لا يستلزم تعيينه بكل ما
ذكره على الوجه الذي استدلنا اليه هذا ويجب الوضوء اليه بالاستحاضة القليلة وهي
التي لا تنقبت الكرسف الى ظاهره عند الاكثر وفي المعيار مذهبنا في نقله عن ابن
ابن عقيل عدم وجوب الوضوء في هذه الحال ويدل على الوجوب صلى الله عليه وسلم عن ابن
في استحاضة قال حصل كل صلاة بوضوء ما لم يتقصد الدم ونحوها صلى الله عليه وسلم عن ابن
عن ابن عبد الله عليه السلام نحو هو ما نقل في الاستدلال لابن ابن عقيل صلى الله عليه وسلم
عن ابن عبد الله عليه السلام لا تدرك على مداه بل انما تدرك على ان من وجب عليها الانفصال
لا وضوء عليها وينبغي ان تعلم انه يفي من فتاقيات الكلام امور لا بد من التفصيل عليها
الاول لم يذكر الوالد رحمه الله من من جيات الوضوء من الميت لعدم الدليل على ذلك وما ذكر

الكبرى

الشيخ في التهذيب من ان المس إذا وجب الغسل الوجب الطهارة لان الطهارة الصورية داخل في
فإذا بطلت الكبرى في حال ان ثبتت بعد هذا الصوري لا يخ من غرائبه لان الاحكام الشرعية تابعة
للدليل والعقل لا يدخل فيها الا ان يرجع حاصل دليله للشبهة وفيه ما فيه وقد يمكن
الاستدلال على ايجاب الوضوء بالمس بان طاهره الاله الشريفه ايجاب الوضوء على كل
من اراد الصلوة خرج من ذلك المنظم بغسل الجنابة للاجماع والاضمار ومن توضحا بغير
مس الميت للاجماع فيبقى ما عداه وهو يد بالبحر الدال على ان كل غسل قبله وضوء لا
غسل الجنابة ورنما يعارض بعض اسحاق بن عماره الدال على انه لا ينقض الوضوء
الا حدث مع كون الانسان متطهرا لا يكون مسه باقضا اذ ليس تحت وشكل
بان احدثا المذكور في احدثا ان اراد به موجبات الصوري يلزم منه عدم تقضى
موجبات الكبرى وبحال ان بعضها ناقضا اتفاقا فعل ان المراد الاعم واذا كان
الاعم مرادا دخل المس وجب بان الغرض منه الرد على اهل الخلاف كما تقدم
في رد موجبات الصوري ونقض موجبات الكبرى للاجماع والاضمار على المس ولا
يعارض بان نبوت النقص الكبرى بوجوب عدم صدق الحكم لا مكان الجواب
بان احصا الاضمار في لاينا في ذلك نعم قد يقال ان تقدير كونه اضا فيا وجب
اجماله فلا يصح لمعارضته الاله ولم اجد في كلام الاحباب هذا النوع من
الاستدلال فينبغي تأمله فان قلت قدر من السج في الضيق من عند الله
عن اني عند الله عليه السلام في حرام قوما وصلي بهم ركعتين مات فان تقدم هذا
محل الخ ويعتدون بالركعة ويطرحون الميت خلفه في يغسل من مسه في
احدث يدرك حيث اطلاق الجواب على عدم نقض المس للوضوء ولا
في احدث محل من مسه صلي مع القوم ومعه الاعم الاستدلال وان كان له نوعا ما يرد
وقد جرد هذا في بعض نويعات المحرمي بزيادة مفصلة وله تأييد واضح
لوصح سند التوقيع اما ما ذكره سخنا قد سره نقلا عن المحققين قال في بعض
مصنفاته لا يقال رواه ابن ابي عمير حماد او غيره عن ابي عبد الله عليه السلام في كل غسل وضوء

الصلوات

الانفس الجنابة يدل على الوجوب لا ما نقول لا يلزم من كون الوضوء في الغسل ان يكون
واجبا بل من الجائز ان يكون غسلا كجائزه لا يجوز فعل الوضوء فيه وغيره يجوز ولا
يلزم من الجواز الوجوب ففيه بحث لان الجواز لا يدل عليه اللفظ والحمل خارج
محتاج الى دليل فليتامل كمن عدم صحة الحديث ترفع عن التكليف وما اشهر
من قبوله مراسيل ابن ابي عمير محل كلام الثاني قد يمكن ان يعد من الموجبات
المبطل المشبهة بعد البول والغسل الذي ليس بواجب لا يدخل فيه ومن ثم ترقى في مكانة
سخنا قد سره واستبعاد طهارة مع ايجاب الوضوء لا وجه واحتمال كونه مشبهتا
انما هو في اول الامر ولا يلزم كونه مشبهتا بعد ذلك بعيد ويبدو كونه حديثا
مستقلا للحكم بصفة الصلوة الواقعة قبل ركنه الثالث رعا وجه سخنا قد سره
وجوب الوضوء ان لم تجب الصلوة المشروطة به لان قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا
وجوهكم ليس المراد به نفس القيام والا لما كان الوضوء في اول الوقت واجبا بل المراد
ارادة القيام وهي محقق قبل الوقت وبعد وقد يقال عليه ان اللفظ لا يربط حقيقة
في نفس القيام والارادة انما هي محجاز ومن المقرر ان اللفظ اذا كان له مجازات ينبغي الحمل
على اقرن ما الى الحقيقة والارادة تعد دخول الوقت والعجب انه قد ذكر ما قلناه
في اول الكتاب ثم ذكر في موجبات الوضوء عند ذكر النوم الاستدلال على تقضيه
بعالي اذ اقمتم الى الصلوة وقد فسره ابن بكير بالقيام من النوم والعجب منه ادعاء العلامة
في المنتهى على تفسير الاله بالارادة اجماع المفسرين وفي بحث النوم استدلاله بان يكون
ارادة المفسر من اهل الخلاف لا يرفع العجب لانه كان عليه اليقظة على الرواية في مقام تفسير
الرابع عدل الوالد قد سره ان كان تركه عن قوله والنوم ليكون على نسق ما قبله بل ان ترك
النوم للتنبيه على اطلاق الحديث على النوم لا يخ من خفا كما تشوب بعض العباد وقد شكك
ذكر ان كحديثه قد انتهت الامام عليه السلام في قوله والنوم حدث وجوابه يعلم من الوجه الذي
نقلناه عنه في توجيه الاستدلال بالحديث هذا كله يتعلق بموجبات الوضوء اما كيفية
الاستحباب منها والواجب وان كان اطلاق الكيفية على مقدامة لا يخ من شيء الا ان الامر سهل خارج

هي الاقرب

فالمستحب لم يرد الوضوءان يغسل يديه من الزند من على ما قبله مستحبا قدس سره عن
 اقتضا راعى المتيقن ونقل على استحباب غسل اليدين الاجتماع بوجبه بعض النجاسه
 لكنه لا يصرح بحكمه كرواينه بكونه زراعه ابني اعمى ما سالا بالاجماع عليه السلام عن وضو
 رسول الله صلى الله عليه واله فوجدوا بنورا وبطشت فيه ما فعل كفيه ثم مسح كفه اليمنى في النور
 كحديث ولعل الاجتماع مع مساعده الروايه كافيه استحباب غسل اليدين وان كان صحيح
 النجاسه في اليد على غسل اليد اليمنى وعلى كلا التقديرين فالمستحب الغسل قبل دخولها او
 ادخال اليمنى الا انما يصدر في عليه بعد حيث يكون الوضوء منه سواء كان صغيرا او كبيرا على ظاهر
 العبارة وصرح كلام جدي قدس سره وما لم يشكنا قدس سره الى الاختصاص بالما القليل
 لانه الغالب في الاثنا ولا يخفى صراحه قوله لانه الغالب في ان مراده بالما القليل في الاثنا الصغير
 وكلامه في الما القليل متوجها لما يظهر من تعليل بعض الاخبار بنوع النجاسه وان كان الحق
 انه تعبد لما اعتبرا وصورا لا نافعا واضحا الوجه مع اطلاق الاخبار هذا اذا كانتا طاهرتين اما
 مع نجاستهما فالتمسنا داخل وعدم احتملان وفي قولنا الوالد يمكن كما حيث يكون الوضوء منه
 تنبيه على امرين احدهما توقف الاستحباب على كون الوضوء من يادخل فيه اليد وثانيهما
 استحباب الغسل قبل سوا كان من ما الاثنا الذي يتوضا منه او من غير وما تضمنه صحيح كونه
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل كم يغتسل الرجل على يده قبل ان يدخلها في الاثنا في الدلالة
 على الاثنا من الاثنا من شئ فان قلت ظاهر العبارة استحباب غسل اليدين اذا كان
 جميع الوضوء من الاثنا الذي يغتسل منه فلو اراد الوضوء منه ومن غير ينبغي ان لا يغتسل
 اليدين قلت لا التفتا للوالد فكذلك الى مثل هذا وعلى تقدير دلاله العبارة لا مانع من
 القول به فان قلت ما وجه قوله قبل ادخالها والنص قبل ادخالها قلت كلامه ينبغي على
 اليدين فلهذا نرى الضمير المستعمل في اليدين او اليد اليمنى مره اذا كان الوضوء من حديث
 البول والنوم اما البول فيلحقه كونه حيث قال فيه واحدا من حديث البول وهذا الحديث
 وان كان انما يدل على غسل اليدين الا انه يجوز ما ذكرناه قدس سره المطلوب واما النوم
 فيدل عليه روايه اخرى عن ابي جعفر عليه السلام قال غسل الرجل يده من النوم مره فان
 قلت ضعف هذا الحديث يعلى بن اسدي بوجوب عدم العباده والاستحباب بجمع شرعي

فكيف ثبت هذا مضافا الى تعمد ان الغسل من البول والغايظ من زمان والوالد قدس سره
 لا يقول به قلت الامر كما ذكرت في الاول لكن الاجتماع اذا تحقق على استحباب الغسل هو
 يحصل المانع فالنص مويد للاجماع واما ما ذكرت ثانيا فيمكن حمله على حاله الاجتماع فيدخل
 الاقل تحت الاكثر ويستحب غسل اليدين مرتين من الغايظ لصحبه كحلي حيث قال عليه السلام
 واثنان من الغايظ وحمل هذا الحديث على تأكيد مرتين واستحباب المرحه لروايه
 حزينه الداله بظاهره على ان البول والغايظ مرتين شوقا على تناسل البول من
 وانتفا احتمال التداخل مع الاجتماع ويستحب لم يرد الوضوء ايضا ان يتمم من
 با دخال الماء وادارته فيه وليست شوقا بحذبه الى ادخال الانف على المشهور موبدا
 بظاهر الاخبار وما نقل عن ابن ابي عمير من عدم استحبابها مشعوبه ايضا بعض
 الاخبار وحمل على عدم الوجوب جمعا وحمل الشهد بوجه كلام ابن ابي عمير على ذكر
 بعيد بل المنقول عنه انها ليسا بضر ولا بسوء وليست في العباده اعتبارا بالعدد
 تبعا للاخبار وفي رواية المعلى بن خنيس الكافي ما يدل على ان ناسي السواك
 قبل الوضوء محصون ثلاث مرات ونقل عن ابي اسحق رحمه الله انه حكى لامير المؤمنين
 كتابه لمحمد بن ابي بكر ثلثه الى مصر من حمله ما وانظر الى الوضوء فانه من عام الصلوات
 تمصص ثلاث مرات واستنشق ثلاثا وهذا لا يقصر عن بعض الاخبار المتنبته
 للاستحباب عند ذلك والاعتماد على الحديث الحسن المتضمن لمن بكعته شئ من الثواب شكل
 بان الحديث يقتضي العباده وورد من الاخبار رشمه لما على بيان الثواب فينبغي قفر
 الحكم على موقفه واحتمال كون مطلق الاعمال يلزمها الثواب اذا كانت عباده غير
 نافع لكونه خلاف مدلول النجس وتوقف العباده على الدليل فليتامل ولا يخفى دلاله
 عبارة الوالد فكذلك على عدم اعتبار الترتيب بين غسل اليدين والمضمضه
 والاستنشاق كالدلالة لما على تقديم المضمضه على الاستنشاق واحكام في الثاني
 واضح لعدم ما يدل على الترتيب بينهما فاشتهر بعض الاصحاب بتقديم المضمضه بل
 التصريح باستحباب اعاده الاستنشاق مع العكس غرض ظاهر الوجه الا بالحديث المتعارف

كذلك على ما في بعض النسخ
سلك في دفع الدين على ما في بعض النسخ
ان يدعى في الاما فان يدعى
نفس في حكمة

وفيه ما فيه ولما الاول في ما يستغاد بنوع من العناية لاعتبارنا في ما نحن فيه من غل الدين
اذ الوحي مدلول بعض الاخبار وقد يستغاد عكسه من بعضها كما في صريح رزار
عن ابي جعفر عليه السلام انه قال المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء بل من غسل
على انهما ليسا من افعال الدخلة في كفيته كالسواك فان قلت طهارة الاستسقاء
استقباب جميع ذلك قبل ادخال اليدين الا ناول وجهه ونعز ظه بل صريح في غسل
غيره اعتبار تقديم غسل الدين فقط ولدت لادالة للعبادة من محابل مجرد
احتمال ورواية قدومه ما ذكره بعد قوله ويقصد فان المعلوم منه انه يعتبر
تأخير المني عن غسل الدين والمضمضة والاستنشاق الا ان المراد لا يدفع الا يراعى اعتبار القصد في الوضوء
هو المعروف من مذهبنا في الاصحاب بل في سائر الطهارات كذلك وسياتي ان شاء الله عند ذكر الوضوء
من افعال الوضوء التبتية على قولنا لا يستحب الاستقباب قالوا والاصلي وجوب التبت في الوضوء وغيره
من العبادات في كمالها واما امرها لا يعبد الله بالصلوات والدين وقول النبي صلى الله عليه واله انما الاعمال
بالنيات وقدر وجه الاستدلال بان المراد بها واما امرها في التوراة والابحار الاجل ان يعبد
الله على حاله الاخلاص والميل عن الاثام الباطلة وفي قوله سبحانه وذكر من القصة اي دين الله القيمة
دلالة على ان الامر المذكور ثابت في شرعنا ولا يربطه لا تحقق الاخلاص بالعبادة الابنية التبرع
وقد يقال نغاية ما يدل على الآية جهاهم ما امروا لا يعبد الله في حال اخلاص الدين وان هذا
من بنية التقرب واما الخبر في حال سنده غير معلوم وتواتره كذلك مع اجمال لفظه على وجه يشكك
الاستدلال فان حجة العمل بالنية على تقدير رادة الصحة في تحريم لا تقتضي اعتبار القربة الاخلاص
الذي يستغاد من توجيه الاستدلال ولا رادة اصل القصد في تحريم احد محتملانه والظاهر
محال كلام نعم روى الحسن او الصحيح عن ابي حمزة الثمالي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا عمل بالنية
فاذا اضمحت الادلة بعضها الى بعض يمكن الاعتماد عليها مضادا الى ما نقله الشيخ والخلاف
من الاجماع لكن المحقق في الحديث نقل عنه شيخنا انه قال ما يخالف ذلك فانه قال بعد ان نسب وجوب
النية الى العلامة واتباعهم ولم اقف لقد ما ينافيه نصا على التبعين ولعل غير ضار اذ ليس
الاجماع حجة مستدا ونسب ان يعلم ان جماعة من متأخري الاصحاب قسم متعلق التكليف

الى اربعة اقسام فعل ضرر وفعل كالتزك وترك كالفعل فالاول كالصلوة والثاني كالزكاة والثالث
كإزالة النجاسة والرابع كالصوم ثم قالوا ان النية انما تعتبر في العبادة التي يمكن فعلها على
الكثير من وجه ما عدا النظر والمعرفة دفعا للتسلسل ولما لا يمكن فيه اخلاص الوجه
كرد الودعة وقضا الدين فلا حاجة فيه الى النية المميزة وان توقف الثواب عليها
وجعلها التزك من ذلك القبيل اذ لا تعدد فيها وانما العرض هو ما ياتي وجه اتفاق
والحق بالترك ما هو كالترك كالحقوا بالفعل ما هو كالفعل فالاول ازالة النجاسة
والثاني الصوم والاحرام ولا يربط في هذا الجعل تشويش الاحكام وبور من مراد صاحب
الشرح عليه افضل الصلوات والسلام واذ عرفت هذا فاعلم ان غايته ما يستغاد في الاما في
الجعل بعد تسليم مقدمتها هو قصد الانسان بقوله امثال امر الله سبحانه بالوضوء للصلوة
هو غير ان يكون للنفس مدخل فان قصد الامن الاحتيازي لا يتعلق به بالحرركات المتساوية بل
تجيب لزوم ذكر من الوساوس الشيطانية وينبغي على ذكر قوله الاول فذكره يقصد بقوله
فانه ناكيد للقصد والامتنان المذكور هو المراد بالتزك واحتمال ارادة القرب منه بمعنى حصول
الرفعة منه وينبغي الثواب تشبيهها بالتقرب المكاني ايضا محتمل لكن الاول اقرب الى الاخوان
وما يدل على الثاني طوا هو الايات قوله تعالى يدعون ربهم خوفا وطعنا ويدعوننا رجيا
ورجيا وقولهم عليهم السلام من بلغه ثواب من الله على عمل فعل التماس ذكر الثواب والنية
الحديث وان كان في كل الامر من نظر لان غايته ما يستغاد منها وقوع الفعل حال التماس
وابتغا الثواب اما قصد ذكر حال الفعل كما هو المطلوب محال كلام وما قد يدل على اعتبار
الاخلاص قوله تعالى وقضى ربك ان تعبدوا الاياه على القربة وقوله سبحانه وتعالى ما يتقوا
قربا عند الله الى قوله سبحانه الا انها قربة لهم والكلام فيه كما سبق وما نقله السيد رحمه الله
في قواعد عن الاصحاب من بطلان العبادة بهذه الغاية محال كلام والاستدلال بالاصحاب
موهوم وما يقال من ان الثواب وعدم العقاب انما يترتب على الاخلاص فكيف يكون
هو الغاية وانه اذا لم يقصد الفعل لله والاطاعته وقصد الثواب لم يحصل له الاخلاص
فلا يترتب الثواب من قولنا ان المراد بالاخلاص كونه لله دون غيره واردة الثواب لا ينافيه بل تحققة

سجل
الشيخ
الشيخ

لأنه إذا قواه لا يكون الأمر حسب احتمال كونه مع قصد الثواب إنما يحصل له الثواب ولم يحصل
الاختلاف عما هو على تقدير قصد الثواب لا غير ليس على العت فيثبت ما لا يخفى عليك
بأنه لا يترتب في الرافع الكلام ما فيه من الاحمال فإنه يقتضي تارة ارادة القصد للعقل بحيث لا يقع
السهو والغفلة وتارة يراد القصد وكونه بدلا لغيره فكان ينبغي ان يبين اعتبار القصد
للعقل ولا يقع العقل عبادة من الساجد ويحتمل بعد القصد لا بد من القرب والاحكام
فليتأمل في هذا هو الصواب ومن يعلم ما في توجيه العلامة لوجوب السند في المعنى واللفظ
ولو لا خوف من وقوع غايض يورد له كبريا ما فله فوجه يعلم حقيقة الحال ثم ان الاحمال
خلافا في نية الوضوء فكيف بعض القرب ومن بعض الوجوب او ان يدب اليها والسعي بعضكم
الرفع او الاستباحة اليها وبعض الاستباحة فقط وبعض اعتبر مع ادراك الوجوب
الرفع او الاستباحة وبعض ضم احدهما مع احدهما هكذا نقله بعض فغذا الراجح وقد
استدل على اعتبار نية الوجه بوجوب اتباع الفعل على وجهه والنية لا بدكروا ما يقع
على جهات لا بد من السند لتخصصه واورد على الاول بان المراد بالاتباع على وجه
ان كان الوجه المأمور به شرعا فليس له الاستلزام المدعي وان اراد مع قصد وجهه فمما
وعلى الثاني ان الوضوء الواجب والتدريب لا يجتمعان في وقت واحد احتياج الى التمييز
لان التكلف لكان حاشيا مشروطا بالظهور وليس له الا نية الوجوب والافلية في
نية التدريب وفي هذا تأمل لان عدم الاجتماع في وقت لا ينافي الاشتراك في المقصود في التمييز
في محله وما يقال من ان نية الوجه لا لاخراج شيء بل كونه غايته في نفسه كما تقول جازية
من المتكلمين يمكن لو ثبت دليله واستدل على اشتراط ضم الرفع او الاستباحة بقوله تعالى
اذ قم الى الصلوة فاغسلوا اي لاجل الصلوة اذ هو المفهوم لجهة من قولهم اذ القيت
تجد سلاحك اي لاجل القاء الاسلحة لا معنى لفعل لاجل الصلوة الا ارادة استباحتها
وهذا كونه السجدة في التدريب والاحمال في القول ويتوجه عليه ان غايته ما يدل عليه
الظاهر كونه هذه الاحمال لاجل الصلوة اما قصد كونه لادالة عليه وقد يوجد حمل
بان الانسان لو كان يظهر كفاه ذكره لو كان اخذ سلاحه لا بقصد لقاء الاسلحة

فصل في الاستباحة
الاستباحة هي إزالة الحرام
عن المصطفى صلى الله عليه
وسلم وهو من جملة ما
يؤتى به في الصلاة
والاستباحة هي إزالة
الحرام عن المصطفى
صلى الله عليه وسلم

ما يقال

دعاه

ما يقال من ان الآية انما تدل على الاستباحة خاصة وانتم لا تقولون به فاعتد شريك
بان الاستباحة بعد افراد الواجب التحريم وردة شريكاً فكيف بان ضعفه ثم وقد
بان العزم المطلوب من الوضوء في الآية لاجل الصلوة وهو تخمق بالاستباحة التي
الماضي وهي الحدث فيكون كل منهما احداً للآخر من الواجبين اللهم الا ان يقال انهم لا يكون
اذا لم يكن لهم تفصيل مشهور وقد يرجع بالعناية الى ما قلناه في المقام ثم هو
ان قوله لا بد من السند بالوضوء للصلوة يدل على اشتراط الصلوة في الصلوة بالوضوء
اذا كان بهذا القصد وجوبه ذكر الصلوة الواجب يدل على اعتبار قصد الواجب
ولا يجوز الصلوة بالوضوء المندوب ولا غير الصلوة والحال ان الحكم في الوضوء المندوب
المندوب جواز الصلوة في الواجب منه بل قيل انه اجماع نعم في الوضوء غير الصلوة
نوع اشكال وان كان الاجتماع المندوب على مطلق الوضوء المندوب لا مكان في وجه
الظلم على هذا الاصل بما يظهر من كلام الشيخ في التدريب وان كان فيه نوع تحشيش
وقد اتمينا الكلام في نية الرخصة والتجوز عما يقتضيه كلامه الاول
انه ليس بعدد اشياء هذه الاحكام بل رخصة بيان وضوء الصلوة الواجب
ينبغي ان يكون القصد فيه للصلوة فان قلت كلامه يحتمل ان يريد به قصد الوضوء
للصلوة ويحتمل ان يكون للصلوة من متعلقات الامر لا القصد على معنى
امتثال الامر بالوضوء الواقع للصلوة لا قصد كونه للصلوة والفاو في نظر في
من قصد الوضوء قراءة القرآن فان هذا الوضوء امر به للصلوة لا لقراءة القرآن
قلت هذا الاحتمال ليس بمراد ولا يكاد يتحقق له معنى معتد به بل هو ما قلناه
اولاً وحيث قد علمت المراد من النية فلا بد من تعارضها مع فعل الوجه عند الوضوء
كأنه عليه الفاو وقاله جماعة فيحصل عند تمام السند ونهجه المحدثين
فما من مثلث الفاو والضم الفصح وهو منتهى منتهى الراس ومنتهى ما في
الذين بالذال المحجة والفاو المقصود به هذا التحديد للوجه طولاً على ما فهمه
وكبره وجماعته من النص بان التحديد بقوله وما ادرت عليه الارحام والوسطى

ربما هو
ان قوله مجرد القول على
معنى الوضوء المندوب
فان قوله لا بد من السند
بالوضوء للصلوة
يدل على اشتراط
الصلوة في الوضوء
فان قوله لا بد من السند
بالوضوء للصلوة
يدل على اشتراط
الصلوة في الوضوء

تجدد الوجه **وهو** لا لانه الفطر ظاهر اعلانه وهو ما رواه زرارة في الصحيح عن ابي حمزة عا ^{قال} السلم
لراخيه في عن هذا الوجه الذي ينسخ ان يوضا الذي قاله تعا فقال الوجه الذي امر الله تعالى
الذي لا يبعث الا احدا ان يزيه عليه ولا ان ينقص منه ان زاد عليه عليه لم يوجر وان نقص منه ثم
ما دارت عليه الواسطة والابهام من قصاه ثم الواسطة والذوق وما جرت عليه الاصبع
مستد من ثم من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه فعلم ان الصديق من الوجه قال لا
اخرت قدرة لظاهر قوله من قصاصه على تحريكه لا وقوله وما جرت عليه على
تجدده عرضا ونسخا من كلامه هذا المحقق انه في كمال المتين ان التحريك لظهوره وان كان
عما اشتمل عليه الابهام الواسطة بعنا ان الخط الاصل من القصاص الى طرف الذوق
وهو مقدار ما بين الاصبعين عالميا اذا فرض ثبات واسطة وادبر على نفسه
ليحصل شبه دائرة فذكر ان قدر هو الوجه الذي يحسبه قال الله انه وذكر ان
الحار والمجور في قوله من قصاصه وان كان ما متعلق بقوله دارت او وصفه مصدا
تخلفه والمعنى ان الدوران يبتدى من القصاص منتهيا الى الذوق ولما حال
من الوصول الواقع من الوجه وهو لفظ ما ان جاوزنا الحال عن الجبر والمقهور الوجه
هو القدر الذي دارت عليه الاصبعان حال كونه من القصاص الى الذوق انتهى المراد من كلامه
ايه اسره وهو معنى ان ان القدر ان يقول ان حار والمجور اذا تعلق بقوله دارت يلزم ان يبدل
دوران الاصبعين من القصاص والتماء والذوق من وضع الاصبعين على طول الواسطة لا يتبدل
منها ويخرج عنها ثم ذكره الله ان يرد اسره اذ بين بيان خروج النزعين والصدغين من الوجه معللا
اغلبا لما ساد اطبق انما الاصبعين على ما تحق قصاصه انما صبه الى طرفه فنبه وادارها وعبث
النزعان والصدغان خارجا كما صرح بذكره بعد ما نقلناه او لانه في غير جوفه ان حلاله
بين الاصبعين قد حوّل من الوجه الى العارض هو الشعر المعلق عن القدر المحاذي للاذن
ومما فيه تجدده في الذوق وهو الذي يلبث عليه الشعر اخففت من الصدغ والنزع
محرمة وهو البياض المحيط بالناحية انما سبب على ان الاصبعين المذكورين عابا وكذا
الغذاء المذكور وقد قيل ان اسره ما ذكره بلغة الله ايضا المحذور الذي اراد دفعه يحتاج الى مزيد

الوجه

الذوق

اذ لو كانت هذا من **الوجه** مع عماره الوالد قد رتبها الله ان اخرج الوجه الذوق وهو
خروج الذوق من بيانه في الناحية العارضة لما قبلها وقيل جدي قد رتب في الروضة باخر الذوق
ولعل انما لا يترك فيه الا فلكلام مجال الاحتمال الوجه من باب المقدمة على القول به وقد
ما يجمع الحسب الملتزم عليها الامتنان السفلي من كمالين ثم ان من وجه زرارة ع
الصديق والعلامة هما ما خرج العارضين في بعض كتبهم والشميداع والظواهر والاعتدال
اذ حلالها بعض خارجها الآخر ومواضع التحذير اذ حلالها بعض وقد تقدم كشحا
ونما استفاد من التحذير بالقصاص وجوب غسل مواضع التحذير مضافا الى حلالها
في المواضع وقطع العلم في المقهى بعدم الوجه لنبات الشعر عليها متصلا بشعر
الراس والقصبة الاصل في ما في ظاهر شيخنا المحقق اية الحكم بوجوب الاعتدال من
وما يقع التحذير لعدم شمول الاصبعين للحاقا كما يشهد به الاستقراء والتبع
ثم قال الله اسره ولما العارضان فيقع بعضهما داخلها والبعض خارج عنها فيفضل
ما دخل ويركبه ما خرج انتهى كلامه في الله اسره وسبيل الاتصال ليس تحق **قال** شيخنا
قد رتب في المذركر اما العارض هو الشعر المعلق عن القدر المحاذي للاذن وقد
الشميداع قد رتب في وجهه وظهر الخارج دعوى لاجماع عليه ان العلامة من وجه
وجوب غسله من غير تغلغل خلاف وقد استدل على الوجه ببلوغ الابهام والوجه
لما امكن ان داخلين في تجديد الوجه وضعفه ظاهر فان ذلك لما يقع في وسط الذوق
من الوجه خاصة والوجه غسل ما لانه الابهام والوسط في تجاوز العارض وهو باطل
احكاما انتهى كلامه قد رتب ولا يخفى على كماله لانه على اعتبار وصف الذوق وهو يعلم
بما حذر ذكره في **الوجه** كلامه الوالد قد رتب كما يحتمل ان يكون تجديد الوجه يحتمل
ان يكون بيانا للابتداء في الغسل والمراد به يغسل وجهه مبتدئيا في الغسل وقصا
شعره لانه لا خلاف في جوف الكسر كسباني بيانه ان اسره ويدفعه عدم تمايزه في بيان
الطول والعرض فلا وجه لذكره خارج وقد يقال انه العارض من الغيبة على الامور ولا يخفى
فيه بغير قوله مبتدئيا لانه لا يكون على وجه النسخ والاول على التلويح وفيه ما فيه على

الوجه

كل حال فالقول بعد بمصداقي مستوي كلفه وهو ما عليه اغلب الناس بغير تقدير في
 بان يفرض كونه مستوي مختلف فيغسل غير مستوي كلفه وجه مستوي بالاختلاف
 مراده التقدير في القضاة الاصبعين ويسعى ان يكون الفعل بفرقة ان امكن او فحين
 ان لم يكن الواحد لا يزيد فتكون الثانية مرجحة على تقدير حصول الفعل بالفرقتين
 والا فلا بد من الزيادة قطعا وحاصلها ان ينفذ في الواحد فان لم يكن فالثلاثان ينفذ
 عدم الزيادة عليها ويدل على رجحان الواحد صحة زياره قال مال الباقر عليه السلام
 وتوجب الوتر فقد جازى كذا الوضوء ثلاث غزوات واحدة للوجه والثلاثان للبدن
 احدث فان قلت ذكر الاجزاء بينا في الرجحان قلت استفادة الرجحان من
 ان الله وترج واستعمال الاجزاء في ذكره مستبعد على انه يحتمل الاجزاء نظر الى رجحان
 الفرقتين ايضا كما يدل على صحة زياره ويكنى ان يعين قال سالكا ابا جعفر عليه السلام
 الى ان ساق احدث وقال قلنا اصلك له فالفرقة الواحد بخير للوجه
 وعرفه للبدن قال نعم والثلاثان باقيا ان على ذكر كلفه وقد يمكن استفادة كون
 الثانية اسبابا من الروايات وظاهر الحقيقة المتقدمة حصول الاسباب بالفائدة
 والآن من شئ اذ عرفت هذا فاعلم ان الظاهر من العبارة وان كان مرجحان الفرقتين
 مساويين في العمل الاول لا الا ان مراده ما ذكرناه ولا يتوجه مرجح الى العمل
 اذا تم بالواحد كانت الثانية مرجحة عنده ايم فلا فرق بين الثانية والثالثة
 لا يمكن ان يقي بعدم مرجحية الثانية وان تم الفصل للاسباب بخلاف الثانية
 هذا العمل الاول ان يكون المراد بالفرقتين في الفصل الواحد معنى التحريم في العمل
 بغيره او على بغيرتين فيأخذ الثانية قبل الاولى وان امكن الاكمال بغيره
 فلم يفعل هذا مثلا شرفا يكون مرجحا كما قد يستفاد من قوله عليه السلام والثلاثان
 باقيا ان على ذكر كلفه واحتمال ما ذكرناه اوله في حمل العبارة ايم ممكن فان قلت كيف
 قدرت الثنتين بما اذكركم في الواحد وظاهر قوله لا بد من ان ذلك مستحب واذا لم
 يكن فهو واجبا قلت المراد ان اذ لم يكن الواحد لا ينفذ الزيادة عن واحد او ينفذ
 فيكون المستحب انما العمل بواحد او ينفذ في كل واحد من العمل هذا فالعمل الثانية لا يكون

واحد كما هو اختيار جماعة من الاحباب ويدل على ذلك صحة ما ذكره عثمان قال كنت قاعدا
 عند ابي عبد الله ع قد عابا ما قاله كفة ثم عاب به وجهه ثم ملا كفة فعم به يده اليمنى ثم ملا كفة
 فعم به يده اليسرى ثم مسح على راسه ورجليه وقال هذا وضوء مني حيث حدثا يعني به
 التحديق في الوضوء فان قلت هذا الحديث يدل على ان الزيادة على الفرض تعد مرجوح
 قلت لما ثبت من الحديث الاخر الاول على الثنتين بحاجتهما الزم مرجحية الثانية ونفي
 العمل الواحد مستفاد من الرواية ولما ما دل على ان الوضوء مني مثل صلاتي
 فاجاب عنه سبحانه المعنى اياه في جعل الثنتين بان المارء غسلا ومسحا ردا
 عما من قول الاشعريان وقد يتوجه عليه ان لفظة مني لا تثنى لاثنتين
 فقط وجها يورث ذلك في العمل مني وثلاث ورباع في الشكاح قد يورث
 يورث اعتبار المنة في ثمة كرم حيث قال فيها ابو عبد الله ع ما كان وضوء
 الامرة مرة وبما رواه ابن بابويه عن مرسله عن الصادق ع فلا راحة ما كان
 وضوءه مرة وبما رواه ابن بابويه عن مرسله عن الصادق ع فلا راحة ما كان
 الثانية واحتمال ان المراد بالمرع عدم التقيد في العمل وما احسن ما قاله الكشي
 بعد رواية عبد الكريم من ان هذا دليل على ان الوضوء ما هو من مرة لانه صلى الله عليه
 كان لا يورد عليه ان كلاهما طاعة باخذ باحوطهما واشدهما على يده فان قلت
 قد قال الكشي ان الله بعد هذا ان الذي جاءهم انه قال الوضوء مرتان انهم لم يفتنعوا
 فاستدلوا فقال مرتان ثم قال ومن زاد على مرتين لم يرجح وهو اقصى غاية التمام
 الذي من تحاوزه ثم وهذا الكلام على ان الثانية مستحب وهو منافق لظاهر الكلام
 فليس لاحكام الكلام من اجمال وقد ان يكون المراد بقوله من لم يفتنع من لم تكفه الغزوة
 وقد قد ان من تكفه الغزوة ان كان مع حكم بالان الا ان تعال ما قدمناه ويمكن
 ان يريد من لم يفتنع الغزوة ان يكون في الثانية الا ان قوله ومن زاد على مرتين لم يورث
 يدل على اجرة المرتين فيبغى التنازل في ذلك ومنه يظهر عدم ظهور في الدلالة
 على حواشي الثانية الاستطاف مع كلام الصدوق في الفقيه صحيح في ذكره فانه قال الوضوء مرتين

نسطاق

ومن قضاة من مدين لم يوجب ومن نوصا لانا فقد ابيع هذا وقد اختلف الاصحاب في انه
هل يجب على المتوفى ان يكون في غسل الوجه مبتدأ بالاعلى ام يستحب كذا هو مذاهب
الاولى والفقهاء بحث لم يجدوا من الغرض فالمشهور الوجوه والمقتضى وان لم يوجب على الرجل
واجبوا للمشهور بل دللنا انهم انما الكلام فيها في حاشية الروضة ولسنا ان يكون مسئلة لانا
انما عالما فعلم ان وجهه في حاشية وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والا سئل ان اغارها
السر وطرف العمامة ونحوها ولا يجب في غسل الوجه تحليل الوجه بمعنى ادخال المخلات لها
اذا كانت كيفية حيث لا ترى البش من خلالها في مجلس الغسل على المشهور بل الغار
عدم خلاف فيه وانما نقل الخلاف في التحليل ان حفت اى ان كانت حصة او حصل لها
ذكره وقد صار الاول قدس بعدم الوجوه فيها ويدل عليه حديث محمد بن مسلم عن احمد
عليه السلام قال سالت عن الرجل يتوضأ في بيته فيسجد في سجدة واحدة ثم يركع في ركعة واحدة
ثم يركع في ركعة واحدة ثم يركع في ركعة واحدة ثم يركع في ركعة واحدة ثم يركع في ركعة واحدة
وكن يوجب عليه الماويما وقش في الاول بالماويل على الكيفية وفي الثاني كذا نظر الى معنى الكلام
وفي كلام انبياه في حاشية الروضة وما ذكره محققا انهم انما اغارها على نفسه سيما السجدة
احاطة كل مرة تستر ما عتبتها من اذ ان اراد ان اغارها تستر نفس منبها التحليل فليس الكلام فيه
وان اراد ان اغارها تستر شعاع البصر عن الوقوع على ما يحاذيها من اجزاء الوجه الشخصية
كل الجاهل فاحصه ليست كذا كذا لتبدلها بتبدل الجاهل وان اراد النوعية توجه المنع الى الكبرى
المحصل للمواجبة بما في بعض الاوقات لعله غير محتاج اليه لان التصرف فيها حاطة الشع لا احاطة
الشعر وكان احاطة الشعر حقيقة ثم قوله عليه السلام في الحديث او كبر بوجهه الما
لا مع مخرج الضمير من خفا وعند التامل سهل الخطب هذا والمنطق ان يكون وجوب
تحليل حصة ولحقنا العلامة رحمه الله في بعض كتبه نظر الى ان المواجبة لما لم تكن بالشعر تحصيل
لم يستقل اليه حكم ورفقه حاشية من ياد ان لا يقتضى غسل ما لا يشعر فيه من الوجه وليس التراجع
فيه فليس وهذا الجواب لا يوافق اذ كذا جدي فكذا ان التوكلف في هذه المسئلة قليل الجدي
اذ لا خلاف بين الفرق في وجوب غسل ما ترى من البش خلال الشعر في مجلس الغسل في عدم

الشعران كل

وجوب غسل ما لا يرى وهذا الكلام محل نظر لانه هو وعينه في تفسير حصة بانها ما ترى
من خلال الخلق فليس العاقل فاذا لم يجب تحليلها على القول بالدليل من اطلاق الاضمار
يدعي عدم خلاف وقد ذكرت ما اختلفت في طريقتين في بيان حقيقة الحال في حاشية وحاصله ان
احمل الاستدلال بان المتوجبه لما لم يكن بالشعر انما هو لمن لم يعمل بالانوار نظر الى ان المتوجبه
يعمل الوجه فكل ما صدق عليه اسم الوجه وجبه غسله وحيث ان الحكم في الكيفية يتقبل الى
الشعر انقل الحكم اليه بخلاف تخفيف وهذا عند من يعمل بالانوار مردود باطلاق الاضمار
على ما ظنه وهو خلاف الاضمار انما فتنا من خط الاستدلال فينبغي تأمل ذلك فاذا عرفت هذا
فاعلم ان كالاتي تحليل الوجه مطلقا كذا لا يجب غسل فاضلها عن الوجه دون الشعر الذي
على كثرين وانجز المتصل بالوجه فانه يجب على ظاهر العبارة وان كانت الآية من احوال وانما
لم يجب غسل الفاضل لان الوجه اسم لما يوجه فاذا اخرج الفاضل عن الحد الشرعي ما دارت
عليه الزمات والنوسطى والعصا من الفرق بين الباقي داخل في وجوب غسل الوجه
اما تحليل فمحتاج الى الدليل فان قلت انكم توجبون غسل الشعر تنقي عن جميع الشعر
وغسل جميعه لا يتم بالتحليل لوجوب غسل اصوله ونحوه بما فيه من الشعر والعبارة السابقة
ايتم وجوب العبارة محتاجة الى قيد فقلت اما محتاجة العبارة الى قيد او وقع فيها حكم
يعمل غير الفاضل عن الوجه بان يذكر ظاهر الشعر لكن الاول قدس كذا انما ذكر عدم وجوب
غسل الفاضل وما يستفاد منها مذهبها وجوب غسل غير الفاضل بتقريب ما ذكرنا
وقد تقدم من احوال الاخرى اليه ومتى فرغ المتوضي من غسل الوجه على ما ذكره فليعلم ان
ما خلفه من غير ما يتبين على نحو ما تقدم بيانه لكن ينبغي الاحتياط في هذه المسئلة
كالتدليل عليه بغيره من حيث قال فيها ان غسل هذه السرى يغفر بها ملاها ثم
وصحها على من عرقه النبي فان قلت ما ذكرته يقولون لكن في شعره ان غسل
الوجه بالكتف النبي في السرى كلام الاول قدس كذا ما يدل عليه قلت لما ذكرت وجهي
اعتمد على المعلومية والا ففعله من زياره صريح في ذلك حيث قال فيه ثم غسسه فيه
كفة النبي ثم عرف ثلثها ما في شعرها على حية من واحد فان قلت قوله في الرواية ثم

على جيبته يقتضي عدم وجوب البداية بأول جزء من الاعلى ولا مقارنته اليه له انهم فكيف
 فيه قلت ما ذكرته صحى ولم اجد في كلام احد وامكان حمل الجيبين على اول جزء من
 اعلاه موقوف على المعارض وما ذكره شيخنا المحقق انه في حمل الجيبين على اول جزء
 على عدم قبول التمسك في الوجه واليد الجيبين موقوف على تحققها قلناه فيه فلا يعقل
 وجع فيعمل به اليه مستديرا من المرفق بكسر الميم وقع الفا او بالتعكس وهو مجمع
 غظم الفراع والعصدا لا تفصل كاذره جدي قدس وان كان فيه نظر
 يعرف من ملاحظته التسريح وعلى كل حال يجب الانتهاء في العمل الى اطراف
 الاصابع ويحتمل ان يكون من لا يبدأ بتحديد اليد والمظاهر الاول والكلام في
 وجوب البداية بالاعلى او استقباله كالوجه والسم في حكم المرفق هذا كلام في التمسك
 بينا حقيقة الحال فيه في حاشية الكتاب ولا بد من الاشارة هنا الى ما لا بد منه
 فاعلم ان الشهور بين الاصحاب بل قبل ان يقطع به وجوب غسل المرفقين
 اما لان في الاربعة مع اولان الغاية اذ المعتبر وجوب دخولها في المعايير او ورد
 سمي فاقدر من على الاجاز لا يصار اليه الابع القرينة وعلى الثاني ان كون عدم دخول
 الغاية في المعايير مطلقا قال وقد اجاب الامام ابو على الطبري رحمه الله في جميع مجامع
 حيث قال لا دليل على انه على دخول المرفقين الا ان اكثر الفقهاء ذهبوا الى وجوب غسلها
 وهو من اهل البيت عليهم السلام ومن هنا ذهب العلامة في المستدرج مع المختار من
 الى ان غسلها مع وجوب الاضحية وانما هو من باب المقدمة ولا بأس به انتهى كلامه
 ولا يخفى عليك ان قوله ومن هنا ان كان اشارة الى كلام الطبري فهو يقتضي ان حكم اجابتي
 لقوله وهو من اهل البيت عليهم السلام ولا بد من قوله ان اكثر الفقهاء على الاستصحاب
 وان كان اشارة الى عدم وجوب اليد فيشكل بان مثل الاصابع الطبري اجماع اهل
 البيت عليهم السلام وعدم ظهور خلاف استعمال الاربعة مع لغة كما نقلت في التمهيد
 بسبب خلاف ما يستدلون اليه من الاخبار كما علم من تتبع لانا في القسم الا ان يقال كلام الطبري لا ينافي غير
 لان الوجوب حاصل عند اليد وان اختلفت من حيث كونها مضمومة او مفصولة وتعلل بغيره

ولان ذلك

نقله

مجموع

مع هذا السابق فتكون بمعنى مع مجازا ولا قرينة عليه لا نقل الطبري واحتمال الادارة ما يتناول الوجوب من باب
 يقتضي سلامة القرينة في معنى التحقيق سالما من المعارض وعلى هذا ما يتعين التمسك في الجملة وان كان في الدين
 نوع فوقف بعد نقل الامام الطبري رحمه الله ان الوجوب من باب المقدمة لا يستلزم غسل جميع المرفقين لعلمهم
 التمييز فيه فليست من وادفع من غسل يعني تعليمه ان يأخذ باليد واحدة او يدس على نحو تقدمه
 المسرة كذا من المرفق الى اخره الاصابع مستديرا فيها بالاعلى تأكيد للاستفادة من الكلام والواقف ان
 محو ما سبقنا وما تقدم من التحديد باليد بالاعلى بدونه فمقتضى عدم وجوب غسل المرفق بعد كون يدا
 حرة وكما لا بد واجبا لاصالة او من باب القرينة فان قلت ما وجه الاقتضا المذكور قلت الوجه انما حصل
 الكلام في غسل اليد لحدودها وانما من المرفق واخرها الاصابع ولا خلاف في ان المبدأ لا يدخل الاعلى احتمال ان يعيد
 وجع فلا يغسل المبدأ او حاله واجبه على ما عرفت الكلام فيه فان قلت الوجوب من باب المقدمة
 حكمه ان يستغاد من خارج الجيبين من وصيفة هذه الرملة فكيف ذكره قلت لما ذكرته وجه
 الان لا ذكرناه احتمال فلا يصح بالحال ويمكن ان يقال انهم بان المراد بيان ما يجب من الساع ووجوب
 المقدمة عند الودق كمن معنى القسم الا ان يكون هذا دعوى الطبري يقتضيه وفيما فيه
 بالنسبة الى الودق كمن كما يعرف من يطالع على ربه وعلى هذا فالوجوب من باب المقدمة غير
 معلوم عنده ان لم يكن فيه معنى فان قلت من اين علمت الوجوب هنا فضلا عن كونه من
 باب المقدمة او غيره قلت مما سياتي حيث غسل اليد من المرفق الذي تم ذكره كما لا يخفى
 على القائل هذا وكما ينبغي البداية بالاعلى فما تقدم كذا في ظاهر المراجع ينبغي البداية به ان
 كان رجلا ولا يسهل انما سمي من يرفع عن الرملة الى الساع في سدها فيقول ولا ادري وجها
 للاعتداد بهل استقباله هذا الا الاستصحاب في اوله السن وفيه كما تقدمت الاشارة واستفاد
 من الرواية ويستفاد من الرواية ان تبدأ الملاء بالباطن من غير فرق بين الغسل في الرجل
 والملاء فاقول كلام بعض الاصحاب من الفرق غير وجه الوجه وقد تضمنت الرواية اشتراط غسل اليد
 على سبيل الوجه وادعوت هذا فاعلم ان حكم اليد من الوجه قوله في غسل الملاء عليها من غير فرق
 الى المرفقين وان لم يصح في الوجه بعدم الرد الى الاعلى لما يظهر من عدم الفرق والتعدي في ترك
 ذكره في هذا العلم انه ان كان الرد في اليد بالكف كما ينقله اهل خلاف وقد يشكل بان هذا

بعد السد فلان اما ذكر الاصابع فكل واحد من اصابع اليد والكل كونهما يعني بل وطمه
 اليد كونهما على وجه الاكلمية نعم فلو سمح سلمه غير البدر جاز على الاصحاب وما ياتي من كلامه الوالد قد
 وان كان في الاجبار ما يعيد نوع تقييد ولا يعرض بان هذا يقتضي عدم تمامية قولنا ويجب
 لا يمكن ان يكون بارادة احد افراد الواجب فلا ينافي الاكلمية كما لا يخفى وانما سمح المتوفى بتقديم
 راسد نعم للمع وتشد يد المعصومة وهو الحجاب الذي يلي الحجاب في سجع لمعظمه
 واجب ومقتدر بملات اصابع مصفوفة على وجه الاكلمية اما الاول فكل الاله صهي زرار
 وكثير قال فاذا سمح شئ من راسد الى قوله فقد اجزاه وفي مرسله حاد عن عيسى بن سعيد
 وما نقل عن الرواية في عدم اجزاء اقل من اصبع وظاهر كلام المقيدم اجزاء الاصابع اذ
 وضعت اصابعها والصلوات اسبع وعزاني بخمسة اجزاء الاصابع للرجل والاراء ثلاث
 يتوقف على وجودها يصح للدلالة وسميح الكلام في ما استدل به على بعض ما نقل
 واما الثاني فلم اجدهما يدل على سوا روايه معتمده عن ابي جعفر قال في المسح على
 الراس موضع ثلاث اصابع وكذا الرجل ووضعت لا يمكن حمل مطلق صهي زرار وكثير
 على مفصلها فان الاضحا لا يستعمل في اقل الواجب ككثير صهي فعمل على الاصابع عند
 ولا يعود لوضعت الحمل على الاصابع بل انما لا يبرأ اليه ولا يحل لغيره الادلاله لاجل
 اعتبار كون الاصابع مصفوفة ولعل المتعارف فلهذا اقتدوا الوالد قدس سره
 وفي كلام ابن بابويه في الفقيه حديثه الراس ان يمسح بثلاث اصابع مصفوفة من مقدم الراس
 ولعل هذا لو يد ما اعتبره الوالد قدس سره من صم الاصابع وان كان المورد مختلفا كما
 لا يخفى وما استدل على وجوب قدر ثلاث اصابع من صهي في طهره فان قال
 ابو جعفر عليه السلام بخمس من راس الراس ان يمسح مقدمه قدر ثلاث اصابع ولا تلتقي
 عنها غارها والاخر الفايستعمل في اقل الواجب فبيان الاجزاء يحتمل ان يكون انما
 هو بالنسبة الى التقاطع فلا يد على المدعى الاستدلال به انما لا يبرأ من صهي
 ما تقتضيه عبارة في التقييد فبان قلت اذا قلت هذه الرواية على حكم المراه
 فيبني بقاها على ظاهرها وصهي زرار وكثير في الاجزاء فلا منافاة في وجه كونهما

جث

المراه

الاصابع

الاصابع والاصابع من المطلق والمقيد مع يتم ما نقل عن محمد فكيف نثبت الدليل الصالح
 قلت لما ذكرت وجه والذي يبينه من كلام الاصحاب لا ينافي هذا وان كان محققا ان الاشكال
 الذي ذكرناه في الرواية تدفوقه دلائلها على المطلوب ويبقى اشتراك الرجل والمرء في حكم
 فليسا مل فان قلت كيف حكمت بان المسمى واجب والحال ان الجميع واجب لان كل واحد
 احدا فردا محجرا قلت وهذا ثبت نفوي على وجه الاكلمية اعني ان الاول واجب بجملة
 والثاني واجب على وجه الاكلمية وقد مر انما يتعلق بامثال هذا الواجب في مباحث
 الاصابع وفي حاشية الروضة في مسلة النبي الاخير من والفوق بين التدرج والدفعه
 هذا وجه على وجه التقصد اما بدونه فافقوا في وجوبه ولم يفرقوا بين الواجب قدس سره في
 البداية الاعلى يبين ان كل واحد من الامرين على سواكم يدل على اطلاق الاية وصهي حاد عيان
 عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس بلمس الوضوء مقبلا ومديرا وما ذكره في المغيرة ان وجه
 كونه سمح الراس مبدئ التفتيش من الخلاف دفعه سمحا مدس سره بان المعصية كونه
 دليل الخالف لانفسه خلاف وقد يقال ان مخالفة ابن بابويه على ما يظهر من كلامه في الفقيه
 توجب كل هذه فتدبر وكما وجب المسح على مقدم بيده اليد كوكبه بقاء صلواتها ان يمسح
 قدم اليمنى ثم ساه ان اراد تحصيل اصل الوضوء ونوارد الاكلمية فيصنع كونه على
 الاصابع ويمسحها الى جهة القدم كما نقله عليه صهي محمد بن احمد بن محمد بن ابي بصير
 قال سالت ابا الحسن عن المسح على القدمين كيف هو من صهي كونه على الاصابع فيمسحها
 الى الكعبين فيظهر القدم فان قلت لو ان رجلا قال يا صديق من اصابعه هكذا الى
 الكعبين قال لا لا يكون هكذا وقد يقال ان رتبة زرار مطلقا وحمل مقبلا والمقيد
 محكم المطلق وكحل على الاصابع الوجه لا ولو يثبت على هذا وفي عدم ظهور الغايل
 بل عدم الخلاف في المسح على كاحل كاحل من العلامه في التذكرة والمحقق في المختصر
 ادعيا اجماع فقها أهل البيت على الاكتفاء بالمسح ولم يفتدوا بالرفق في مقدم
 يشترط كما صرح به في الرواية ثم الدليل على المسح في الراس والافلاطلاق
 عليه وانما في ان صهي سمحها كغيره في العبارة والنقص في حكمه انما هو في الاصابع

خادم

ان يرد فيه مطلق الغرض فلا يصح العمل به في كل الواقع سواء رعا نظر من كلامه ^{منه}
 في بعض كتبه ان هذا العمل الاستدلال كثر كلامه فيه وجهه من خوارق التوراة ^{التي}
 بها سبقت اليه الاشارة ولحل الكلام في هذا نوع من الغرض والمعنى بالغرض هو العمل
 وانما على الورد فيكون للاحتياج اعتمادا على مجموع الادلة وعدم اعتبارها ما نقل عن ابن الجنييد
 من استحباب النية فلا يخالف دعوى السج الاجماع الا ان الكلام المحقق في المعنى يقتضي عدم الاجماع
 وعلى كل حال فالمراد من طريق الاحتياط والعرف في ذكر العمل في الغرض المقدم بخلافه والبدن
 كذلك وان كان التقدير في العباد الامام يمكن تدبيره منه والتقدير الواجب مسمى
 فلا عرفا قبل وهو في النية امور المتكامل على وجه التظيفف والتخمين والمردية
 بحريان على جميع ما يجب عليه واقله ان يجري جز من المتكامل طريقين من البشري ولو تعاون
 وقد يستلزام اعتبار الغرض في تحققه من جهة زيارته من العمل به والاولى ان
 توصيات جعلت حسب الرجلين فلا بد ان ذكر من المفروض ان يكون بوضوح وعلى
 هذا فمضى ان في هذا المعنى اما مجموعا او حصصا لا يكون مسئلة واحدة فالمسألة في تحقق
 على امره لا بد من هذا الفرق لم اجده في كلامه اصحابنا بل الموجود ان بينهما تباينا ظاهريا باعتبار
 الصدق والمفهوم او مجموعا وخصوصا من وجه تصادقهما مع امر الورد ^{بجواب}
 السيرة وتحقق الغرض خاصة مع استغناء الاول مع استغناء الثاني ووجهما الشاين
 الكلي باشتراط عدم تجريان في المسح بحيث ين بدلالة الابه والاجاز والاحكام على
 اختصاص بعض الغرض به واعضا المسح به والتفصيل قاطع للاشياء
 ولو تحقق المسح مع الغرض في الاجماع والابه ولا يخفى عليك ان اعتبار التباين في
 عدم صحة الوضوء لعدم وصول الغرض الى هذا الغرض على وجه تجريان في جميع الغرض
 واعتبار كون الاحتضا بنفسه ليعتبار الاعلى فيها ممكن فينتج به بعض
 ذكره من ان التفصيل قاطع للشك الا ان فيه نوعا من التامل شرعي ورعا اذ انما
 ما ذكرناه او لا يندفع المخدوع في ملاحظة هذا الموجود في الاخبار من اجرام مثل
 الدرس على وجه المباعدة فلا ينافي في العمل به في تحققه فلا يعلم ان نظر في الورد في

بذلك صار الصدق ونشأنا ما ينبغي ان يكون في الامور والوجوه والخصائص في ذلك

علم وهو

عدم وجوده في الامور والوجوه في عدم اعتدائه على ما استدبراه عليه وقد ذكرنا ما فيه مفصلا
 في حاشية الامور في الامور وقد علمه هذا النوع من ذلك ايضا مسمى اليقين والرجل من القول في حاشية
 عرفا وقد تقدم الكلام في حاصل الدليل ولا في تحقيق مسمى المسح ثانيا وما ذكره وقد سرح
 من وجوب المسح بالكل هو المشهور وخالف فيه ابن الجنييد واحتجوا على الورد بالانحصار
 الدالة على وقوعه في كل حال كصحة زيارته في قوله ثم مسح ببقية ما في يده واسعد وجهه
 ولم يعد حتى لا يأتى في قوله زيارته واجنبه بكم لم يجد ما وقع من هذا الاحتياج
 حتى ان يكون بالكل لانه احد افراد العمل لا المتعبد وقد يقال ان قوله زيارته لم يعد
 دما ولم يعد حتى ان لا يتعبد في العمل متاعا على عدم جواز التقدير بكونه من غير الامام على
 الاية لان مثل زيارته لا تخفى عليه حاله الا ان يدفع بان زيارته قول اجازة في الواقع ولا
 دلالة فيه على التعبد وعدمه ورعا يقال ان ظاهره يقتضي عدم جواز العمل به في كل
 شيئا او دائما اعتبار الدالة في قوله العمل في الرواية الا ان العمل به في كل شيئا
 وكذلك لا بد من الاخر سأل عن وضو رسول الله وفيه نوع تامل لما ذكرناه سابقا
 فذكر من الاستدلال بوجوبه قال قال ابو جعفر ع ان الله عز وجل وساقى محمد
 الا ان قال في مسح يده فبما يصدق وما بقي من يده عما ظهر في يده اليسرى
 معللا كون مسح يده فبما يصدق وما بقي من يده عما ظهر في يده اليسرى
 تقديره نعمين تحت الاضواء ولم يكن مندرجه تحت قوله فقد تحت قوله فقد خربك
 بالعلف على بلا غفقات ونطق الغرض على الاسم جابن كعوله لليس عبادا وتوحيش
 الا ان يقال بالفرق بين الاسم المعنى للعمل والمبتدأ فلا بد من التفرع بالجواز وفيه
 ما قد اعا الاستدلال بحديث المراجع والامر فيه بالمسح فحينئذ متوقف على دليل
 التماسي وعلم الوجه واذ اعلم الوجه ارتفع الاشكال من هنا على ان وجهه
 هو الدلالة على ما هو جوبه على وجه واحد متناه لكن يلزم منه وجوبه بالكل على
 جميع خواصه الذي ذكرناه مكانه وضو رسول الله والاقول انما احكامه الوضوء
 العالي في غير هذه لاقتضاءها عدمه في وضو على ما يدا مع نزولها قبل وفاته بشهرين

ومعه

المسح

وما كان من شأنه في الرد على كفاية الموضوعين من عدم الاجمال في اليوم من كل الحق والاحوال بالاساليب البديهة
ولعل من بعد حديث الوضوء اليساري في كلامهم فاما هذا والترتيب بين الاعضاء واجب كما ذكر في
على ان يكون ترتيبها ذكرها والا فالاول لا تقتضي الترتيب ويحمل ازالة الترتيب في المقصود من جعل
قوله الا في مسح الرجلين فانما هو يدل على ازالة الاول وان اختلف عدم المناقاة لثبوتها في يد
تقديم غسل الاعلى من الوجه وكذا اليد من الارض من الادلة وربما يورد في الاستدلال بالاعلى
فيها بالاعلى فان التاكيد بالشعر بالوجه وان اختلفنا في الاستصحاب ولا يخفى بعد على المناخل
ويدل على الترتيب بين الاعضاء ما عد الرجلين من الاجزاء المنقولة لغير كفاية كتحصيله من قوله
قال ابو جعفر ما هو الوضوء قال غسل وجهك بوجوهك باليدين ثم مسح الرأس والرجلين والاعلى
تقديم شيئا بين يدي شيئا خلفها مرتبه فان غسلت اليدين قبل الوجه فاعسلى الوجه واعد
على الذراع وان مسحت رجل قبل الرجل فامسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل والاعلى
الاعلى من وجهك ونحوها اخبار صحيحة والعلم من ان مسح الرأس في الترتيب والاعلى من وجهك
والله اعلم حيث ترك الاستدلال في الاستدلال بهذه الاخبار ولا تتعلق في بعض الاستدلال بالاعلى
من حيث انه سبحانه عقب ازالة القيام بالفعل فيجب تقديمه على كل من وجب تقديمه على
الترتيب مع ما قد يتوهم على الاستدلال سيما استدلال الشيخ يقال فلو غسل الوجه فانه
يقال عليه ان العاد احدثه على الفعل الواقع على جميع الوجه واليدين والواو لم يطلو جميع
ان قصد هذا فكلام واحد وان قصد تقديم الفعل على المسح على معنى ان كل من وجب تقديمه
الفعل على المسح قال في جميع ذلك فقال عليه الواو لم يطلو جميع في المفردات ويجوز ان يقال
ان العاد عقيب ما فعلها ولو اقتصروا على الاخبار زال الاشكال فان قلت صريح خبر زرارة
يدل على ان الاربعة ترتيب لتقوية العلم بها قال انه قلت كان الظاهر البديهة في الذكر كما بينه عليه
آخر الرواية ثم الترتيب مسح الرجلين فاما كان هو مسح صريح محمد بن عثمان في عبد الله بن
المنذر ذكر المسح فقال المسح على مقدمه المسح على الترتيب وابتدا بالشق الايمن بالوجه
بما نقله في الامور من غير الامكان فيجب ان يكون في التقوية بعد الاصل لان الامر في العبادات
للتنبيه بكثرته بل هو بكونه حقيقة وقد يناقش في ذلك ان تضمن النص الامر بمسح الرأس وهو الوجه

يكون على الترتيب في الاخبار السابقة اليه ولم يعد
الاستدلال بكلام الاخبار بغير ذكر الترتيب في السابق

منه في كلامه في الترتيب في الاخبار السابقة اليه ولم يعد
لان شيئا من اخباره السابقة اليه

فقط استغنى عن ذكره اما الرجلين بعد الترتيب الا بوجوه من خارج وربما يقال ان تفصيل
ذلك لا يستلزم غيره من الاخبار فتعني عدم الترتيب بينهما وهو المويذ في ذلك لا يخرج عن الظاهر
والمعتمد في كل المطلق ولعل الترتيب من سنده الرواية اما احتمال ان يراد بالشق الايمن في كل رجل
بمعنى البديهة في مسح الرجل يستفهم الايمن لان المتعارف في اقطار الشق فيعيد ولا يراد بالاعلى
طريق السلامة ولا يخفى على كفاية في عدم المناقاة في الشق السابق في تعداد الوضوء الى قولنا والتري
واجب من الفكرة واحتمال الرجوع الى اشارته في ذلك في مثل الترتيب المذكور في جوده وان في الترتيب
الذي ذكره بقوله والمباشرة بنفسه مع المكنة فان المباشرة في كل موضع يمكن تعطيل
الترتيب على ما تقدم بوجه توجيه لا يخفى في وجوب مباشرته بنفسه عليه اجماع الامام ع
على ما نقله عن النبي صلى الله عليه وآله في الذكرى على ابن جعفر انه قال استحب ان يشررك الانسان في وضوئه
غيره وربما استدلى على وجوب المباشرة بان المباشرة بالفعل تقتضي ذكر مع الاحتياط وقد
يترجم ذلك ما ذكره على عدم يجوز زرع الضرر وعدم جواز الاستدانة والاعانة ودفع الاعانة
المدعى في الحقيقة المعصية في ذكره مستحبا فذكره ان التولية يحقق بمباشرة الغير بالفعل في مسح
لا يصيب التماسك اليد ليحصل به فان ذكر خارج من حقيقة العبادة انتهى كلامه فذكره في
تأنيده ورواية الحسن بن علي النوسي لما اراد ان يصلي على الرضا عليه السلام فابى وطلب عليه ان يقرأ
يرجوا القاربه فليعمل على الصلوات ولا يشرك في عبادة ربه احد وصحفتها في كتابي مانع عنها
من مراسيل الزبيري وحيث قد علم الواجب مما ذكره فكل ما سوى هذا سنة ويدخل فيه
المستحب بالمعنى المشهور والفرد الكامل للمسح بمقدار ثلث اصابع ومسح الكف على القدمين
وربما يكتفى بالوصف بالاستحباب من حيث ان كل واحد قد مر افراد الكلي ولا يخفى من
الاخبار لو كان على الترتيب في الترتيب وان كان فيه كلام تقدمت الاشارة اليه في شكله في مثل
اليدين والرجلين من الاعلى لا يخلو احد عن الفرد الواحد كمن على الترتيب ويمكن ان يراد بالسنن
الايمان المتعارف في الاحوال وافضل الفردين الواجبين تحديدا او يقال هذا بان معنى الاحتياط
في الفرد الكامل من معناه في غير الامور كذكره لا يدل على تحقق في الفرد الكامل الذي ليس له ذلك
بل التام قصور الكامل من حيث كونه كاملا وقد يتوهم عليه لزوم مباشرته الواجب والكمال

بغيره من قوله

قد يعلم البديهي فيجاب بان ما هو اوجب على تحقق في الكامل وفيه ان فرد لكل في الجزاء ان يقال
 بالتحقيق وقد نكل في حدس فكره في شرح الارشاد فها ينبغي ان لا يخلو من تأمل في الروحانية
 في السبب الاخير فمن كركر في الحكم لا ينج من اشكال استنباطه في بعض المباحث الاصولية
 هذا ولا يخفى على من كان ملتبس في قول القديس في ذكر استنباطه في النسخ في الفرض ولعل في ذكر
 صلاحه ما استدلوا به على الوجوب المذكور فان الذي فسر بها بالامر بعدم وهو الاكثر
 قال لما كان الواجب ايقاع الفعل بخلقه على الوجه المخصوص وكان اراديا و ارادة كل من الصديقين
 متساوية ان اقتصر ذكرهم ايجادية متساوية الاول فاذا لم يتوهم ان فيها حصول الامانة لا انشا
 ولا يقصر في تحديد الغرض وقد يقال اولاً ان وجوب ايقاع الفعل بخلقه على الوجه المخصوص ينبغي
 انشاء ثم الكلام فيها يربط عليه وثانياً انه بتقدير تسليم يقتضي الاستدانة الفعلية لان
 عدم تحقق الارادة بين بعيدا اعتبار ارادة الصلي الى اخرها وهو لا يتحقق له اللهم الا ان يتكلف
 ارادة ما يقول الاستدانة وثالثاً ان تحقق الصديقية في الارادة محل بحث فليتامل
 واما الذي فسرها بالامر بوجودي السيد رحمه الله في قولنا قايلاً ان الاصل وجوب شخص
 اليه في كل من اجزا العبادات لقيام دليل لكل من هذه اما الاما والاشياء في الاجزا
 فاما بعبادة اليه ولكن لما فتدرك في العبادة البعيدة المسافة او تقصر القربة المسافة
 اكتمل بالاستمرار على نفس بتحديد الغرض كما ذكر وما ذكره في ذكره قايلاً لا وجوب استدانة اليه
 بمعنى الغرض على حكمه والبقاء مقتضيا لان الاستدانة فعل كما ينبغي او يفسر فالتحكم
 دفعا للخرج وخبر كثير من الاحياء بالاستدانة على اليه بما قاله في طوهوان لا يتقرب من ذلك
 اليه الى يده تعالى فها ينبغي بناءهم على ان الباقي مستغن عن الموتر انهم كلامه فذكره ففسر
 من وجوه **الوجه** قيام حكم الكل في الاجزاء ومنه دلالة الدليل اليه لان امره اليه اما الغرض على
 الفعل او ان تقدم كما هو عند محل اللغة او ارادة عند الشرح كما هو عند الفقه والارادة
 لا يتحقق في الاجزاء اجماعاً مع دعوى الاتفاق على نيته واحده فيما يكون فيه مثل الصلوة والقيام
 وغيرهما على ما قيل ومن اجل انفاقه وسلم مقتضى الدليل لا يباين بالقدرة لكن سواها لا يستغنى
 الاول فلهذا لم يأت بجمع اليها مع انكاد ولا دليل على اكتسابها بحكمة بالمعنى الذي ذكره **الوجه** لو لم يذكر

في هذا

لنرم بطلان عبادة الداهل عن الغرض المذكور في اننا العباد وهو لطل انفاقاً كما هو
الوجه ان الانام وهو يحضر اليه بجميع الشخصات ولا قايلاً به مضافاً لان اسباب
 الشرح معروفة لا على حقيقة فيمكن القول بعدم الاستدانة مع عدم اشتراط الاستدانة
 وهذه الوجوه وان كان فيها ابحاث الا ان الرد منها غير بعيد فيصح وجه ترك الورد في
 تركها لكن مشهور اعتبارها والعجب من شيخنا قدس سره انه عند ذكر المحقق الاستدانة
 قال بان لا يمتنع شبهة تنافي اليه الاولى معني اطلاق وذكر التفرع ولم يذكر الدليل
 وينبغي من المستحبات في الوضوء من تركها التواضع سوى ما شرنا اليه فيما تقدم
 فيها الادعية والوجه في تركها استلزام التطويل مع عدم صحة المستند ومتاخر بعض
 ما ذكره قدس سره في جوديات ومنها تحصيل القيمة الحقيقية والكيفية واستدانة ذكر
 العامة بان عليه السلام كان يحل كبره وذكر بعض استخبارات خفيفة بطريقه في ارادته ان لا يحل
 عليه السلام كانت كبره ورد هذا واقع لعدم الشك ومنها وضع الانا على اليدين
 وتركه لعدم ما يورد عليه وتوجيه المعتمد بان ذلك يمكن بالاستعمال لا يصلح للاستحباب
 مع معارضة بعض من رآه حيث قال فيها قدما بعقب فيه شيء من ما هو موضوع
 يديه ومنها التشبه والدينا في اول الوضوء واخرها وهو ما رويان في صحيح زرارة
 قال اذا وضعت يدي في الماء فقل بسم الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
 المتطهرين فاذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين ولا ادري وجه التكرار في ذكره المقتض
 والاستدانة ومثل ذلك مستحبات اخرى بطور الكلام بها وتجب في الوضوء لموا الاله
 من غير خلاف معروف بل ادعى الاجماع فيه واما الخلاف في تعبيرها وهي عند الولد قدس سره
 مراعاة الجفاف معني عدم النوا في المنتهى الى جفاف جميع ما على اعضائه فلا يضره الا
 المستند بطور الفصل دون ما كان تغير اعتبارها كاستعماله وقيل متابعه الاعضاء
 بعضها بعضها بحيث اذا وقع من عضو شرع في اخر فان آخر في حال الاعتبار بحيث يولد
 في العود عنها فيما لم يطل الوضوء الا اذا جف للمتعبد من الوضوء فاذا ايقظ استأقب
 مع الاثم اعماع الضرر وكذا في الماء ونحوه فلا يتم ولا يقال ما لم يحذف وقيل انها لما اخرجت الا

في هذا
 لا يصح تركها

اولي

الوضوء

ففي اظهرها مع بطلان الوضوء حصل بجفاف ام لا واضرب كلام من رايها كلامه في هذا القول
 فتعلمنا بعضهم كما ترى واستطاع الخ بعضهم وقيل ان الثلثة للشيخ ووجهها وذكر المحقق
 الشيخ على في شرح القواعد وعلى كل حال ظاهر مختار الولد فكيف ان المكلف لو تولى
 بحيث لم يحصل بجفاف فلا يتم ولا يبطل الوضوء على نفي المتابعة المذكورة في هذا القول
 بالاصل لانها زيادة تكليف وبدل لانه في الواقعة في صحتها زلزله وقد دفع الاصل
 بالامر الواقع في حقه تجلي بقوله ثم البيع وضوكر بعضه بعضا ودلالة ثم بان الرواية
 في مكانه وضوكر الرواية على عدمه والرواية في عهد عن مساهمة وعامة عن الرواية
 كنهه بان المراد بالاتباع الترتيب كما يدل عليه صدر الرواية لم تأملها وهي صحيحة
 زلزله وقد دفع الاصل بفتح الطهر ما استدل به على وجوب المتابعة في الامر
 بالفصل في المسح في الابه للفقهاء اجماعا وبالوضوء البياني في الكلام على كلا الوجهين
 واما ما يرد على البطلان مع بجفاف فلا جماع في صحة معاوية بن عمار قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام عما تقرأ من دعوات الجارية فابطأ على بالماخض وهو
 فقال نعم ويورد ذكر رواية اني سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول بجفاف جميع وقد
 يسأل عن وجه الاتم مع تعذر ما يوجب بجفاف فيجب ان يثبت عن البطلان العمومي وانما ثبت
 من الاخبار لا بطلان ثبت التحريم وفيه نوع تأمل لان الامر من عدم ظهور خلاف
 وربما احتج على وجوب المتابعة باختبار بقا التعقيب في الآية السريعة والامر بالمسارعة
 الى المغفرة واستباق الخيرات وفي دلالة الغائبة اما اولها فلا احتمال كونها
 قال بخر او ما ذكره الشيخ رحمه الله في التمهيد من عدم الفرق بينها محل كلام واما ثانيا
 فلا ان الغائبة على تعقيب ما دخلت عليه لما قبلها لا مطلقا كما تقدم بيانه واعلم ان
 المحقق في المعتمد نقل عنه شيخنا قدس سره انه يجوز ان يكون وجوب المتابعة مع الاختيار
 نحو الدلالة المذكورة قال لكن اذا اخل بالمتابعة اختيارا لم يبطل الوضوء الا مع جفاف
 الاعضاء المتحققة لا انتقال مع الاختلال بالمتابعة بفعل الغسل وسبح المسموح وقاشه
 شيخنا قدس سره باننا لا نسلم تحقق الانتقال بدون المتابعة لان الاستسكان لا يحقق الا اذا اتي

بالمأمور به بجميع شوايبه واجاب عنه بان ثبوت الفور به لا ينافي تحقق الانتقال بالمأمور
 كما في الركعة ونحوها عندنا في هذا الجواب لانه انما يتم على تقدير انحصار الدليل
 في الفور به وليس كذلك ولو سلم دلالة الاختلال بالفور به على عدم تحقق الانتقال
 يمكن دفعه مطلقا بل هو مبني على دليل الفورية ما هو كما حقق في خصوص الامور
 فان كان من نفسه الامر لم يعدم الانتقال وان كان من جهة الامر بالمسارعة لم يمتنع
 الاستسكان على ان يخرج مثل الركعة بدليل لا يقتضي خروج غيرها ولعل المحقق
 الى بعض الظواهر الدالة على عدم الابطال مع عدم بجفاف فتبقى الظواهر الدالة على
 المتابعة عندنا على حالها والاحتج عليه حقيقة كما اذا عرفت هذا فاذا ذكر الولد
 فذكر من تنبيه بجفاف باستنادا الى طول الفصل يقتضي ان بجفاف لو حصل
 مع التواني لا يغير الحكم بالادب كما استفيد ذلك من جهة محسوس بغير ما ذكره في هذا
 وفيه نظر لان من كلامه ان لا يخرج كانه القواعد ولعل الاستدلال باطلا في الآية كاف
 فاذا خرج بالدليل بطلان من جف من وجوه خاص في الباقي يمكن لو توقف في هذا بان الآية
 يشملها ما ان يقال ان الاجماع انما انعقد على ابطال الجفاف بطول الفصل حتى يعاد وروايته
 بصير الدلالة على ان من عرفت له حاجة في نفي الوضوء فيسرع ويغير لا ان الوضوء لا يقتضي
 دلالتها نظرا مع عدم صلاحيتها للاستدلال بنفسها وعلى هذا فما ذكره شيخنا قدس سره في
 الذكر من ان الاخبار الكثيرة دالة على البطلان مع الجفاف والمولاه محل تأمل ولا يخفى عليه
 ان تحقيق معنى الوجوب في عبارة الولد قدس سره فيه نوع خفاء لان ظاهرها وجوب مراعاة
 الجفاف في وقتها ان الواجب من هذه عدم الجفاف والمراد معلوم هذا وقد دفع كلامه
 في تقدير البطلان بجفاف فلمستفاد من العبارة وظاهر الرواية جفاف جميع وجب جفاف
 البعض فلا بد من بقا جميع البطلان وقيل بجفاف العضو الباقي وهو الذي انتهى اليه الفصل
 وقد عرفت من الدليل ما يغنيك ويشترط في الوضوء طهوره الماء المتوضي به متى كونه
 طاهرا في نفسه مظهر الخير على ما هو متعارف في معنى الطهر اما عند المتشرعة او ان
 فلا يصح الوضوء بالخمر والابا لمقتضى الاول والاحكامي بل ادعى على الثاني الاجماع ايضا المحقق الرابع

مسح

الشم

الاعمال كونه لا اله الا الله
وكان لا اله الا الله

وخالق من باب يوم في جواز رفع الحديث بما اورد منقول والاستدلال بدوام ثبوتها
في الرجل يغسل على الورد ويتوضأ بالصلاة قال لا بأس بذلك مردود بضيق الرواية
والعمل على ارادة التحسين والتطيب الصلاة يمكن والاستدلال على عدم رفع المصاف
كذلك في كلامه الاصح هو قوله تعالى فلم تجدوا ماء حيث اوجبت غسلهم الماء والماء
عند الاطلاق ينصرف الى المطلق ورواية الى يصير عن الى بعد ان يعم عن الرجل يكون
معها الذين يتوضأ منه للصلاة قال لا انما هو الماء والصعيد وكله انما للحجر وقوله
واذربنا من السماء مطرا فانوا وجه الاستدلال بهذا الآية انها واردة في مقام
الامتنان قدر على محض الماء وفي هذا نظر لان الامتنان قد يكون بالاعم ومقاوم
ذلك فلا ينفرد بخصر واما ما ورد في صحيح البخاري من الوضوء بالبيد فمحمول على ما
اشار فيه من ان يصير مصافا ولو حمل على التنقية لم يكن بعيدا والتوقف في هذا
مدفوع بما مر من الالزام في العالم والجملة فالحكم هو لا بد ودعوى الاعاء وصعق
مسند الجواز المردود كونه لا بأس بان يوضئ بعد عن الشكر في شرطه في الوضوء باحدة
على وجه يسوغ الوضوء ما اخاصة وبما الوضوء عامة له ولغيره لا خاصة بغير عالم
تلك عليه من باب مفهوم الواقعة والحكم بالشرط الا باحة ظاهر من حيث اقتضا
التي في العبادة العباد وقد يظن اختصاص هذا الدليل بما يحقق النهي فيه والاباحة
امر زائد لان النهي انما يحقق مع غصبيه الماء وبدونه ولو بطن ايضا لا غصبة ولا نهى
ولا يوصف بالاباحة للمعلوم من الالزام في عدم التفات الى هذا كما في الخبر
وقوله في ظاهره لا بأس في هذا لان مراده بيان كون الاعتبار بالظاهر لا نفس الامر
وقد يحمل ظاهره على غير ما قلناه او ما يقتضيه ويكون في زمن الرسالة هو محتار لم لا
يخص ان الجواز والمجوز محتمل للتعلق بقوله ويشترط فكون قيد للظهور والاباحة
وعمل اختصاصه بالاباحة ويضعف الثاني بعدم الفرق والتعارف بين طهارة الماء والاباحة
في عدم اعتبار نفس الامر وشكل الاول بان الظهور قد اشتمل على عدم كونه مصافا واعتبار
عدم كونه مصافا في ظاهره انما يتحقق في مادة تشبيه كل من المطلق والمضاف على وجه الالزام

فذلك

فان كل واحد في ظاهره محال لا يعلم كونه مضافا فينبغي الوضوء وحلا ولا يجر من تأمل الاعتبار
في صحة الوضوء ولو في ظاهره محال ولم يعلم فلا يصح لا مكان اجواب اوله وبدو هذا النزاع
وما ينال للبحث فيه محال ليس هذا محله فان قلت مراد بظاهره محال المتوضي احوال
الما قلت كل محتمل ولا اعلم بعد اولى اذا عرفت هذا فظاهر العبارة صحة صلاة محال
بغصبيه الماء وما جاء هذا محتمل فيتحقق فيه ذلك نظرا الى عدم توجه النهي اليه فيكون الماء
مباحا بالنظر الى حاله ومحتمل لعدم قطر الى ان علمه بالغصبة يقتضي شعور يتعلق
الاحكام به فلا بد من التساؤل فيما اذا التزم كان مقصرا ويشترط على ان التقصير في السؤال
يوجب الائم فيه لا في الوضوء في المقام كالم ليس هذا محله واما الثاني فاحتمال عدم وقوع
اللام في الخارج الحكم عند لوجه في الاحتياط مما ينبغي تركه وكما يشترط اذا ذكر بشرط
طهارة المحل في محال الوضوء ولعله لو اخبر قوله في طهارة محال في ما بعد هذا الشرط في
اولي ثم ان اشترط طهارة محال الوضوء كما لا ريب فيه عند الاحتياط نعم اشترط
تقديم التطهير على غسل احدى محتاج الى نوع تفصيل لان الوضوء ان كان بالقليل من
الماء وقد نجا سائر العالم احتمال الاشتراط ويحتمل عدمه لان نجاسة العالم بعد التقصير
في غير طهارة الماء للمحل والوضوء في كل مكان كل سبب يقتضي حكمه والتدخل خلاف
مقتضى لاصول وان كان بالكثير فليس الاحتمال عدم التدخل وقد يستدل على التدخل بظاهر
صحة العمل الواردة في تحريمه حيث قارن افعاله وان كان لا يؤذيه الماء فليس العمل بالقليل افعاله
ظاهره على الوضوء يدل على الاتفا بغير واحد سور كان الماء كثيرا او قليلا اما ما
تعال في عدم وجود الدليل على عدم جواز استناد الرفع والارادة الى سبب واحد ففيه
ان لا بد من الدليل على جواز الاستناد لان تعدد الاسباب فوجب تعدد المسببات
يقال ان اسباب الشروع معروفة وفيه تأمل لان اشتغال القدم بكل من الامر يقتضي
توقف السقوط عليها اعدا الشارع ولم يعلم منه جواز التدخل في كونها معروفة مسلم
تفيد جواز الاجتماع فيما ينصرف اليه كراعي كل شيء ولكن في جواز الاعتناء في بعض
الافراد وهو موجود ومن وجود بعض الافراد حصول الاشتباه واما انه مقصور على

القول في

رشد
سبحان الله

فان قلت ما ذكره من اعتبار طهارة المحال يشكل بما رواه علي بن مظفر يار في الصحيح قال كنت
يخبرني انه قال في ظلم الليل وانما اصاب كنية وند نقطة من البول لم يشك في ان يبره وانما يشك
في خوته ثم لم يفسد وشمع برهن نفسي بكيفية ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء
الصلاة فمضى فاجابه بحجاب فزاة بخطة اما ما توهمت مما اصاب يدك فليس بشي
الا ما تحق فان حقيقتك ذكر كنت حقيقا ان تعدد الصلوات التي كنت صليتها في ذلك
الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها وما فات وقتها فلا إعادة عليك لها لو دلت
فان قوله عليه السلام بذكر الوضوء بعينه يدل على ان غيره من الوضوءات هي مع ما هي
محال الوضوء وتكون ما الوضوء مظهر يقتضي عدم الفرق من الاول وغيره وكذا ان يكون
وجود اثره هو المانع من تكرار الوضوء بل ما دام الاثر لم يزل
هذا حديث يحمل الزعم مضطرب الاحكام فالتعويل عليه في هذا الحكم لا يفي من تأمل
ولو لم يكن الاستدلال على ان من توضأ وضوءا فاسدا لا يعيد ما فات وقته من
الصلوات وفي بعض الاحياء عدم الازدياد من احيائها في اعادة الصلوات مع احوال
الوضوء مطلقا وحيث قد عرفت واجبات الوضوء وسننه وشروطه فاعلم ان المتن
يشي شكا في حق افعال الواجبة ولما يعرف من جعلها بل كان مقبلا ببعضها او في
حال فراغ من بعض قبل الشروع في غيرها اعادها على كونه وما بعده ان لم يحفظ ان يفرغ
كلها او بعضها فان جفا فادبهم على ما ذكره الشهيد رحمه الله وغيره وقد كان في قوله قد عرفت
الموا لا بهر حاجة اجفافا لم يند الى طول الفصل فان كان مثل هذا يعود طول الفصل
وكذا في الافلا واذا لوحظ ما ذكرناه سابقا في الموا لا بهر حاجة الدليل لا يخفى حقيقة محال
وبدل على حكم هذا الحكم بما رواه في الصحيح عن ابي بصير عليه السلام قال اذا كنت قاعدا على
وضوءك فلم تدرك غسلت يدك اعيدك ارجع اعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه انك لم
تغسل او غسيتها ما سميت يدك ما دمت في حال الوضوء واذا اتممت من الوضوء وقعت
وقد صرت في حال اخرى في الصلوات او غيرها فشككت في بعض ما سميت يدك ما اوجبت له
عليك فيه وضوء لا شيء عليك وربما كان في هذا الحديث تأييد لما استدل به من حديث

سواء كان في الوضوء
من شرطه

على خلاف

اطلاق

في النية

الاطلاق العادة لما بعده دون ما قبله فان قلت هل يدخل في العبارة الشك
قلت الظاهر ذلك الا ان قوله في الحديث ما اوجب الله عليك يتوقف على ايجاب الله
ذلك لمعل الاجماع على الوضوء من ايجاب الله وقد بيني على دخولها اشكال ثاني
الاشارة اليه عن قريب ثم ان اخبرني قد دل على حكم ما ذكره الوالد رحمه الله
بقوله ولو عرفت من اي الشك بعد الانتقال من الوضوء وهو القيام منه والوقوف على
ظاهر النص وعبروا بالوجه الذي عن مدلول قوله وما قد صرت في حال اخرى وقم لم تنفك الشك
بالانتقال من تلك الحال والوقوف على الرواية والعبارة من نوع اجال اما الرواية
فلان مقتضى قوله ما اذا كنت قاعدا على وضوءك ثم قوله فاذا اتممت يدك على اعتبار
القيام وقوله وفرفت محال ان يكون عطف نصير للقيام اوليان حكيم في هذا
الفرع والقيام ونما يوجب ايجاد الحكم في المعطوفات قوله وصرحت في ان الفاعل
من الوضوء حال اخرى الا ان يقال بان شرط فعل فعل الصلاة وانظر لا ينافي
وعبارة الوالد في ذلك من انما ترى يقتضي ان الفاعل هو الوضوء بوجه عدم الالتفات
الي انك وان كان ذلك لفهمه من الرواية هذا المعنى ويؤيد مقتضى خبره بذكر
حيث قال فيها اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيري ففكرت
ليس بشي انما مشككتك في شيء لم تجز وقد يقال ان هذه مطلقة وشككتك فصله
فلم يعمل عليه الا ان الاجماع مدعي على عدم الالتفات وان لم يعمل على المحال وما يوجب
بكره انك لا تترك ما شككتك به من الوضوء او ما لا يخرج من الوضوء بل يتركه بكل بوجه
يتركه مع الرجل السري فانه لا يقال بعد ما توضيها بها لا تقصر عن كونها مطلقة كقوله في حال
من دعوى الاجماع ثم لا يخفى بعد ما قرأناه من دخول النية في انك في الافعال ان يكون مقاد العبارة
عدم الالتفات الى النية في الوضوء وبشكل ما تشكك في النية في الوضوء وقيل في الوضوء
من اجله ومع النية وقيل في الوضوء لا بد من قوله في غيري ففكرت في انك في الوضوء
انك تركت الشك في النية في الاما والنية متنافية ولم يسئل عنكم فيما بعده في نظري في انك في الوضوء

كقولهم في الاستكمال ولو بداهة هي الخيرة كمال الحكم على قواعد متاخرى الصالح ما سمعته
 ولم ار من صرح به الا في شيء وهو ان هذا الحكم هل يتعدى لمثل ذلك ام لا
 ولا يتعدى شيئا مطلقا فالذي فيه سحبا فليس من في المدارك وهذا المحقق
 في بطلان المتكسر عدم الانتفاء لم يتكسر سحبه ونقله سحبا فليس من في المدارك وهذا المحقق
 واستدل سحبا في كمال المتكسر على ذلك سحبه عبد الله بن عثمان قال ذكرت لابي عبد الله
 رجلا مبتدلا بالوضوء والصلوة وقلت هو رجل عاقل فقال ابو عبد الله هو رجل عاقل
 وهو بطبعه سلطان فعلمت له وكفى بطبعه السلطان فقال سحبه عبد الله الذي ياتيه من
 اي شيء هو فانه يتوكل على السلطان ولا يخفى عليك حسن هذا الاستدلال وقد يورد
 حتى يراه الوارد في كبر شدة الصلوة لا تقوم الا بقوله والحيث فرأيتكم تفعل
 الصلوة فان السلطان خبيث معتاد لما عرفت فقال الله سبحانه ان يكفيا **ويكفي**
 الشيطان ويدفع عنكم كابد في السر والاعلان **الشاي** من انواع الطهارة العمل
 بضم الغين المحمودة **ويجب** اما وجوبه شرطا او نكصا ويكون شرطا لغيره اتم كالموت
 وتوقف الوالد على كونه في الترجيح لتعارض الادلة ومما يدل على الوجوب لغرضه في الآيات
 حيث دل على الانواع الثلاثة ولزوم ما يقتضي الشرط في التيمم ولو خالف الغسل
 غير ذلك لاختلاف نظام الآيات وان كان البعث في هذا محال من حيث وجود قاييل
 لوجوب الطهارة لا لنفسها احتمال وعرف عدم حوز التيمم قبل الوقت بالاحتمال
 لا من الآيات ومن حوز اجتماع الوجوب لنفس الشيء لغيره ككبره المودة للعبادة
 الدالة على الاطلاق وجوب الغسل عند حصول السبابة وخصه وجوبه عند السبابة
 عن الصادق عليه السلام ما رواه جعفر بن محمد عن المغيرة بن عبد الله عن المغيرة بن عبد الله
 ولا تغسل فان قلت تحتل هذا الحديث ان يرد به قد جاءها ما أفسد الصلوة التي هي
 اعظم من الغسل فكيف معنى الغسل واجبا قلت لهذا الاحتمال وجه الا ان المتكسر سحبه
 على انما يتم بتقدير وقوعه المعارض لكان ان الاخبار والادلة بالاطلاق في غاية الكثرة في ذلك الحكم

هذا حديث
 رواه الشيخ

فلو ادرك

حيث قالوا ان التقاطع انما قد وجد في الغسل ونحوه عاصمه على تقطع من ذي معنى
 قال اذا دخله فقد وجد الغسل في معنى زيارته ان طمعا قال ان وجوبه على كبره
 عليه صاعا من ما وقد قال ان هذه الاخبار انما تدل بلفظ الوجوب وحمله على المتعارف
 موقوف على ثبوتها ومنهم من علم السحبه وانما يعلم فالحمل على النكص وهو الثبوت ولا يظن ان
 مع تقدير الشرع بحمل على فرضه لان النكص متقدم على فرضه والعرف المتقدم على النكص
 عرف الاية بما ذكره من سحبه عبد الله بن عثمان والاعتبار بسا عدة والما الرواية عن ابي عبد الله
 فانها وان كانت طهارة الوجوب الشرعي نظر الى اقرار ما وجب قطعاً مثل تقدير الغسل
 الا ان فيها احتمال المشاركة في اصل الوجوب في الجملة ولو بعد حصول الشرط نظر الى
 دلالة بعض الاخبار مثل قوله في معنى زيارته اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة
 وان كان في دلالة هذا الحديث نظر لان غاية ما يدل عليه وجوب الامر من بعده
 لا يجبان ويكفي في التركيب انتفاء جزمه وهو متحقق بالصلوة فانها منفعة قبل
 الوقت اما ما يقال من احتمال احسنه الكاهل لا ارادة عدم وجوبه مصنفنا في الصلوة
 ونفي الوجوب الخاص لا يدل على نفي العام الموسع ففيه ان الاخبار والدليل على الوجوب
 لنفسه لو كانت صريحة سلمه من ثبوت الارتياب الذي اشترطه الله انما ما ذكره
 روى الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن الرجل
 يواقع أهله انما على ذلك قال لا يمانع من ذلك الا في منامه ولا يدري ما ينظره من العلية
 اذا فرغ فليغتسل ولا يخفى دلالة هذا الحديث على الوجوب لنفسه دلالة ظاهرة لا اله الا الله
 ان يقال ان اجتماع الغسل لا مانع منه ولو حمل وجه الاحتياط والامانة لا ياتي ذكره
 الى المتعارفين واستعمال الامر في المشروط بالعبادة على وجه الاطلاق فكيف الغسل
 والبدن والا ما واقع وتعلل الاعتناء من اصحاب الشرح على معلومية اعتبار العناية
 هو المسوغ للاطلاق وهذا ومما استدلل على عدم الوجوب لنفسه بعدم التيمم على
 التاخير وجبه ان عدم التيمم للتقوى سحبه كاهوشان كل موسع كما لا يخفى ثم المنقول
 ان اختلافها هو في غسل الاحتياط اما غير فاعا يجزئ شغل اليد بشرط الطهارة

بعضها

ثم بعد ذلك في انما اعلم ما احاط به احتمال عود الضمير الى القول او المتي لم يكن بعيدا
 ان في اتحاد الموردين تاملا ومعه في الداخل وعدم توقف من هنا لعل ان المراد
 بالجناب هل هو كل من القسمين او احدهما والعبارة والنص مطلقان وتفسيرهما محتمل
 لاحد فرد في الجناب ولم احد كلاما للاصحاب كمن المقام مقام استصحاب وان قدس
 في قوله لم يخصص وتفسيره يتبع النص في الجملة وان كان في الفصل من الاستشاق
 والكل في عدم وجوبها كالوضوح في حكاية الاتفاق وان كان كحديث هذا النوع وما
 ورد في بعض الاخبار من انه ليس الفصل ولا الوضوح مضمونه ولا استشاق محمول
 على الوضوح لم يقصد بقلبه امثال امر به بالعمل للصلح كالوضوح ولم يتبع
 النص الذي استعمل في ما تقدم من عدم ذكر اليه بل قال فيه لم يعمل جسدا بعبارة
 بعضه واستشاق اعتمادا على قول الاصحاب مضافا الى بعض الادلة المذكورة في هذا
 الباب او حجت باقي بالمفاتيح المذكورة في فصل اسمه ورقبته عقبة القيد
 كما تدل عليه لعلنا ذكره في فصل ما بينهما من الوجه وتوابعه ما على ان الراس من باب الشرح
 اذا ذكرت معه الرقبه وبدونها مشتركة ويمكن التوجه في ذكر نظر الى الفرق وظاهر
 الاخبار بما نقل على ان الراس اسم للجمع ان وجب تعدد الرقبه على سائر البدن في
 فالفرع من الاله فيمنع والاحتجاج دلالة العبادة على عمل الشعر له قوله فيما بينهما وما
 يوقف في وجوبه على عدم دخوله في الجسد ومدار الاخبار عليه وما ورد من ان
 من شعره فهو في النار محمول على بعض على الاستصحاب او على ما يتوقف عليه التحليل في
 كلامه انه يمتد في حكاية الرقبه ومنه يعلم وجه اطلاق الوالد ذكره ولا ينافيه قوله
 ويحلل الشعر لانه حكم اخر وعمل مما ذكر في عن المعبر انه ادعى الاجماع على عدم وجوب
 غسل الشعر وقد يشكك في قول الاله المذكور عند ذكره وعمل البدن في تعدد الوالد
 وجاب بعدم دخول الشعر في البدن وفيه ما فيه ويجب على المختص ان يتعاهد
 ما ظهر من الادب دون الباطن وذكره لان ذلك واجب ان يحلل الشعر الملتصق دون
 غير مما ليس بمانع من وصول الماء الى الشعر والحكي بما قدس رعا وهو في ذكر الاجماع

وفي قوله تعالى
 على قدر ما ان العبد

وفي قوله

وفي حكم الشعر غير من عاتم اود ملح ونحو ذلك في معنى بعض الاخبار ان من في النجاس
 ان علم ان الماء يدخل فليخرج وفيه دلالة على انه اذا لم يعلم بعدم دخوله لا يحل عليه الاخراج
 فليست على وقد نطقت دلالة على تحتمل الاخراج ويجاب بعدم القابل لذكر هذا في معنى
 بعد ما نقل على الراس ما اشار اليه في قوله في قوله لم يغسل سائر جسده
 وظاهر العبارة اطلاق غسل على الراس فظهر ان ما يرد على ما في وفيه تامل ولعل
 المراد بسائر جميع وهو استعمال شائع وعليه يتوحد من اللغة والمهور من الاستصحاب
 بل نقل عليه الاجماع وجوب تعدد الميا من عمل الميا من راد على الراس في الاخبار عليه
 ولا يخفى من غرضه بل انما تدل عليه الاخبار بتعدد الراس وعلى المشهور في فصل الجرح
 فله من حجابين الامين والاسر ان يغسل جملته مع كل جانب لعدم مكان النجاسة
 ولو لم يكن فيصفه الامين هو ولا يرد عليه هذا الفصل استظهارا لا وجوبا لان النجاسة
 لا تتركز في موضع وعلى معنى الاول مراد بالاستظهار الاحتياط وعلى الثاني من باب الاحتياط
 ويحتمل الاحتياط والمقدم في كلتي الحين والاحتياط يظهر الاختصاص بالقبض الا ان
 توجبه بعدد ورعا يحتمل ان يرد باجانبين جاني القبض وفيه ما فيه وهذا لا يتوقف
 في مقابل المشهور من قول الجسد بعدم وجوب الترتيب وتفكر في المحقق ايراد ان
 الصدوق لم يرد جانا للترتيب اثباتا ولا نقضا وفي الذكرى قلت لا قابلية لوجوب
 الترتيب في الراس خاصة والفرق احدث قول ثالث والله فقد تقدم نقل الشيخ
 الاجماع عليه فتوقف البيهقي برفع الجسد عليه لعل في من باهل ولا احتياط على
 وانفق الاحتياط على ان يغسل الجناب ليس قبله ولا بعده وضوح واجبه لما المستحب
 في علم من ان في الترتيب القبول لرواية عملها على الترتيب قريب بل متعين
 لدلالة معنى الاخبار على خلافه مضافا لضعف الرواية ولو ان راس الجناب او يماسه واحدا
 اجزائه متساويا لكانت كل واحدة من اجزائه المتساوية في الما راسه في الما راسه
 اجزائه ذلك وصححه زرارة حيث قال فيها ولو ان راس الجناب راس في الما راسه واحدا
 ذكره في قوله وما نقل اليه في بعض اصحاب الاجماع ان الراس من راسه حكاية تفسير الذكرى
 لا بالمعنيين اعتقاد الترتيب او انه في حكم الفصل الما راسه في الما راسه في الما راسه
 متوقف على محل من القابل ولعل في ذلك حكاية المحقق في حكاية الاستصحاب لعل

الضيق

غويصات وقد قيل في معلوم كان ما عليه من التكرار في المعيد بانه لا ينفك الا عما في الما لور
 فانه ان كان قليلا لا يفسد وان كان كثيرا خالف السند ونحن انما نذكر في الكبر كذا
 والرجوع في صدق الايمان الى العرف وحيث قد عرفت ان الاحكام المذكورة منها واجب
 ومنها سنة ارادوا الفرق بين تبيينها وجب الواجب منها هو السنة والكلام فيها كذا
 وعدل عن التعبير بالقصد نفسا في اخباره وغسل البدن مراد به ما يشمل الرأس والوجه
 وان كان في صدق حصص الكلام وكيفية غسله على الوجه الذي ذكرنا على مدلول الاخبار العرفية
 ولما على المشهور من عمل الاول هو الماد كمن على كل واحد من حيث حكمه بان ما سواه فينبغي
 فالتقصي استصحاب تقديم الميا من على الميا سوا ان اعاد الى الاول وليس له دليل الاخر في خلاف
 وانبات الاستصحاب لا من شئ وان اعاد الى الثاني اقتضى استصحاب ما تقتضيه الاخبار
 واشكاله واضح واحتمال الوجه في تغييره او كون مدلول الاخبار افضل من العمل وعلى
 كبحار الواجب مما ذكرنا من المباشرة بنفسه مع الظن كما تقدم في الوضوء لم يذكر وجوب
 المقارنة في الترتيب لعل جزء من الرأس من رفته كالغبرة بعض الاخبار ولا في الاثر
 من البدن كذا كذا لعدم دليل الوجوب بل في الاخبار ما يتنافاه لا ينافاه ثم وكذا القول
 في الوضوء الا انه ربما استغنى عن بعض اخباره ما يقتضي كذا لو احتمال وقوعه احد خبرها
 الواجب لا يتعينه والاحتياط سهل وما سواه فينبغي وربما يزداد استصحاب غسل
 اليد من من المأقوله الى حصى من غطين عليه كما تقدم ويزاد فيه استحباب الصل على
 الرأس لثا وعلى سائر جسد من غير حصى محمد بن عثمان كذا استصحاب الصل على
 كل منكب من من محسنه ويزاد استحباب غسل الزرع باليقطين الصل ويزاد ويقتض
 في غسل يمينه الما بان يكون طاهر في نفسه طاهر العرف وباحته في الظاهر
 بالنسبة الى الطهور به والاباحة فهو متعلق بشرط كما تقدم في الوضوء بشرط
 ايضا طهارة البدن والكلام فيه كما في الوضوء اسم وبتبعي المقتضى دون المحقق بالاباح
 كتحققه وكذا كذا في الاستحباب في الانشا او بعد فراغه فانه كالوضوء في المشكوك فيه وما جاز
 ان كان على حاله وبعد الانتقال الى غف في الذي وجدته محتملا للدلالة في جملة صحى وزاره

حيث قال فيها قلت لم يحل ترك بعض راسه او بعض جسده من غسل كجنايه فقال اذا اشكر وكذا
 بدله وهو في صلوة مسج بها عليه وان كان استيقن رجوع فاعاد عليها ما لم يصبه
 فان دخله العكس قد دخل في صلوة فليصو في صلوة ولا شئ عليه وان استيقن رجوع
 فاعاد عليه الما وان رآه وبه مسج عليه واعاد الصلوة باستيقان وان كان مشاككا
 فليس عليه شئ في صلوة في صلوة ووجه الاستدلال بها من قوله وقد دخل في صلوة
 كحديث واحتمال احتصاص حكمه بالصلاة كانه لا يقابل به وما تضمن اول الكلام ما ظهر
 المتأطاة لاحصائه في الرواية لعله محمول على الاحتجاب في المسح في الصلوة وان كان قد شغل
 بانه ربما يتقدم فعلا كثيرا فاما في رجوعه لاحتمال تخصيص هذا الخبر بما ذكره من
 الافعال في الصلوة واحتمال الادة في شئ من غير المسح عليه من آخر الرواية بعيد والعجب
 حيث لم يصرح بهذه الرواية بل اقتصر على كراهية الوضوء وختمنا المحقق له استحيى
 للمتن اقتصر على صدره كما في الوضوء الخفي في كراهية ما في الحديث فقلنا في
 حاشية التهذيب ثم ان الوالد ذكر ان كان التفاته في حكم الفصل في هذه الرواية
 المسكلى الامر وان كان في غيرهما من العمومات فالامر لا يفي شئ على كل حال ربما كان في
 الرواية دلالة على ما ياتي وجوب الترتيب بين الاعضاء في سرعة الوضوء في
 الطلاق المسح بالبلل اذ فيه نوع من التفتة غير خفية فليست وبتبعي المقتضى دون المحقق بالاباح
 كتحققه امية وان كان في حصى من غير حصى من آخر الرواية في البول يقتضي طهارة النعم لو تفرغ
 السؤال عن غسل كجنايه وحيث فصل بالامر من الا ان الاقرب الى الما لور اقرب فلهذا
 اعتبره الوالد قد سجد تبعا للاستصحاب وظاهر العبارة الاستصحاب بالبول خلافا لما
 نقل عن الشيخ من القول بالوجوب وكذا عن من حجة والاستدلال بخبره يقول بعد في حق
 احمد بن محمد بن قولان قد سجد على البول نظر الى ان كجنايه في مقام الطلب للوضوء
 كاصح به الوالد في الاصول حديث قال صبيحة افعل وما في معناها محال حيث اما اوله فلا
 مساق كحديث اوله لبيان المستحبات وتحمل على تسوق واحد واما ثانيا فلان الوالد ذكر
 في الاصول ان الاوامر الشرعية في الله اكثر واشهر واليحيى ان طاهر لفظ الما لور يتناول الرواية

الاستصحاب بالبول

استصحاب

الحق انهما وجهان لا يستلزمان على تقديره لكن لا بالبول والاختلاف المخرج كل مستحق
 عرضا بغير علم لا وفي الروضة فالجدي فذكرنا وفي استحقاقه للمراه قول وبعبارة الواو المخرج
 المراه بذكر البول والنفق للعبارة معنى فالاصل عدم خروج البول في خروج ما يخرج في المخرج
 عما ذكرنا من ان قال وعلى المخرجين وان تغايروا في خروج البول في خروج ما يخرج في المخرج
 الاخر على ما علم فان قلت ما وجه ترك الواو المخرج مع ما صدر في الواو حيث قال ان قدرنا على
 البول فان استغادت الاستحباب به فما هو قوله على التقيد فلا يستحب بل ومن القدرة وانما
 يتوقف عليه اثره في وجود البول والاحتمال الاكثرا بالانصراف الى المحتمل يقتضي استحباب
 الى ان تمكن وظاهر التدبر خلاف قلت لعله اعتمد على ان معنى قوله علم البول وبول ان قدرت
 انه لا يبلغ في الفعل حتى يتولد فيه من الالى ان قدرنا وان كان في هذا نوع تكلف وقول قد مر
 ونجسد بعد ارادة الاستبرار المشهور بين العلماء وان وقع الاختلاف في كيفية كمال
 العبارة في ظاهر الوجه بل المناسب بيان ما يختاره لا ببناء الحكم بالوضوء وعدمه بل في
 قول بوجوبه اية ولم اقف على ما يقتضي استبرار المنزل الاستبرار بعد البول من وجوبه في صحيح
 حصص من الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يبول قال ينشأ ثلاثا ثم ان ساق حتى يبلغ الساق
 فلا يزال وحسنه من مسلم فان قلت لا يجمع بين رجل يال ولم يكن مع ما قال انحصر اصل
 الى طرق ثلث غمرات وينتظر طرفه فان خرج بعد ذلك في فليس من البول ولكنه من الجبال
 وهذه الواو في الثاني لا نقلناه وفي التهذيب والاستبصار مذكورة اية وفيها انحصر
 اصل ذكره الى ذكره ثلث غمرات والجمع بالخبر يمكن اماما ذكره الوجه في المبسوط على ما
 نقل عنه من اعتبار المسحات التسع فلم تقف على دليله وفعله حوط ولا صحابة فيقيادات
 اخر نقلناها في حاشية التهذيب من ارادها وخبر عليها واذ قد عرفت هذا فاعلم ان
 قاعدة الاستبرار بالبول والاجتهاد بعد البول لا يثبت الاثر للبلل المشبهة في حين
 فعل ما ذكره وظاهر التعبد بالمشبهة انه لو علم كونه مثالا في حكمه او بولا وكذا ذكره ولو وجد
 البلل المشبهة بعد الغسل مع عدم البول سواء اجتهاد لم لا يعد الغسل قدره على البول ولم
 يتعد بعد الغسل ولو وجد مع ترك الاجتهاد فقط وحصول البول بوضوء فالتصور

الاول حصول البول والاجتهاد ولا اثر للبلل الثاني عدم البول وعليه الغسل الثالث
 عدم الاجتهاد مع حصول البول وعليه الوضوء المشهور في كلام المتأخرين عند الصور غير زيادة
 صورة عدم البول والاجتهاد وعليه الغسل وسورة الاجتهاد مع عدم البول اذا لم يكن
 مكانا وعليه الوضوء في تقدير ثبوت الصورة السابقة بالامكان على ما قالوه وارادوا لا
 وجه لترك صورة سادسة وهي ما لو نسي البول فانه لا اعاده عليه الغسل عند رجهته كما
 صرح به في التهذيب والاستبصار وهم اعاجيلوها حجة نظر الى قول الشيخ بالتوق بين
 القدرة على البول وعدمه فاي فرق بين الامرين وقد ذكرهما في الكتابين واحتمال ان يكون
 ذكر البيان للجمع بين الاخبار لا للاختيار مشترك بينهما وبين ما جعله قولا وحقق
 ان الذي يظهر من الاستبصار ان ليس غرضه الاجمع بين الاخبار لا الفتوى كما يعلم
 وقف عليه ولما التزم به فالفتوى فيه اقرب للاعتبار وعلى هذا ما ذكره فيه
 من سورة الشبان يعدم قوله والذي اعتمد عليه الواو المذكور هو مدلول وجه الاجتهاد
 كما لا يخفى على من لبصائر والبصائر وقد بينا ذلك في حاشية الروضة وبمسند
 في كتابه مسلم ما رواه حدث في اننا الغسل حدثا اصغرا لا اقرب عند الواو المذكور
 وجماعة امامه والوضوء في المسئلة قولان اخر ان احدهما اعاده الغسل وهو يتناول
 عند الشيخ في خط واختاره حكي فذكرنا في شرح الارشاد ونقل عن ابن ابي عمير وانهما
 اتفاه من دون الوضوء وهو منقول عن ابن البراء وابن ادرس وقد الف حديث حميد
 الشهيد فذكرنا رسالته في تحقيق هذه المسئلة فمن ارادها وقف عليها وذكرنا في حاشية
 الروضة حكم من الكلام الله فلنقتصر هنا على دليل مختار والوالد قد ذكرنا وحاصله لما
 على وجوب الاتمام فلان احداث الاضوء ليس موجبا للغسل ولا لبعوضه فيسقط وجوب
 الاعادة واما وجوب الوضوء فلان احداث المخلل لا بد من رفعه وهو اما الغسل تمام
 او الوضوء والاول منتف بغيره فنعين الثاني وقد يقال ان المقتل ما لم يقع
 عند فرجه حيث ومن ثم لا يجوز له ان يرد الشروع في الغسل ما هو عليه بالجنابة واذ
 كان جنبا لا يتناول الخطأ بالوضوء في قوله اذا نسي الى الصلوة واذ لم يتناول الخطأ لا يجزى

عليه لوجوبه كالواجب قبل الفعل ويحاط بان هذا انما يتحقق اذا كانت محله وان كانت
 معطوفة اما لو كانت متناقلة فلا يتم لاحتمال تحقق الخطأ بالوجوب لكل احد في
 الجنب ووجوب الفعل عليه من اخص الوجوب عليه غسل بنية رجمه وعلى هذا فخطأ
 اذا نساها لم يجزئ عنه من لم يحدث في الانبأ بالاجماع فيبقى الباقي وهذا الوجه من
 الجواب يتدفق ما ذكرناه في حاشية الروضة لاحتمال سقوط الوضوء الا ان يتبع
 العطف في الآية بما ذكرناه في دليل وجوب الوضوء لنفسه او فقال ان لبيان الآية
 يقتضي ان الامر بالوضوء للمحدثين حديثا اصغر بقرينة وان كنت جنيبا في
 الحديث في انما الفعل لا يدخل في التيمم يقتضي انما الاقسام بمقتضاها فانما يحدث
 حديثا اصغر غير يجب فلا بد من خطابه وانجبت كذا كدام جنبا وقيل غام على من قصد
 بكونه جنبا لم يفت فلا يصح الحديث الاصغر وقد يعارض بان التيمم يقتضي عدم دخول الحديث
 الاصغر في جنابه فيبقى موجب وهو الوضوء او يخرج اجنب المحدث من التيمم ويصير قسما اخر
 باعتبار الاجتماع ومع ذلك جنيبا مشترك ولا يمكن فعله العباد الا بوجوب الشك وتخصيص الفعل
 لا محض بل وكذا الوضوء هو معلوم الانتفاقتين بجمع بين الفعل والوضوء وهذا
 وجه لا من وجاهة لولا امكان ان يقال ان دليل كون الآية الواردة في الوضوء معلوم
 بل ما ذكر من كلام المفسرين وليس محتمل فان قلت لا بد من اعتبار ذكره والزم وجوبه
 على كل احد سواء كان متطهرا او غير متطهر بل لكل صلوة والاقابل ذلك قلت عدم القابل
 بما ذكر من هو المخصص لولاه لا يمكن القول به على سبيل الاحتمال وهذا الوجه يتبع كثير من
 المسائل اذا روعي فيها حق المراجعة وله تنبيه تطلب من حاشية الروضة واذا تم هذا
 كله فليتبع ان ما ذكره التاليد المذكور واضع في المرتبة ما غسل الارغاس فتصحيح ذكره في انبأ به
 محل ارتباك فلو قيد الفعل بالمرتبة ربما كان اوضح ولعل الاعتماد على المعلومة او خبر
 الاطلاق واحتمل جميعا فكذلك امكان ذكره غسل الارغاس بان يحدث بعد التيمم وقبل
 اتمام الغسل والزم من شئ وبنا الشهيد رحمه الله في الذكر من حكم الحديث في غسل الارغاس
 على الترتيب الحكم على الاساس له واعلم ان التاليد المذكور لما اراد بيان ما اجده او لا في تعداد

الوجه في الرواية
 التي في نسخة
 من الرواية في نسخة

الفصل في سبيل التخصيص قال وكيفية الفصل من باقي الاسباب الموجبة للفعل وهو ان
 والمحجيات لظهوره مطلقا كما بينا في المحجيات والناقص من وجوبه وورد له ان
 الاحداث في الاسباب ربما كانت متناقلة على عدم الاختصار في ما ذكره او لا وتفتش في العباد
 او بعد ذلك الى التيمم وعلى كل حال لا كلفه مثله سواء في ذلك الترتيب والارغاس في كل
 التيمم وقد ينظر في الارغاس من حيث ورود الاختيار والارغاس في التيمم كما تقدم في
 عدم اختلاف سبيل التيمم ما الاعتماد على موقفة الجنب عن الصادق حيث قال في غسل
 الجنابة لا يفيض احد من غسل ولا يعدم اعتقاد التاليد المذكور على الموتى وتأنيبا لاختصاص
 الرواية بالتيمم لان يقال لعدم تعادلهما الفصل بين التيمم وغيره ومع ذلك شارك
 جميع ما حكمه الا انه لا بد من بيان الوضوء قبل وبعد الجنابة وجوبه وحلوه وخلاف
 السبل المتضمنة في مقتضى القول وكذا ذكرنا ان التيمم يقتضي الشك في التيمم ولا يصح
 مع الفعل عند هذا الاستدلال على عدم الوجوب مع الفعل بالتعليل المقصود من وجوبه
 في قوله واي وضوء في غسل الجنابة بان معهود غسل الجنابة من خلاف العادة فيه
 مضاعف لعدم اعادة المقدار المثل للام التيمم عند الولوج في الجنابة مما فاه حكمه على اقر
 المتحقق في الأصول وهي سند فقه ما ذكره وهو الرواية المذكورة في القول في التيمم وما بينه
 على ما ذكرناه قوله في معنى حكم حكمه من قوله فليتلى ان الناس يقولون تنو وضوءا وهو الصلوة
 قبل الغسل فتذكره قال واي وضوءا في من الغسل والبلغ وما تقرر في الأصول من ان وضوءا
 السؤال لا ينافي عموم التيمم بان ذلك مما هو في جواب العام والاطلاق ومن
 هذا يظهر انما ذكره محققنا من من رجحان ما ذهب اليه المراجعين على وجهه على حيث وقد
 يورد بالآية الكريمة لزوم الوضوء لانها تقتضي لزوم وضوء لكل من يريد حرج منه ما اطلع
 فيبقى الباقي ورواية ابن عمر لم تسلم حيث قال في كل غسل قبل وضوء الا ان كان
 والمناقشة في الآية بانها واردة في المحدثين حديثا اصغر وبعد الغسل الا حديثا
 لا حديثا اصغر بل فيها ما اسلفناه والاستدلال بها على عدم وجوب الوضوء في الارغاس
 لزوم ما ذكرناه من الادلة والرواية الواردة في ان غسل بجموع الوضوء بعد وضوءه بالارغاس نعم قد

عدم الوضوء

قوله عليهم السلام في خروج غسل الجمعة ما ذكره الشيخ في التفسير وخبره وإنه لا يوجب في كتاب
عمر بن عبد الله قال غسلت يوم الجمعة بالمدينة وليست ثيابي وتقييت ثمرتي في صيفي فقلت
لها فامدنيث أنا وامنت هي قد خلتي من ذكر صبي فسات يا عبد الله عن ذكر فقل
ليس عليك من صبي حديث وجوابه أن حديث محمد لا يوجب الاستدلال والكلام في السنن غير
حين هذا وفي حكم هذا الوضوء باعتبار الوجود أو النقص أو فيه الرفع أو الاستقاء أو في كل
ونقل عن ابن أبي عمير في صورة التأخير يجوز الاستقاء وفي التقديم الرفع لما في الوجوب
والدرب فعمل السكالات يتبعه العمل الشديد لأن الخلاف في العمل على عمل الكتاب
مرفوع هل ما ذكره جدي فكيف في روضي جنان وإذا ارتفع تخلف عليه فلو ضعف
قبله وجوز أن الرفع كما في إطلاق القول في الوضوء أن ما ذكره فحين الدليل على الرفع
مع قبول الدليل على عدمه وكذا واجبا يدفع هذا فيبقى تأمله ويختص الأشخاص
بأجاب عمل للعداء وهو الظاهر في جمع بينهما بأن تفرق هذا وتقدم هذه وثالث
لشأنين لذكر أن جمع بينهما على ما ذكره صاحب الملام يقول ويختص بيان أن الأشخاص
مع المشاركة في كيفية العمل لعل لجماع فافرق فيما ذكره ودلالة الكلام على في المتن
ظاهر ومع لا بد من الإشارة إلى الأقسام المشهورة ثم بيان الدليل على مدعاه إجمالا
وقد ذكرناه تفصيلا في محله فليعلم أن الأشخاص أن لم يتفق الكسوف بأن لا يتعد
منه إلى الظاهر في الغلبة وقد تقدم إيجاب الوضوء وأن كسوف الظاهر وباطنا
ولم يسئل عنه بنفسه إلى غير المتوسط عند جملة من الأصحاب ويوجب عند
غلا للعداء فقط وأن كسوف الشمس والوجه المذكور في الكسوف ويترتب بذلك فيقال
وعندنا لو لم يكن كسوف وبعض الأصحاب أن المتوسط داخل في الكسوف فيلزمها
الاعتساف السلام ويدل عليه ما رواه الشيخ محمد بن عوف بن عمار عن أبي عبد الله
حيث قال فيها فان جازي يعني المتخاصة أيامها وإن الدم يتفق الكسوف يغسل
للظلمة العصر تفرقه وتقبل هذه والغروب والعشاء غسل آخر تفرقه وتقبل هذه
وتقبل الصبح وما رواه الطيبي محمد بن عوف قال المتخاصة تغسل عند صلاة

۱۶۴

الظهر

الظهر وتصل الظهر والعصر ثم تغسل عند المغرب وتصل المغرب والعشاء ثم تغسل عند الصبح
فتصل اليه حديث وهذا الحديث وان كان مطلقا الا ان ما لم يثبت الكرسي اذا
خرج بالمعصومين في اعتدائه وربما يقال قد روي ان علي بن ابي طالب في باب النفاس عن
زهره قال فان جاز الدم الكرسي ويجوز بعيد السبلان فيستفيد من كل من
انها بين وكذا كرسى محمد بن عيسى التي هي المستند عندهم ويمكن جعلها بان ذلك
الروايات الصريح واوضح وقد ذكرنا تفصيل الحال في محاشي نعم ينبغي ان يعلم ان الظهر
يجب تقديره بحاجب الثلثة ان الحكم ليس مختصا بالبداية بالظهر والعصر بل لو حصل الحكم
امام في وقت المغرب والعشاء او قبله كما في وقت الصبح ان قلنا باعتبار الاوقات او لم نقل
لو حصل بعد الظهر والعصر فاجاب الثلثة الاصل على ما ذكره محمد بن علي بن ابي
جناح الى من كلام الا ان الغرض من هذا التفسير لوجوب ما يعرف من انما كلاما ولو انما
لا يضر بنا احوال المتخاصة غاية الاضطراب كما يعرف بالتأمل الصادق ونحو ذلك
على القول بالمتوسط فان الصبح الخصومة له لا يحصل قبلها في الوقت او بعد علي
هذا فاذكره مما قد ذكره في رواية الصحاح من انه لا شعاع في الرواية يكون العمل
لغير محمد بن علي ذلك حكم على كلام الماروف من ان المتوسط قد لا يخص بالصبح ورواية
الصحاح قد ذكرها مستندا للقول بالاقسام الثلاثة ومحدث قال فقامت نظر
فان كان الدم فيما بينها وبين المغرب ليس من خلف الكرسي فليقتضوا وتصل
عند وقت كل صلاة ما لم يخرج الكرسي فان طرحت الكرسي عنها وسال الدم
عليها العمل وان طرحت الكرسي ولم يسل الدم فليقتضوا وتصل ولاغ على ما
قال وان كان الدم اذا مسكت الكرسي تسيل من خلف الكرسي صبيبا لا يري
فان عليها ان تغسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات وانت اذا تأملت هذه
الرواية تراها صريحة في ان العمل الواحد يصلح المغرب لا الصبح فقولك بخلافه
انه لا شعاع فيها يكون العمل يقع كان حقا نهاده على العمل المعبر وما ذكره
الحكم وقت حقيقة الحال فيه ثم عني في الرواية نظير من وجه اخر وهو ان ظاهرها وجوب العمل

الواحد اذا طهرت الكرسف حال الدم بعد طهره وانما قيل بالمتوسط لا يقولون ولا يجوز
 على ان يجعل حاله المعنى وانما ان الدم سائل قبل الدم من بعيد وقد فهم من هذا
 هذا كما يظهر من جوابه عنها بانها خارجة عن موضع النزاع فان موضع النزاع اذا لم يحصل
 السيلان ولعل الاولى ان نقول ان موضع النزاع عدم السيلان مع وجود الكرسف
 في محله على ان في بعض النسخ فقال الدم بالغا وهو اشتد اشكالا وليس بعيدا ان يكون
 نظر المستدل الى ان ظاهر الرواية كون السيلان لم يحصل الا بالطرح فدل على انه قبل الطرح
 لم يسيل وهو المدعى وانما لا يساوي له للقليل ولا نقول ان الغسل فيما يدفعه خروج النفس
 فبقى ما عداه وهذا الوجه صريح ولم ار من يفتيه لهذا من الاصحاب وهو انما قيل
 حقيق لا يخفى لا لقوله في الرواية لا يرقى على اعتبار الاستمرار فلو ثبت المتابعة
 احتل السقوط كما هو منقول عن بعض وفي نظري لو ذكرنا الفقه ما دلول هذه الرواية
 من الغسل كل يوم وليلة قلت مرات خفت عني الاشكال الذي ذكرناه ما بقا في الجملة
 وذكره ما ذكر من وجوب الغسل من غير تقييد بالمغرب والصبح وان كان الظاهر
 فيها المغرب لا بخصوص بل لوجود سببه فليتناحل ما بقية ما قد يستحق من الرواية
 فقد ذكرناه في كتابه وما استدله على المتوسط من وجوبه في زيارته قال قلت لنفسا
 متى يغسل قال تغسل قدر جيبها وتستظهر بوجوبه فان انقطع الدم عنها
 والا غسلت واغتسلت واستغفرت وصليت فان جاز الدم الكرسف
 تعصبت واغتسلت ثم صليت الغداة بغسل والمغرب والعشاء بغسل وان
 لم يجز الكرسف صليت بغسل واحد لادله فيه لاحتمال كون الغسل الواحد
 غسل البعاس كما لا يخفى وينبغي ان يفعل ان سمع اذ كان في المداير قبل
 المعبر في فلة الدم وكثيره يا وفات الصلوات وهو خير من ان يمدح الله في الدروس
 وقيل انه كغيره من الاحداث متى حصل كفي وجوبه موجب واختاره الهندك
 في البيان وقوله حتى فذكر في روض الجنان تمكنا باطلاق الروايات المتقدمة
 كون الاستحاضة موجهة للوضوء والغسل الى ان قال ويترفع عليها ما لو كثر قبل الوضوء

كلامه قدس سره

ثم طرات القلة فعلى الاول يجب الغسل للكثر المتقدم وعلى الثاني الغسل عليها
 واربع المقام لا يخفى من اشكال لان الاخبار المتقدمة الاحكام المتخاصة ببعض اعتبار جمع
 بين الصلوات فان كان المراد بالاعتناء بمجموع الوجوب لزوم ثلاثة غسل على ما
 هو مقتضى الاخبار فلا وجه للجمع من انقطاع الدم وانما الغسل للصلوة اذا لم يوجد دم
 غير طاهر الوجه وان كان المراد عدم استمرار الكثرة مع بقا اصل الدم كما ذكره في
 التفرع فلا يتم فيه تجديد التاميل مع اطلاق القول على ان الثلاثة غسل لا يخفى
 الراجح انما من خلاف ان يقع النص الدال على الجمع وانما احتل اصل الكثرة فليتناحل
 في ذكره واذا ثبت هذا فاعلم ان الاخبار التي قدماها كما نذكر على ان المتابعة
 اذا كانت كثره عليها الاغفال في الجمع اما الوضوء فيسكون عنه كمن المبرورين
 الانصار على ما يقال وجوب الوضوء لكل صلوة وقال المعين في المقنعة ونص
 بصلها ووضوءها صلواتي الطهر والعصر معا على الاجتماع والمشارك في
 هذا القول غير معلوم وقد ادعى حتى قدس سره في الروضة دالة الاخبار الصحيحة
 على المشهور ولا يخفى من غلظة وريعا توجه بالحنانية كلامه بان الاخبار الصحيحة
 مثل صحيحة معوية من عمار الدالة على وجوب صلاحة القليل لكل صلوة تقتضي
 كون الكثرة بطريق اولي وصحيحة زياره حيث قال فيها تغسل كل صلوة بوضوء
 ما لم يتعدا الدم فان معزوم الكلام وان كان يقتضي عدم فعل كل صلوة بوضوء
 لكنه يحتمل ان الوضوء صلاحة بل مع الغسل كما دللت عليه اخبار العمل والتكليف
 هذين ظاهرهما ولهذا قال الواقفي في الاصول ان لا يجمع بين الصلوات وبين
 بوضوء اشارة الى عدم دليل الوجوب وبما يستدل على الوجوب بما لا يتم حيث تضمنت
 الامرا بالوضوء عند كل صلوة خرج من ذلك ما اجمع على تنقيح بوضوء واحد
 فيبقى الباقي ولا يخفى الاخبار الدالة على سقوط الوضوء مع الغسل للمؤخر
 كما مر فيه ثم اذا قلنا بوجوب الوضوء مع الغسل فبما هذا التخييل من الغسل
 والبعيدة ثابتة للمتخاصة ام لا الم جزمه كما نذكره لكل اعتبار واولا اطلاق

الى المطلق اللهم الا ان يقال انه مطلق قبل الامتناع ومن هنا يعلم ان ما ذكره صدر قدس
 في الرتبة من ان الامتناع للظلمة والظلمة تعني كونه غير متعين فيه لا سلبه عنه معتبر بحال كذا في
 الفصل الاول واما الشايد فيهما وكما قرر على نحو ما تقدم والثالثه بما القراح يعني
 القراح وهو كذا الصنف من السدرة الكافور على ما اشتهر وما ذكره صدر قدس في قوله تعالى
 فيه وفي حسنة كذا في الفصل ما يجب وقام بها خلاص من كل شيء فاذكره كذا في
 من انه وما قبله لا يشترط حلول من كل شيء حتى القراح لا ولا يحمل باطل الماصح به في القاموس
 من ان البعث انصرف وحال الصرح كل شيء اللهم الا ان يقال ان كلام القاموس ليس بحجة وقول
 الواصل قدس ولا يجب تكرار البعث في الفلانة بيان لما اشتهر باليه ودفع لما يتوهم من
 التشبيه بغير احتياج وهذا احد الاطوار وقد عرفت كذا في الفصل والقول بعدم السدرة
 قد عرفت بانه الاشارة وربما يفهم من المتن انه لا خلاف في هذا بين اصحابنا واما القول
 بتعدد البعث بتعدد الاعمال في الاستدلال عليه بما به الغشاق صريح ومعنى كذا في
 قدس في الرتبة والظلمة كذا في الفصل من حيث ان البعث حكم شرعي متوقف على الدليل
 والتشبيه لهم ولا يريد ان التعدد او الحما على تقدير الاتحاد لا يجب فيه جميع الشخصات
 بل يقتصر امتثال الامر في اول الفعل والاول وان كان محتملا للآخر من الفصل
 الاول كذلك يحمل غير لان كل الفصل الاول اول الفصل عند الواصل قدس في الرتبة
 الرابع في المرتب ويشكل الثاني بوجود الترتيب الا ان الواصل قدس في الرتبة
 بل في عموم النص وقد علمت الحال فيه ولا يريد ان الاخطال الاول اول وقد عرفت
 بعض الاصحاب ان الغاسل ان كان واحدا فالنيت منه وان كان متعديا وكل واحد
 الفصل الثاني في النية والافعال من قصد سو كان صانيا او مقليا او ما عدا ذلك ولو كان
 البعض صانيا او مقليا فاعمال الصواب ويستحب للقلب وتنتظر بعضهم في ذكر حيث
 ان الصواب كالاته ولا امر في البعث سهيل وبوضو الميت قبله استحبابا واحتياطا
 لئلا يخرج من خلاف القابل بالوجوب وان كان القابل بالتمتع منه وجوبا وشيئا ما موجودا على
 ما نقل عن الشيخ في خلافه انه في المسئلة كذا في الفصل من غير وضوء وعن المبوط انه قال

فيه قدس

فيه قدس في بنية الموتى في غسلهم بها كان حايلا لغير ان يعمل الطائفة على ترك العمل
 واما القول بالوجوب فهو الى جماعة منسوبة واستدل عليهم بالرواية الدالة على ان كل
 قبلة وضوء الغسل احتياطي ولا يخفى معارضته بما دل على التشبيه وما يدل على عدم
 الوجوب في جميع يعقوب بن يعقوب قال ما ان العبد الصالح عن غسل الميت فيه
 وضوء الصلاة ام لا فقال غسل الميت يتدبر فيه بعد الموت ويدل على الاستحباب
 صححه حريز قال الميت يتدبر فيه ثم يوضو وضوء الصلاة فان اتحد به الرتبة
 فتعني ذكر ولا يخفى عليه ان الاحتياط في كلام الواصل قدس ان الزاد في قوله
 خلافا للموجب والقابل بالمنع موجودا معناه في ظاهر كلام الشيخ من غير العمل الطائفة
 التي وان اراد به رجحان ما دل على الوجوب في الجملة من حيث ان الجملة متضمنة في معنى
 الامر قدس لا لاقتضى الى هذا في اجابته ولعل الاستدلال على ما اخذوا ذاءفت
 كما يعلم انه لو فقد الخليطان من السدرة الكافور كفت الملة بالواجب عند الواصل قدس في
 الاصحاب واستدلوا بالاصل والشك في وجوب الزايد وبانه ما من بالاضلال على هيئة
 وهي في نية المصلح لما وقد عرفت والقابل بالآخر استند الى ان المأمور به شيان ما وسد
 كما يحكي بعض الاخبار فاذا سقط احداهما لم يسقط الاخر وما اجاب به كذا في الفصل
 من ان الحقيقة في غير المقيد حصص المطلق معقولة لا نفس الماهية محل كذا اما اوله
 فلا يتناء على ما ذكره سابقا من القول به ما سدد والنص على خلافه واما ثانيا
 فلان الماهية تتغير بالتركيب لا بما ذكره كذا في الفصل والاحتياط ليس معسوف في اعادة
 الغسل لوجوده كخليطان او احدهما قبل الدفن احتمالا لان الثالث من انواع الطهارات
 التيمم ونحوه للصلاة الواجبة التيمم بما سبق عن التقييد ومن الاحداث المجدية
 للوضوء والغسل في الجملة وان كان في كل من الوضوء والغسل من دخول الوقت تحقق
 كون الاطاعت موجبة بخلاف التيمم فان فيه خلافا كما سيأتي واما يجب العلم بالاحتياط
 للتيمم من عند تعدد ما اما لعدم الماء او وجوده وعدم الوضوء اليه فقد القاء وجودها
 ولا يقدر على غسلها او خوف مرض او خوف على نفس ويدل على الاول الخلاف الا انه في

ان الغسل في الماء معقول او غير ذلك
 لا يعلم ان الغسل في الماء معقول او غير ذلك
 لا يعلم ان الغسل في الماء معقول او غير ذلك

وصح اخباره على الثاني اخباره صحيح كصحة كماله في سأل بالعدد انه علمه العلم الرجل
 غير بالركبة وليس هو لو قال ليس عليه ان يدخل في كية لان رب الماهور رب الارض
 في صحته احمد محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن احمد عليه السلام في الرجل يصيبه الكتاب وبه
 خروج او خروج او خوف على نفسه من البرد قال لا يغسل ويقيم ويؤذي ذكر قوله
 ما جعل عليكم في الدين من حرج ونحو ذلك من الاحبار ولو لا خوف من خروج عن موضع
 ما نحن بعده لكانوا حمله من ذكره ما نقل عن الحسن من ان من اجنب محتار
 لم يخرج له التيمم وان خاف الخلف بذلك عليه صححه اخبار كلها نحو ابي جعفر لا ينافي بها
 وكيفيته ان يقصد الى فعله عوضا عن المبدل امثال ذلك لا هو به المصلحة وهذا
 القصد هو التيمم عند العشاء وعلى وجوبها الاجماع كما ادعاء بعض الاثني في بعض المنع
 خلافا واختارا لو لم يكن من منها قصد العوض عن المبدل وضو كان او غلا واغنى
 اذ قيل بله اختلاف المحققين قد يستدل عليه بان حقيقة اذا اشتركت بين مختلفين فلا يفتقر
 الابا القصد وفيه انه يتوقف على ثبوت اعتبار التيمم في الخارج ولم يثبت ولو ثبت
 لكان هو الذي لا بد له من هذا هو المادى استدلال على عدم اعتبار التيمم البدلية وان قلنا
 باختلاف المحققين بعدد الاستشراك بالحداد الماهية التي تخلقها الخطار مصافا الى
 اصالة عدم التعليل بهذا القصد المخصوص فيظهر له نوع في حقه وان كان في الاحتياط
 في العبادة مطلوب او ما نقل في الذكر عن المعتمد من اعتبار قصد البدلية في هذا التيمم
 محل الكلام لان كلام المعتمد في هذا احتمال ما ذكره التمسك به لانه قال لو لم يمتنع في التيمم
 الحديث فان قلنا بما نرى في الواحد فيها اجزا لان الطهارة بين واحد وان قلنا بالتفصيل
 لم يجوز ولا يخفى على احتمال ان يكون الوجه في حكم عدم الاجزاء على التمسك بالذوق عدم
 تحقق التيمم في حاله بل لا على الفعل هذا وما اختاره الوالد فكذلك من اعتبار
 قصد البدلية مطلقا كما هو احد الاقوال انهم هو بعد توجعها من الاول اما عدم قصد
 البدلية اصله هو القول الثالث فهو بعيد عن الاحتياط فقط وان امكن تفريقه ليدل
 فان قلت من اين حمله كلام الوالد فكذلك على اعتبار قصد البدلية مطلقا وكما انتم سألتم

منه ان الماشي يكون الفرية للوضوء الصريحان الغسل وميله الى متابعة المهور في هذا
 لا يذكر وملاكمه فيما في من قوما استجابوا لثانية لا تقتضي التيمم وج فيصير رجلا لا راد
 ان قصد البدلية باختلاف المحققين على انه ربما يقال ان العبارة لذلك على قصد البدلية
 بل على محمله ولا راد في قصد حل التيمم لكونه في قوله لا في غيره من الطهارة من حيث تحقق
 كونه عبادة ليجوز فيه قصد التيمم واستمال الامر للاجماع المدعى على وجوب هذا القصد
 في هذا المثال وما يفتقد عليه في قوله هو ما يحتمل كماله اي قصد في فعله حال
 كونه عونا عن المبدل دون ما اذا لم يكن عونا كما في حال التيمم المبدل وما ذكره نحو
 مبني على احتمال كونه عوضا فيه معنى التحليل على ان يكون المراد القصد في فعله لاجل كونه
 عوضا وهذا هو الغرض وتقدم من رادته محتمل ان لا ينافي ما ذكرناه من الاحتمال لان العلم
 يجوز ان يكون القصد في كمال القصد لاجل كونه عوضا محتمل ان لا يكون عبادة
 قلت لهذا الكلام وجه الا ان المألوقة امثال عبارات البياض عند الاحكام ما هو راد
 قصد كونه عونا ولو لا ذلك ما ذكرناه قريبا من الاعتبار وهذا ومن المنعصاف المختلف
 فيها ولم يعتبر بها الوالد فكذلك ملاحظا لوجه الكلام فيما كان الوضوء منها قصد الاستسقاء
 على نحو الوضوء والكلام فيهما واحد وما قصد الرجوع في التيمم فقل على التيمم في هذا قوله ان فيه
 لا يجوز التيمم بغير رفع الحدث لاجماع العلم على ان رفع ارضي متى لم يرفع التيمم بغيره شرعا وقيل
 يقال ان الامام ما ذكره في التيمم عدم جواز بنية الرجوع الذي افتق العلم على عدمه وهو رفع
 مطلقا على نحو الوضوء والغسل وهذا لا ينافي جواز بنية رفع الحدث الى وجود الماء الذي عليه
 العلم انه الله ان يقال ان الرجوع لما كان مشركا او مختصا ولو بالرفع بما يرفع دائما فينبغي
 على المطلق غير جازية وفيه ان هذا خلاف ظاهر كلامه لا يخفى ان ما ذكره العلامة قدس سره في جوابه
 يشك في الوضوء والغسل لا يرفع بغيره انما هو الى غاية اية وهو وجود الحدث وقد خرج بغيره
 في قوله عليه يجوز بنية الرجوع في التيمم لانه غاية معينة اما الحدث او وجود الماء وهذا هو
 حيث يكون غاية كونه المألوقة والامام منه اذا كان مقصودا فيجب في ما ذكره منه على ما ذكره
 شيئا قد ذكر ان الرجوع قد يكون مطلقا كما بان للخصار وقد يكون الى غاية كماله في التيمم بغيره

في شيء وهو ان الاحوال تختلف في محلية التمس وقد هي على ان عند الضرب على الارض لا ان
 الافعال وتختلف في العلامة في النماذج فان جوت فاحيها التي سمع بحسبه تترى لا للفرق في الجوز
 في الظاهر والملايدو يشغل هذا القول بان القرب احد الواجبات المتعلق بها الاكثر سمع
 واليد من خلاف المكان اخذنا مما عجز في الوقوف العمل عليه وهذا الوجه العمل المحسوس
 في المكان بخلاف مسيح الاعضاء بالتراب فان جوت فاحيها وان كان يقول ان العمل
 في جوت المقارنة للضرب كون الضرب من الواجبات فعلى تقدير توقف العمل على احد
 الماء يكون واجبا فينبغي ان يكون اليه عزرا فكيف يتعين كونها عند جوت الوجه على ان جوت
 غرض الوجه مثلا لا يبع وجوب غير وجوب جوت او ذلك كاف وعلى كذا بان الوجه
 من باب المقدرة لا يغير بخلاف الضرب فان جوت الواجب وما تقدم على القول في الواجب
 للمنفرد الضرب وقيل مسيح بحسبه واذا عرفت هذا وظهر اختيار الوالد قدس سره اعتبار
 المقارنة للضرب كما يقبده عليه العاقل في قوله في ضرب بكتا يديه الارض على ان يكونا
 متغا في حال الضرب دون كل واحد بانفرادها وظاهر اعتبار الضرب عدم الاعتماد على
 مجزئ الوضع بل لا بد من وضع يشمل على الاعتماد بحيث يصدق مسما عروفا فلا يكتفى بالوضع
 المجزئ عنه لورود الامر بالضرب في عدة اخبار صحاح وقد ذكرنا ما لا بد منه هنا في محكمه
 ولولا خوف الخروج عما نحن بصدده لذكرناه هنا ايم نعم ينبغي ان تعلم احتمالا في بعض
 الاخبار ما يستفاد منه استعمال الضرب في غير ما فيه اعتمادا في بعضها ضرب يديه في الماء
 حكاه عن الصادق ع في حكاية ومنه كبرياء العدم مع بعض ضربه ضرب يديه في الماء
 ثم ضرب يديه في الماء بالضرب الهوي وقد جعل ارادة هذا المعنى هنا وبواقي الوضع الا ان
 المقامات مختلفة واحتمال التجوز في غير ما يراعى الاعتماد يمكن ان ثبت كون الضرب حقيقة
 فيما فيه اعتماد فاعمل ونقل سمي المحقق يده انه في كمال المنزلة عن العلامة رحمه الله في النماذج
 انه جعل ضرب اليدين بالارض بمنزلة اعتبار الماء للظواهر كما استنبط اليه سابقا وان جوت عن
 الضرب يشغل التراب وجعله واجبا خارجا عن ماهية التمس ثم عارضا يده انه وعرضه
 سمي المهدي في الذكر من الامرين الاول ان الاغراف غير معتبر لنفسه سقوطه عند العمل اتفاقا

المسمى
 بالوجه
 المذكور

خلاص
 الضرب

في
 كلام

بخلاف القرب فانه معتبر لنفسه وهذا هو وضع جهته على الارض ويجوز الثاني ان يقال ان
 بين الاغراف وغسل الوجه غير متغير بخلاف تحمله بين القرب ومسح وجهه ثم انظر كما ان
 في هذا بان عدم اجزاء وضع كعبه على الارض لا يخرج فيما قد ذهب اليه العلامة بل هو قابل
 لموجبه ويجعل فعل التراب باليد من على التمس شرط الصحة التمس واما حكاية تحلل
 الحديث بين القرب ومسح وجهه فقد مرح طاب ثراه في النهاية بان تحمله بينهما غير
 وان اراد به مفرقة بينهما فلا يضر انه يده امه وهو كلام في محله غير ان كلام العلامة
 مستقرب في بعض صورته ان اعتبار المقارنة لما تقدم في التعليل من كون اول
 الواجبات لا ريب انه غير واجب بالادلة على ذلك فقد يستغرب من التوالف فيكون
 بينهم بعضهم ان اليه لا تصدق الا بالمقارنة لاول الافعال المتقدمة عليها يسمى عروفا
 لاسبية وهو مجرد دعوى على انه لا يستلزم اختصاصا بالمقارنة بالواجبات لان الافعال
 اعم فان قلت من اين ما اخذ اعتبار التوالف في الضرب بكتا يديه مع ان الارض
 تضمنت ضرب يديه ووضع كعبه وفي بعض منها ضرب يديه في موضع يدك
 معتبر الاخبار قدورد ما ذكرت اولها والظاهر من ارادة ما ذكره الوالد قدس سره لوما
 دل على وضع اليدين كما وانه انما جاع على اعتبار اليدين هذا في سياقي ان ما سمي بان
 الاقوال في المقرب عليه وذكر الارض في العبارة بما على محتمل قدس سره نعم فيمكن
 سطرهما نظر الى المتعارف وفي الاخبار لم احد القيد لان اعتبارهما انما يحقق اختيارا
 فيم الضرب في جوت الضرب بظهورهما ويحتمل العود الى الجمع ما تقدم غير الارض فيفيد ان التمس
 باحد اليدين للضرورة وسقوط الضرب كذكره وما يحتمل التمس في مثل مقطوع اليدين
 ونقل عن الشيخ سقوط التمس لان الدخول في الصلوات انما يسوي به مسيح الوجه الكفين ولا يرد الموضع
 الا بالجمع وبشكل ان سقوط التكليف لا بد له من دليل وجوب فيا فيمكن ان ليس بعض
 الاجزاء شرطا في الاضواء لتحقيق الضرب على الوجه المعبر عنه فافصح ما جرت به وهو قصر
 شعرا الى طرف الانف الاعلى على ما مرح به خفا قدس سره وذكره في مسيح جيتسده وهو المحقق
 بالحكمة يتصلان بالصدرين ووجوب مسيح كعبه لا خلا في فيه ويدركه في بعض الاخبار فيكون

ورأه قال سالت بالبحر ففرغ من التيم ففرغ يديه الاضخم رفعها ففحصها ثم مسح بها
 جبينه وكفيه ووجهه واحدا واما مسح الجبينين فبذل عليه صلى الله عليه وسلم في العقيقة حيث قال
 فيما تم مسح جبينيه بصا بوعه ونحوها وانه غمر من الى المقلام وفي اخبار صحيحة ما يقتضي
 مسح الوجه كحديث داود بن النعمان حيث قال فيما تم رفعها مسح وجهه ووجهه ووجهه
 الكف فبذلها ونحوها صلى الله عليه وسلم قال مسحها قد سكت وفي هذه الروايات اخذ على بابها
 وهو يقتضي كونه قابلا بالوجوب وفي الذكرى نقل عن كلام جده صلى الله عليه وسلم انه مسح وجهه
 بكبيرة قال وحكم بالتحجير للمعتبرين مسح جميع الوجه مع كونه من الاقتضاء على مسح
 وهو ظاهر انما لا يقتضي وجاهة مما حملوا على مسح الوجه على الاحتياط على ما نقل
 الوجه على بعضه فبعدد ما يقع حكمه على الجبهة والتجديف واحتمال الاحتياط قد يقال
 انه لا يتم لان مقتضى روايات المعتدلة مسح كل واحد ما انفاده ومعه يفرق بين ما ذكرناه من حكمه
 فتدبره وقد مر ما دل على الوجه بالاحتياط بل كونه على الاحتياط كان عليه ما ذكرناه من حكمه
 لما عرفت وما نقله عن المعتدلين من الوجه وبعضه فاحتسبه له لوجه وجه والاحتياط مطلق
 واعلم بقوله الوالد في البداية لا اعلم ما ذكرنا البعض لعدم ما دل عليه البداية بالاعمال طريق
 الاحتياط ويكتفي بالاحتياط باليد اليسرى واعتبار نظره كلف لعل من مقتضى
 البعض الوالد في ذلك لم يقدروه واستغاد من حسنة الكاهن حيث قال فيها لم مسح
 بها كفيه احداهما في ظهر الاخرى غير بعيدة ولا ادرى وجه التحجير باليد اليسرى مع نص
 في الخبر بالكتفين كعتبة زرارة حيث قال فيها وكفيه احداهما بالافرى باليد اليسرى
 فيمكن استغادته من الحسنين مع ملاحظة التعيين في الظهر للمسح قبل ان يجمع عليه التعيين
 بعدم وجوب الاستغاد به وقد عرفت دلالته حسنة الكاهن وحمل مطلق الاخبار على المعتدلين
 سكتنا فذكرنا ان الاخبار انما تقدمت مسحة الكف من غير نص بان المسح يظهرهما على ما دل
 وكذلك مسح كفه اليسرى باليد اليمنى والكلام هنا كما تقدم فان قلت ما ذكره من ظهور وجه
 التعيين باليد اليمنى ان يوجه بال مقتضى إطلاق الآية الكريمة لتبنا اليد والتيم لم يقع ما لا يحتمل
 الآية كما في التوضيح بخوار ان يكون ذكر الكف في الاخبار لانه احد افراد اطلاق التيم مضافا الى ورود

بغيره

في بعض الاخبار

في بعض الاخبار قلت لو تم ما ذكرناه لوجه الاتيان بالكف واحد بل انما يذكر اليد اليمنى
 على الآية لا من اجل ان اليد فاحتمال اليسار يمكن وما ذكره لعل على اليد في ظاهره في قوله
 الا ان يوجه على يديه فليتأمل ان الوالد قد سكت عن مسح اليد اليسرى باليد اليمنى وذكره
 ومن تأخر عنه والوجه في تركه الوالد قد سكت عن اطلاق الاخبار ولم يذكر تحديد الكف بل كونه
 وجه مسح الكف الذي كان هو المسح وهو الاستدلال بالآية ودلالة الباعلى التبعيض
 ودلالة الاجماع في اية السرة المشتملة على اليد اليمنى على ان اليد لا تقطع عن رفعه الزند وقوله
 نظر نحو ان يخصص الاجماع في السرة وبيان اجملها ولا يلزم مثلها في اية التيم نعم قد قيل
 في قوله يديه يقول مسح وجهه وكفيه ولم يمسح الذراعين بشئ وصحة استبعادهم عما
 ونحوها لا يقتضي ذكر الكفين ووجهه داود بن فرقد حيث قال فيها مسح وجهه ووجهه
 فوق الكف قليلا وما يتوجه ان يقال ان ما وقع لا يدل على التعيين بل كونه يمسح
 الماسر به ولعل هذا هو الوجه في عدم تعرض الوالد في ذكره ذلك وما دل على الاحتياط
 على المسح من الوجهين فبذلها يصلح جهة لصحة السند والمعتبر هو صحة مجردة عن بيان
 قال سالت بالبحر ففرغ من التيم ففرغ يديه الاضخم رفعها ففحصها ثم مسح بها
 الاضخم مسح بها مرفعة الى طرف واحدة على ظهرها واحدة على بطنها ثم مسح جبينيه
 الاضخم مسح بها كفه اليمنى ثم قال هذا التيم على ما كان فيه العشر وفي التيم
 الوجه واليد من اليه مرفعة واليها كان عليه مسح الراس والقدمين فلا توجه بالصعيد
 وما اجاب به الشيخ من ان المراد بالاحتياط في المرفوع في حكم لا الفعل لانه اذا مسح
 ذراعيه فكان غسل ذراعيه في الوضوء لا يخفى بوجهه واجتمعت خفا وقد سكتنا
 الاحتياط وان كان يحمل على التقية ولعله أولى من دلالة بعض الاخبار على ما ينافي
 الاحتياط بل اكثرها فان مسح من المحصنة وان جازى بعض الاحيان بيان
 يجوز ان كان ظاهر الاخبار يقتضي مسح ما تضمنته صحته محمد من الثلث ضربات
 لعل عدم التقيد بثلثها مرها وما يدل بان عدم دلالتها على بعض الاحكام الملتزم
 دلالتها على غير ما لا علم منه وفيه انه في غير ما ثبتت معارضته يمكن بخلاف ما ثبت معارضته

هو

الاصح

في العلم في روال العذر كذا وهو لا يبدى العلم او يكن المنطق لهما الان ولم احدهما كمالا
 ثم ان كان التبع بلا علم الوضوء والوجوب فيه صفة واحدة والبدن وان كان
 التبع بلا علم العقل فمقتضى ان في المشهور من الاحكام وجوب الذكر مرة واحدة
 وبها اي في الوضوء والعقل في سبب التسمية ونقل عن الرضا في ابن الجليل
 وجوب الصلوة الواحدة من غير ذكر في سبب الثانية لكن قيل لو اورد ذكر في القول
 المنقول عن الرضا او لا كما ينبغي عن قوله وهو قريب ومنه اختلاف الاقوال اختلاف
 الروايات فمن بعضها ما يدل على الصلوة مطلقا وفي البعض التعدد مطلقا وفي بعض
 لم يذكر التعدد ولا غيره فالقائلون بالتفصيل بين الوضوء والعقل جعلوا وجوب الجمع
 الاخبار والاعمال من تأمل لتخرج بعض الاخبار الصريحة بالاتحاد في العمل كصريح
 ود اودا بن النعمان الرازي في قضية علم واعتبار المناسبة العقلية حيث ان
 الصلوة يتأهبها الصلوة بخلاف الذكر لا يشترط حكما شرعيا والغايلون بالوحدة
 جعلوا بينهما بكل التعدد في الاحتساب كما اختاره الوالد فيكون وعمل من اطلاق
 اراد هذا كما سبق فكله وقد يورد بالخلق الآية والاصل مع التفرع في صريح
 ابن النعمان وزيارته اما احتمال التحسين فمجرد عن مساق الاخبار وفي الذكر
 وليس التمسك بذلك البعيد ان لم يكن احداث فوكالت اما يثبت الصلوات الواردة
 في بعض الروايات فهو منسوب الى علي بن ابي طالب وينبغي ان تعلم ان اخبار المحدثين
 لا يصرح حال المواقف التيمم بغير ما ينافي ذلك كما استغفناه ويجوز في تيمم كماله
 واحد فلا يحتاج اليه تيمم ولو غيرها من اسباب الغسل كما يحذف في التيمم خاصة
 والنفس اشأن حال كونها بدلا عن الطهارة بين بنا على وجوب الوضوء
 كما هو مختاره وعلى القول الآخر فالواجب تيمم واحد وفي تيمم الميت عند المكان عدم
 غلبه خلاف مبني على ما تقدم في الغسل المستند للبيان على وجوب ثلاث تيممات
 بلا علم للاختلاف في التيمم في خلاف وقد يمكن ان يبق ان البناء على الخلاف محل تأمل
 لانه قد ان قيل يلزم اذا تعدد ركعتي الفجر وهو صادق في صورة عدم إمكان الغسل

في العلم في روال العذر كذا وهو لا يبدى العلم او يكن المنطق لهما الان ولم احدهما كمالا

ان ساقها العلم في روال العذر كذا وهو لا يبدى العلم او يكن المنطق لهما الان ولم احدهما كمالا

وقد بينه

وقد بينه الصدق كما لا يخفى لما احتمل تأييد العلماء بالنسبة فيسجل كماله فقد تقدم
 الكلام فيما يدل عليه وهو لا يفتقر تأييد ولا اقوال عند الوالد فيكون بنا على ما سبق
 الاختار ايا الواحد من الغسل اما الوضوء في استحباب التيمم بنا على استحباب احتمال
 ود فقه ممكن باعتبار تعلق الحكم بالوضوء فقيام التيمم مقامه يتوقف على الدليل
 وما يظن من احتمال كون الدليل ما يتفاد من الاخبار التي التراب احد الظهور
 متوقف على تعلق الحكم على الطهارة لا على الوضوء والفرق واضح ولزوم الطهارة للوضوء
 غير واضح فليست امل هذا فانه ينبغي عليه كثير من المسائل ولا يجوز ان يقال اي التيمم قبل حركه
 وقت العبادة المشروطة قطعاً واحترافاً المشروطة من القول بوجوبه في كل حال لا
 مانع منه وهذا القول محكي به عما يرد بالاثبات الكريمة اذا احتمل الاستيفاء لانهم اذا احتمل
 في الغسل ولو لا ذلك لاحتل نظم الاثبات واختلفوا في حركه اي التيمم بعد اى بعد الوقت
 مع السجدة على قول ثالثها ما اختاره الوالد فيكون واشاراً عليه بقوله والظاهر يجوز
 مع الياسر اما علماً وطنائاً على وجه يعتد به شرعاً من وجود الما ان كان التيمم بغيره وروا
 العذر ان كان التيمم في هذا الباب مختلفاً وقد ذكرنا ما اورد في حاشية
 الروضة **الفصل الثاني** من فصول الرسالة في ازالة النجاسة اي جنبها كالبنية
 عليه قوله في ازالة النجاسات فانه صريح في ازالة نجاسة وان كان عدد الافراد كافياً
 عن هذا ان ازالة النجاسات وان وجبت عن اشياء كالمساجد والمصاحف ونحوها
 الا ان الرسالة لما كان موضوعها فقه الصلوة اقتصر على بيان ما يتوقف عليه في كبر
 الازالة بمعنى الثوب والبدن والاولى وان كانت اية ما قد يتوقف عليها الصلوة
 فتحرر ازالة النجاسة عنها الا ان التوقف بعد بل ربما كانت المساجد اقرب منها وهي
 اي النجاسات عن الاول البول من الادنى على الوجه المتقدم مبني في الوضوء ولا
 يعرف فيه الاخلاق ابن حنبل في القول بطهارة بول الذر النافع ما لم يخالط اللحم كما نقل
 الوالد فيكون وربما نقل عنه الاختصاص بالوضوء وقد فهم كلام الشيخ في الاستطارة الحكم
 بطهارة بول الصبي اذ لم يخالط الطعام الا ان في كلامه ما ملأ كونه مذهباً من علوم كما يعرف

من ما يمل كلامه في الكتاب واما استدلال ابن حنبل برواية السكوني فما يستلزم
بواظن الادعي بالابواب كل من غير الشهور كانت اجماعا وكلام العلامة في المنه والحق
علمنا نقل بعضه عن ابي جعفر الملقب على النجاسة بسكوني في ذلك الطبع وغيره الا ان
سبح الكلام في الطراز اتم وما يدل على نجاسة بولها لا يوجب نجاسة غيره من
عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل فم من بولها لا يوجب نجاسة غيره من
على بول البقرة ان تحقق منه ذلك وانما الغالب وهو كالبول فيما تقدم لكنه في الذي
لا خلاف فيه على ما راينا في ما ينفرد به فاختلاف واقع في ذوق الطير وفي صدق الغالب
عليه واحتمال سكوت الروادف من هذا عن ذوق الطير اقر من حكمه صدق
الغالب على ذوقه لما ينظم في كلامه في المعاملات في قوله تعالى فانه يغفل عن ظاهر الصدق
العلامة مطلقا يعني عدم الفرق في الطير لما كثر وعينه عن السب في طير الطير
الا انك انما قد قاله في المحقق العلامة الاجماع على نجاسة بولها لا يوجب
نجاسة غيره على ما في حال وفي الخبر بعد الاستدلال في قول الشيخ ولعل الشيخ استدل في
رد ما في بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال شئ يطير فلا بأس بنجسه وبوله ثم قال لو اريد
فلا يكرهه واجمع المحقق على مساواة الطير لغيره بان ما دل على نجاسة العذرة مما لا يوجب
نجاسة غيره من التراب لان الحرة والعذرة مترادفتان وردت في المحقق رواية الى بصير ما ينفرد
وان كانت حسنة لكن العامل بها من الاصل قليل واعرف ان الرواية المذكورة على كلام المحقق
انما هي بان الاجماع في ادعاء على نجاسة البول والغالب من مطلق العنوان غير
الحاكم ان كان على جملة فهو الحق في عدم الفرق بين الطير وغيره وان كان محصورا
فان الادلة العامة على نجاسة العذرة مما لا يوجب نجاسة غيره والحال انما انفق في هذا الباب
او على حسنة عبد الله بن عثمان ولا ذكر احد من الاصحاب الذين وصل السكالاتهم في
احتجاجهم بهذا الحكم سواء هي كائني واردة في البول الى ان قال قد كثر
فلا تدري لفظ العذرة ان وقع الحكم عليه مطلقا للشرط في مرادفة الحرة ويجعلها
دليلا على التسوية ما هذا الا عيب من مثل المحقق رحمه الله انتهى كلام الروادف كره

ولا يخفى

ولا يخفى عليك دلالة على عدم صدق الحرة على ذوق الطير ثم ما عتبر من بطلان المحقق
قد نفا لعبدان بشكل يعجزه موسى ابن القيس عن علي بن محمد قال سألته عن الفارة
والجاجة والحمام وما اشبهها يطأ العذرة ثم قطا الشرب الى فان هذه الرواية وقع فيها
الحكم مطلقا على العذرة فانما بين مرادفها الحرة بينت المساواة في القاموس في قوله
العذرة وقد يفهم من ان العذرة بيا على الغالب وغيره على ان المحقق ان سئل عن الغالب
على الحرة يعجزه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يعطى في قربة عذرة من انسان او سورا يوجب الخبث اما ان قال لا يستدل به
بعضه ابن مريم في الخبر يقع فيها شئ وعذرة كالبقرة وغورها فغيره امكن ان المراد
التشبيه بالمسح فلا يتم المطلوب ولا يمكن الاعتدال عن الروادف كره بان مراده تقي
النفس الدال على ان ما ذكر من غير ما كثر اللحم لان هذا لا يفر من الحال من حيث ان نجاسة
ما كثر اللحم متبعية بغير ما عداها ثم ذكرنا وجهها في حاشية الروادف قد يعلم عند
فليما حجه من ارادة واذا عرفت هذا فاعلم ان الغالبين بطلان ذوق الطير استدلوا
بالاصول قوله عليه السلام كل شئ طاهر حتى يعلم انه قذر وماذا الرواية الحسنة والبرهان
وبعضه على ابن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام انه سأل عن الرجل يري في قربة خسر
الطير او غيره هل عليه وهو في ملأه قال لا بأس وقد روي كل الاستدلال على بعد
ما سبقه وذكره الجمهور واما الرواية فقد تكلمنا عليها في حاشية الروادف ولست نجعلها
كلام في هذا المقام في المدارك ذكرناه في الحاشية والكلام عليه ايضا ومنه الثالث
والرابع والخامس النجاسات الدم والحلم والحشية وشبهه لا تكونها من ذوق النفس اري
الدم الذي يجمع في العروق ويخرج اذا قطع من شفا بستان وقوة لا الترشح كدم
السكندر فيقول الروادف كرهه بالسائلة اعترافا على المعلومية ثم الظاهر ان قديم ذوق
النفس شامل للجميع ما ذكره وقوله مطلقا مراده به الشمول لما كثر اللحم وغيره وما
لم يتم في البول والغالب طهارتها كما كثر في البول لاولين يعني البول والغالب
لكن يبقى قوه خروج الاوليين من ذوق النفس فيحكم بنجاستهما من غير ما كثر مطلقا

فاق بالذوق ويستند كونه غير ما كوله اي لا اولين تدبيره على المشاركة في ذكي
 النفس والمفارقة للاختصاص بغير الماكول ولم اقل على ما يدل من الاضمار على اعتبار
 ذي النفس في نجاسة البول والعاية الا ان المحقق عليه ما نقل ادعي الاجماع في التفتير
 على ذلك ولولا ذلك لكان فيما استدرك به على نجاسة بول ما لا يبول به شمول لغير ذي النفس
 ولعل الوجه في تردد المحقق في الشرايع حيث قال وفي جميع ما لا ينفسه وبوله
 تردد في الانفراد لا وجد له بعد نقل الاجماع والعجب من من ينشأ عنه سوء انه لم يلبه
 فيما نقل على ما وقع بين كرام المحقق مع انه نقله في الامم لا على شمول كلام اللواتي
 سوء ما كوله لهم على كراهية وعدمه غير الماكول الاصل والعلاف وحكم الدم طاهر والميتة
 يحتاج الى خروج تفصيل في الكلام في مواضع الاول للدم ونجاسته من ذي النفس السائبة
 مدني عليها الاجماع الا ان ابن الجنييد فانه قابل بعدم نجاسته ما كان متدون الذرهم
 في المحقق الا جري بل شمس الحكم بجمع النجاسات والاحبار الصعيحة والذات على نجاسة
 الدم نذره واما دم السمك فلا ريب في طهارته نظر الى الاجماع المدعي على اعتبار
 ذي النفس وما توجهه مما في التبريد في الجملة من ان الدم لا ينجس الا بالدماء
 قليلة ولا كثيرة وهي نجاسة اجناس دم البقر والبرغوث والسمك والجراح اللازمة والقوى
 الدامية يد فعد كلام الخلاف فانه بعد ان حكى فيه خلافا للشافعي قال في لبنا اجماع
 الغزيرة وان وقع في الخلاف بعد هذا ما قد ذكره الطهارة اي في الان الحكم لا ريب فيه وقد
 استدرك العلامة رحمه الله على طهارة دم السمك بقوله في محل كرم سيد البرع وطعامه
 تعالى فلا احد فيما ادعى اني تحوما على طاهر يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا
 ووجه الدلالة في الاولى بان التحليل يقتضي الاباحة من جميع الوجوه وذلك يلزم الطهارة
 واما الثانية فلان دم السمك ليس بمسفوح فلا يكون محرما فلا يكون نجسا ولا ينجس
 دلالة هذا الكلام على اكل كل دم السمك بل وغيره وطاهر كلام جماعة المنع عنه وتحتجب
 الحال في المعام واما الدم المتخلف بعد الذبح في ما كوله اللحم فقد ادعي الاجماع على طهارته
 اما في ما كوله غيره رعا يتوقف في حكمه من جهة الطهارة الحكم بان الدم من ذي النفس

بحسب الملا عوى لا تعاقبه ومن خلاف طهارة المتخلف في الذبيحة ويشكل الثاني بانفراد
 الذبيحة الى الماكول ثم بما يدل عليه قوله تعالى او دما مسفوحا فانه يقتضي جواز المسفوح
 ويشكل الثاني ما دل على تحريمه من كونهات غير خاص بالدم فتأمل **القول الثاني** على نجاسة
 الاجماع حكاه في التذكرة وبذلك عليه الجواز من جهة ما هو عليه في مسلك في المني ليعتبر
 قال ان عرفت مكانه فاعلم انه وان خرج عليه فاعلمه ولا اختصاص هذا الخبر وغيره بالتزويج
 لا يبرأ من كان ثم ان في غير الادبي ما لم ينفسه عند الاحتجاب كالادبي بل ادعي في التذكرة عليه
 الاجماع واما استدراك مجموع الاخبار وفيه بحث لان الانطراف لغيرهم الانسان
 بعيد وما تضمنه بعض الاخبار من كون المني استدراك البول قد يفيد ان كل ما حل تحتها
 بوله نجس استدراكه نعم وفيه ما فيه ليعرف ما تقدم اما مني بالانفس فقد قلح
 جماعة بالطهارة وفي كلام العلامة والمحقق في المنع عن الاحتجاب بالانفس والاحتجاب
 ان الدليل على نجاسة المني اذا لم يمتص في الاجماع زال الاشكال عن غير ذي النفس واما
 الاخبار فالانطراف الى المعهود بوجوب ذلك اي في فتاوى **القول الثالث** على نجاسة حاله
 نفسا بل منها اجماع الناس حكاه في المعبر في خلاف في الادبي وعلمنا وبما يطبق
 على ان نجاسته عديدة كغيره من دوات الانفس وقد ذكرنا في النجاسة والاحتجاب
 بمكر ايمان نجاسة الميتة منه من اراده وقوعه عليه واستثنى اما لا تحل التحريم
 الميتة لعل غير محتاج اليه **هذا القول** في حكم طهارة البول والعاية في الماكول اعراضا
 كالرواب الثلث والمهور الطهارة على كراهية وخالف في ذلك ابن الجنييد والشيخ
 وعلى طهارة بالاصل اتفاق هذا المذكور وعموم ما دل على طهارة فاعلم ما يدل على كونه
 في الحقيقة انما قال لا تغسل فريد من بول شي لو حل كره وجوه صر ما رواه الصدوق
 في القبيح عن ابيه عن حماد بن العطار عن ابيه عن حماد بن عوف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن ابي
 عن ابي الشعر الخراساني عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الحاجة الدواب فربما تحت
 بالليل وقدالت وراشت فتغيب احدها بيدها او رجلها فتضع على ذنوبه فقال لا
 بأس به وروى الشيخ بسنده الصحيح عن حماد بن عوف عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن

عن المعلم خنيس بن عبد الله بن ابي بصير قال لا تكلم في جوارحه وقدمنا كما قال الخليل بن ابي
 بولس حتى سكنت وجوهنا ونينا بما قد علمنا على ابي عبد الله فاجابنا فقال ليس علم
 باس وباسناده الذي بيننا وبين احمد بن محمد بن البرقي عن ابيان عن خنيس بن ابي عبد الله
 قال لا باس بروتة كبري وعملنا بها وجه الاستدلال على الامر على الاستدلال
 ادلا قايلا الفصل ونحو ذلك لاجل احوال استدلال على الخاتمة بحسن محمد بن
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن البيان الابد والغير والبق والاولها فقال لا توضحها
 الى ان قال سالت عن ابوالدواب والبعال والكم فقال لا توضحها فان لم توضحها
 فاعمل النوبة كنه فان شكت فانضو وعمارواه السعي في الصبي عن محمد بن
 عن فضال عن حسن بن عثمان عن اسسكا عن خنيس بن ابي عبد الله عليه السلام عن ابوال
 الخليل في البغال فقال لا توضحها الصواب من غير ضرورة عن ابان بن عثمان عن
 عبد الله بن محمد بن ابي سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه بعض ابوالنبايم يقول لم اقل
 بغير بولس كجاء في النور في البغال فاما ان وكل ما يوكل كنه فلا باس بولس ورواه سبلو قال
 عن بولس سورة الكهف كجاء في النور فقال كايول الانسان وقد جعل الله في السموات
 هذه الاخبار على الكمال هم ورواه في شمس ان يجمع فيجاء في الاخبار والاعمال ان اخبار
 الخبيثين ما هي من السند واخاوت الطمان ليست كذا قال في اية الى اخر
 ضعيف مما له حاله ورواه البعل واما في بعضه فطريقا احكام من مسكن وهو محمول
 واسحق بن عمار عليه وفي طريقه رواه بن محمد بن البرقي وقد ضعفه النجاشي ورواه وفيه
 اشكال ولا يخفى ان لا يكون هذا من اهل الاولي فبان رويان كان جمهوره لا
 من حيث عدم ذكره في كتب الرجال الا ان الراوي عنه النجاشي بن محمد بن اسحق
 اللذان وقد ذكره الاصحاب في مدحها وحكي الكشي اجتماع الاصحاب على تصحيح ما روي عن
 مصداقا الى اربع الروايات كتابه في الاخير في العقيدة واما رواه الخليلي فكان البرقي ونحوه
 وكلام النجاشي غير صحيح في تصحيحه وهو محمول اكثر رواه النجاشي في تصحيحه واما ان
 فهو من ثمان الثمان في البغال ذكره الطبري في اصله على كسبه في تصحيحه واما معلوم مصداقا

رواه في بعض النسخ
 كالمسند في بعض النسخ
 في بعض النسخ

سليقة نقل

الى نقل الاخبار على تصحيح ما تصح عنه والافضل وقد اخرج من رواه النجاشي في بعض النسخ
 بعد رواية متعددة اخرى وهي انتفا القول في الفصل في اخبار الاصول في بعض النسخ
 من الكل في استهوا ولا تخفى ان حجة القول في النجاشي لا يرون هذه المقدمة التي رويها
 عن جلال الروث واختصاص الامر بغسل الاصول انتهى في بعض النسخ ولا يذهب عن كنه ان كلامه الاول
 وان كان متوقفا في حجة الاسانيد الا ان الاستدلال بالاصول لا يوجب في هذه المقامات
 محال باجل الحال ان يقال ان الاصل في علم كذا وكذا لا يتم الا اذا ثبت المحجج وجمع الاحاديث
 وفيه بحث انه بناء في حاشية الروضة في بحث لمياه وما قد يقال عليه في محجج البرقي
 من ان الروايات الضعيفة لو كانت قادمة لما اختص بها البرقي اذ اكثر الصحاح ذكره
 وان كان في حجة اخرى كما تقدم ليس يحرم في قادمة فيه نفسه جوازا غير محجج في بعض النسخ
 هذا النسخة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 وجميع شمس النسخ ومن هذا يعكس اختيار الروايات في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 المستعمل على تركه في هذا الاصل المحجج عنه غيره هذه القاعدة وتحتفيها في النسخ
 والسادس والسابع والثامن من النجاشيات الكتب في حواشي النسخ في الكافر اما الكتب
 فنجاسته اجماعية وذكره في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 وظاهر الجواب في محمول الحكم لكل الاخبار غير فرق بين ما نقله الخبيث وغيره وليس في اليد
 المنصية في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 داخله ولذا في ان الاسم غير صادق على ما ليس في النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 عدم الفرق ولا يقتضي السند وقد يساعدهم الفرق بعض الاخبار المتضمنة لاصابة
 الكتب بطولية ثوب الانسان او بدنه مع كون الاصابة بالاباء والشعور بما يشك في
 في شعورهم بالخيار البصر المتضمنة للاستدلال بالجليل من شعورهم بولس ورواه في بعض النسخ
 كلام في محمول لولا صديق المجال ذكرناه وقد كفنا ما وثقه الوالد في بعض النسخ في بعض النسخ
 الكافر فاشهر من الاخبار الخامسة وان كان اصليا او مرتدا كذا في بعض النسخ في بعض النسخ
 للاسلام من محمد لبعضهم في روايته كالعلاء والنجاشي في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

بعضه

اجابة الروضة

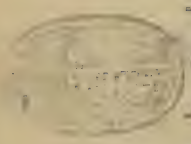
بالصواب

واني لا اكره ان احرم عليكم سائر ما تصنعون في بلادكم وفي هذا البحث ان الاحتياط مطلوب ولما
حكم غيرهم ذكرناهم في محله فلم نقف على دليل سوى دعوى الاجماع كما تعلموا ولكن
في المعامل **والصواب** من الجاسات المسكر المانع بالاصالة وان يخرج من محله دون
بالاصل وان عرض له الميعان اما الخمر فعلى حاشية ان اهل العلم كما قيل في غير موضع
انه لا خلاف بين المسلمين في حاشية وعن الشيخ ان الخمر يباح خلاف والمنقول عن الصدوق
في المتعص ومن لا يخفى الفقيه لا بأس به فرب اصحابه غير ان اهل العلم لم يحرم
الصلوة في ثوب اسماسته وعن ابن ابي عمير التبرج بالظهار وكلمة المشهور الاجماع
وقوله تعالى اما لفرس الابه قال في الاعتبار الابه والانه من وجهين احدهما ان الوصف
بالرجاسة وصف بالنجاسة لثرا دغها والثاني ان الامر بالاجتناب وهو موجب للثابت
المستلزم للنجس من الاثران جميع الاشياء والاختيار للثبوت في محالها وجهه القول
الاخر الاصل وروايات وفي كل الحالتين نظر اما الاول فلعلهم نبوت الاجماع كما علمت
والثاني بالابه بكلي وجهه محل بحث اما اولاه فلو كان دعوى كون الوصف بالرجاسة وصف
بالنجاسة مجرد دعوى لعدم اقامة كلام اهل اللغة ذكر على انه وقع في الابه وصف الخمر واليسر
والانصاف والا لزام لسلخ الخمر عن الجميع فلا بد من تقليد مضاف فمخدوف فمخدوف
قيل اما ناطق الخمر الابه على احد الوجهين ومع لا يتم المدي واحتمال كونه خبرا عن الخمر
البر في مخدوف لا يخفى من اشكال الاستلزام كون المعنى في الخبرين مختلفا والاتفاق المطلوب
في حكمه الا في النادر فلا عمل عليه ويتقدرب لم يحتاج الترجيح الى مرجح من خارج ومع
لا يتم دلالة الابه بنفسه بالاصح وجه شكك ولما الاستناد الى الامور بالاجتناب فهو قوف
على تحقيق مرجح الضرر ولو جرد من الاحتمالات منها ان يكون راجعا الى النقص في المخدوف
في عدم الابه في المعطى ومنها ان يكون عامدا الى عمل الشيطان ومنها رجوعه الى الجس
ومنها الضرر الذي ما ذكر من الضرر ما عطف عليه **والصواب** مع احتمال الوجود والترجيح محل
كلام وقد بين ان الدعوى اولي وانما قايدها في ان الخبر من باب عموم المجاز وهو
كثير فليست من غير بعيد ايض دعوى ظهور بعض الاحتمالات وبتم المطلوب في الحكم الا

الاف

انا في كلامنا ايضا واما الاخبار التي نقلت من الجاهلين فلا يخفى سندها من كلام وما
يدل على النجاسة حديث لم يثبت من سوى العلوي في التتبع وجعل حاشا وليس بالحسن
يا هو صحيح عن علي بن مهزيار قال في كتاب علي بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام
جعلت ذلك وروي زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام في الخمر يوجب ثوب
الرجل انما قال لا بأس ان يمشي فيها خمر بشرها وروي غير زرارة عن ابي عبد الله
عليه السلام ان قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ يعني المسكر فاعسله ان عرفت موضع وان
لم تعرف موضع فاعسله كله وان صليت فيه فاعسله كله فاعلم ان ما تقدم من قوله عليه
عليه السلام ورواه عن ابي عبد الله عليه السلام وقد وجه الشيخ رحمه الله الاستدلال بهذا
الرواية وقد عالج فيها نوع شك لان الضرر غير داعية اليه والاحتياط لا بد منه
املا اخبار اهل العلم في نزع البس من الخمر وعدم استعماله وفي المشركين لما فيها فلا بد من الاحتياط
صريحها واعلم ان الخمر من المسكرات فحكمها حكم الخمر عند الاصحاب قال الله تعالى ولا
تعرف في ذلك خلافا وجهه المحقق في المعنى على المسكرات بان المسكر خمر فثبت الحكم وان
الخمر اسما يتركب من العقل وبسره فاساؤه في التسمية يابره في الاسباب وروايت
علي بن عطين حيث قال فيها فان كان عاقبة الخمر فهو خمر ورواية عطاء بن يسار حيث
قال فيها كل مسكر حرام وكل مسكر خمر سقوط فيها بان الظاهر من اهل اللغة اختصاص
الخمر بغير العنب وادانته كونه حقيقة لزم كون ما عداها مجازا لانه خبر عن الاستراك
نعم في بعض الاخبار ما يثبت في التسوية مثل صحيح علي بن مهزيار اذا اصاب ثوبك
خمر او نبيذ يعني المسكر ونحوها وانه يوقس اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ مسكر
فاغسله مضافا الى عدم ظهور الخلاف ثم ما ذكرناه من قيد المانع هو المخدوف بين
الاصحاب فالجاءد بالاصالة لا يتنا وله دليل المساواة وهو عدم الخلاف فيبقى على
الاصل وما ثبت بنجاسته بالميعان يتوقف ظهوره بالجمهور على الدليل فاما
والصواب من النجاسات الفقاع وحكي العلامة اجمع جماع علماءنا على ان حكمه حكم
الخمر قال المحقق رحمه الله بعد حكايته عن الشيخ **والصواب** والحق اصحابنا الفقاع بالخمر

ومما ذكره في كتابنا من الاخبار التي نقلت من الجاهلين فلا يخفى سندها من كلام وما
يدل على النجاسة حديث لم يثبت من سوى العلوي في التتبع وجعل حاشا وليس بالحسن
يا هو صحيح عن علي بن مهزيار قال في كتاب علي بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام
جعلت ذلك وروي زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام في الخمر يوجب ثوب
الرجل انما قال لا بأس ان يمشي فيها خمر بشرها وروي غير زرارة عن ابي عبد الله
عليه السلام ان قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ يعني المسكر فاعسله ان عرفت موضع وان
لم تعرف موضع فاعسله كله وان صليت فيه فاعسله كله فاعلم ان ما تقدم من قوله عليه
عليه السلام ورواه عن ابي عبد الله عليه السلام وقد وجه الشيخ رحمه الله الاستدلال بهذا
الرواية وقد عالج فيها نوع شك لان الضرر غير داعية اليه والاحتياط لا بد منه
املا اخبار اهل العلم في نزع البس من الخمر وعدم استعماله وفي المشركين لما فيها فلا بد من الاحتياط
صريحها واعلم ان الخمر من المسكرات فحكمها حكم الخمر عند الاصحاب قال الله تعالى ولا
تعرف في ذلك خلافا وجهه المحقق في المعنى على المسكرات بان المسكر خمر فثبت الحكم وان
الخمر اسما يتركب من العقل وبسره فاساؤه في التسمية يابره في الاسباب وروايت
علي بن عطين حيث قال فيها فان كان عاقبة الخمر فهو خمر ورواية عطاء بن يسار حيث
قال فيها كل مسكر حرام وكل مسكر خمر سقوط فيها بان الظاهر من اهل اللغة اختصاص
الخمر بغير العنب وادانته كونه حقيقة لزم كون ما عداها مجازا لانه خبر عن الاستراك
نعم في بعض الاخبار ما يثبت في التسوية مثل صحيح علي بن مهزيار اذا اصاب ثوبك
خمر او نبيذ يعني المسكر ونحوها وانه يوقس اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ مسكر
فاغسله مضافا الى عدم ظهور الخلاف ثم ما ذكرناه من قيد المانع هو المخدوف بين
الاصحاب فالجاءد بالاصالة لا يتنا وله دليل المساواة وهو عدم الخلاف فيبقى على
الاصل وما ثبت بنجاسته بالميعان يتوقف ظهوره بالجمهور على الدليل فاما
والصواب من النجاسات الفقاع وحكي العلامة اجمع جماع علماءنا على ان حكمه حكم
الخمر قال المحقق رحمه الله بعد حكايته عن الشيخ **والصواب** والحق اصحابنا الفقاع بالخمر



ابن بروج الوارد في البيان له مادة الدال على ان وجود المادة مستبعد في عدم الفعل
 فحيث لم يزل يشاهد في حاشيته الروضة ونزلهما احتمال كون التعديل
 في قول ابن بروج في زوال التعديل ومعه لا يتبع المطلوب اما استدلال الشيخ
 التهذيب وسببه جماعة بالاختيار الدال على البطلان لما احرى فغريب
 لان ظاهر الاخبار السوالة عن حكم البطلان احرى من حيث الكراهة وعدمها
 لان لما احرى كيف حكمه مع البطلان كما يعلم من تأمل في ذلك مع قدس
 بعموم كل ما غلب للمعارف في كيفية فتو من الماء والشراب في ذلك
 منه احرى واكثر في الباقي وفيه ان المعارض مع الاخبار الدالة على ان
 الكبر موجود مصافا الى تقدم عموم الماء الاعلى وجه وقد ذكرنا ذلك في
 والعلم الثاني من الماء الذي يزل ما يبلغ الكبر في الماء الكبر وقد اختلفوا
 في مقدار مساحته وان كان ظاهرهم الاتفاق على الوزن وانما الاختلاف في كونه
 بالعراقي والمدني وكلام الوالد قد ذكرنا لا با ما ذكرناه كما ستعرف والمشهور
 ما نقلناه بالنسبة الى ابن بروج في سبعة امان مشير لرواية ابن بروج
 قال سالت ابا عبد الله عن الكبر من الماء يكون قدرة فانه اذا كان الماء ثلثة اشبار
 ونصف في مثله ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك الكبر والماء والوجه في بلوغ
 هذا المقدار من الرواية وان كان بعض الجهات مترد كما كان في الباقي في المحاورات
 بمثل ذلك موجود في فلا يبعد ان يكون المتردد العوض لان العمق المذكور بقوله
 في عمقه من حيث كونه اما حال من مثله وبعث لثلاثة اشبار الذي هو
 من مثله وما ظنه جدي قدس من ان المتردد العمق بعيد وقد ذكرنا في حاشية
 التهذيب تفصيل حاله واذا عرفت هذا فاذا اخرج الامعاد الثلاثة لثلاثة اشبار
 ونصف كان مكسرة المقدار المذكور ويعلم ذلك بان تصيب كل من الظواهر العوض
 في الاخر يبلغ الثلث في دعاء تصيب العمق ذلك ثم المطلوب فالثلاثة
 اثنى عشر وربع ثلثة ستة وثلثين وثلثة اربع والنصف في الباقي وربع يبلغ ستة وثمنا

فاذا انقضت

فاذا انقضت الستة الى ستة وثلثون كانت المجمع انسان واربعين واذا بسطنا الارباع الى
 ومع النسي سوا ثمان ولا يخفى قصور هذه الرواية عن الباري هذا الحكم لا يستحال سندها
 وما في في مشير من نسب الحكم هنا والذي قدس في الشهر ونظر في العالم ان اراد ان
 بوجه قد ذكرنا ما فيه حاشية الروضة وما احسن ما قاله المحقق جراه بعد ان ذكر ان
 وغيره عملوا بهذه الرواية لكن عثمان بن عيسى واقفي فوايته ساوطة ولا تصح في الامور
 بغيره على جماع مصافه يدعي الاجماع في محل الخلاف هذا وتقابل المشير في قول العميد
 وهو ان الكبر ما كان كل من ابعاده الثلاثة ثلثة اشبار لرواية اسمعيل بن جابر قال كنت
 ابا عبد الله عن الماء الذي لا يتنجس شي قال قلت وما الكبر قال ثلثة اشبار ثلثة اشبار
 والكلام في ترك احد الامعاد كما لا بد في وقدره جماعة هذه الرواية بالصحة وفي طبعها
 نوع اضطراب فان محمد بن خالد بن يونس بن عيسى بن جابر بن عيسى بن جابر بن عيسى بن جابر
 بن اسطر بن سنان وفي نسخة في حديثه في بعض الطرق محمد بن سنان والظاهر ان سبيل
 هو عبد الله وفي الكبر قال ابا عبد الله لا ينسب منه شيء واما الاعباد فهو الف ومائتا
 رطل في ظاهر اطلاق الرواية لكن فيسبوا رطل بالعراقي بل الكبر الاصح ان كل كبر عليه
 قوله على المشهور في الاعتبارين يعني اعتبارا بالحق والوزن بالعراقي لا يطلق الوزن
 لما صرح به في المعالم من ان رطل الاصحى بالاتفاق على الوزن المذكور وانما اختلفوا في
 كونه بالعراقي والمدني واحتملا لا شارة الى ذلك بل بعض الروايات في ثمانية اشبار
 في الاستبصار والتهذيب كلام لا يخفى من غايته من ارادة وقف ان استدل الوزن المذكور
 من سبيل ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 رطل في الاصحى من رطل الرطخ العراقي ومنهم من جعله على المدني والرطل العراقي ما به وثلثون
 درهم والمدني ما به وخمسة وعشرون فيكون العراقي ثلثي المدني قالوا وجه الخبر في العراقي بقا
 القدر بالوزن للمساواة وبان محمد بن مسلم روى في الصحيح ان الكبر ستمائة رطل والرواية رطل
 يجوز ارادة رطل العراق ولا رطل المدينة لان في رطل المدني ثلثي رطل العراقي فستبان شيئا
 الرواية في هذا حيث يطلب مما يقتضاه في حاشية على التهذيب وقد ذكرنا ان ما يذهب اليه اعتبارا بالثلاثة
 في مجموع الصحيح والقسم الثالث مما يزل في النجاسات ما القيت حاله من سقاه الى نازلا

بالوزن

من الزمان

سوى جرى من بين ايديهم بخلاف الفلاس...
في حكم جاري لا يخفى...
في قوله...
فصل...
انما...
فان...
على...
وقد...
عليها...
النسب...
كلامه...
في الرواية...
ان يكون...
في الرد...
يمكن...
سالا...
احاه...
المطر...
انه...
تدل...
مطلقا...
اذ...
البحر...
التراب...

هذا هو الوجه...
في قوله...
في قوله...

الاقوال

من الزمان

فان...
لما...
من...
العد...
الا...
وله...
الامر...
فالم...
البول...
عليه...
اذ...
فجاء...
اغسل...
ما...
محمد...
صب...
ان...
من...
قائلا...
توب...
التعد...
صب...
يشي...

البطلان والامثال ان كانت عن العسلتين وفيه ما فيه مع المعارضة برواية بسيطة انتم
 احيانا من اعداء علم قال بخر من البول الذي يغسل به في روايتي الكلام
 فكوناه في خاتمة التذييل وتكلمنا فيه وقد يمكن الجمع بين الروايتين بحال وانما المثل على
 لراة الخافا فانه مثل البول فلا يحركى الا بخار واستعمال الاخر في ذلك ممكن اما راية بسيطة
 نفسه ما يتا في الاولى فلا يصح الحال لان الاولى بالسماح والثانية بالواسطة وهذا لا يبعد
 فيه ونظير العلم انه في المتشبه الاقتصار في التعدد على الثوب وجزم في تحصيل الاستحباب
 من المتشبه والتشابه بالاكتفاء بالمرء لا زالت العين وكذا في الخج وحكي القول بغيره في الصلح
 وابل في رسوم جهالة لعدم نوض الاخبار بانها في التعدد وايد ذكره في عهد العسل
 قال سالت ابا البراء عن رجل سئل ان البول الصاب فلا يستيقظ قبل
 بخره ان يصيب على ذكره اذ ابال ولا يشفق قال بغير ما استبان انه صاب له الخ
 والحق في صباه ما ذكره لولا ما اشعر به كلام المحقق من دعوى الاجماع على التعدد مضائق
 التي في محقق زياره قال كان يصنع من البول ثلاث مرات والاحتياط مما لا ينبغي تركه هذا
 وقد يعم من الذكر في النوق بين الاولى في غيرها والكلام فيه محمل اخر وكما يجب على البول
 من نين عند المتني لصحة حمل مسلم عن ابي عبد الله قال ذكر المتني فشدده وجعل الشد
 من البول واذا ثبت التعدد في البول في المتني اولى واحتمل التعدد باعتبار استحباب البول
 لا يتا في ما ذكرناه وما قبلنا الاول في جميع النجاسات من حيث التعبدية وروايتي
 بقوله فانما هو ما فانه يترك في بعض على ان فعل لما اكثر عدة او مرة يجب لعدم صحة السند ولا
 وضع الاول في فان البول لا يعم عنه تطلقا وغيره قد يعنى عن قلبي وكذا يجب في الانا
 من نين من ولوع الكلب وولوع شربه من الانا بطرف لسانه والتقيد بالانا والولوع
 بغيره كما ذكره في المتعارفين الذي يظهر من الرواية المعتمدة التي هي المستند للزم ذكر
 كما ذكرناه في حاشية البرهان في ذكر ما لا بد منه ههنا في الخج ويجب فيه اي في البولوع
 التعذر في التلبس بالغير مما يشبهه وظاهر عدم اعتبار المرح كاظنة بعض ما يحسب
 للزوم بخار من ولا بد من كون التعفير قبل الغسل بالماء على ما دللت عليه في حق النجاسة

حيث قال

حيث قال والغسل بالتراب اولى منه وربما قيل بان احدي الفلاس بالتراب ونقل في الخبر
 الما وحده مع عدم التراب وفي دليله بحث وحق بولوع الكلب لظهور الانا دون مباشر له
 بساير اعضائه وحققة الحال تظهر من كلامنا في الحاشية ودرء الحقوق الملتصقة نظر الى ان
 ما استند لرواية عليه من مخوم الموازنة سوقة على العلة وهي غير معلومة ولا يسطر التعويم
 بالتراب في الماء الكثير وقد يحتمل العود الى التعدد اي ولا يسقط نودا الفس في
 الكثير وفيه ما فيه وعلى كل حال الذي لا بد منه هذا ذكرناه في الحاشية وفي اعادته
 قولي بغيره بطلان ولوج محقق بمرات بالما الماروا على حقه في الفقهية
 موسى عن ابي الحسن عن حماد بن عيسى عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 انه جعل حكم الكلب لان محققه يسمى كلبا في اللغو لان الانا يغسل ثلاث مرات من نين
 النجاسات واكثر من جملتها وفيه اما اول الفلحة الصدق حقيقة واما ثانيا
 فلان تجربه خاص مقدم مع سلامة المدعى للدليل ان ارادة المساواة في التراب وبحكم
 عن المحقق انه جعل السطح على الاستحباب ووجهه هو الدليل على بعد ظهوره في القليل
 بمضمونها من قدما الاصحاب وهو يراعي في العمل بالاضطر والاحتياط سهل
 ويكفي في باقي النجاسات المرم في الثوب والبدن لاطلاق الامر بالغسل في التعدد
 الا في البول وما لا يخفى به من المتني كما سمعته والامر بالمياه انما يدل على الاحتياط
 وهو يصدق بالمرء الا حصل بغيره رواية الغنية من الراية وما اخرج به على التعدد
 مما اشترنا اليه سابقا محمل كلام واما الاولى من غير البول فظاهر العباد قد يتساو لها
 بعد ذكر البول وكلامه في المعالم تعضف ذكر الخج وعلى هذا يكون قوله في الطرارة
 الى فلا ينعى الجمع ويدل على المرء امثال الامر بالغسل بها مضائق التي يستند اليها
 اكثر النجاسات الاجماع مع المرء ينعى الاجماع وهذا الدليل قد ذكره في حاشية ولما في
 كلام ذكرناه في حاشية وموجه ان النجاسة اذا ثبت بالاجماع فزيد الى الاول برفق الاجماع
 بل على ما اعلاه ان لا يكون الاجماع عليه في ثبوت التعجير مطلقا لا مقيدا وان كان قد
 يظن الثاني وحقائق حاله في المسبي وطهارته يتبعها في باب الكفارة واما

منهم

توقف

قال الطاهر بحقه بالصلب المشتمل على الاستبدال والاختلاف والافصال بسوء فهم او على خلاف
 اخراج الف لا باعتبارها متحدة بالماضي وروده على النجاسة لا على الدليل عليه قال سلمة
 كذا لازم من ذلك الاكتفاء بحصوله الا انه وان كان محجوزا بحفاف فلا يمنع من العمل
 من انما انطق بقضائ انما الذي شرع الما بالعلم بخلاف الحفاف المحجوز فدعوى محجوزة على العمل
 محالة يمكن ان يقال عليها انما يختلف من الما على المحل المفعول به وهو بدو العمل لا على
 ظهوره بالعلم المتحقق بحسب الما على المحل مع استلزامه عليه وانفصاله عن انتهى كلامه فذكر
 وقد يقال ما ذكره او انما قد مناه من ذلك لا يقتضيه لانه لو كان على العمل على ما ذكرنا
 ان تسليم النجاسة لا وجه لكونه بغير النجاسة بل ثبت شرعا وما قاله القائل ان كان مراده
 ما قلناه فدعواه لا دليل عليها انما هو الادلة على العمل والنجاسة اذ ثبت من بعضها ما قيد
 اعتبار العمل فلا مانع في التخصيص وقد يمكن ان يقال ان الرواية لا تقتضي التخصيص بل العمل
 بان النجاسة لا تكون بغير العلم بخلافه بالشرع والبيان والامر بالعمل للاختصاص كما ثبت
 البشارة وعلى كل حال فالذي احتج به الرواية قد كثر اعتبارا ما يقتضيه مع سمي العمل
 وحكمه روال اجزاء النجاسة واما اعتبار التغير فلما يفسر وعنده من قال ان
 وهو في الدوام وفي عبارات العلماء التقلب والدق وعلاوة النهاية والتميز
 وفي كلام جماعة من المتأخرين تبعاً للشبهة الذكرى تقلد الحكم بالرواية والذين وصلوا اليها
 من الروايات حديثان ذكرهما العلامة في التمهيد بعد العلمين بالضرورة احدهما
 روال المسامحة الثلاثة عن ابيهم ابن ابي عمير في الصحيح قال قلت لابي بصير
 والتماس بصيرها السوء كيف يطعن بها وهو عيني كذا وكذا قال نعم ما ظهر منه
 في وجهه والثاني ما رواه في الكافي عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال قلت لابي الحسن عليه السلام بصيرها السوء كيف يطعن بها قال نعم ما ظهر منه
 قال نعم ما اصابته من النجاسة الا انما انما اصابته من النجاسة من غير ما حصله والا
 فانتهى بالما وقد نوى التمهيد من ابي عمير وقال نعم ما اصابته من النجاسة من غير ما حصله والا
 واما ما ذكرناه فاقبل مجموع يكتفي بالتقلب في الدوام من العمل وجعل الخبر الثاني في هذا
 على هذا التفسير ولا يخفى من علة هذا غاية ما وجبت ولا ادري ما هذا من قوله نعم ان من الرواية

سواد الحاقق
 عن التورث
 هذا

الثانية لا يخلو من شيء ويحتمل ان يكون المراد بالامر غير النجاسة الاختصاص بالنجاسة التي
 لم تقع الاصابة من جهة هل في شيء النجاسة ام لا او قوله فان اصابته من شيء
 انما يجهل ذلك من الامساك من شيء من اجزاء النجاسة فاحصله والا فانتهى ولا يوجب
 عليه وجوب توقف الوالد في وجوب التحريم ولعلنا لا يمكن اخراج الفاعل
 منه فتعين اكثر لعله يعني على اعتبار نجاسة الفاعل كما يظهر من الرواية قدس سره
 وربما قيل بانما على عدم الانفصال في اجزائها بالتقريب اما البناء على دخول العلم
 في مفهوم الفعل فلا وجه له بل ما حصل للمعصية عدم الطهارة اطلاقاً الا ان يقال
 الكثير يحصل الطهارة بالاجزاء ولا يخفى ان من يقول بظهوره الفاعل قال لا بد من تميز
 اما على القول بالنجاسة فالاكثاف بالنجاسة محل كلام وفي خلافه اذ ابا على منوع
 من الارض فظهر بها ان يصيب الما عليه حتى يكافئه ويغمره ويغمره فيزيل الواسع
 وطهوره ويحتمل فاذا زال حكمنا بظهوره المحل بظهوره الما الوارد عليه ولا يحتاج الى نقل
 التراب الى انما اصح على ذلك بان في التكليف ما زاد على ذكره جامعاً لهما فيقول
 ما جعل عليك في الدين من وجوب وبالرواية العامة المشهورة المتضمنة امر التمسك بالما
 الذنوب من الما على غير الاعراض بالما في المسجد وقوله لهم بعد ذلك علواً وسموا ولا تعجلوا
 مع انما قال بربانية الفاعل وقد ناقش الشيخ رحمه الله المحققان الرواية عندنا ضعيفة
 الطرقة ومما فيه للاصل لا يابينا ان الما المتخصص من محل النجاسة في غير الواسع لانه
 ما قيل لا في نجاسة والعلامة تبع المحققين كما في ذلك ولا يخفى على حقيقة الحال اذا ما ملكت
 ادلة العباد فمما ذكرناه في حكمه على التخصيص والاجمال وقد ذكرنا والدليل كذا انما
 عبد الله بن سنان الواردة في الصلاة في البيع والكتا يسر بيوت المجوس حيث لا يعرف من محل
 يدل على الاكتفاء بصير الما والامتناع من الما في البيع ولا يخفى هذا الكلام من شيء الا ان من يريد جعله
 الانسان في الاستنجاء العايد واما البول او لا يخرج منه الما الما التحريم كما يكون في العايد
 حال كونها للمعصية وهو ما يتجاوز المحجوز وعلى ما قاله بعض الاصحاب واعتبر فيها قدس سره
 في التعدي وصور النجاسة الى محل الاعتقاد وهو ما لا يصدق على الروايات اسم الاستنجاء لم يقتصر

بين الماء وبينه اجزاء ظاهرة قد ادعى عليه الاجماع ويدل عليه بعض الاخبار ولعل الاولى
 التبيين على ان الماء اصيل في جملة جملة ويدل عليه قول جعفر بن محمد عن الحسن بن الحسن بن احمد
 الجار فانه يدل على افضلية غيره وليس الماء وقد اورد في المقام ان الارادة
 وليمة اما بالماء او بالاجزاء وهو باخرا فكل من يكون اصيل في الماء فيكون
 باسحابه ذلك فيكون منافاة المستحق للواجب واضح واجب بان الواجب
 الصغير لا ينافي الاستحقاق العيني لان متعلق الوجوه في الصغير ليس امرامعينا
 بل الامر الكلي متعلق الاستحقاق باحد من الاجزاء فيه واعتبره صاحبنا قدس سره
 بان ان اريد بالاجزاء هذا المعنى العرفي وهو الرابع الذي يجوز تركه في
 يدل لم يمكن تعلقه بشي من افراد الواجب الشخصي وان اريد به كون احدى اقسام
 اكثر ثوابا من الاخر فلا امتناع فيه انتهى وقد يقال ان ارادة المعنى العرفي لا مانع
 منها وانفرد الكامل لا يدل له بل يدل لاصل الواجب وبلهما فوق فليتنازل
 ثم اعتبرا وظهارة الاجزاء مستحق عليه فافان المتشبه ولم يعتبر بحجاف كما ذكر جماعة
 واجتبه له بالاسم الربوي فيحصل العطف اليه عليه باصالة البجاسة ويصوح شي منه في
 محل الحق يحصل بآية جنيته فيكون قد استعمل الحق في اوردوا لو قد كثر
 على هذا بان انما يتصور ما ذكرنا اذا كثر الربوي لا مع قلتهما ولا حتى ان استعمل
 الظاهر قد يفتي عن هذا في الكلام فتدبر ولا تخفى براهمة العباد في عدم اجزائهم
 وعلى الجواب اعتبارات لا يخفى من نظر هذا وانما يحكم بالظهور اذا نفي المحال بالاجزاء
 فان لم ينفى المحال بما بان لم يترك الجواب بزيادة الى ان يحصل التناقض وسحق ان لا ينفى
 الاظهار وتروا الحكم العبادي المشهور في الاصطلاح وقد تقدم الكلام في ما لا يخفى في ظهور
 انه ويدل عليه رواية فانه المعقولة بها من المشاهير والوقفي المحل عام واما الجواب
 الملازم وجب الاكثار المشهور في الاصطلاح واستدل عليه بقوله عم وحكي عن الحسن بن احمد
 ملازمه انما ينافي ذلك لعدم اجرامادونه وان زوال البجاسة كما شرع في حق
 على سببه الشرعي لم يثبت كون ما يفتي عن الملازمة سببا فيه وقيل ان الواجب

على

محصل

يحصله انتقال اجزاء مما ذكره من القول على ان في حقه من الغيرة وقد لا يهل الاستحقاق
 قال لا حتى يتقيا مائة والاستحقاق يطلق على غسل موضع الغيرة وسماه قار ويدر على اطلاق
 قوله في مائة لو لم يمتصوب ويدل عليه العاقل ومعه زرارة قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في غسل الغايط بالكرسف ولا يغسل ذروى زرارة
 في الصحيح قال كان يستحب في البول ثلاث مرات ومن الغايط بالماء والحق ويحكى
 جل ورواية الاجزاء على الاستحباب انتهى كلامه وذكرنا وقد يقال انما استدل
 من حديث ابن المغيرة محتمل لان يكون السؤال فيه عن كحل من المسح والغسل
 بحيث لا يرد عليه فقال له عم حتى يتقيا مائة ومع لا يمتص فيه فنهى عن عدد الماء
 وعدمه فيحمل على التقدير وهو حديث زرارة لان ظاهره بيان اقل من ثلث الجود
 كما يدل عليه لفظ الاجزاء وانما حصل ان الظاهر من حديث زرارة التحديد في حال الغسل
 وحديث ابن المغيرة عدم الغسل في جانب الكثرة هكذا في نسخة المحقق في الدر المنثور
 ايد الله تعالى وربما كان نظا الوالد قد كسره الى هذا وقد ذكرنا في حاشية الروضة ما لا يخفى
 ويقوم مقام الاجزاء وان وجدت الكرسف والحق للصحة زرارة انما يدل وظاهر العبارة
 اعتبار الثلث في الكرسف والنفس مطلق والمفيد لاجتماع بينه وبين المطلق وصحيفة زرارة
 ايتم الواردة بالحق لا يدل على ان ذلك في كل مرة والاحتياط مطلوب وظاهره وقيل والقبيل جماعة
 وانما خالف سلا على ما نقل عنه فاعتبر ما اصل الارض وابن المغيرة حيث نقل عن عدم اجزاء الاجزاء
 والخرف الا اذا اصابه الطين والراب وحكي قول الجماعة عن يري كل جسم ظاهر من الارض واستدلوا
 استند والى اطلاق بعض الاخبار وغيره في حديث نعيم بن بعض النعمان بانواع خاصة
 فيعمل المطلق عليها ولا يخفى من شئ عند العمل وقد ذكرنا الوجه في الحاشية وكان على الوالد قد كسره
 استنساخ الحرم والروث والعلم على قوى المحقق الاجماع على المنع في الغسل والروث وان كان في الدليل
 عند تأمل الان المشهور لا بد ان يخرج عنه ايض مثل هذا وقوله قد كسره وان كان هو المشهور استند
 الى عدم الاعتماد على الشبهة فان قلت عدم الاعتماد على الشبهة لا يلايه الرد بل ينبغي ان يجرم لعدم
 الدليل قلت بل الرد قد توقف على العمل ولو كانت الشبهة لوجب العمل وذلك كافي ونظر الاجزاء
 بل الثمان الذي يصل فيه سواء كان ارضا او غيره كما يدل عليه صحيفة زرارة انما جعفر عليه السلام

عن البول يكون على السطح او الكون الذي يصل فيه فقال اذا جفت الشمس فصل على غيره فهو ظلم
ولادون في تصنيف الارض لما ذكره من قول من البول بجميع الشمس مواقع للواو ايه ولا يبعد
ان يكون نظر المؤلف في هذا الرواية اقتضى حمل الحان على الارض والربع من يتي حمل الظاهر
على المعنى الشرعي من الجنبه ايضا والاستناد من الروايه جواز الصلوة فان لم الاجماع على عدم جواز
الجمود على الشمس كان جوازا لانه لا ينافي مع الروايه الا ان المنقول عن الروايه انما علم ان
ظهوره من منع الجمود نعم بما يقال ان الاذن مطلقا بقا قول المباشرة بطريقه وعدم الجواز
معها لا يرب فيه وكذا في جواز الصلوة مع الجمود بطريقه فينبغي تأمل هذا وقد طرد الحكم بالظهور
في غيرهما من الارض والبول فحمل بظاهره غير الارض من الجوهر والبراري وكل ما لا يتصل ولا يحول
في العاده كما لا يخفى والابويه كثر من المشايخ ووقع الاضطراب في الفتاوى بين الاصحاب
والكثير المتأخرون المتفرع في هذه المسئلة من غير التفتا الى المآخذ وحيث قد عرفت ان مدلول
مجموده رايه فتأمل من الارض فالجواب بالارض غير ظاهر والحاصل في هذه المسئلة ان رجعا
من الاصحاب حكم المحقق في الشوايع والعلامه في الكركنيه والشهابان ذهبوا الى ان الارض
اذا اصابتها نجاسة بطريقه مؤثره فيها ولم يكن لها عين كفي في روايه الحكم النجاسة معها اشراف
الشمس عليها وتنجسها بطريقه الحاصل وكذا لو كان لها عين وزالت بوجه غير مطهر وضعي من
ذلك وجوبه جفتها الشمس والحقوا بالارض في هذا الحكم كما لا يتصل ولا يحول وفي المتن
ذهب الى ان الحكم يعم من البول وحكمه من الشيوخ في موضع من المبسوط وذكر انه اختلف في خلافه
في موضع اخر من الخلاف وذهب المحقق في النافع الى انه مخصوص بالارض والبول والجوهر
وجمع المقيدين في المقنع ولا راي في سائر المصنفين وحيث في المنع عن القطب الزواري
ان قال الارض والباريه والجوهر الثلاثة فحسب اذا اصابتها البول جفتها الشمس حكمها حكم
الظاهر في جواز الجمود عليها ما لم تغير بطريقه او لم يكن الجنبه رطباً وذكر في المعينه الزواري
وصاحب الوسيط ذهب الى ان الارض والبول والجوهر اذا اصابتها البول جفتها الشمس
لانظره في ذلك وكذا يجوز الجمود عليها واجتبه العلامة في المنع بروايه عمارا شافيا من الج
بعد الامم قال سئل عن الشمس هل تعلق الارض قال لا ذلك ان الموضع قد رامن البول او غير
ذلك فاصابة الشمس ثم يمس الموضع فالصواب على الموضع جازيه وجه الدلائل فيها ان السؤال

وفي المطايع

وقع من المطايع فلو لم يكن في الجواب ما ينعهم سائر من الطهارة ولم ما خير البيان عن
وقت الحاجة لكن الجواب الذي وقع لا ياسب النجاسة فدل على الطهارة وبرهان
بكونه من ابي جعفر عليه السلام قال يا باكر ما استوفيت على الشمس فقد طهر وان المتعنى للنجس
هو الاجزاء التي عرفت باستحان الشمس فينبغي ان الحكم واجتبه في المتن بروايه عمار وروايه
عليه السلام اخبرني عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن البوارى يصيبها البول هل يطهر الصلوة
عليها اذا جفت من غير ان تغسل قال نعم لا بأس بروايه ابي بكر المتقدمه وتعلق على ذلك
قال السادة شافيه ثم قال لعل من وعي نقول انما لا يحمل على الطهارة على الارض والبول
وشبههما توحيها من الاول وروايه زياره السابقه وتعليل بقرب مما تقدم من حكم
من السج في هذا المورد بالخصوص بالبول حال الجيد ان الروايه الصريحه انما نصت الى
فالتعدي بغير دليل لا يجوز قاله وروايه عمار وان دللت على التعميم الا انها لا تصح سنداً لها
عليها وقد كثر بعد ذلك من الروايه في السج والارض والبول والنجس والارض والبول والنجس
الطهارة فاما المسئلة في خلاف اجتهاد جليل في الروايه عمار وعلى جعفر في المتن
احتياطاً وقال في الاستدلال بالروايه اشكال لان غايتهما الدلالة على جواز الصلاه
عليها ونحن نعلم فلا يشترط موضع طهاره موضع الصلاه بل كونه طهاره موضع نجسه
والذي يمكن ان يقال الاذن في الصلاه عليها مطلقاً لا ليد جواز السج عليها والسج
يشترط طهاره محله يمكن ان يستدل بما رواه ابو بكر الحضرمي وذكر الروايه بان الشمس
منها الاستحان والسخونة يلطف الاجزاء الرطبه ونضودها فاذا ذهب اثر النجاسة دخل
مفارقتها المحل وانت اذا تأملت هذا السج وانتهت عن سلقه في المفاضلة الصريح من الروايه
على جعفر وهي مخصوصه بالبول ومطلقه في الجماع وفي هذا ما يراه من جعفر
عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن السج والارض هل يصلى عليه قال لا يستحب ولا
باسم صدي زياره قد علمت حالها ودلائلها ولزيرة روايه اخرى في الطهارة والنجس
صحة السج منها قلنا لا في سائر السطح يصيبه البول او سائر السطح يصلى عليه وذكر الموضع
فقال ان كان يصيبه الشمس والربع وكان جافاً فلا بأس الا ان يتخذ مبالاً وقد ذكر الروايه في ذلك

٢

هذا هو الكلام الذي
يكون في المتن

ولو غاب ما أكثر وأجابه نفس التي الذي عليه الإجاب ما ذكره الوالد فذكره وروى
الماتحون بنوق من فعله البقي واستصحاب بحاسة كانت موجودا على الحيوان لا يفيد
علا في السور وما غيره من الأفعال على ما لا يفي بها إلا في بعض الأحيان لا يعلم من ال
العين ويخرج علم الجسد على ما إذا غاب فيه مكن فيها النظر في الذكرى لوعلم المتكلم في الحاشية
مضى زمان يكتفي فيه الأثر كذا لظهوره من العلم من الحاشية وقدره في كونه العلم
بالأشياء لا ينفك عن العلم على ما يوافق الشرع الله إلا أن يقال نعم ولا في السور وقامل
وعلى في التوب والبدن عزم التوب والنجوح وان كان في الأصل على ما لا يزال إلا
كما هو مقتضى علمي محقق في سؤال حيث قال سألته عن الرجل يخرج له القروح فلا يزال
كيف يصل فقال يصل وإن كانت الدنيا سبيل النجوح والخروج له القروح فلا يزال
والإخبار في هذا الباب كثيرة ولا يعرف في أصل العفو خلاف وإنما الخلاف في هذا العفو
من جعل له الرزق من غير جعله لا يعطى من غير مطلق له ومقتضى يكون في زمان ينسب
لأداء العفو بعد توفيقه في الأخبار به سهل الحظ في الصبي على ما لا يزال في قال قلت
لأبي عبد الله الرجل يكون به الدماميل والقروح فيجلده ويكبسه يملح دما وفيها وينا
عنه لجلده قال يصل في بياضه ولا شيء عليه ولا يفي بها وروى في الصبي عن عبد الرحمن
ابن عبد الله قال قلت لأبي عبد الله ما يجوز يكون في مكان لا يقدر على طه فببسله الدم
والفم فيصيبه ثوب فقال نعم فلا يضر كان لا يغسله في رسله إن شاء الله قال إذا
كان في رجل جرح سائل فاصاب ثوب من دمه فلا يغسله حتى يبرئ وينظف الدم
وفي حاشية ليش المراد من جرحه لا يخفى عليه أن قوله في جرحه يعلم وإن كان
الدماء سائل ظاهرا إلا أنه لا يعل ما يفر منه باعتباره كون المفهوم أو لا من المظن في حاله
عدم السيلان في الرجل بالعفو فإن قيل قوله في هذه الرواية فلا يزال يدرى بدل
على أن المفروض فيها هو ستمحان في فلا يزال شاعرا في السيرة قلنا ولا هذا كلام السائل
ومقتضى كلامه كفاؤه وإنما أنه ليس معناه أنها لا تزال تدعى اتصال الجرح بأن في كل
بلمعناه تكون جرحه ولو جرحا بعد من فالعفو قاضي بذلك فيقال ولأن الأثر لا يزال

البناء

البناء على إني باني وقتا بعد وقت ويحيى ليت قد يولد ذكراته وكذا حشمة والأجر
من الأمام على أن ما كان الأبدال وعنده وكثر في الوقت المذكور في كلام المفعل وعنده
فأما حديثين من حيث أمثلة الثياب وكذا بعد الحفظ فلا تدل على حاله علم بغير
قلت لا لا من حيث عدم التفصيل من الأمام عليه السلام في حديثه عن نوع دلاله على
عدم الامكان ثم أنه قد يفهم من كلامه هو الذي قد ذكره هنا حيث أن في حاشية كلامه السائل
الميل إلى عدم العفو مع الاعتلاج لغيره وجوابه أن ضيق مجال الاختصار أو
الإنابة في المعالم ذكر ما قد مره ومنه يعلم أن ما في الذكرى من أن الدم لو تعاقب بغيره
الظهار والصلوة بحب الله لئلا يزال الضرر محل بحث وكذا ما يفهم من العلامة المحمودة
حيث قيد باللائحة وفي النهاية للعلامة ما يقتضي الاقتصار على محل الضرر
وأما إلى التوسيع الامكان والوالد فذكر في حاشية باسمه إله العفو إلى أن يحصل
البرء فقال ولا أخوار رواية أني بصرة كاصح بعض الأصحاب ليرد الاعتراض بأن
سند حاشية من الرجل ما على طواهي الأخبار الصبي واث ررواية أني بصرة إلى امرأه
فان دخلت على أبي جعفر فقال في قايده أن في ثوبه دما فالحا انظر قلنا أن قايده
أخبر في أن يشترك ما قال أن في دما ميل في السراويل في حاشية من يروى عن هذا
أن ما ذكره بعض الأصحاب من استحباب غسل ثوب صاحب القروح والجرح كل يوم مرة
لأن فيه نظهر غير متفق ورواية سلمة قايده في الرجل من القروح أو الجرح فلا
يستطيع أن يبرئ ولا يغسله قال يصل ولا يغسل ثوب كل يوم الأمر وفائدة السطح
أن يغسل ثوبه كل ساعة محل ما لم يعدم صلاحية الرواية للحكم الشرعي مع معارضة طواهي
الأخبار وما أشبهه من التسامح في أدلة السنن موضع نظر وعلى البصر في الشور والبناء
عما تقتضيه سنة الله من الشرع في قلنا بالحكمة الشرعية في ذلك في رزق
الشيء والأمر عليه السلام كما صرح به قد روى قال لا أن التعاون في مثل هذا الذي ذكره في حديثه
ما يعمل كما فعله بعض الأصحاب نظر إلى عدم تعيينه في الأخبار وقيدته إلى ما يروى في
بالوحي وحمل السند في الذكرى على أنه البغيا قايده لأنه باسكان المعنى وهو مستوفى إلى

رأس المعلق في الساق في الآية بسكة كسرية ووزنه ثمانية دواين في البقلية تسمى في السلام
 كسرية في شرط هذا الاسم في الوزن كمال وجوب في المعاملة مع الطبرية وهي الرواية
 فلما كان في ذلك عند المصنف مع بينهما وان كان الدرهم فيهما واستقر بعد السلام على سبعة دواين
 انتهى في كلام غيره ان السهل يقع الخس في المعيار الدرهم هو الوافي ووزنه درهم
 وثلث ويسمى السهل نسبة الى قوته بالخاموس ويحكى عن ابن ابي سريته انه سأل
 الدرهم المسوس الى هذا القربة وقال ان سعته ما يقرب من اخصار الدرهم وبنيت ما
 ذكرتم يعلم والاضار ما تضمنت الدرهم وروايت في هذا الشهادة ان ادرس يسوق في القدر
 وسهل ان كلامه لا يخرج عن الشهادة ان الحكم المذكور اعني الصفو عموما بعضه
 الدرهم مستند الاجماع على ما حكاه جماعة منهم المحقق المعتمد والعلامة في المعتمد
 والنهاية والمختلف والمذكور ويدل عليه من الاخبار كحديث عبد الله بن العفوص عن علي بن
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم بنفسه ان يمسكه
 فيصل في ثوبه كقدر ما صلى العبد صلاته قال عليه السلام لا يعيد صلاته الا ان يكون مقدار الدرهم
 محتجا فيصلي ويعد صلاته في هذا الحديث كلام انهائه في حاشية الروضة وفي رواية اسمعيل
 بن عيسى القزويني حكى الاقل واما ما حكى الزبير بن الدرهم فقد قيل ان اختلاف في عدم العفو عنه
 ويعزى الى اسناد القول بعدم وجوب الازالة بوجوب سبيل وقيل على عدم العفو عنه
 ما دل على نجاسة الدم بنوع تغريمه الا ان الضرر والمفيد في اجبة نظر الى الاجماع والادلة
 الاخبار لا يقتضي الدرهم وما يقتضي ويقتضي حكم مقدار الدرهم والكلام فيه متوقف
 على حقيقة ورواية في هذا الموضع كروايت من الاشارة الى ما يصلح للاستدلال به
 يكون في بيان كلامه في الرواية كروايت من هذا نوع اجمال فليعلم ان في الرواية ان يقدّر الدرهم
 ويعد لا يعلل به ما ذكره بعض الاصول من الاعتناء ببعض الاجزاء من الرواية ان يقدّر الدرهم
 وجوبه الا انه قليل النجاسة وكثيرها القول به انما يغسل الثوب في البول والماء والدم
 يخرج من هذا اما في غسله لا تغسل في الساق ولقوله تعالى وثيابك فطير وهذا ما خرج منه
 ما يقتضي الدرهم في ثوبه وكسرة درهم قال قلت لابي عبد الله بن النوفلي عن ابي عبد الله

قال ادره

قال ان رايته وعلمك ثوب غير فاعلمه وصل وان لم يكن عليه غيره فامض في صلاتك
 ولا اعاده عليك في ما لم يزد عن مقدار الدرهم في ذلك وليس بشئ رايته ام ولم يزد فاد
 قدر رايته وهو اكثر من مقدار الدرهم وصيحت عليه وصليت فيه صلاة كسرة فاعد
 ما صليت فيه وفي رواية اسمعيل بن عيسى ان كان اقل من درهم فلا تعد الصلاة وان كان اكثر
 من قدر الدرهم وكان راه فليغسله حتى يصلي وليعد صلاته احدى وما يقال في
 النقيض في حصة ابن مسلم بالاضمار مدق بان مثل هذا الاضمار غير ضابط لما هو معلوم
 من عباداة السلف انهم كانوا يأتون في اول كل شهر باسم الامام المروي عنه ثم يغمرون باسمه في الا
 من الشكر ولما اقتطعت الاخبار بعضها عن بعض اتفق ما اخذ على حاله من قوله
 ان حديث ابن مسلم عارض حديث ابن ابي العفوص من حيث اقتضا حديثه في
 العفو عن مقدار الدرهم كذا حديث اسمعيل بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان يكون اتفاق قدر الدرهم نادرا وانما الغالب الرواية والنقصان وفيه تأمل
 ولعل جملتها تضمن عدم العفو عن مقدار الدرهم على الاحتياط بحكم الاحتياط سهل
 واحتمال تحصيل منوع كل منهما بالارضى يمكن ان هذا العفو لا يجوز في المجمع
 مطلقا لوم اما المتصرف فليس كذلك ذكروا حمله في احكامه في جابر الروضة ورواها
 تنادوا بالعبارة المتعرق بزيادة ذكر من المطلق لكنه بعيد وقد استلحق الدم ما ذكره
 لغوا عن العلامة عن أبي حمزة وكذا حقه في التفسير فانه لا يعفى عن فليست ولا كسرة وهو
 في حمزة مدعي عليه الاجماع على ما يفهم من المعتمد وعليه يدل رواية ابي عبد الله في هذا
 الصلاة من دم يتصرم الدم ابيض فان قليلا وثمين في الكف سوي كحديث
 وما يدل على ظاهرهما من كونهما في ابي حمزة وليس حجج اجاب عنه في المعتمد ان يحكم عمل الاجماع
 بمضمونهم قال ويؤيد ذلك مقتضى الدليل وجوب ازالة قليلا وكثيرا وذكر بعض من يروى
 انه وروى عن ابي عبد الله عليه السلام ان هذا ما يرضى التوقف في ثوب مثل الاجماع المدعي عدم
 دليله من الاخبار المتقدمة على وجوب ازالة الدم حيث يعلم عموم بل الاخبار لا تطابق في كثير
 او مفروضا في عدم حمزة في الخبر المتكسر بالاضمار الدالة على ما قلناه في ثوبه المصلي في حصة

احكام
الدم

وانت اذا تأملت هذا وراجعت الاحبار وظهر لك ما فيه من النقل وعلى تقدير تمامه لا يخرج عن
تقديم العترة ومن دعوى الحق الاجماع لا يتوجب اليها ما ذكره عند التأمل ايضا وقد حققنا
ما لا يمتد في حواشي الأصول التي كتبناها على المعالم واما دم الاستحاضة والنفاس فعزاه
الحقق الى الشيخ ثم قال ولا يخلو نظرنا في تعليلها بما سنده وزاد بعضهم ان دم النفاس دم حيض وفيه
ما فيه واحتمل الراشد قدس سره الاستدلال بجموع ما ذكر في الحيض والحال واحد ومجال الكلام
واسع وكنتكروا بمسألة العتيق يعني الكلب والمختبر والكافر فانه لا يعفى عنه قليلا ولا عن
كثير لا دعاء ابن ادريس الاجماع عليه وحكي في المنع عدم العفو عن القطب الراوندى
وابن عمر واختاره مرجعها بان العفو فاحض عن غاش الدم والدم الخارج من الكلب والمختبر
والكافر بلاء في اجسامها فيقتضاه عفا عنه بقاءه الا اجسام النفس نجاسة اخرى
غير غاش الدم وتلك لم تقف عفا واسترحبه الراشد قدس سره في المعالم ايضا وبقي في المعالم
شيئان الاول المعروف بين شاذي الاحكام ان هذا الحكم اعني العفو عن القدر المذكور
انما هو من الدم فيلزم كبريات ويقتل من ابن الجبيل ان جميع النجاسات ما عدا الحيض والمني
اذا كانت اقل من سعة عقدة الابهام لم يجب انزالها وسنده غير ظاهر وعن ابن ابي عمير
وجوب انزال الدم قليلا كان او كثيرا وهو كالأول ثم ان الذي في مختصر ابن الجبيل ان كل نجاسة
وقعت على ثوب فكانت عينا فيه نجاسة او تنفسه دون سعة الدرهم كعقد الابهام
العليان نجاسة الثوب وكان مراده ما نقل عنه والجماع قاصر والحكم ما عرفنا شيئا ذكره
الحقق الشيخ بهذا الذي يحرم ايضا الله في الجبل المبين ان العبادات الخارج في هذا الباب اغنا
ولشدة العفو من نجاسة الثوب بهذا القدر من الدم وليس فيها ذكر البدن لكن الاحكام
مكروا بالان لا فرق في الحكم بين الثوب والبدن ولا يفرق في احكامهم خالف في ذلك قاله الله عز وجل
يساسه لبروارة عتيق ابن عبد السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي هلكت جلدك
فخرج منه دم قال لا يجمع منه قدر درهم فغسله ولا فلا ولا فلا حتى ان قدر درهمه اذا انسلط
لا يزيد عن سعة الدرهم انتهى كلامه ايده الله والامر كما قاله في ايضا عن نجاسة ما لا يتم الصلوة
فيه وحده كالتكسر والغسل وسواء كان دما او غير معلقا كدم الحيض ام لا ولا يفرق

بين الاصحاب خلاف في هذا الحكم قال في المعالم واستدل عليه قدس سره باصالة براءة الزم من التكليف
بالانزال لبعض الاحبار كرسالة حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصب في الخف الذي
قد اصاب قدس سره قال ان كان حلالا لم يسلط فيه الا باليسر وهو لها اختيار ان يمسح ثم ذكر الراشد
قدس سره ان الاصحاب خلا في المعلق فيما عدا هذا الحكم في كل ما لا يتم الصلوة فيه من ملبس
ومحوى وخشية بعض بالملبس وتعلق من النهاية والمتنهي لو كان معه درهم نجسه او غيرها
لم يصح صلاته وزاد بعض كوث المد كورات اولاه في حالها ثم اخذ الراشد قدس سره في الاستدلال
على الاصل وقد يوجب في الكلام اولاه في مناهضة في دعوى عدم الخلاف والنجاسة هل هي
ايضا مما يتعذر انزاله عن الثوب والبدن بحسب حال المكلف من اي شئ من النجاسة كان
وهو في البدن لا يفرق فيه خلاف كما قاله قدس سره واما في الثوب فالخلاف فيه واقع حيث
ذهب الشيخ وجماعة الى عدم العفو وجوب نزع الثوب والصلوة غاربا الا ان يشترط
على لبس فيعفى عن الضرر وانقره الشيخ بايجاب اعادة الصلوة الواقعة في الثوب حال
الاضطرار الى لبسه اذا تمكن من غسله وذهب جماعة الى ان العفو ثابت سواء اضطر الى لبسه
ام لم يضطر وان المصلح غير بين الصلوة في غاربا وولد السجدة رحمه الله ان الصلوة بعد افضل
والشيخ رحمه الله لا يخفى من تصور نوحه لا يخفى من تأمل جم الاجماع والوجه في الخلاف ان في العفو
مع عدم الضرر فقد احتجنا في المباحث الصولية ان لا يقصر عن نزع الثوب وعارضا وادعى جرحه في الشيخ
موتى عا لسانه من اجل عريان وحضرت الصلاة واصاب ثوبا تصدق اوكلة يصل فيلويصل بانه
فقال ان جرحه ما غسل وان لم يجد ما صلى فيه ولم يصل عارضا وصحح له ان لا يبعد اليه عن
الرجل يكون له الثوب الواصفه يقول لا يقدر على غسله قال يصل فيه وصحح الخليلي انه عليه السلام
في رجل اغتسل ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصل فيه فاذا وجد ما يغسله وصحح عبد الله
الراشد قدس سره لا يخفى ولا يخفى لا يضره ان يغسل على عين الصلوة في الثوب وقد صححه الشيخ
بين هذه الاخبار واما ما اخرج به الشيخ من الاخبار بان الجرح من يد يسلط العلامة
في منتهى الاجماع على جواز الصلوة عارضا والكلام في هذا واسع والحال ثم ان الاخبار كما تكرر
واردة في الثوب الا ان المحقق المعرف قال ان ما دل على ثوب العفو في الثوب من الاخبار يصح دليلا

سواء لو كان ملابسا

سواء لو كان ملابسا

كونه من كماله في نفسه طعنا في الذكر وقد استشهد به النجاشي والمناوي في الخبرين
 ولا علة في ذلك من جهة المصلحة الاغلب انتهى وقد يولد ذكر بان الشهادة
 على غير المحصول لا تتبع ويصير في الناس ان يكون ذهب الرجل دون الماء والدليل على كلام
 الاصحاب ان الذي رآه ليس الاما ذكره العلامة رحمه الله في المنتهى حيث قال في طهارة الصلوة
 لمن لم يمسح في ذهب يرد اقرب البطلان واستدل بان الصلوة فيه استعمال له
 وهو محرم في الجماع فان ثبت الاجماع على تحريم الاستعمال المكنى بالصلوة باليد
 ان لم يمسح كالصلاة في العباد فيفسد ما هو في الاستدلال اما مثل نجاسة وحجبه والامتناع
 به مطلقا من غير نظر وما في بعض الاخبار من ان النجاسة لا يباح على الرجل في الصلاة
 فيه فالصلاة من غير النجاسة ولا يباح في ذلك ان يكون الوالد قد لمس في هذا الحكم
 مستفاد من كلام العلامة رحمه الله لا يخفى من غير انه قد يسهل الامر بان ما ليس من نجاسة
 انما كان يبرهن عدم طهره من مسائل احمد - الا انه في باب النجاسة من غير النجاسة
 من الموقوف على النجاسة في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح لاستدلال الوالد في
 وتعتبر في النجاسة ان لا يكون حرجا في حصوله اي الرجل دون المرأة واحتمل في بعض
 عن المحرم في النجاسة في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح لاستدلال الوالد في
 المسح يدعي عليه الاجماع وكذا في النجاسة في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح
 محمد بن عمار قال ثبت ان النجاسة في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح لاستدلال
 في يباح فكيف لا يباح في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح لاستدلال الوالد في
 المسح يدعي عليه الاجماع وكذا في النجاسة في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح
 الصلاة على نحو ما تقدم بيانه في النجاسة في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح
 كانت مستورة وغيره والبطلان في الصلاة في الذبح للرجل وهو لا يصلح لاستدلال
 اطلاقه كما لا يخفى وما يدرج في الاخبار على جواز الصلاة في حرج من مثل محمد بن محمد
 في الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 يمكن ان يقال فيه عدم صحتها في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج

ابن باي ومن لا يحضر العقد لله في الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 رواه محمد بن عمار المحدث في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 لما من حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 وانما حكم حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 سبحانه في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 من الكلام في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 الرجل والمرأة الا ان ابنتها على السبب خاص وهو الفلوس التي هي من اجل حال مصغف لها
 فيه نظر وجوابه من الاستدلال على اختصاص حرج بالرجال بان السؤال معلوم في اكثر الروايات
 يصلح فيه ولو كان يمنع فتا ولا للفتا في السؤال الجواز لغيره في غير الصلوة
 لذلك كما هو ظاهر الاستدلال بموثوق بعد ان يكره من بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال النساء يمسحن الحرج والرجل في الاجزاء لا يمسحن حرجا مع عدم تأييد الدليل ثم قد
 يقال ان الاصل براءة الذمة لهم من التكليف بالاغتسال ما لم يعلم المخرج والطلاق في
 الاخبار غير كاف بل لا بد فيه من تعميم بارادتهم وفيه ما فيه واما استدلال شيخنا فليس
 بان مثل هذا الاطلاق لا يكفي في تقييد الاوامر القرآنية والاولة المعطية بها فقد جاز
 بالعبادة ومع ذلك لا يخفى من شئ والاحتياط مطلوب في هذا وانما يحرم لبس الحرير على
 الرجل في غير الصلاة وكذا في الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 يذكر الحرج ايضا كما ذكره البعض لعدم الدليل الصالح عليه واحتمال تناول الضرر به
 الحرج نظر الى ما علموه من ان فيه قوة القلب ويحذر تركه بعيد لكنه ممكن وفي التلوة
 والفلوس من اي من الحرج خلاف بين الاصحاب قد ذهب الشيخ وابن ادريس وغيرهما
 على ما نقل في الكراهة وينقل عن غيرهم عدم استثنائها من الحرج ويدعي المانع مع
 عموم الاخبار والمادة من الصلوة في الحرج صححة محمد بن عبد الجبار اساقفة ونقل عن
 الاولين المنكر براءة الحرج من الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج
 بالصلوة فيه مثل التلوة الابريسم والفلوس والحج والزنا والحديث ولا يخفى ان ضعف

في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج من غير الصلاة في حرج

ای فنیہ

بالايتين

بالايتين فاذا استرقتا القصب والبيضتان فقد استرقتا العورة دلالة الواجب
من المرأة جميع البدن مراد به ما يقع الرأس والتستر على احتمال وقوع صدق اليد على الرأس
جميعه نوعا ما والا من ملأ الحكم يكون جميع البدن عورة على ما في المتن انه الاجزاء
ولم اقتض الاجزاء المتعبر على استرacted العورة في المرأة بل الموجود هو زياره
قال الشافعي باجماع علم عن ادنى ما يقع فيه المرأة قال درج ومخفة فتنسرها على
رأسها ويختل بها وصحى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابي حمزة قال تقع في الدرع والمخفة
اذا كان الدرع كغطاء وسفل عن ابي الحنيد القول بشاركة المرأة للرجل ان
العورة منهما القبل والبر واستدل لالة المنقول لا من قصور لعدم
الدلالة على المدعى ان كانت الرواية من قسم الموتى فلها وجه قبول وقد ينكح لالهها
على المدعى بما لا حاجة اليه وقول الرواة قد كذا عدا الوجه والكفين والعدين غير
مستفاد من النص بل من ظم الروايتين حيث اجتزأ بالدرع وقيل ان القصب والمخفة
وهي للرأس والدرع لا يستر اليد من ولا القدمين بل قيل ولا العقبين غالباً وقد
يما في بعض بعض ما ذكره لان عدم وجدان ما يدل على اشتراط ستر العور يخفف على
الحكم والاجماع المدعى فيه اجمال اما الشعر فربما احتل عدم وجوب ستره لخروج عن كسر
المدلول على ستره بالنص ويجوز ان يضمن نكح المخفة على الرأس اما ما ذكره الشافعي
حيث استقر الوجه من رواية العقبين عن ابي جعفر قال صليت فامه صلوات الله
ودرج وخالفه على ما ذكره ما وارتبم شعرها واذ بها فقيع قصور السد عدم معلق
الوجه وبما ذكرناه يعلم الوجه في عدم تعبد الوالد فكس في القدمين بالظاهر والا
يستدل لان المقام بالدلالة المنتهية انتهى عن ابي الزيد اما طهر منها غير تام لان الكلام
في شرطه الصلاة وحج او حنك الحال فيه في كفايته ولا يجب على الاله المحض المبعوض
اذا كانت بالغة وترك التعبد للعلومية التي لعدم الوجوه فان عدمه في كفايته ابا العورة
وعبرها وقوله قد كس ستر الرأس قد يستفاد منه الوجوه على اسم ان يرد بالبدن
ما لم الراس او لا وعلى عدم الوجوه المذكور يدل الاصل والاجماع المدعى في حقه ان يرد بالبدن

عن أبي الحسن قال ليس على المؤمن أن يتقنع ويصلي محمد بن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي حمزة
 راسها إذا صليت قال ليس على المؤمن أن يتقنع ولا يحل أن المتقنع من الأئمة المحض وقد توضح نوع
 الشك في وجوب السجدة على الخشوع لقضى الأحاد يتلوه في وجوب السجدة والائمه في عدمه
 فيبقى الأصل سالما في الخشوع إلا أن يعارضنا في وجوب السجدة وليس من وجوب السجدة في الأصل
 الخشوع ليس بضروري ومن لم يفسد عليه الوالد فكذلك ولا الشرا إلى باقي المواضع
 التي يحتاج إلى بيان حكمها وإنما ذكرنا هذا اتفاقا واستصحابا للصحة مع القدرة
 عليه أما مع القدرة فقد احتجنا بالإجماع على جواز الصلوة عاريا كما سبق في علم النسيب
 وقد استفاد من العبارة بمعونة استراط القدرة عدم بطلان الصلوة ككسوة العورة
 غير عالم به أو سألنا كما نقلنا في الذكر عن المحقق سقوط التكليف مع عدم العلم
 وفي صحة علم جعفر عن أخيه موسى قال ليس من الرجل صلى ووجهه خارج لا يحل به
 صل عليه أعاده وما حاله قال لا أعاده عليه وقد كنت صلوته وصاحبكم أي السجدة
 ما يحل به اللون والوجه أما اللون فلعدم تحقق السريده وبورده اعتبار الكفاية
 في الثوب في بعض الأخبار وأما الوجه فاعتباره لا في من خفا نظر إلى المكان صدق
 السريده وبورده لانه في بعض الأخبار على الاكتفاء بالفتن الصغيق والكثيف وخفا
 الوجه مظهر مطرد ومن دعوى في بعض الروايات عليه لكننا من حيفه بحمل الدلالة
 غير أن تحقق الشرط مع الاحتمال مع عدمه يؤيد اعتباره ويخرج عن الأصل في
 هذا يعرف أن استدلالنا في عدم اعتبار خفا الوجه بالأصالة محل ما يدل يعرف
 ما ذكرناه في حاشية الروضة من دلالته بعض أخبار على اشتراط الكسوة في الرجل عاريا من
 تحقق شرطه فيلزم ما يقوم كخشوع ويخرج من الورق مقام الثوب أن السجدة
 عند توريه لا مع القدرة عليه لعدم فهم من السجدة عند الإطلاق والله استدل
 بحما فذكر عن عازم بن محمد بن جعفر وقد سأل عن العاريا الذي لا يدرك أن الصلاة
 حاشيا يستحب عورته أم صلوته بالركوع والسجود وقد ناقش في دلالته هذه
 الروايات حيث السوال فها نحن قد استدلنا على أن ثوبه في الصلاة

لا الخشوع

كما لا يخفى على المثالي وصدور الرواية سائغة من رجل قطع عليه وغرق فتابعه في غرابا واحتمل
 الصلوة كمن يصلي قال أنا صاحب حديثنا الحديث في الأصله سيقنا قد كسر من هذا الاستدلال
 بها محل الكلام فإن فقد الخشوع في الطين يقوم مقام السجدة في الثياب فظاهر العلل
 على ما نقلنا في حديثنا قد كسر من الذكر والمتمنى مساواة الطين للورق ولا يخرج من بعدة كما
 يقع ان قيام الطين بل وغير الخشوع مقام السجدة بل بحث لأن مفهوم الخشوع على ما جعله
 الله إذا لم يوجب الخشوع للتم الصلوة بالركوع والسجود وهو يقتضي السجود في الجميع فإن
 يخرج غير الطين بالاجماع وعنه لا يلزم خروج الطين ولو اشترط على غير الخشوع في سجدة
 حيث قال في كتابه وان لم يوجب شيئا ستر عورته أو ما وهو قائم يمكن أن يجاب بعارض
 المفهوم من خاص أحد هما محل عليه عامة وهو بدفع أصل الكلام بظاهر بعض الأخبار المؤيدة
 لصحة ما ذكره جعفر بن محمد بن علي في المكان الذي يشغله المصلي من الخشوع وعنه عليه ولو سئل
 لو سألنا على ما ذكره جعفر بن محمد بن علي في المكان الذي يشغله المصلي من الخشوع وعنه عليه ولو سئل
 فظاهر أن لا في نفس الأمر كغيره مما تقدم واعتبار الإباحة للاجماع على بطلان الصلوة في المكان
 المغصوب ثم الإباحة من أوله للملك علينا ومنفعة لكن لا بد من كون الإباحة للصلوة فخرج
 إطلاق تلك المنفعة في جواز الصلوة كما أطلقه جماعة محل تأمل وتظهر النفاذ في خصوص المنافع
 وخصوص الاذن والمستهور سمول الإباحة للمأذون فيه خصوصا أو عموما منطوقا أو
 مفهوما أو بشا هذا الحال وهو يقتضي الاكتفاء بالظن وفيه ثبوت يحتاج دفعه إلى ثبوت في الأصل
 صالح على الاكتفاء وبسبب الإحتياط واقع وللأصحاب تفريعات هنا مذكورة في محلها
 الآن الثاني في ثبوت ما ذكرناه فليتأمل ويشترط أيضا في المكان الظاهر لا مطلقا بل من
 المتعلق به إلى ثوب المصلي الذي يعتبر بظهوره أو بدنه كمن لا يعتبر عنه مما تقدم ذكره
 مفصلا واعتبار الغيب لا يخرج غير المتعدي أو المتعدي بما لا يعلى عنه وهو المستهون به
 إلا معصام ونقل عن المرتضى اشتراط طهارته مطلقا وعن أبي الصلاح اشتراط طهارته
 مسقطا للاعتناء السبعة والدليل المذكور للمشهور الأصل وعدم جعله في الأرض محمدا
 وعرضه محجوزة نزاره في الشاذ كونه وهي معصية صغيرة يكون عليها التجا به لا يحل عليها في المحل

سواء كان في الصلاة
 أو في غيرها من العبادات

قال لا يرد عليها من ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام ايضا ولعل الاولى الاستدلال ببعضها على
 بضعها عن احمد بن محمد بن عيسى عليه السلام انه سأل عن البيت والارض لا يصيبهما الشمس ويصيبهما البر لا يصيب
 فيها اذا حقا فقال نعم وصحبه اخرون من غير البوارى سئل فبعضها ماء فذكر ان يصيب عليها
 قال اذا ثبت فلا بأس اذا اخرج مسقط الجبهة بدليل على غيره ولا يخفى على ما من ماء على حقيقة
 الحال في ما يفسد ثوب المصلي قبله في الصلوة ان المكان تغاير ما يعتبر في الغضب وكلا
 ينكسفه الماء الا بالنظر في ما ذكرناه في الحاشية مع هذا الاشعار وربما بطعن من الكلام هنا
 حول الصلوة في المكان الذي تنعري غايته بما يعني فيه في اثناء الصلوة ويغير عليه
 بان الادلة الثلاثة على العفو فانما يقتضي الدخول في الصلوة لا جواز فعله في اثناء الصلوة ويجوز
 بان يصح على ابن جعفر عن احمد بن محمد بن عيسى عليه السلام قال سألته عن الرجل يكون في التناول والخرج هل
 يصلح له ان يقطع التناول وهو في صلوة او ينكس بعض لحمه من المخرج بطرحه قال اذا كان
 لم يتوقف ان يسيل الدم فلا بأس وان غوى ان يسيل الدم فلا يقطع يدل على مجزئ خروج الدم
 غير مضر ما يسيل فلو كان مجرد التقييس في اثناء الصلوة كما فيها في عدم صحة الصلوة لم يكن للتعبد
 الحرف السيلان وجه واحتمال ان يكون المراد بالسيلان خروج الدم بعيد بعد الحكم في عهده
 الجبهة على المشهور بل ربما ادعى الاجماع وغيره فخرج النقل عن البعض بعدم الاستئذان
 كما تقدم الكلام الا ان يكون معلوم التشيب برفق دج وقيد ما فيه ولا يخفى ان اشتراطها في
 مسجد الجبهة من المتعدي بما يعني عند غيره مفهوم من قوله في غير مسجد الجبهة لكن لما كان
 فيه نوع عفا كونه بقوله وفيه من الجوع وان كان بعد لا يخفى من اجماع ايضا لان غاية ما استفاد
 من الكلام السابق حكم المتعدي بما يعني عنه وما لا يعني اما لا يتعدى اصله فانه كما
 بد من الظاهر منه انهم ولعل المقام قريبه على المراد ويشرط كون موقع الجبهة وهو
 المسمى عند الخوارج فذلك كما ينبغي بانه انما الدرع وقيل في السجود لبيان الواقع ثم
 اشتراط كون الموقع الارض او بناء غير المأكول والملبوس عادة عليه عمل متاخر
 الاصحاب لكن مع الاختيار ولو قيد به كانا وفي وما ينقل عن المرتضى من حول ز
 السجود على الخطين والكتان حال الاختيار على كراهية يدل عليه اخبارا لكن في صلاحيتها

لعمارة
 الدوام

لعمارة الدوام اقمنا على لاعتنا لها على تقدير صحة الاسانيد المول على التقيد او عدم كونها
 منسوبة كما اخبر بعض محققينا معنا المعاصرين ايده الوفاي ولا يظن ان قوله قد يكون فيما
 ياتي وسيط مع التقيد الخ يعني عن التقليد بما لا اختيار فان التقيد فرد من الضرورة ثم
 الاخبار والدلالة على اشتراط الارض وما ذكرناها كثيرا فيها معية هشام بن الحكم انه قال لا ي
 عبد الله اخبرني عما يجوز السجود عليه وما لا يجوز قال السجود لا يجوز الا على الارض او ما
 انبتت الارض الاما كل اوبس ولا يرب ان اللفظ اذا لم يثبت لاسترخاء ولا عزما بموجب حله
 عليه عمل على العرف ولعل المراد بالعادة في العباد وان احتمل عادة الترخع او اللقح في
 استقائها العرف لتناول العادة لذلك وقد ذكر بعض الاصحاب ان المراد ما بعد للكل
 واللبس بالقوة او الفعل فلا يصح السجود على القطن قبل ان يصفى به بالملبوس ولا على
 الخنط قبل ان يصفى بها بالمأكول وما يقال ان الامتناع بالي ما كان بالقوة من ظاهر اللفظ
 لا يخفى من تأمل وخروج بعض الافراد بالاجماع لا يصح بالتحال فيتم احتمال حمل السجود على
 القطن على حالة قبل النجس وفي المسئلة مزوج مذكوره في كيف الاصحاب وفي معنى
 الارض اجزاؤها المنفصلة وان كان في مثل من اسم الارض عليها نزع خفا لكن بشرط ان
 يكون من الاجزا التي لم يعرض لها ما يخرجها عن الاسم للمعادن وثقلها بالخرق
 ولا يخفى انه قد يتوجه على العباد ان ظاهرها جواز السجود على الاجزا التي لم يعرض لها
 اسم يخرجها فان كان العرف بقوله وفي معنى الخ بيان ان اجزا الارض في حكمها اجزا
 وان لم يتحقق اسم الارض عليها كما فهمنا منه لا يتم اعتبار عدم تعرض ما يخرجها عن
 الاسم بل يكفي عدم شجبها بغير اسمها سواء سميت باسمها او لا وان كان
 العرف بيان تقاصد في الارض على اجزاها فلاحاجة اليه بل يكفي ما ذكره من القاع
 او لا فاذا خرجت عن الاسم انتفت عن القاع وكان يكفي بيان ان المخرج عن الاسم
 موجب لعدم الجواز فليتأمل فان قلت ما وجه الخفاء الذي ذكرته اوني في الاجزاء
 يلزم الاحتياج الي ذكر هذه العباد المنقضية لما ذكره من الابرار قلت
 وجه الخفاء ان بعض الشيء قد لا يصح عليه ذلك الشيء اذا لم يكن الموضوع للكل موضوعا

الارض لا يصيبها الشمس ولا يصيبها البر لا يصيب فيها اذا حقا فقال نعم وصحبه اخرون من غير البوارى سئل فبعضها ماء فذكر ان يصيب عليها

الجزاء كالتقريب مثلاً ولم يكن اسم جنس وح فبعض الارض قد لا يقال الارض وعلى تقدير صدق التقريب
 باحد الاعتبارين السابقين قد يعرض للتعريف نوع تعاريف يقوم بسببه عدم اطلاق التسمية
 كالتعريف بتقدير الجمع فالاحتمال كاف في الاحتياج الي بيان ما يدفوع به ما يجاب عن قوله
 عما يخرج عن الاسم بان مراده بالاسم ليس هو الارض ليلزم المناقاة لما قرر من الاحتياج لهذا
 السكوت وهو المتيقن على ان جزء الارض في حكمها وانما يصدق عليه الاسم بل المراد بالاسم
 الاسم من الارض او من الارض فالاسم اسم نوع احسار والمخرج ان ليس الارض كالأرض بل
 تعرض للاسم عرصة كونه بمعنى الارض بان يطلق اسم المعدن فيها مثلاً وقد ينشأ
 في هذا الجواب بان المعدن لا يخرج عن كونه بمعنى الارض وان اطلق عليه اسم المعدن
 وجاب بان صدق بعض الارض كان مختصاً وان مشترك بينه وبين اسم المعدن
 فيها اسنان وح فيحقق الخروج في الجملة سواء كان على الاشتراك او على الحقيقة والجماع
 وان كان احتمال الثاني لم ينجح قريب واذا صح الاحتياج لجمع التسمية فالتسمية من هذا القبيل
 اي من الاجزاء التي لم يجر فيها ما يجزها عن الاسم كحرف فانه من غير الاسم عند الوالد فكذلك قد
 يتوهم ما قد ينشأ من توجيه كلامه بل وما ينشأ من ان الحرف لم يستخرج من غير الارض بل من
 عن بعض الارض وجاب بان صدق بعض الارض من حقيقة وكلمة ان التوجه يتناول
 من هذا المعدن او في ان يقال في الجواهر ان غير الحرف مما هو بعض الارض فاجاب بالاجماع
 والاحكام في صحتها كخروج هذا معناه وان كان من اجزاء الارض لا فساد عليه بل
 ما انفك من المعبر حيث يقع من التسمية عليه وجه عن اسم الارض للوجه الذي يقتضيه
 كلام الوالد فكذلك قد ينشأ من هذا الاسم من غير ما قلنا فينبغي ان يكون الكلام
 من الوالد فكذلك في هذا المقام لا من غير ان يكون من غير اسم الارض وقد يتوهم
 الكلام عليها كمن اذا اخطأ ما ذكرناه سابقاً من ان الحرف لا يصدق عليه ما ذكره من
 الابهام اعتباراً من فاذا خرج من غير الحرف بالاجماع في الحرف لا بالاجماع والاحتياج الى التعريف
 بعض الارض صدق الارض عليه نوع تام لا يحكي عليه ان الامور ارجع الى التعريف
 والاختلاف في رتبة عدم الاتفاق في التعريف فان اعتبر في الاتفاق لانه الاستدلال من
 جاباً لو لم يكن من الارض جانب التعريف وان لم يعبر الاتفاق في كل ما ذكره في اوطاف

لزم حكمها

لزم حكمها فالأمر من غير المطالب لا وجه له الا ان الظاهر يقتضيه الاتفاق والالزام اضطراب الاعطاء
 ومن هنا يظهر ان ما يقال من ان الوالد قد يسمي الارض من غير ان يكون من اهل العرف وقد
 لان هذا يعارض بان الحق كان من اهل العرف وقد سمع وكذا لو كان من غير اهل العرف فيكون
 كتمان بعد ما ذكر من استحتمل كارج عن اسم الارض كالحرف فيكون دون الحرف في الاجز
 لعدم خروجها عما يطلق عن اسم الارض وان وجدت لها اسم جديد فان يطلق الاسم في كل
 في تحقق الاستعمال فيه ومن ثم جاز السجود على الحجج مثلاً في حقه الحجج في كل ما ذكره
 الواقع على قراب رتب بحيث يعمل فيه التعصب ولا يذهب عليه بل يقال عليه ما ذكره
 من ان حدوث الاسم يكون بغيره من اجل كنه لان ظاهر الاجزاء اطلاق اسم الارض من غير
 فاذا احدث اسم اخر لم يحصل اسم الارض من غير او مثلاً وكذا الحرف في الاسم الاخر فيكون له فيه
 لولا الاجماع لم ينجح صدق الارض على الحرف بل هو بعض الارض وبعض الارض في مادة
 بالاجماع لا يلزم مثله فيما اجماع عليه ولكن كجواب عن ذكر ان صدق اسم الارض كاف وان
 لحقه اسم اخر واعتبار الافراد غير معلوم وعرجع الى العرف ويحصل الاضطراب الذي ذكرنا
 اليه وحيث قد وقع الاختلاف فالتقريب على العرف ومناسبة حكمه ان رتبة الماتية من كل
 هذا الاضطراب لا من غير قول الوالد فكذلك بخلاف كنه عليه على ما شئت اليه رد كلام
 جري قد يكتفي في الرواية قد رقت كمال فلما كان اختلاف بين القوم من نصيبا على التسمية
 المشوية اراد الوالد فكذلك بعد ذكر الحرف يقول مطلق ان ينشأ على بعض من عبارات
 الحرف فابلا والتسمية المشوية من اصناف الحرف والخصيص على قد يكتفي في
 عند المقام لا يتوهم على الناطق فيها حقيقة حالها والاحتياط هنا مطلق لاننا اجماعاً
 عليه وهي الصلوة مع المندوحة عنه بفعل السجود على المشوية المتفق عليها ولو لا ان
 من التعبد الحكم بانحوها مع علمنا بانها من العلم الموحى لعدم اتفاق العرف والمناسق
 حكمه ان يقع في رتبة حكمه اليها وما كان فعل الارض فيه ولا اشكال وعدم الضرر من ذلك
 الى افتاء الذين اخبار عن حكمه كانه من غير علم بل من غير علم لا يوجب مع العلم مع فعله في
 في مثل الاسرار من المؤمنين ونحوها مما لا يخبر على دم من يفعل مثل ذلك في العلم مع العلم

بيان

بيان العلم

في حديث جلد الاخذ من مستحل الميتة ان الذي اوسع في ذكرها وانما الخواص ضيقا
انفسهم وغير ذلك من الاخبار يعود بان من سيات اعمالنا وفي سر ايها هذا
ان يسطر مع النقية اهل الخلاف هذا الشرع يعني كون السجود على الارض وسائر ما لا
سجود في سجود السجود على ما يصح عندهم السجود عليه كما تقتضيه الاخبار مثل سجدة
على سجدتين قال السالك ابا الحسن الحاضري عن الرجل يسجد على المسح والباس فقال
لا بأس ان كان في حال النقية وظاهر الاخبار عدم اشتراط المندرج في كل واحد السجود
على الارض عليه سجدتين وما تقتضيه من بعضها من نحو عليه اسم النقية كل ما يضطر
اليه يحتمل ان يراد به ان النقية لاهل الخلاف المعهود لا يقتضيه بل كل واحد من
منهم او من غيرهم ولا يرد على ان نقيتهم للفرقة الموصلة حاصل المعنى ان نقيته اهل الجماعة
تمشي كل من اضطر اليه الانسان فاذا ثبت في الاخبار نقيته اهل الخلاف مطلقا فالنقيته
يحتاج الى تنصيص ومع قيام الاعتقال متعطلت على عدلها مساواة للسجود في جميع
الموقف يقتضيه عن عبد الله بن مسعود قال يا ايها الناس لا تفرقوا بين السجدة والسجدة
من مقامه قال لا ولكن ينبغي مستويا ولا في ولا في ظاهرها على الوجوب وعلى مساواة الموقف
لوضوح وجهه وما ذكره فينا لم يوافق الله في جعل من ان الظاهر ان مراده باستواء سجدتين
لجهته كونه خاليا عن الارتفاع والاختلاف في نفسه لا كونه مساويا للموقف لا في الارتفاع
السؤال في وقوع الرواية عن ارتفاع موضع سجدة في المقام والوجوب يقتضي في ذلك الاستدراك
المساواة ولا يبين ان الاستدراك انما في علة السجدة ان في الوقوف لا في الارتفاع
بل يجوز ان يكون لغيره فانه عليه ذكره في قوله وليس مستويا في وجهه الى موضع سجدة
فقط لغات ما ذكرناه وجواز ان يكون بيان حكمه وان كان ممكن الا ان هو يدل
عدمه موجود فان قلت لا وجه لصورة الاختلاف التي ذكرتها لان الاختلاف موضع
الوجه مستلزم ارتفاع الموقف فاذا في الارتفاع اشغى جميع قلت لما كان السؤال عن
ارتفاع موضع سجدة ومع اختلافها في الارتفاع لا يرفع الموقف فلا يبعد ان يقع الامر من
كما لا يقع هذا في المشهور من الارتفاع في موضع سجدة مقدار الدنيا مستادا

الخلاف

المشهور

العلم

ايها ما رواه عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن السجود على الارض المرتفعة
فقال اذا كان موضع سجدة مرتفعا عن موضع يدك قد ركبته فلا بأس وفي المستند ضعف
لاستمراره على الحديث ولا يبعد ان يكون الحديث من ابي مشروق علي ما يفتيهم من النجاسة حيث روي
عنه محمد بن علي بن محبوب ولم يرد فيه الا انه قريب الامر واحتمل كون الحديث محمد بن احمد بن خاقان
يعيد وان قريب من نقيته ايضا حيث ان الراوي محمد بن يحيى العطار في النجاسة ايضا واحتمل ان
الرجل مضطرب كما يعلم من كتب الرجال ولعل الولد قد كثر من بني علي الا شرا في اما الذي في حديثه
فالحدوث مع الشهرة لا يبعد عن الصحة في العمل في محل ذكر الرواية على الاحتياط واما الاحتياط
فقد قيل يجوز ان يحدرد كونه نقيته عن العمل في حال السجدة انما يصح في موضع على ما في حديث
عنه الاخر فعلا ان كان الراوي يفتي في سجدة او اقل استقام له ان يقوم عليه وسجد على
الاخر فان كان كونه في سجدة في صلاحته هذه الرواية للدلالة وجه بعد احتياط
دل على المساواة على الاستصحاب اما مع بقاها على الوجوب لرد تلك الرواية الدالة على
النقية ففي صلاحته هذه تجل الرواية الصحيحة على الاحتياط نظر وان كان اختصار
ما لم يصرح ظاهره في جواز عداوة الرجل للراي سوا كانت حجة او غير حجة مصليته
ام لا او تعد بها عليه كل ذلك حال الصلاة سوا كانت تصل بصلاته ام لا او لا
الخبر في سجدة ما ذكرته في كل هذه النوبة اظهر صحابي الرواية لكم لما كان حجة في
ارجح في سجدة ما ذكرته في كل هذه النوبة اظهر صحابي الرواية لكم لما كان حجة في
قال لا بأس ان يصل الرجل سجدة الملاء وهي تصل وصية ربه عن ابي جعفر قال اذا
كان فيها وبينه قدر ما يخطو او قدر عظم الذراع فلا بأس وهي معاونة بر وهب
عن ابي عبد الله انه سأل عن الرجل يصلي في بيت واحد فقال اذا كان بينهما
قدر شبر صلت سجدة واحدة وهو وحده ولا بأس وهي سجدة عبد الله ابن ابي جعفر
قال قلت لابي عبد الله صلى الله عليه واله وسلم في رجل صلى في بيت واحد فقال لا بأس
ولا بأس ان يصل وهي سجدة ربه في بيت واحد وهي سجدة ربه في بيت واحد وهي سجدة ربه في بيت واحد

حقله لا وله ليع وبع لولما اتا رايه عن المصطفى اياه في كمال المنان من ان هذا القدر
 كان عظيم في شئ حقيقته لاحتاجوا الى التعرف ثم لولما علموا ان البعد
 كونه قولها وحيث ما كنت فاولا ووجوه شطرها وحكمه زلزاله في لا يحسنه
 عن ان يحضر ان قال الاصله الا الى القبله فقلت وان بعد القبله فعالا ما بين الشرق
 والمغرب كل قبله وبع ما ينظر في الآيه بان طاهرها حقه المسجد كرام والكعبه
 يدور حقه او سبع كما ذكره الاصحاب لانا ان القبله علمها نظير الجواهر من ان اعتقا
 ما ذكرناه ممكن هذا والذين فضلوا لولما ذكرنا هذا المشهور في المتأخرين وينقل
 عن السمرقندي عن بعض القدماء ان الكعبه قبله من في المسجد كرام والمسيح قبله من
 في الحرم وكبره قبله من هو خارج عنه وادعى الشيخ الاجل على هذا القول ويدعي اجبار
 غير بعيد عما قاله السمرقندي كما انما التوفيق بين القول عمل المسجد وحرم على الحركة
 في نوع الخلاف كما ذكره هذا المصنف من ان لا يخفى عن كل من اتى له في النظر
 من ذكر السبع علامات القبله البعد كما ذكره في قول من ان ميله بها الى العين
 وان كان ظاهر الكلام في السبع هذا فلا يتوجه عليه ما اثنى به مما هو منكوفي
 كتب الاصحاب كذا لا يخفى ان التفاوت بين القولين في الكعبه والمسجد وحرمه
 اذ انما المنة المتماثل اما الحكم عن الحرم فقد تم فيه ما قلناه ولا ضرورة لنا الى غير هذا
 من عدم ما اصابه الاستدلال سوى الآيه واما الاجماع على ما علمه وعلم الحجة
 او الكعبه بيقين في محراب المعصوم اذ اختلفوا من رتبة العلوم جوار الكعبة على
 قبله من هذا محراب النبي صلى الله عليه وسلم فيكون لوقته صلوات الله وسلامه
 عليه واصله من الحرم على كونه من ما قبله كلامه لولما ذكرنا من مجموع
 العلم والجملة او لكانا لظاهر من حيث قوله فيما بعد وبدونه الى اخره فانه بعيد انما العلم
 في علم الحجة وعدم علمها وفي كلام جدي قدس سره في الروض ان محراب المعصوم محصل
 البعدي كونه لانا اعتقاد الكعبه فقد يورد بعض الاعتبارات فان قلت اما ان
 يرد محراب المعصوم بجملة العلامات فقلت العرف ان العلامات ما هو في العلم

او كلامه

وقوله

وقوله عن من قطع به خلاف محراب المعصوم فان قلت لا بد من بيان بعض الاعتبارات
 الذي ذكرتها قلت احدا الاعتبارات اننا نعلم ان الامام عليه السلام لا يفعل الا ما علم والحمد
 انما يقيد النطق بالكعبه فلا يتحقق فيه مدلول الجهد وقد بينا في هذا الاول ان التكليف
 للمعبد لو كان بالعين لزم ما ذكره وما الجهد فالعلم بها كاف وما بينا ان الجهد بالنسبة
 ايضا يقيد فيها النطق بالآيه وفي هذا ما لم يجوز كونه غير ممكن بالجهد هذا وما في الاعتبار
 ما يروى ان النبي صلى الله عليه واله لم لما اراد نصب محراب مسجد قمره قرب له الارض فجعل ياراء
 الميزاب ولا يخفى ان علم تبوت هذا الحديث يورد الاعتبار وقوله العرف قدس سره ويطعن
 للاتباع مع وجوده يريد به المحراب واحتمال البرادة المعصوم لا يخفى انما لو قد فعل الرجوع
 الى العلم ويد ونه اي دون المحراب او دون العلم بعلم الكعبة العلامات المقررة بين
 الاصحاب لجعل الجدي مكبل وبع ما يصغر لغيره عن البرج وهو ثم من يدور عن القرون
 حول قطب العالم الشمالي والقطب نقطة وهو موقفا بلها مثلها من الجنوب والغرب
 الكواكب اليها في خفي لا يحد يد ربه الا حد يد البصر يد ورواها كل يوم وليلة دورا لطيف
 فقامت يد ويد الله على هذا النجم القطب مجازا والمجازية القطب الحقيقي على ما ذكره جدي قدس سره
 وليس جعل الجدي مطلقا علامة عند الوالد قدس سره وما عذرنا اذا كان في غاية ارتفاعه بان يكون
 الفرقان اسفل منه او يكون في ملية انما ضده بان يكون الفرقان اعلى منه وانما عذر هذا القول في تلك
 الخلا على دائرة نصف النصف وفي ما روي بالقطبين وينطبق الجنوب والسمان فاذا كان القطب مستائلا
 لعوضا على كان الجدي مسائلا للقطب على دائرة واحد بخلاف ملوكا على نحو المشرق او المغرب
 هذا هو المشهور بين المتأخرين ونقل عن بعض المتأخرين ان الجدي في جميع احواله قريب الى القطب
 الحقيقي من ذلك النجم الخفي وهذه الحركة الظاهرة انما هي للفرقان لا للجدي فان كونه مسائلا
 حقا واذا فقت هذا الجدي حقا انما يكون علاقه اذا كان خلف المكبل وهو مجموع العطف والنق
 الايمان لكن للجمع العرفي كما اطلقه البعض بالافسار والعراق على ما صرح به بعض المتأخرين
 وتبعهم الوالد قدس سره كما سنرى دليله ومخبر السلكان ويجوز ان يبقية العرفي قدس سره
 مخالفة كذا ليرى عند الوالد قدس سره وبعض المتأخرين يجعل الجدي بين الكواكب لا لاطرافها

بها ونقول باعتبار العدد ليس مع الامكان لانه تقليد ليرد علينا التقليد لا شر فيه
 التعدد بل لان هذا من قبيل الشهادة فلا وجه للاكتفاء الواحد والحق حكم التقليد
 هنا حتى يكتفى الواحد لا دليل عليه ولا يخفى على من هذا الكلام من ان الواحد قد يكون
 يدل على اختصاص الكلام بالثبوت من كان عالما وخفيت عنه العلامات فانه
 ينقل الى الامارات ومع فقد ما يصلي في واما اجهل باصل العلامات لا ينقل
 الى الامارات بل يقلد العدد العارف وكل ان الامارات قد يحصل منها ظن
 اقرب من قول العدد لان العدد والعدد والعدد المسمى في محقق وقد جاء بان الامارات
 انما يكون بعد فقد العلامات التي هي الاصل فاذا شهد ان هذا انما ثبتت
 ومع ثبوتها تفتي الامارات وفيه ان ثبوت كونها شهادة لا يستلزم ثبوت
 العلامات بل الظاهر الشهادة بالبحر او الاطلاق وتكمل على العلامة اسم الجاهل
 وسياتي ما قد يجاب به عن هذا ثم نقول ان يقول انه يجوز حمل العبارة الاولى على
 ما ذكرنا ان يكون قوله ولو خفيت العلامات مراد حصول ما يقع ونحوه ويريد
 بفقد ما فقد العلامات بان لا يعلمها لا يعني كمالها بالنسبة ويريد اجهلها
 عدم العلم بها من الاصل ولا يخفى على من هذا الوجه وان امكن ما نقل عن الامام
 انه في صوره خفا العلامات انعم ونحوه يقلد العدد العارف وقد يوجب بان الظن
 كما صدر من قول العدد اقرب من الاجتهاد والرجوع الى الامارات هذا واما تقليد
 العدد المذكور للاختصاص في اجهل فهو المشهور على ما نقى عن الشيخ انه يصل الى
 اوجه جهات وقد نقلا ان التقليد يرجع الى حكم الشك في ما قد المبيته في الاصل
 فهو كمن قد خلع دليلا المخبر وهو الوجه في قول العدد المذكور وهو الوجه في وان كان
 اعتبار ان هذا من الغنى لا بد لها من دليل الا ان يقال انها محتملة لكونها لا يخفى
 انه ينبغي اعتبار الشهادة في العلامات اما في حقيقة التقليد فيستلزم اعتبار رجوع ان هذا
 الى الامارات اللهم الا ان يقال ان الشهادة لا تكون عن الامارات باطلاق الشهادة
 بفرض ارادة العلامات وفيه ان العلامات تعيد الظن فذلك في هذا الشهادة وقد
 بان الشهادة مع هذه العلامات في جهاتها ولا يخفى ان استفادة هذا من العبارة في غاية

الخفا

الخفا وفي الكلام لا يصح ما وجدنا يشعير العليل وبالحال ان كان الاكتفاء ما لظن هنا محتمل
 البعد الا فانك لا تخ من اشكال وكلام الاحكام في غاية الاحتمال واحتمال ان يقال لا اكتفاء
 بشهادة الواحد فهو انما ان حكمه فاسق لا يمكن الا ان ليس بابا تقليد في الظاهر بل في
 هذا ويحتمل ان كلام الواحد قد يكون من ترجيح اعتبار العدد في كلام المحقق في مع
 رسرر من كتمان من الاجتهاد كما لا يخفى على من خفي والتعويل على التقليد والاطلاق
 كلامه تعضي الشبهة لمن كان عالما بالامارات وفيه منها العارض ومن كان جاهلا عدم
 القدرة على التعمد ونقل صحيحا قد يكون ان هذا التعمد صريح الشيخ في طوله لا يجنب
 واستدل على الاكتفاء بقول العدد خفا قدس ان احد الامارات المذكور للظن وكان
 العمل لا يوافق مع استماع العلم وعدم امكان تحصيل اقرب منه لقوله عن غير النجاشي ان
 اذ لم يعلم ان وجه القبلة انتهى وقد يقال ان قول العدد احد الامارات يدل على ثبوت
 دليل على الاكتفاء بالامارات واذ ثبت جواز الاعتقاد على قول العدد وان كان متمكنا
 من الاجتهاد احد اقاربه ما يحصل بالامارات سواء كان ظنه بالاجتهاد حاصلا مساويا
 او لم يكن حاصلا مع محكم وجوب الاجتهاد على غير الصحيح فان قلت الدليل على قبول ما قد
 العلم على الامارات ما نقله في المعنى من اتفاق العلماء ونحوه زلزل وجهت قال فيها بحري
 الترخي لا بد وموتة سماعة حيث قال في شرح الصلوة بالليل والنداء المسمى في الترخي لا بد
 ولا يخفى في الجاهل من ان وجه القبلة جهة واحدة لا يتساوى الا في موضع واحد بخلاف غيره
 منع الشيخ من تقليد الا في غير وجه واحد والصلوة الى الارض جهات والاحكام المذكور عند التماس قبل
 وجهه زلزله رعايتا اول على وجه ذكر لا في غير التماس ودفع ما ذكرناه في العبارة في وجهه
 قوله او كانا نعلم يتناول ما اذا كان عالما قبل اجهلا فان كان عالما فهو داخل في العبارة ولو كان جاهلا
 العلامات وان كان جاهلا فهو داخل في قوله ولو جهلا ويلزم على الاول عدم جواز التقليد بل في قول
 والامارات يصل الى اوجه جهات كما سبق ومع اجهل يرجع الى ما ذكره هنا ولا حاجة الى اورد وليس
 البين دليل على خصوص الا في غير المذكور وقد يجاب بان العرض الشبهة عليه كما فعله الامام
 والامر هو لو وصل ظنا في وجه جماعة من الامام والافضل في ان وجه الحكم التقليد لعدم اعتبار الظن في

كون

خطه و کتابخانه
مکتبہ جامعہ

والمستحق والحمد لله على ما اصابه
من عيبه لا اله الا هو العزيز الحكيم

المستودع

لكن قد كلفنا ما لم نكن نعلمه من انما ذكره في المسحور وهو ان الزوال في العالم ان الشمس
 لا اول الزوال في الزيادة على مقدارها في الدلالة التي هي في المكان المصوب في القياس
 لحيث الشمس المقدار او حدة في قدره في كل مكان يكون عرضها مساويا لليل الا على الشمس
 او انفس حدة ميلها بقدره وهو في جهة هذا في الظل المسوي وهو كما في الشمس في القياس
 القابلة على سطح الارض فان الشمس في اطلعت وقم الظل في حفر قابيل على سطح الارض حيث
 يكون هو في اقل سطح الارض في ظلها الى جهة المغرب لا يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس حتى
 تبلغ وسط السماء وهذا الاعتبار قد ورد في بعض الاخبار كرواية سفيان قال لا يغير الله
 جعلت هكذا في وقت الضلوع في اقبل بالفتن عسا وشمالا كما في بطنها في اقبل بالفتن عسا وشمالا
 فقلت هذا ظن قال نعم فاذا انقضى من نصيب حيا الشمس في ظل الشمس اذ الشمس كان في حوله
 ثم لا تزال تنقص حتى تزل فاذا زالت فاذت فاذا استتت الزيادة في ظل الظل في حوله
 ملاحظ ما اثرها في البقاء ان هذه العلامة لا يغيرها اول الزوال في المشرق في معرفة اول الزوال في الدائرة
 الهندسية وما يستخرج خط نصف النهار الذي اذا وقع في خط المصوب في مركز الدائرة
 كان وقت الاستواء اذا ما انقضى الى الجانب الغربي في المشرق كان اول الزوال في طرفها ان تسمى
 من الارض خاليا من الارض في الانخفاض في جهة حيزهم في يارب عليها طرية باي نوع كان وينصب
 مركزها مقبلا من مخرج خط مركز الدائرة فيكون طول قدره في قدر الزيادة في انصبها مستقيما
 عندك عن جوانبه في ايا قوايم ويعلم ذلك اي كونه على ايا قوايم بان يقدرا من انصبها مستقيما
 الدائرة بمقدار واحد من تلك نقطة من المحيط ويرصد الظل عند وصوله الى المحيط ما يربطه
 فيها فيعلم على علامته ثم يرصد بعد الزوال في ظل خروج الظل من الدائرة فاذا اراد خروج حيزه في
 ووصل ما به العلامة من خط مستقيم ثم تنصف القوسان وتكون تنصيف القوس الشمالي فيخرج
 من منتصف خط مستقيما يصل الى المركز فذكر خط نصف النهار فاذا انقضى الى المقياس في هذا الخط
 الذي هو خط نصف النهار كانت الشمس في وسط السماء ثم فاذا ابتدأ من الظل يخرج من حيزه
 زالت في الزوال انه يبعد الشمس الى الجاهل لا يمكن ان يكون متوجها الى جهة بل المتوجها الى القطب
 الجنوبي لان الشمس عند الزوال يكون خط دائرة نصف النهار المتصلة بنقطتي الجنوب والشمال

فاذا زالت

فاذا زالت مالت الى طرف الجاهل لا يمكن ان يكون متوجها الى جهة بل المتوجها الى القطب
 كعقبات العراف على ما تقدم بيانه واول العصر في العالم من الظل عند علمنا قال في المعبر في الزوال
 ما يدل عليه في رواية فرج البخاري في سنة ما روي عن جاسع قال قلت لابي عبد الله متى اصلي الظهر فقال
 صلى الزوال ما يندم على الظل في حال سبيلك طال سبيلك قصرت ثم صلى العصر واحتمل هذه الروايات
 على ما روي في وقت العصر من النافذة في وقتها من اخبارهم في وقتها من اخبارهم في وقتها من اخبارهم
 الظل في العصر قد ورد في الروايات في بعض الاحوال في بعض الروايات في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 قضيه الظل وهو المشهور في الاقسام وفي بعض الروايات في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 مملوءة الظل بعد المغرب والعصر بعد المغرب في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 ان اربعين ومحمد بن مسلم وروى عن جاسع في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 الزوال قد بان في وقت العصر بعد كذا قد بان في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 ونحوها ما رواه السبع عن زرارة عن ابي جعفر في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 ان جابر بن عبد الله بن محمد بن مسلم في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 في وقت الضلعان في العصر في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 ان ما ورد من فضيلة اول الوقت على اخره يراى في مثل ما نقله في الروايات ما يراى في مثل ما نقله في الروايات
 وانما الاكلان في جميع النافذة والافلام والمثل للمثل في تفاوت الغضبة في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 كما ينقل عن بعض هذا في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 العراف من الظل في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 بقدر ما عليها واليه اشار الروايات في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 ان لا يكون شيئا الا فان وقت العصر يدخل في بعض مقدار فضل الظل بحسب حاله من قصره وتمامه وغيره
 والظن في حصول الشرايط وقد عاين في حيزه او قد عاين في حيزه او قد عاين في حيزه او قد عاين في حيزه
 الشمس فقد دخل وقت الظل حتى يفسد مقدار ما يصل الى المقياس في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 وقت الظل والعصر كذا في هذا القول هو المشهور في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال
 من الظل من اول الزوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال في بعض الاحوال

بمنزلة الحديد متى ما أتى بها قبلت فقلدها منها ما شئت وأخرتها ما شئت وج فاذ انجز
ما قبل الزوال بالاجماع انتم بقى ما بعد وبهذا الوجه قد تم جواز فصل النافذة بعد الفيل من
مع القليس مطلقا الا ان يخرج ما قبل اتمام الركعة بالاجماع ايضا ولعل مراد من هذا ان
بالاطلاعات مثل هذا ما في رواية عبد الاحلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
نافذة النهار قال ست عشرة ركعة متى ما شئت ان على ابن الحسين كانت له ساعات من النهار
يسلم فيها فاذا شئت فنيح او سلطان قضائها انما النافذة مثل الهدية متى ما أتى بها قبلت
فلان على القضاء في النهار التي فاتت فيه ومع ذلك لا بد الا لا يغني ولو كان فيها الاطلاق
امكن حمل على ما لا يشاق في غير ذلك في السنة سجل واول وقت المغرب سقوط الغروب
كما قيل عليه الاخبار الصحيحة مثل صحيح عبد الرحمن بن عوف قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول وقت المغرب اذا غابت الشمس فغاب وقتها وصحبه زمرته عن علي بن جعفر عليه السلام
قال وقت المغرب اذا غاب الغروب فان رايته بعد ذلك وقد علمت اعدت الصلوة وفي
مسودك الحديث ولا يغني ان غيبوبة الغروب ليس المراد بها سقوطها بل ان لا يقع الا ان
الاقح الحقيقي متفق عند الثايل بغيوبة الغروب واذا انتفى الحقيقي لم يبق الا حق
المعتبر متحكما واعتبار الحق كل بلد قد يتكلم بموضع عسره الا ان الخبر المتضمن للصحة
الحايي تيسر وروية الحسن بن زيد وقيل حديث لا حليل برع بالكل مستند كما بل هو
مضرب لحوار العلم بغيوبة الغروب مع الحمل فضلا عن غيره ويمكن الاحتذاء به ان حواره
البناء على حلول ما رواه علي بن ابي الريان قال كتبت اليك الودع يكون في الدار تبعه حيطا بها
النظر الى حجرة المغرب ومعقبة مغيب الشفق الى ان حال غروب عليه السلام يصليها اذا
كان على هذه الصفة عند قصر النجوم للحديث قال الشيخ في التهذيب معنى قصر
النجوم بارتفاعها وعلى هذا فظاهر الحديث ان الحليل اذا وجد لم تكن الصلوة كافية
الا ان في ملا حية الرواية تدفع ما دل عليه غيرهما من ملاها الحكم غير صحيح الى هذا القيد
وج الا ان يقال ان للاحق اعتبارا اخر في بعض البلاد اذا كانت النجوم ممتعة بمكانها
عند غلب البالد ولم اجل بهذا معروفا ولا تحقيق الحال كما شفا وقد تبعه الرواية

منارة الرضوي

عداره المردى على ما نقلت حيث قال في المغرب ان يعلم باستدار الغروب وعنده من العرش
بينه ما عدله في السور في كل وقت المغرب اعتبارا بها بحكمه المشقة وهي الكافية في حركته
وعنده قبة الراس على ما ذكره من حديث قدس سره واستدل الشيخ على المشهور بما رواه علي بن ابي
ابراهيم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال سمعت يقول وقت المغرب اذا غابت النجوم
وتدبر من تحتها اركعتا لانه ان المشرق منظر على المغرب هكذا ورفع عينه فوجد
فاذا غابت ههنا ذببت النجوم فوههنا وعن زيد بن محبوب عن ابي جعفر قال اذا غابت
النجوم من هذا المكان انتهى من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الارض فغيرها وعن علي بن
فارص حديث الرضا عليه السلام في السفر فوايته صلى المغرب اذا قبلت النجوم من المشرق يعني السواد
ولا يخفى فقصود الرواية ان تكون المشهور جعلها علامة لم يزل الغروب وهو هو وقت الخروج
من المكان والشهر واضل للنجوم بدخول الوقت ج دون ما قبله وحديث الافضل بن سالم
بعض الاخبار نقل المضائق في المغرب والحواس يخرج من اذا رحت ان الاخبار وما يؤكد
الاحتياط ما قدمناه من الكلام في محقق الاق واما كان هو البرق اعتبارا بحركته
المعنا اعتبارا اكثر الزوال من المغرب ولو قدر ان على نحو تقدم في الطر ويقبل عن ابي عبد الله
وقتها سقوط الشفق وهو هو حركه المغرب به وكذلك عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
بما رواه ابي ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي جعفر قال اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب
وعلى الاضواء وما رواه الشيخ في الصحيح عن عيسى بن زرار عن ابي جعفر قال ومنها سلامان
اول وقتها من غروب الشمس الى ان تصاف الشمس الا ان هذا قد مر وفي الصحيح عن عبد الله بن
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يقرأ المغرب في السفر حتى يغيب الشفق ولا بأس ان يقرأ العجوة
في السفر قبل ان يغيب الشفق وجه الدلالة ان الاولاد حول وقت الشق الماحا ان تغيبها أو تحرك
الشحن من محله في المساء ابا عبد الله عليه السلام متى تجل العجوة قال اذا غاب الشفق والشفق
النجوم وصحى بك ربحي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اول وقت العشاء هو ان تغرب الشمس وقها الى السور
نصف الليل واذا جاب الاولون بالكل وقت الغرضيل وقدس سره عليه السلام في صحيحه
الاخبار وما يشهد به السور على المدلول عند التأمل فيه ولا شك ان كل من كان في وقت الصلاة
كما قيل في الامم من ان لا يتعدى الليل شيئا اذا اتم الوقت مقدار العشاء اتمه الا فكل من كان في هذا

على ان ياتي من المغرب عند ان يسقط النهار ان تصاف مقدار الوقت اما على قولنا ان ارضه يسقط
 المحسوس وربع الليل للصفر على ما نقل عنه وعن ابي الصلاح واسمها فلا يتم الحكم المذكور كالاكم وما
 استدله على ما ذكره الوالد فذكر في محله زرا وحش فاعلم انهما عظيمان من زوال الشمس
 الى غسق الليل اربع ساعات سماه لهم وبعين ووقتهن وعشق الليل ان تصاف في محله المذكور
 عن ابي عبد الله سمعنا حديث قال فيها وبعينها صلاتان اول وقتها من غروب الشمس وقد عرفت ان
 داود بن منير قد عني بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا اعلم ان الشمس قد دخل وقت المغرب
 حتى يمضي مقدار ما يسقط المصلي ثلث ركعات فاذا مضى كذا فدخل وقت المغرب والعشاء
 الاخر حتى يمضي من ان تصاف الليل مقدار ما يسقط المصلي اربع ركعات فاذا بقي كذا فدخل وقت
 وقت المغرب وبقية وقت عشا الاخر الى ان تصاف الليل ولا يخفى ما في هذا الاستدلال اما الرواية
 الاولى فلا يهاطلها فلا مانع من تعديدها بما عدل على اخر وقت المغرب سقوط الشفق مثل
 ما هو عليه من جابر بن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يخفى وقت المغرب فاذا مضى من وقت الشمس سقط
 الشفق لان يقال ان مثل هذا الخبر محمول على وقت الغضبية لعدم التعديل بكونها في الوقت مطلقا
 وفيها انما يكون اخر وقت المختار يمكن ان يرجع الى وقت الغضبية وما كان الاستدلال بشارحه
 الغضبية متواليا في بعض نسخها ان لكل صلي وقتان واول الوقتين افضلها فذلك على ما يستلزم المغرب
 في بعض الاخبار انما لها وقتا واحدا فيفرض في بعض رواياتها ان الدالة على امتداد الوقت
 الانقضاء في المختار والدالة على الامتداد الى اخر الليل كما سيجي للمصنف فيسقط ما دل على انقضاء وقت المغرب
 بسقوط الشفق الغضبية يمكن انما الرواية الثانية محتمل من الكلام محتمل فافهمه وان كان فيها زيادة
 بيان عن الاولى ويدل على ظهور الرواية واما الرواية الاخرى فهي ان كانت من جهة في المطلوب لان
 عدم الصحة فيها يمنع من العمل وبما يدل الاستدلال بما رواه غيره من رواية الصحيح قال قلت لابي
 عبد الله ان يكون في جانب المغرب فحققت المغرب واما ان يدلي للمسلم فان اخرها الصلوة حتى اصلي
 في الغنم لكان يمكن ان ياتي في المساء فصلي بعض المساجد قال صلى في منزله ذلك الرواية
 على جوازها خير للمسلم من اخباره ان لا يجيد شفق متى ينفذ في قوله القول بالامتداد الى الغضبية
 وفي رواية نسبة المصنف الى بعض علماءنا ان وقت المغرب والعشاء امتد الى طلوع الفجر مطلقا اما القول
 بان يمتد للنايم والناسي الى طلوع الفجر على نحو ما تقدم فلم يعلم قايده ايم وقية قولنا لا يمتد

النايم والناسي

البرهان من غير ان يمتد بعد ما قال ان تمام رجل ونسب ان يسقط المغرب والعشاء فان استيقظ على
 الفجر فما يسقطها فكلها فليس لها وان خشي ان يفوتها فليجأ بالاعتناء ان يكون في وقتها
 امتداد وقت المغرب والعشاء لكن قد تفرع الجواب عن اختصاصها بوقت الفجر والاعتناء انما يعلم ان
 ان الرواية على ما عليه في احتمال اختصاصها بغير وقتها ما بعد الفجر بعيد جدا والعصيلة في المغرب
 التقديم على جانب الشفق لانه بعض الاخبار على ان يكون بعد صلاة المصلي وخرج عن
 القول بخرجه وقتها بذهاب الشفق اما مثل من تقدم في سائر روايات الشعام قال قال رجل
 لابي عبد الله عليه السلام او خير لغيري حتى تسب من الفجر فقال خطابه ان جبريل نزل علي فقال
 اسم عليه السلام حتى سقطت اوصي فقد يقال انما يدل على النهي عن التاخير قصد كونه اول
 الوقت كما يدل عليه اخر الرواية والغضبية في وقت التاخير عن وقتها بذهب الشفق لما تقدم
 الاحاديث والاقوال وبما كثر في التقدمة واما خبر لا سيما في المغرب فان دالة الاخبار عليه
 اشدد وعند من جعل الاخبار الدالة على بقاء وقت الشفق في زمانها ما قد ساء في
 الان انما هو الذي ذكره في نظر انما يدل عليه بعض الاخبار من ان المغرب وقتا واحدا وقت التوقيت
 ويخرج وقتها فلهذا ما ارجى بذهب الشفق في المشهور من الاعتناء وان كان في التوقيت
 وقد ذكرنا ما لا بد منه في جازية الموضع من اراءه ووقع في الذكر بعد ذكر التوقيت وان كان
 الافضل للمباداة بالما قبل كل شيء وهو التسليم بذكر رواية في العلل كما فوجئ من الصادق عليه السلام
 من صلى المغرب ثم عقي لم ينكح حتى صلى ركعتين في عليه فان صلى ركعتين في وقتها
 تاخيرها عن التعقيب وان لم يكن التعقيب حقيقة يرجع اليها شمل على ما وان طال واما سجدة
 ان كوفي بعض الروايات التي رواها الشيخ عن جهم بن ابي حمزة قال رايته ابا الحسن عليه السلام
 وقد سجد بعد ركعات من المغرب فقلت له جعلت فداك انك سجدت بعد التلوة فقال
 ورايتني فعلت نعم قال فلانها فان لها فيها مستجاب دالة على جواز فعلها امتدادا الى الطلوع
 الاخبار بها وجعلها على غير سجدة الشكر بعد التلوة في بعض الاخبار الضعيفة من ان ابا الحسن عليه السلام
 عليه السلام سجد بعد ركعتين من الروايات انما يكون سجدة واحدة بعد ركعتين او سجدة واحدة بعد ركعتين
 يسجدون الا بعد سجدة فضعوه في موضع سجدة واحدة بعد ركعتين كما قيل ان في الرواية

قيل
 ان الرواية على ما عليه في احتمال اختصاصها بغير وقتها ما بعد الفجر بعيد جدا والعصيلة في المغرب
 التقديم على جانب الشفق لانه بعض الاخبار على ان يكون بعد صلاة المصلي وخرج عن القول بخرجه وقتها بذهاب الشفق اما مثل من تقدم في سائر روايات الشعام قال قال رجل
 لابي عبد الله عليه السلام او خير لغيري حتى تسب من الفجر فقال خطابه ان جبريل نزل علي فقال اسم عليه السلام حتى سقطت اوصي فقد يقال انما يدل على النهي عن التاخير قصد كونه اول
 الوقت كما يدل عليه اخر الرواية والغضبية في وقت التاخير عن وقتها بذهب الشفق لما تقدم

وهو

الاولى وعلى سبعة ايام في الدنيا بينه وبين وقت على صحة الرواية في طلاق بحدوث الشكر
 لا معارض له وعند وقت الوتر في الركعتين من جلوس ومن قيام ما مقدار وقت
 العتق لا اجتماع المذبح من العادة في المناسبات فيما نقل عنه قايلا انها قد اختلفوا
 تفعل بعضها فيستقدر ثوبتها وينقل عن الشيخ وجوب اقامتها بعد كل صلوة يريد
 ان يصلحها وفي جوارها السرايع وعلني ان يجعلها خاصة بواجبها ولا يحق في
 المستند وفي رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ولكن افرحوا انكم
 وتربلتكم ولكن ثمة لانهما على هذا المذبح نظر ولو وقت الصبح طلوع الشمس
 وهو الباقي من السجدة من التشرقي الا في المسمى بالياقوت لا يبعد في من رآه العبد
 ويقابله الكاذب وهو الاول وبني ذنب السجدة من جهة مستقيما كذنب السجدة في
 حكم الاختلاف فيه ثمة ما رايته في التفسير بين علماء الاسام ويدل على ان الاجاز صحيح زرارة عن ابي
 جعفر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع الصبح وهو يقول اذا اغترض الغر حسنا وحسنه على ان عطشه
 على ان يجر العذبة لعل قال الصبح هو الذي اذا ارادته من حسنا كالتمسك من سوره واخره طلوع الشمس على
 تمام الوقت من سوره المصطر في التفتا وفي ما ينقل عن الشيخ ان التفتا طلوع الشمس من جهة سائر
 الصبح والمصطر في طلوع الشمس وقد ذكرنا ما لا بد منه في حاشيته الروضة والعقيدة في الوقت الذي يديم في
 السماء لحنه الحلي من الصادق م قال وقت الغروب ينشق الفجر الى ان يغفل الصبح السماء وصحيفة ابن سنان
 عن ابي عبد الله قال لكل صلاة وقتا واول الوقتين افضلها ووقت الغروب ينشق الى ان يغفل الصبح السماء
 والفتحة في الايام والروايات في ان اول الغفلة انشقاق الصبح واخرها اذا جلت السماء والوقت في حاشيته
 منه ان غرضه كون الغفلة اذ ام الصبح السماء لا قبله لولا ما صحح زرارة السابق عليه ولولا حديث في الخبر
 قد يتاخره من خارج الى حزينه فكيف ان يكون اذ ان الغفلة في وقت الغروب في الروايات واحتمل ان يكون
 الغفلة ممكن لولا ان الروايات على اخر الغفلة فلا يتم دلالة صححه زرارة كما لا يخفى في خبر زرارة بن وهب
 اخبرنا في خبر زرارة بن وهب اذا استقر في بعض الروايات من الدلالة على افضل صلاة الصبح مع طلوع
 الفجر مع غروب الشمس في قولنا ان قرآن الفجر كان مستمعوا ايمان صلاة الفجر مستمعون حاشا لانه الليل وملايكه النهار
 بنوق في صلاة العتق اثبات الاستصحاب به والتساؤل في ادلة الحسن بن سعيد في اول وقت صلاة الليل انصافه

واما

لصلى الله عليه وسلم

ساعات

لدهي الاجماع ومن يعنى الاخبار كصحة قيل من اجلها عليها السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 بعد ما ينتهي الليل ثلاث عشرة ركعة ولعل الرواية قد مره في قولنا بعد انصافه كما صنع غيره
 كما ذكرنا في وضع وان اتخذ المال ثم صلاوة الليل المراد بها ما يعم الوتر كما يقتضيه عدم ذكره ودلالة الاخبار
 على ما ذكرنا في الخبر وافضل ذلك واضحه كصحة اسماعيل بن سعد الا يشعري قال سالت ابا الحسن
 الرضا عليه السلام عن صلاة الوتر في السفر الا في الحدوث فان قلت هذه الرواية يدل اخرها
 على حكم صلاة الليل انما بما يخالف ما قاله الرواية من حيث قال وسأله عن افضل ساعات الليل
 قال الثلث الثاني قلت هذا قد لا يشا في ما ذكره لانا قلت الثاني داخل في النصف الاخير فانه من
 الكلام فيها من حيث اقتضاها الجواز في غير الثلث الثاني وهو ما قبله الا ان جوابه غير عروضا
 يدل على حكم الوتر يا خير الى الخبر ما رواه معاوية بن وهب في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول وذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يأتي بطهور فيغسل راسه ويضع يده على صدره
 ثم ينام ماشا والرفاة استيقظ جلس ثم قلبه بصره في السماء ثم تلا الايات من القرآن ان في خلق
 السموات والارض الاية ثم يستنق وتظهر يقوم الى السجدة ويكبر سبع ركعات على قدر قرائته
 ركوعه وسجوده على قدر ركوعه يركع قد يقال في بروج راسه وسجد حتى يقال في بروج راسه
 ثم يعود الى قرائته فنام ماشا ثم استيقظ فجلس فجلس الايات من القرآن ويقلب يده
 في السماء ثم يستنق وتظهر ويقوم الى السجدة فيكبر سبع ركعات كما ذكرنا يعود الى
 قرائته فينام ماشا ثم يستنق فجلس فجلس الايات من القرآن ويقلب يده في السماء
 ثم يستنق وتظهر ويقوم الى السجدة فيكبر سبع ركعات فيركع ثم يعود الى السجدة فجلس فجلس الايات من القرآن
 يا اول وقت صلاة الليل واخره اول وقت صلاة الصبح وهو الفجر الصادق كما يدل عليه الاخبار
 الدالة على ان اخر وقت الوتر الثاني فكذلك قيل وجبه نظر لان صحبة اسماعيل بن سعد انما
 تدل على الفجر الاول وما قبل من ان قوله في الرواية احب الى الفجر الاول يدل على ان ليس اخر
 الوقت فجهه ايضا نظر لان الاحب اليه كما يخفى ان يكون بالنسبة الى ما بعده على ان يكون
 بالنسبة الى ما قبله نعم في اخر صحبة اسماعيل وسأله عن الوتر بعد الصبح قال نعم فلو كان احب
 ربما او تر بعد ما انجز الصبح دلالة ما عليه بقا الوقت وقد يقال انه تعالى يدل على ان من

قديم صلوة الليل له فعل التور بعد الصبح ولو بعد الفجر الثاني فلا بد ان على اخر الوقت فاعمل وفي بعض الروايات صلواتها يعني صلوة الليل اخر الليل عشرين اول المدي لكن الرواية فاعمل ما شئت من الروايات منها واما في الاثر بل قصورها واما الجمل في الكلام في المقام مجال واسع وفي ما ذكرناه كفاية فيكون بعد ما من اول الليل لا مطلقا بل مع العذر كما تسفر وحلة النوم في الليالي القضاة يدل عليه صحيحه لئلا يترك في حاله انما روي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في العيش في الليالي العسار صلوة الليل في اول الليل قال نعم نعم ما رايته ومن ما صنعت قال وسالت عن الرجل يخاف الجنان في السفر او في البر فيجعل صلوة الليل والتور في اول الليل قال نعم وصحبه ابا بن خلف قال خرجت مع ابي عبد الله في ما بين مكة والمدية فكان يقول ما انتم فنياب بنو خزون ولما انا فنياب بن علي فكان يصلي صلوة الليل او التور في العشي من العلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كنت في ان لا تقوم في في اخر الليل وكانت بك علة او صارك برؤفصل ولو شرب اول الليل الحديث لكن لا ينبغي ما في الاخبار من التقيد المحتاج اليه في العبارة مما لا ينبغي والمنقول للاصحاب اختلاف في هذه المسئلة والمشهور ما ذكره الرواة قدس سره وتفيد بعض الاصحاب فعل الصلوة بعد العشاء وناحية اطلاق الاخبار ولم تقف على ما يفيد هذا والقضاء افضل منه اي من التقديم لدلالة بعض الاخبار الصحيحة عليه كصحة معاونة من وجب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت ان رجلا من مواليك من صلى اثم شك الى ما ينبغي من النوم فقال اني اريد القيام للصلوة بالليل فيعطيني النوم حتى اصبح ثم ما مضت صلوتي الشهر للتابع والشهرين اصبر على فعله قال قره عين له والد ولم يرحض له في الصلوة في اول الليل وقال القضاء فالتقرا افضل ولا ينبغي ختمها صحتها بعلية النوم وفي صحيح محمد بن وهيب مسلم قال قلت الرجل من امره القيام بالليل عيش عليه اللية والليلتان واثلاث لا يقوم فيفعل احب اليك ان يجعل التور او الليل قال لا بل عيشي وان كان ثلثين ليلة ولو طلع الفجر قد لبس منها باربع اعماق والملاذ بالبحر الثاني لا الاول على ما تقدم من من ان اخر وقتها طلع الصبح على ان الذي عليه اكثر الاوقات هو الثاني ايضا وان فعل عن المرفعي قوام وقتها بالبحر الاول محتجا بان ذلك وقت ركعتي الفجر واما اخر صلوة

الليل ثم ما ذكره الرواة

الليل ثم ما ذكره الرواة قدس سره من اخبار النيسابوري في ان من ذهب الاصحاب لا يعلم فيه مخالفا ومستند رواية في جملتها القول قال ابي عبد الله عليه السلام اذا كنت صليت اربع ركعات من صلوات الليل قبل طلوع الفجر فاقم الصلوة طلع الفجر وطلع هذه الرواية وان كانت صحيحة على الروايات من ابي جعفر الاحول وهو ابو الفضل المحمدي لكنها موثقة بعمل الاصحاب وفي بعض الروايات ما يعارض هذه الرواية واجاب عنها في التفسير بان كان العمل على الافضلية وضعها مانع من تكلف الجمع ومما يمكن تأييد الخبر الاول ما ياتي من الاخبار الواردة على جواز فعل اثنا عشر ركعة بعد الفجر كاثنا عشر ركعة ويجوز فعلها بعد حيث لا يضر بالفريضة ولا يتخللها عادة وعن الروايات الواردة على ذلك صححه محمد بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن صلوة الليل والتور بعد طلوع الفجر فقال صلوا بعد الفجر حتى يكون في الوقت يعني الصلاة في آخر وقتها ولا تعد ذلك في ثلثي وقال ابي عبد الله عليه السلام في صلاة الليل والوتر والركعتين قبل الفجر اصلها في الفجر قال قلت افعلى ان اذان قال نعم وله يكون تلك عادة وقد ورد في بعض الاخبار البقية ان يقرأ التور بعد الفجر فيمكن العمل على ما لا ينافي في ذلك الخبر من جعل ذلك عادة لكن لا ينبغي ما في صحيحه سليمان بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام في صلاة الليل ركعتي الفجر كما تعلم من وقتها ثم الذي يستفاد من الرواية السابقة الدلالة على اللبس بالاربع وتخرج ذلك قوله ليلس كان وقتها ما يمكن فعل الاربع فيه فقال زاعمهم ان لا لحظا لاثنا عشر ركعة في الفجر الفجر من صلوة الليل كما يدل عليه صحيح الاخبار قبل صحيح التور في قال سالت الرضا عليه السلام عن ركعتي الفجر فقال احشوها صلوة الليل وقوله وهو الافضل اثنا عشر ركعة من الاخبار كعادة الرواية وصحبه عبد الرحمن بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام حيث قال جملتها بعد ما يطلع الفجر ويخرج من ما دل على فعلها مع صلوة الليل على الافضلية ولا ينبغي ان هذا الفهم ينقد بكون اخر صلوة الليل الفجر الاول او ان اخرها الفجر الثاني وجعل الصلوة بعد الفجر على الثاني واحتمل راحة الفجر الاول يمكن الجمع وقوله واخر صلوة الفجر لم اجد عليه دليل سوى انه مشهور وفي بعض الروايات وقد تقدم بعضها ما يدل على فعلها بعد ما يقرب من العشاء او حصرها وفي البعض بعد التور وقد دللنا على

السر

بد منه في هذه المسئلة واستوفينا الكلام فيما يتعلق بها واسترنا الى ما ذكره الوالد قدس سره
 في حاشيته المروضة ولولا خوف الخوض عما نحن بصدده وحصول ثمره ما طلبنا بكتابتنا هذا
 لكنا اذكري هنا في اراده وحق عليه والدرسه من حسب من النجاء اليه **الفصل السادس** من
 فصول الرسائل في كيفية الصلوة الواجبه والمخفيه وان كانت الصلوة هي الواجبه ثم لما كان الاذان
 والاقامة من حدومات الصلوة المرتبط بها دخلها في الكيفية وجب استحباب الاذان والاقامة المذكور
 بمقتضى ما للصلوة الحسن والجمعة داخل في الحسن لا غير ذلك من الصلوة الواجبه والمندوبه
 استحبابا باحوكوا للدلالة الاخبار والعجمه على ذلك والاذان في اللغة للاعلام وفي الشرع قيل
 اذكار والفاظ مخصوصه للاعلام باوقات الصلوة ولعل التوارد باصل وجوه وان عرض ما
 يخرج عن ذلك لان المتقرب لنفسه وعدم مشروعيه الاذان والاقامة لا غير الحسن صحيح
 كما نقله جماعة من المحققين فاشهر استحبابهما لهما بل نسب اليه علمائنا بعض واستدل عليه
 بالاصل وعدم ما يصلح للوجوب ويؤيد بعض الاخبار وظاهر بعض علمائنا في القائل بوجوب
 الاقامة دون الاذان وينقل عن المفيد وجوبهما في الجماعه وعن ابن ابي عمير في الصحيح والمقر
 ووجب الاقامة في جميع الحسن وهذا لا ينافي ما تقدم من عدم القائل بوجوب الاقامة وحدها
 وعند السيد المرتضى على الرجال دون النساء في كل صلوة جماعة في سفر وحضر واجبهما
 عليهما في سفر وحضر في الصبح والمغرب وصلوة الجمعة ووجب الاقامة خاصة على الرجال
 في كل فريضه وعنا بن العبد الوجوب على الرجال جماعة وفرا في سفر وحضر في الصبح
 والمغرب والجمعة وجوب الاقامة في باقي المكتوبات وقد ذكرنا ما لا بد منه في
 الحاشية وموضع الاذان المشهور بين الاصحاب بل في المتن انها من وجب علمائنا
 والاخبار مختلفه المشهوره في كفيته ان يكبر مرتين ثم تشهدا تشهدا دين ثم دعاء الى الصلوة
 تقول حي على الصلوة ثم الى الفلاح تقول حي على الفلاح ثم الى خير العمل تقول حي على خير العمل
 وهو في رواية ابن ابي عمير في بعض منتهات الولاية ثم يكبر ثم يهلل وكلها ما عدا التكبير مني
 بمعنى اثنين اثنين يلقون ملاحظه والاقامة مثله اي مثل الاذان صورة الاذان التكبير في الاذان
 اربعاً اولها مرتين والثهلل اخرها مرة بخلاف الاذان فانه يهلل في اخره مرتين وتزيد

قد قامت الصلوة
 مرتين

قد قامت الصلوة مرتين بعد حي على خير العمل والاخبار الواردة في ذلك منها صحيحه عبد الله بن
 سنان وهي تدل على ان التكبير في اول الاذان مرتين وللبيهقي حديثه في الاذان وفي صحيحه
 سفوان بن مهران قال سمعت ابا عبد الله يقول الاذان مني مني والاقامة مني مني
 مني والشيخ رحمه الله حمل تفسيره التكبير في الرواية السابقة على الاعتقاد على وجه السامع
 ويدل على اعتبار التكبير مني مني عن اي وجه غير السلام قال فان كان يقرأ ويقتنع
 الاذان بأربع تكبيرات ويحمد بتكبيرين وتهللتين ونقل عن المفتي الاجماع على الاربع وروي
 ابن بابويه والشيخ رضي الله عنهما عن ابي بكر الحضرمي وكليب الاسدي عن ابي عبد الله
 انه حكى لهما الاذان فقال لا اكبر الا اكبر الا اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله
 اشهد ان محمداً رسول الله اشهدان محمداً رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الفلاح
 حي على الفلاح حي على خير العمل حي على خير العمل الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله والاقامة
 كذلك وعنه سمعنا الجعفي قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الاذان والاقامة خمس وثلاثون
 حرفاً فقد بيده واحداً واحداً والاذان ثمانية عشر حرفاً والاقامة سبعة عشر حرفاً
 وفي رواية زرارة والفصيل عن ابي عبد الله عليه السلام نحو ما تقدم من رواية عبد الله بن سنان
 وفي اخر الرواية والاقامة مثلها الا ان فيها قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة يعني على
 خير العمل حي على خير العمل يعني الله اكبر وجواب الشيخ من هذا بان المقصود اتمام السابل
 كيفية التلفظ به والاعتماد عليه علمه كما تقدم ولا يخفى بعده ونقل عن الشيخ في الخلاص حكايته
 بنوع التكبير في اخر الاذان هذا واما الاستدلال على سقوط التهلل مرة من اخر الاقامة
 فوما استدلل عليه جواز اسبيل الجمع في التقدم وفي الصحيح من معوية بن وهب عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال الاذان مني مني والاقامة واحدة وفي صحيح عبد الله بن سنان الاقامة
 مرة مرة الا قول الله اكبر الاكبر فانه مرتان واجاب الشيخ عنها بالحل في التكبير وفي صحيح ابي عبد
 الله قال لا بأس باجاء جعفر عليه السلام بكبر واحدة واحدة في الاذان فقلت لم تكبر واحدة واحدة فقال
 لا بأس به اذا كنت مستجلاً وفي رواية يزيد بن معلون ان الاذان يقع في السفر كما تقع الصلوة
 الاذان واحدة واحدة والاقامة واحدة وفي صحيح عبد الله بن علي الحلبي وعبد الله بن سنان الاقامة

الله اكبر

بالاقامة من جلي رجلا في بيتا وجلي في بيته ولا ينبغي عليك اذا ما ملت الا عادت ما فيها
من الاختلاف والتميز بين المتأخرين على ان يكون علي ما قبل واما انكراه فقد يستفاد من مجموع
الاخبار عدم استحباب الاذان والاقامة لها وفي بعضها اذا شهدك استباحة دين
لحسبها وفي بعضها حين سئل الامام عن الاذان لها فقال حسن ان فعلت وان لم تفعل اجزأها ان
يكبر وان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقد ذكرنا في حاشية الترمذي حكم هذا الرجل
باذا ما قبل جميع البيهقي رآه واذا عرفت هذا فلا فإذا قلت ان الصلوة القيام الحقيقي او
اردن القيام على تقيد برعدم ارادة استحباب القيام للاذان والاقامة لكنه بعد من تمام الاستحباب
والاستعانة من الاطباء في الاقامة بل وجب ابن القيم على ما نقل عنه فان لها اي للصلاة
وقد بعد الاذان ولعل لوائي يتم كان ولي لكنه اتبع مدلول بعض الاخبار وقوله واستعمل العبد
قد يؤيد ارادة القيام الحقيقي لكن لا يبيح بعد قيد متعسبا والذي يدل على هذا الوطأ
معجمه حماد وغيرهما من الاخبار الا ان الوالد قد سرحه غير بعض الالفاظ على وجه لا يظهر الحال
ففي صحيح حماد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم يا حماد اعلم ان تصلي فقلت يا سبيدي
انا حفظ كتاب حوز في الصلوة فقال لا عليك يا حماد ثم فصل قال فقلت بين يدي رمت جميعا
الي القبلة فما استفتحت الصلوة فركعت وسجرت فقال يا حماد لا تخش ان تصلي ما اتيك من
كلم ياتي عليه سون سنة او سبعون سنة فلا يقيم صلوة واحدة وحدها ثمة فقال حماد
فاصابي في نفسي الغل فقلت جعلت فداك فعلمت الصلوة فقام ابو عبد الله عليه السلام
مستقبل القبلة منتعبا الحديث وقوله قد سرحه وسدل منكيبك من صحيح زرارة ٥
وكذلك امر سبيدي بكونه واما قوله وضعها على منكيبك وصم اصابعك فمن صحيح حماد وفي صحيح
زرارة ولا تشبك اصابعك وليكن بين يديك خيال ركبتك وقوله وقرب من قد منك
حتى يكون بينهما قدر ثلث اصابع متفرجات يستفاد من صحيح حماد وفي صحيح زرارة
اذا قلت في الصلوة فلا تلمس قد منك بالاحزاب جمع بينهما فضلا اصابعها اقول من ذلك اني منبر
وقوله واستقبل باصابع رجليك جميعا القبلة من صحيح حماد وقوله واجعل نظرك الى موضع
سجودك يستفاد من صحيح زرارة ولا ينبغي ان الذي يقضي كلام الوالد قد سرحه وقام

رواه حماد

رواية حماد ان هذه المذكورات قبل تكبير الاحرام اما ما يستفاد من صحيح زرارة فليست صحيحة
في كونه قبل تكبير الاحرام بل ربما كانت ظاهرة فيما بعده وصورة مقتضاها ان يجزى عليه السلام قال
اذا قلت في الصلوة فلا تلمس قد منك بالاحزاب جمع بينهما فضلا الى ان قال وتلك نظرك
الي موضع سجودك فاذا ركعت الحديث ومن هنا قد توجب في هذا الوالد قد سرحه نوع كلام
ولعل الجواب ينحصر واما قوله وكبر ثلث تكبيرات رافعا يدك خيال وجهك ودخل بعدها
اللهم انت الملك الحق لا اله الا انت سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي ان لا يغفر الذنوب
الا انت ثم كبر تكبيرة من قبل منك وسجد منك والخبر في يدك والسر ليس اليك والمطهر
من هديت لا لما منك الا انك سبحانك وخاتمتك ثبأركت وتغاثت سبحانك رب البيت
فجوز مستفاد من حصة العلي من ابو عبد الله عليه السلام الا ان الذي فيها اذا افتتحت الصلوة
فأرفع يدك ثم بسطها بسطاً ثم كبر الحادي عشر ولعل الوالد قد سرحه يستفاد من روح ٥
في التكبير خيال الوجه من يدها وهو في تكبير الركوع والسجود موجود في صحيح حماد وفي ٥
صحيح صفوان بن مهران الخال قال رايته ابا عبد الله عليه السلام اذا كبر في الصلوة يرفع يده
حتى يكاد تبلغ اذنيه وهي كما ترى في التكبير في الصلوة واحمال الشاغل للتكبيرات ٥
المستحبة بعد في صحيح ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل فصل لربك
واخر فقال هو رافع يده كذا وجهك والذي في حصة العلي ثم كبر تكبيرة ثانيا ثم يقول وجعت
وجع الخ والوالد قد سرحه اتي بقوله وكبر السادسة وهي تمام التكبيرات المستحبة ٥
في التوجه وبعد فهم من الرواية ان التكبير الاخير وهي تكبير الاقتراح وهذا كل ما
رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال خرج رسول الله صلى
الله عليه واله الى الصلوة وقد كان الحسين عليه السلام ابطا عن الكلام حتى نحو خواتم لا يتكلم
وان يكون به تحس من يخرج به عليه السلام حاملا على عاتقه وصف الناس خلفه فاقام على
مجلسه فافتح رسول الله صلى الله عليه واله الصلوة فكبر الحسين عليه السلام فلا سمع رسول الله
تكبيرة عادتك فكبر الحسين ثم حتى كبر رسول الله صلى الله عليه واله سبع تكبيرات وكبر الحسين
عليه السلام فحرف السنة بذلك فان ظاهر الرواية ان الاولى هي تكبيرة الاقتراح الا ان

استوعب

المتقوله عن الاصحاب عدم اختلاف في ان المصلح في جعل التكبير الامام جعل
 في الصلاة ان الاول جعلها الامام ونحوه على جماعة والامر كما ترى ولو واليت بغيرها
 بين التكبيرات يخرجها اذ يتصل الوصفه لوقته زياره فالمراتب اجتمع على
 او قال سمعته من شيخ الصلوة يجمع تكبيرات ولا واعاد جعلها الضم عايد للتكبيرات
 السبع بين النفس والافعال عايد لها العود للست والامر سهل وسعي ان يعلم
 مفاد الاخبار كما سمعت بعضها عدم الالتفات الى ذكر النية المقرره عند الغفلة ان كان
 ذكره عند الاصحاح غير معلوم المخالف ثم يلازم بعضه الاجماع على اعتبار النية في الطلوع
 بحيث يتطلبا للاخلاص بها عداوسه وان وقع الخلاف في نيتها وشروطها كما كان في
 انشاء الالزام اليه وان كنا فصلنا الامر في حكمه الروضه ومن هذا ذكره الوالد
 النية بعد تمام التكبير المستحب على الاعمال عليه بقوله اخرين من اعتبار الغفلة فيها
 ليس له عين في الاخبار ولا في قوله النية ليست الا قصد البسط الى القيام بالفعل
 المعين لعل غايته وهذا القدر لا يكاد ينفك عنه عاقل يفعل الفعل على احتياجه
 التي يترب عليه كما ذكره جماعة من علماء السلف مع زيادة اوضاع وان امكن
 ان يقال ان ما لا يمكن الانفكاك عنه هو القصد الى الفعل اما الغايه فلا كذا الامر سهل
 والذي ذكره الوالد في لا بقوله واحضر في قلبك الصلوة فقلت لعلها يعينها في ذلك
 ذلك كثر زاده بعض قبيح من اهل كلام متأخرين الاصحاب وهو اعتبار الوجوب
 والاداء او الاخلاص او مثال الامر في العلم مثلا استحق صلوة الظهر الواجب الموداة
 وتقصير التكبيرات بهما مخلصا وممثل الموداة واعتبار هذا ليس الكلام على الاخلاص
 كما سياتي منه بيان بعد ذكر المشهور من المتأخرين الاستدلال على بعض المذكورات
 اما القول بفساد سجانه وما امروا بالعباد والتمسك بالدين والاصلاح هو حجة
 التقرب واما التعيين فلان الفعل اذا كان مما يمكن وقوعه على وجه متقدر اقتصر
 اختصاصه باحد حالتي النية والا لكان في جميعها البعض ومن البعض في جميعها في جميعها
 واما الوجوب والندب والاداء والقضاء فبان جنس الفعل لا يستلزم وقوعه الا بالنية

فكل ما كان

فكل ما كان يقع في اكثر من وجه فقد احتسب في النية قد يطرأ في ذلك اماله وتوهم
 فيه انما في الموضوعين من العادة واما الاستدلال على اعتبار الوجوب والندب فاعلم ان
 من الوجوب هو في جميع المندرجين في ذلك لان الظاهر مثلا لا يمكن وقوعه من المندرجين في وقت واحد
 عاوجه الوجوب والندب ليعتبر غير واحد مما في الامر بل من على الوجوب ابتداء لا يكون له
 الاداء ومن اراد العادة لا تكون الامتدادية وهذا الكلام في الاداء والقضاء ثم لو كان
 مشغول في اعتبار هذا الخطر اجماعا هكذا قرة حنا هكذا وقد قال في ما ذكر من
 عدم امكان وقوع الغرض في وقت واحد في محل واحد لانه محتمل قطعاً ثم هو متعذر عاوجه
 تقدير الاستثناء من عاوجه قصد الظاهر مثلا ان لم يعتبر احداهما لافعال وان اعتبر بالتحقق في وجه
 الى قصد الاداء ونحوه وما يجاب بان الاداء وحده لا يزم قصد الصلوة لانه مقصود بالذات
 كما هو مقتضى قوله في قصد الاداء او القضاء والوجوب والندب والاحتياط سهل وادق فقلت
 هذا فاذا تحققت نية النية المذكورة فلا بد من مقارنتها لتكثير الامام عند علمائنا بل هو عليه
 الاجماع والامام بالمقارنة عند جماعة من علماءنا كونه بعد ادراكه من التكبير ونقل من العلامة
 وجوبه من خصائص النية التي فيها التكبير في ان الصلاة الزم من هذا التكليف مع العسر واليسر
 المنع بالانزاع والرواية وما في الركوع من وجوبه القول الثاني من ان الدعوة الصلوة انما هي
 التكبير بل ان المصنف لو وجد لما قبل اقامه وجب عليه بقوله لا يخلو في ما لو وجد بعد الاقامة
 معتبره في النية فلا يحصى من دونهما في نظر لان الدعوة الصلوة تحققت باول جزء من التكبير لا من جزء
 الصلوة علما انه عليه الاجماع وان اوجبت بعض الاعمال استخلاصها كما ينبغي بانه امره وحكم
 المصنف او المندرجين ان كان النية لصلوة الدخول في الصلوة وان كان العزم على اعتبار اعتبار
 تكبيره الاخر من فلاحه الامتدادية فليست له على اعتبار العادة لا من جزء من التكبير فيقول بعد هذا
 لكن في جميع اسم التكبير كايده على حدة حيث قال في قوله تعالى في جميع اسم التكبير لا يخلو في ما لو وجد بعد الاقامة
 عليه الظاهر وان لم يكن نيتها ما يدرك على الوجه الا انها تدرك على التكبير الا فتاح في جميعها الخشوع وبها
 علما ذكره الوالد في حيث جعلها اسبغ نية التكبيرات السبع الامور بالنية من علمائنا استغفار
 الصلوة بالامر بالخشوع بالنسبة فما اقتضته الاعمال والنية ولم يذكر الوالد في قوله تعالى لا يخلو في ما لو وجد بعد الاقامة
 التكبير يدركه في جميعها من علمائنا فان كانت اما بعد اسبغ الصلوة فربما يدركها في جميعها وانما

التعابير الاعلى توجه تكلف ولعل التدبير في معاني القرآن ما يؤخذ من الاقبال المطالب بالاعمال
كان في بعض النسخ واما في غيره فكلما اقبل على العمل فليعلم ان سوره ماريه على الصداق
انه قال من صلى ركعتين لم يقبل منها الفرك وليس منه ونسب اسم من صلى ركعتين لا يقبل
رواه الصدوق على ما في الاثرين سحبا المحفوظ اسم فاذا افرغت من قراءه
الحمد والسوره على مقتضى العبارة فاصبر قليلا بعد ما تكلف في الروايه فليكن
الصبر هيبه والنهي عن النسيان والشد يد اليها يعني الوقت اليسر من غير
معنى الوقت ثم المستفاد من الروايه كما ذكره الوالد فكيف ان الصبر بعد الحمد
وفي رساله سماه لمعنى ان الله اعتبارا وتعبه قراءه الفاعله ومعبود السوره وهو
اعلم بمستنده ولا يصل اختصاص الروايه بقول هو اما جدي واذا صبرته القليل
اربع يدرك حلاله جهنم فكل الله اكبر بكثير الركوع كما يستفاد من روايه جدي وان
كان فيها وهو قائم بعد اسم اكبر لا مكان الاستغناء عنه بقول الوالد فكيف ان الله
ومع يدرك معنى على ركعتين المعنى قبل السوره وهذا يستفاد من روايه جدي وان
كان قوله ثم الركوع ليس منها فالمراد اذ اصاب ركوعه والانا ملما بالمراد على الاطراف
المتصلة بالركعة فلا وجه للاستغناء عما سبق بيانه والملا بمقوله القرآن تجعل عين الركعة كاللحمه
لاطرافها اصابع وفي بعض النسخ ويبلغ بالمعنى المجمل في سوره كما المعنى الى الله الحي وانما المعنى
على الصبح وانما يكون الاطراف كما بها الخوا الامم كثر في رواية زياره جعل اصابعه غير الركعة
وهو بعض نوح في اللحمه لا على من هذا قد حصل التشابه في الماد بعد الركعة على هو نفس الركعة وان
غيره ما رواها فان كان الماد نفس الركعة جعل الركعة كالمعنى في الاطراف المتصل بالركعة وانما كانت العين
الركعة قال الله للركعة بالذات ما في قوله واضرب ولعل هذا في الزاوية نفس الركعة نوع قريب وقد بين على هذا
ما عجز في السوره على الاعضاء التي فيها الركعة فان حكمها بالوجه على انها هي عين الركعة
منه للعبارة في النسخ المذكور واما كيف يمكن ركعتين كما يستفاد من روايه جدي وانما كان في حديثه
دلالة على معناه ان ركعتيه عينها ووجه اصابعه ركعتيه فكيف خلفه وسوطه ركعتيه وجبت على وطرفه
لم يزل وقد فكر في بعض عبيد كما يستفاد من روايه جدي وانما زياره ما يقتضي النظر الى ما سبق

فليكن

فليكن هذا هو الذي ذكره في هذا القول او جعل نظر الى ما سبق قد بينا ان روايه جدي محتمل لان يكون
المراد من سوره جدي النظر في الجاد باللفظ فقال في بعض عبيد ليس بها امر بعض العبيد
بل ذكره في حاله انهم سمعوا ثلثا من سوره جدي فقالوا ان في سوره جدي على ما تقتضيه رواية جدي
على الفضل عند بعض علماءنا وعلى ما يقتضي عن الصلح من وجوب العلت على المختار والوا
على المضطر على الروايه وعز جدي ان يرجع كلامه الى ما نقول في غير ما رواه الروايه في العلت
لكن هذا احد افراد الكلي الا ان النقل عنه على خلاف هذا وقول الوالد فكيف ان ذلك
المراد ان سحان اسم ثلثا يدل على سوره جدي من ان جدي عن العلم قال قلت له ما يجري من العلم
في الركوع والسجود قال ثلث تسبيحات في ركوع واحد تامه تجري ولعل الماد بالمراد ان
واما الواحدة التامه فاحتمالها كما ذكره الوالد فكيف ان ذلك ان احتمال الواحد من الثلث
المذكور يمكن ان يكون على وجه وان قرئ ما في سوره جدي من الركوع عن مسيح ان سوره جدي
قال يجوز ان يكون منها القول بالركوع والسجود ثلث تسبيحات في كل ركعة من سوره جدي ولا خلافه
ان تقول صحيح صحيح ونقل عن سوره جدي في النهاية انه قال قل ما يجري من التسبيح الركوع
تسبيحه واحدة وهو ان يقول سبحان ربك العظيم ومعه هذا وفي صحيح الاخبار ما يعطى
الآثار بمطلق الذكر ثم في بعض الاخبار تسبيحه لفظه سبحان ربك العظيم في كل ركعة من سوره جدي
حيث قال فيها ثم قل سبحان ربك العظيم ثلث مرات فعلى القول بوجوب الثلث لا بد من وجوبها
من اشكال ومضى بان اسم على ما ذكره جماعة من عبيد عن النسخا ليس وقد ذكرنا ما لا بد
في تركيته في حديثه الروايه لكن لا بد من سحبا المحفوظ ان اسم في حجب التسبيح كما في سوره جدي كلاما
ولعل لا بد من وجاهة نفي مني وهو ان قد توجه على الوالد فكيف ان ذلك في المذهب المذكور الصالح
الكامله والايمان بالسجود الثلث اكبر من الاربع كما اماما ورواهما فلا فكيف تذكر
الكامله وتكون العلوية في نفسه كما لا بد لا يفيد المطلوب اذ لا يخفى سببه في قوله فيها بعد
وهذه كيفية العلوية الكامله ورواها بان الاجازة الدالة على مطلق الذكر تدل على الاجازة
الدالة على التسبيحات تحمل على الاكمله ثم قد بين ان ما ذكرناه سابقا من ارادة الكامل
لا الاكمل شكل بان الاكمل من وجوبه وانما كان اصله العلوية المجزئه فلا وجه لذكر الكامله الا في خصوص

على

مدلول الرواية فلا تعترض على العبارة بان مقتضاها القيام من السجود اولاً
وتخلو من كلف كان ثم اجتمعوا على ما هو في بعض النسخ من الامور بالظاهر ليس
الرواية لكنه معلوم وقد استعمل في الرواية البنية على شئ معتبره
وفي بعض النسخ استعمل البنية في الرواية البنية كبر وان كانت جالسة
لا وان كانت اخذت في الطوس للسجود كما استفاد من حديث حماد حيث قال
مثل عبارة الوالد فكذلك الا انه ليس بامر ومثله وامجد السجود
الثانية فانه في الرواية كما ذكرناه وليكن السجود ثانياً كما وصف في
الاولى فاذا رفعت يديك من السجود فاعلم تمام الذكر واجلس هنيهة بضم الحاء
وتشديداً ليا كما سبق بيانه وهذا يجلسه ثم يجلسه الاستراحة مستقيمة
عند جماعة وواجبة عند السيد المرتضى رضي الله عنه مدعيه على ذكر
الاجماع في الانتصار والاحتياط واستدل في الخ بخبره ان السجود في
بعض النسخ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رفعت يديك من السجود الثانية في الركعة
الاولى حين تريد ان تقوم فاستوقفاً ثم فان طاهر الامر الوضوء
وعوض عن ركعة السجود ركعة قال يراى ان يصح وانما عندنا عليه السلام
اذا رفع يديك من السجود الثانية فاستوقفاً ثم وانما عندنا عليه السلام
واستدل به بما قد ذكرنا في الاحتياط لصحة عبد الحميد بن عواض انه يراى
انما عندنا عليه السلام اذا رفع يديك من السجود الثانية في الركعة الاولى جلس
حتى يطأ فيقوم وقد يقال ان دلالة الرواية على الاستقامة اما في موضع
المعارض وهو غير صالح للمعارضه لصنف السند ويحاج بان الوجه
ج لا وجه له الا انما هو وهو موقوف على العلم بالوجه كما حققه الاصل اما
ما استدل به صاحب الشهد فيكون من غير ذلك من حديث حماد حيث قال فيه وسجد
الثانية وقال كما في الاولى فلا تخاف من تأمل لان ظاهر الرواية الثانية
2 الاقوال في السجود ثم اذا فعلت السجود وجب ان يستجاءم الى الثانية سابقاً

بغير ركعة

بفتح ركنيك قبل رفع يديك بارادة السجود في السجود من غير ركعة
يضع يديه قبل ركعته اذا سجد واذا اراد ان يقوم رفع ركنيه قبل يديه
وقد نقل صاحبنا عن بعض الرواية هكذا يقع قبل ركعته وكذلك
سجد الله في الجبل ليس وليس ان يكون قياماً كما كونه سجوداً
على يدك فاليك اللهم في سجودك فوكل قوم واقعد وان شئت
قلت ولذكروا سجود والذين روى عن ابي بصير عن عبد الله بن مسعود عن
ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قلت من السجود قلت اللهم الحمد لله
بعين العباد اما الاعتقاد على اليد من فالذي يريته انما هو بعد الركعة
في رواية اخرى يركع على ان قال قال ابو عبد الله عليه السلام انه قال اذا
قلت من الركعتين فاعمل على اليك الحديث ولا يخفى مخالفة عبارة
الوالد فقد ذكرنا في حقه بحديثي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
سجد الرجل ثم اراد ان ينهض ولا يجن يديه في الارض يستطيقه
من غير ان يضع مقلته على الارض فان المجن هو الاعتقاد على ظهور
الاصابع حال كونها مضغوطة الى الكف كما يفعل الفقهاء
وقوله من غير ان يضع مقلته لعل الملام الاقوال ورنادك
الحديث على الاعتقاد على اليدين باطناً الا ان العبارة لا تستلزم
علامتك والرواية غير صحيحة في الاعتقاد هذا والصارح عليه في الدعاء
ففي صحيح محمد بن مسلم اذا قام الرجل من السجود فتنقوا سجود الله اقوم واقعد
ومقام الاحتياط واسع فاذا استويت قائماً فافترس السجود سوا
كانت التي قرأها اولاً ام غيرها وان كان مقتضى صحيح حماد افضل من
في الركعتين الا ان الاخبار المعتمدة تقتضي خلاف هذا فليجمل بما في
صحيح حماد على وجه من الافضلية وقوله كما ذكرنا يديه في الجبل
بغير التمسك والتدبير في معاني القرآن والتوريل فاذا رفعت يديك

يديه

الاولي فاذا رقت راسك من السجدة الثانية فالصق ركنك بالارض ومخرج يمينك الى الارض
كما ينقبضه صحيح زراره ويقيد ايضا انهم يقولون فاجلس منور كما امر على اورك الزبير
بان يكون ظاهر قدمك الايسر على الارض وظاهر قدمك اليميني على باطن قدمك اليسرى
واستغادة هذا الحكم من صحيح حماد غير ظاهر وان كان ما ذكره الرازي قدس سره من
الجلوس للشهادة على السجدة بين السجدين يوم النعيب فادمن صحيح حماد لان الجلوس بين
السجدين منور كما يستغاد بها لا تشهد ولا تسهل وينبغي ان يكون في حال التشهد
جاء لا ينظر الى حجر كما ذكره الاصحاب ولم يفتي على ذلك ولعله اولى لما فيه من الخشوع
والاقبال على الاحياء وكذا الحال في قوله واضع يديك على فخذيك فاني لم اقف على ما يعتني
ذلك فقل بسم الله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله ولم اقف على ما يعتني
للتعالي في من لا يحضر الفقيه ولا علم الفقيه عليه والذي في الحنفية الواردة في المصالح من ان ادبته
باسم الله وما لا ولا الله والاسماء الحسنى كلها لله وما لي مؤنفة الي بصير من قوله بسم الله
وبالله والحمد لله وخير الاسماء لم يتوجه اليه الرازي قدس سره واسما هذه الصور من التشهد
وهي اسجد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشتهد ان محمدا عبدي ورسوله اللهم صلى على محمد
والرحمة فقبل انه مجزى بالاجماع والرواية الدالة عليها واية عبد الملك بن عمر عن ابي عبد الله
عليه السلام قال تشهد في الركعتين الاولتين الحمد لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
الى هذه الرواية يبعد ترك الحمد لله اولا وان قوله زراره وقيل شفاعته ووقع درجته
فلهذا ما يقال في حديث عبد الملك بن عمر ان فيه عبد الله من بكى الجمع على نصيبه ما يصح
فيه كلام كافي عبد الملك كذلك فان قوله غير موجود هذا وفي التشهد اختلاف في
كلام الاصحاب والاختلاف في الصدوق في المنع الاقتصار على الشهادتين ولم يذكر الصلوة
على محمد وال محمد ثم قال وادني ما يجري من التشهد ان يقول الشهادتين او يقول بسم
الله والحمد لله ثم يسلم وفي كتاب من لا يحضره الفقيه اذا رقت راسك من السجدة الثانية
تشهد وقل بسم الله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله اسجد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشتهد ان محمدا عبدي ورسوله صلى الله عليه وسلم بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة ثم

انضم اليه

انضم اليه الثالث وعن ابن الحنفية يجزي الشهادتان اذا لم تحل الصلوة من الصلوة على محمد وال محمد
في احد التشهدين واما الاخبار فقد اختلفت في صحيح محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
التشهد في الصلوة قال سبعتين قال قلت وكيف سبعتين قل لا لا شهادتين جالس اقل اسجد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشتهد ان محمدا عبدي ورسوله ثم تقرب وفي رواية زراره
زراره قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما يجري من القول في التشهد في الركعتين الاولى
قال ان يقول اسجد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له قلت فاجزي من التشهد في
الركعتين الاخريتين قال الشهادتان وظاهر الروايتين عدم وجوب الصلوة على محمد
والله الا ان يقال ما ذكره بعضنا المحقق اياه الله من التشهد هو النطق بالشهادتين واسما
الصلوة على محمد والله فليست تشهد وسوال محمد بن مسلم زراره افا وقع عن التشهد
فاجابهم الا ما كان عليها السلام عما سأل عنه فليس في التشهد ما يبعد على عدم
وجوب الصلوة على النبي واله وقد يقال ان قوله عليه السلام ثم تقرب فاني في الحمل
ثم ان سكوتك عليه السلام في حديث زراره عن الشهادتين بالرسالة يحمل ان يكون
لظهوره وذكرها في الثاني قد لا ينافي بينه تكلف وتعل عن المعصية وعن الاجماع
على وجوب الصلوة على النبي واله في الصلوة وقد يدل عليه ايضا بصير زراره
قالا قال ابو عبد الله عليه السلام ان من قام الصوم اعطاه الزكاة كان الصلوة على النبي
والرسول الصلوة لانه من صام ولم يرد الزكاة فلا صوم له اذ تركها امتعرا ولا صلوة له
اذا ترك الصلوة على النبي واله واعتبر من يخفى فليس هو على الرواية بان اقصى ما يدل
عليه وجوب الصلوة على محمد واله في الصلوة اما كونها في كل من التشهدين فلا على
ان التشهد ربما اقتضى توجه النية الى الفتيحة لا العدة وقد يقال ان الوجوب في غير
التشهد لا قابلية فيه وفيه ما فيه هذا وفي مؤنفة الي بصير عن ابي عبد الله قال اذا خلق
في الركعة الثانية فقل بسم الله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله اسجد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمدا عبدي ورسوله صلى الله عليه وسلم بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة
واشهد انك ثم الرب وان محمدا نعم الرسول اللهم صلى على محمد وال محمد وقبيل شفاعته

نقدم منها ما

في احده وارفع درجته ثم جعل الامورين اولها ثم تقوم الحديث وفي المقام اخبار ضعيفه
يقضي الاجتهاد اقل ما يمكن من التحميل في التشهد ويمكن جعلها على وجه لو صحت لم ينقل
عن بعض اهل الخلاف استقام الشهاده بالسلام من الاول فيمكن حمل حديث زراره
على التقيه ثم بعض اذا تمت التشهد الى الثالثه فابلا بحول الله وقوته اخبرنا
لصحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا جلست في الركعتين الاولىين فشدت
ثم قلت فصل بجزء من الدعاء وقد يدل هذا الحديث على عدم استحباب التكبير اخاف من
التشهد الاول ويرد على المفيد رحمه الله حيث قاله ولا ريب ان لا يصح رد الكلام لو
ثبت ما قاله بل قال الاستوي قائما فافترس العمد وان ثبت صحته فنقول سبحان الله
والحمد لله والام لا اله الا الله والله اكبر ويستغفر الله والاكمل ان تكرر التسبيحات ثلثا وحاشا
بقبول السلام ان قرأت وبالسبح اجمع ان صححت وقد ذكرنا ما يدل على هذه الاحكام
مفعلا في حاشية الروضة فمن اراد ان يوفق عليه واما الاخفات بالسبح فذكره جميع
من الاصحاب فسواء بينه وبين البدل واليخفي ما فيه ونفاه ابن ادريس للاصل وهذا النص
طاجب غشفي الذكري بان تقوم الاخفات في الركعة كالنص وقينا مل غير حق اما
الاستغفار فهو موجود في صحيح بعض الاخبار وقد يتكر من لا يخذ الاحكام
الشريعة الا بالانقلاب للقارئ ولا عجز به وفي سائر كتبنا المحقق اية الله نقل عن
العلامة في المنتقى بعد نقل صحيح جيد ان ما تضمنته هذه الرواية من الاستغفار الاقرب ان
غير واجب قال اية الله ولا يخفى ان ظاهر كلامه هذا يعطى وقوع الخلاف بين علمنا في وجوب
فالقابل به غير متفرد به انتهى كلامه اية الله ولا يخفى ان الانفراد به اغاير الحال لو تحقق
الاجماع على تغييره وكيف يعلم هذا من لم يطلع الا على كتب المتأخرين بل بعض من بعض
ثم تركع وسجد كما وصفت فيما تقدم من الركعتين وهكذا تصنع في الركعة كما صنعت
في الثالثة وما قبلها على الوجه المعلق لا مطلقا ولا يخفى ان ظاهر العبارة ثبتت
التغيير في الركعة الثالثة فلا يلزم ما التزم به في الثالثة من التسبح والثناء قال
سبحنا قدس سره وربما كان في بعض الروايات استادبه ولم اخذ عليه الا ان الحكم بالتغيير

مطلقا

مطلقا ثم ثبت بعد كالأول مع الصلوة على النبي وآله لان التشهد شرعا وما يشاء والجميع
والحكم في الصلوة على النبي وآله على وجه لا يقدح في الظاهر تناول قوله وتقبل سبحانه
وارفع درجته لما علمناه من فعله قدس سره ولم أقف على دليل يقتضيه في الثاني
الا ما رواه البرقي عن الرضا عليه السلام انه يجزي التشهد الذي في الثانية في
الركعة فان كان التشهد يشتمل على اكن القول به على تقدير الشاهل في السنت
والا فالجاء كما ترى ويريد بعد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته لدعوى
العلامة الاجماع على استحبابه في التسليم كما نقل وقد يقال ان ما في صحيح بعض
الاخبار من ان كلما ذكرت الدعوى ولو فهو من الصلوة يشتمل اما وجوده في مؤخره اي
بعد الصلاة يصلح وجها لذكر الوالدتين ولو لم ينع ترك التشهد المذكور في الرواية
مع ان لا نرى كمال في الجملة على ما يعلق وان كان فيه ما لا يخفى على من يعلم فنقول السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته لا دلالة له في المعراج الحسن على هذه الصيغة والاعمال والاربع
السلام عليها اذا ما لها التام بل يراها بين وادورد الاشارة الى اهل الخلاف وبين
والجاء كونها فاطمة للصلوة وموجبة للانصراف وخبر المعراج يدل على انه من وظائف
الصلوة وقد استبعدنا الكلام في هذه المسئلة في رساله مغرره ونذكر هنا ما لا بد منه وهو
ان المتقول عن المحقق في المعصية التحية بين الصيغتين وعن العلامة في المنفصلين
عبارة ان مقدم السلام عليها قال والعبارة الاولى لنا ومن اصحابنا من اوجب
الثانية ذهب اية علم الهدى وابو الصلاح وفي الروض المجدي قدس سره نقل بحم السلام
عليها عن محمد بن سعيد وللشيخ احمد اضطراب يعلم من كلام الروضة لكنه قال في
البيان والاكتر الاجتهاد بالسلام عليكم واما السلام عليها فالأخبار وصريح في الخروج بها
من الصلوة ولكن لم يوجبها احد من الفقهاء بل القابل بوجوب التسليم يجعلها
مستحب كالسلام على الانبياء والملائكة غير مخرج من الصلوة والقابل بوجوب التسليم
يجعلها مخرج من الصلوة وارجحها بعض المتأخرين وخبر صحيحا وبين السلام عليكم
وجعل الثانية منها مستحب ولم يذكر ذلك في خبر ولا مصنف هذا ونقل شيخنا قدس سره

عن المعتزلة ان السلام عليكم مخرج باجماع الامة قال اما والاسم علينا فما العباد للشيء كعبيته
العلي قال قال ابو عبد الله عليه السلام كلما ذكرت الله عز وجل به والي هي الدنيا والله
فهو من الصلوة وان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انقضت حجة
مبينة عن ابي جعفر قال سليمان بن عبد الله بن ميمون قال الرجل يبارك اسما
وتعالى جلاله ولا اله غيرك وانما هو من فائدة الحق سبحانه لا على الله عز وجل
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين رواه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا كنت اماما فاعلم ان السلام انما على النبي عليه واله والارواح وتقول السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انقضت الصلوة ثم تودع الفؤاد فتقول
وانت مستقبل القبله السلام عليكم وفي طريق هذه الرواية محمد بن سنان وهو ضعيف
انتهى كلامه قدس سره وانت اذا تأملت الروايتين الاوليتين ظهر لك ما قد منا اليه
الاشارة واما الرواية الاخيرة فهي مع ضعفها معارضة بحسنه ان ادبها الواردة
في المواضع فانها تامة اوجه الدلالة يا محمد صل على نفسك وعلى اهل بيتك فقال صل على
وعلى اهل بيتي فقد فعلت ثم التفت فاذا مضى من الملائكة والرسل والنبيين قيل
يا محمد صل عليهم فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فاجاب الله اليه انا السلام والخير والرحمة
والبركة انت وذر بيتك ثم اوجه اليه ان لا تلتفت ببارك الي ان قال من اجل ذلك كان السلام
واحدا تجاه القبلة الحديث ولا يخفى ولا هذه الرواية على انه لم يكن قبله السلام علينا بنوع
نا من الله لانه على السلام عليكم واضحه فالعجب من سخا قدس سره فاعلم انما عجب
لم يذكر هذه الرواية واما ما ذكره بعد نقل قول ابي الصلاح برحوب السلام عليكم ورحمة
الله فقط من احتمال ان يكون مستند صحيحه ابي بن جعفر قال رأت اخوتي مرسى واسحق
وعبد بن جعفر يسلمون في الصلوة على النبي والسماع السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
السلام عليكم ورحمة الله فغضبنا ما لم نخرج ولا نفي اننا استند الى حديث المخرج على
وجوب الصلوة في التشهد من فوق ثبوت اناس وعلم الوجه كالمورد في الاصول ولا ذلك
على وجوب التسليم ثم في الرواية دلالة على بعض ما ذكره الورد قدس سره بقوله فاستدركه الانبياء

والايمه والملك

والايمه والملك وجميع سلمي الانس والجن والاحتياج الى قبله على ما ذكره الاصحاب انما
هو لاجل الجمع وفي الذكر فيجب ان يقصد الامام التسليم على الانبياء والايمه عليهم السلام
والخلفاء المذكورين وحضر خولاي والصديق عطف خطاب وانت خير من المذكور ليس
الانبياء والعلية السلام ثم في حديث المخرج ولا يخلو الجمع وعلى كل حال ففي العباد ان يطلق
بالنسبة الى عدم بيان خط الامام والمقدور والمأموم والتشديد على ما صحت خص الحكم
بالامام والحق فيه المنفرد واما المأموم ففي الذكر في يقصد باول تسليمه الذي على الامام
واحتمال الوجوب ممكن لكون رد الترخيم من الامام وعدم ذكره تطورا الى ان الامام لم يقصد
التحية بمضاهي الخروج معها هذا واما التمسك بالقرآن وتسلية واحدا الى القبلة فقال شيخنا
قدس سره انه مذهب الاصحاب واستدل عليه بصحة عبد الحميد بن عمار عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان كنت يوم قوما اجزأك تسليمة واحدا عن بيتك وان كنت مع امام فليستين
وان كنت وحدا فواحدة مستقبل القبلة انتهى ولا يخفى عليك عارضة هذه الرواية حديث
المخرج في الجملة فيبقى التسام في ذلك ثم ان تسليم المأموم اثنين موجود ايضا في صحيحه منصور
قال قال ابو عبد الله عليه السلام السلام الامام يسلم واحد ومن ولاة يسلم اثنين فان لم يكن عليه تسامه
احد سلم واحد وفيها مع الدلالة على المأموم الدلالة على الامام ووجوب سلامه وفي كلام
ابن بابويه يرد المأموم على الامام بواحدة ثم يسلم تسليمتين ولم يذكر التقيد بالتسليمين لما ذاع
قد مضى ومن رد المأموم احتيا وقصد الامام لها ثم واما ما ذكره بعض الاصحاب من ان المأموم
لا يجوز عليه الى تسليمة والامام بغيره وعنه وكذا المأموم فلم يحق علي ما يد له عليه نعم في روا
ابن بصير اذا كنت وحدا فسلم تسليمة واحدة عن بيتك وفي دلائلها على ما قلوه نظروا وضع
ثم المشهور بين المتأخرين اعتبار قصد الخروج والكلام في دليله كالتقدم وينقل عن المتأخرين
ان بعد ان حكم بعدم وجوب نيته الخروج وحكم بالاولوية قال ابو نوري مع ذلك انه قد في الملكين
وعلى من خلفه ان كان اماما او على من معه ان كان مأموما فلا بأس خلافا لبعض الجمهور ثم نقل
عن الشيخ في المبسوط انه ينبغي ان يقوى بالتسليم الاول الخروج من الصلوة والثاني التسليم
على المليك او على من في ياره ولا يذهب عليك ان الكلام في هذه التفريعات مع عدم
ثبوت ما يصلح للدلالة شرعا لا يخرج عن احتمال الخروج فيه من الشارع الا ان الكلام مني

على ما ذكره في شي وهو ان لفظ وكره قد مضى وورد في حديث المراءج وفي الشيخ لو
قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بل لا خلاف في هذا الشيخ في حديثه الشيخ في حديثه
ووجه ذلك ان كانت مخصوصة بالظن الشيخ في حديثه الشيخ في حديثه الشيخ في حديثه
اليومية واحتمال مشاركة غيرها في بعض الاحكام فيجوز ارادة غير اليومية فيه معصود
والاختلاف في اليومية لا يوجب مساواة غيرها اما لو حطت الادلة المستنبط منها هذه الاحكام
وجما قد ينسب على ما قلناه الاستسقاء في الاكثر بغير القراءة في الصبح واولي المغرب والعشاء
وعاقت فيما سوي ذلك بغير السجدة والكلية الجهر فيما ذكره من الصبح واولي المغرب لا ريب
في جوازها الكلام في الوجوب او الاستحباب كاسيا في بانه ان شاء الله واما الاختلاف في غير
السجدة في ما سوي ذلك فكل ذلك وانما الخلاف في الجهر بالنسبة في الاختلافات زيادة على ما
في القراءة في الاستسقاء في اولي النود والسورة في الاولين والاخيرين للامام والمقدم
وعليه الاكثر وقيل السجدة انما هي الجهر في الركعتين الاولتين حون الاخيرتين فانه لا يجوز الجهر فيها
وقيل بالاختصاص بالامام وقيل يجب الجهر فيما عاقت به وقيل يجب الجهر في اولي الظهور والعصر وال
شغل استجنا قدس سره في الاول باسناد البراءة عالم بقوله على وجوبه ومارواه الشيخ في الصحيح
من صفوان قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام ايا ما فكان يقرا في قاعه الكتاب بسم الله الرحمن
الرحيم فاذا كانت صلوة لا يجهر فيها بالقراءة جهر بسم الله الرحمن الرحيم واحق ما سوي ذلك
وفي الحسن عن عبد الله بن يحيى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدة بني كاهل فجهر
مرتين بسم الله الرحمن الرحيم قال قدس سره وقد تقرر استحباب الثاني فيما لا يعلم وجوبه بعد الجهر
خارج والظاهر عدم اختصاصه بالاستحباب بالامام وان كان ذلك مورد الروايتين لان المشهور
من متعارفي السجدة الجهر بالبسملة انتهى كلامه في هذا وقد ذكرت ما قد في حاشية الروضة والحاصل
ان دلالة الروايتين المعنيتين على الاخيرتين موضع نظر غير خفي على المتأمل ومن ثم رجح الوارد
في حديثه عن الجهر بالبسملة في الاخيرتين على تقدير قراءة الفاعل لواءه في قوله تعالى وقل هذا حكم الرب
والقراءة تخاف في الكل على المشهور بل قيل ان عدم الجهر عليها اجماع محقق ان لا يجب عليها
ولا يجب الجهر لانه الاخبار المعنوية على الرجل وتعمل عن بعض جواز الجهر لانه اذا سمع من
الاجابة فلو جهرت وسمعه الاجابي فسدت صلواتها مع علمها بالتحقق النهي في العبادة

وفي غيره

وفي بحث هذه المسئلة الظاهرة اما على ما تقدم من معنى الكلام او على معنى الكلمة بالنسبة
الي الواجب فقط ويكون قوله قدس سره المستقلة على الواجب والندب سائلا انه لم كان غير الواجب من
الندب مطلوب بل قيل ان من متعين لبيان ايقاع العبادة على وجهها ومنه فكر من نوع اجتماعها
فاما الواجب من ذلك المذكور الذي لا يجزى ما ذكره في الجملة والاحتياج الي هذا الفصل بطريق من ملام
جميع ما ذكره فهو القيام مع العزلة عليه والاتفاق على على ذلك مورد بل بان من اخل به مع الندب لا يكون
اقبالا لما مور به على وجهه فيبقى تحت العترة الى ان يتحقق الاعمال وقد يشكك بان ناس القراء او
ابعا منها صلوة متنجسة من قرات بعض القيام المستلزم لغوات الجهر من حيث هو كذلك ويمكن
الوجوب بان قيد العزلة من آخره لان الثاني فيمكن لعدم العزلة وانه من مقتضى عدم تحقق الا
بالما مور به على حال كان البطلان وعدم الام امر واجب بان الدليل اخرجه عن السلطان فيتم
الاشكال فالاولى التعميل في القيام كادركه الشهيد في جرحه في السجدة كالتسوية وفي
التكبير تابع له في الركبة وفي القراءة واجب غير ركن والمفضل بالركوع ركن فلو ركع جالس لم يطل
صلوة ويجوز اجتماع عليتين شرعا ومن الركوع واجب غير ركن اذ لو طوي من غير ركوع وسجد ساجدا
لم تبطل صلوة وفي المصنفات تابع للاستحباب وجوبا واستشكك المحقق الشيخ في قدس سره من ان
قيام العنوت مستقل بالقراءة فليكن بوجوبه بالوجوب والاستحباب بوجوبه بالاختلاف المحيطة
ولا يخفى عليك ان هذا التوفيق لا يقتضي دفع الاشكال الذي تقدم من كل وجه بل تحققه فليكن كان اوليا
ولم يقبل القيام بالاستقلال اما لانصرف اليه عن الاطلاق ولما لان اخباره على كل حال على
بن جعفر في الصحيحين عليه في الاستناد الى خارج المسجد ووضع اليد عليه من غير مرتين ولا
فقا الا باس واما مكان الجواب عن هذه الرواية بان الاستناد اعم من الاختلاف فيكون على ما قيل
على الاستقلال ولعل اطلاق القيام ينصرف اليه فليكن على ذلك ومن الواجب اخلاص النية لما
تقدم من الدليل وظاهر العبارة ان يكون النية واجبة مع الاخلاص فلا يتصور حرجا انما يدل على
وجوب الاخلاص لا النية والادوم يتفرع باسكان ان يقال لو نوى وجب الاخلاص وتم العبارة
مع انه قد مراد فالاولى ما قلناه من الظاهر ثم الخلاف في الشرعية والشرعية قد ذكرنا في
حاشية الروضة وكما يدل به على دخولها اصالة عدم الدخول والتوقف اعم من المجزئية والاستناد

قولهم

من الادلة في الكيفية ان اول الافعال التكبير والان النية متعلق بالعلو فلو كانت جزءا لتعلق
 بنفسها ولا يخلو كانت جزءا لاجتاحت الى نية وتسلل وفي معنى الوجوه حيث اما الاستدلال
 على الجزئية بان العلوة تلبيها فلا يكون شرطاً ولا يوجبها ما يوجب في العلوة فحينئذ الاول
 معاداة والثاني غير مسلمة عند الجميع بل لما لم يزل المعقولة ولم يذكر قد سوي الاستدلال
 ووجوبها على معنى ان لا يبري قطعاً قبل ان يجرى ولعل عدم النعم من ذلك لعدم نبوت
 الدليل وقد انكر ما هو اجدد بالمرئ من هذا ومن الواجب ان ايضا التكبير لا يوجب
 الاقتناع ووجوبه على ان يكون من العلوة مدعى على الاجماع قبل العلوة بغيره هذا وسحقوا
 وينقل عن السيد المرتضى رضي الله عنه انه قال لم يجدنا اقرباً نصاً على جزئيتها ظاهر كلام شيخنا ايد
 الله في الرسالة ان الاجماع انما هو على الركينة لا الجزئية قال وهو لا يستلزم الجزئية كالركينة والركن
 حكمه بخلافه قد سوي ما نقلته من ان لا يغني عن الركينة بغيره فقول شيخنا قدس الله الله اصطلاحاً
 خاصاً بهذا والاختار والوارد في كبرى الاحكام كثيرة منها ما يحتمل زياره قال سالت ابا جعفر
 عن الرجل يني تكبيرة الاقتناع قال عبيد وفي صحيح الزنطي عن الحسن عليه السلام قال قلت لابي
 نسي ان تكبيرة الاقتناع حتى لم يركع في حال اجزائه وهو يحول عند الشيخ على من لا يتيقن
 الركعة بل شك فيه وعند شيخنا التحقق ايده الله محمول على من دخل والا ما يصح في نفسه ان تكبيرة
 حتى ركع الامام قال والتشبه عادي في نية الوجوب والتدب في الفعل الواحد حيث
 كما ذكرنا في العلوة على نحو في الست ودونها انتهى كلامه ايده الله وفي نظري الخاص
 ان ترك الركعة اولاً من تأويلها بالانسيب راجحاً منها ان يثبت الاجماع على عدم العمل
 بمضمونها وفي صحيح الفصل بين عبد الملك وابن ابي يعقوب ومن اي عبد الله في الرجل
 يصلي ولم يفتح بالتكبير هل يجوز تكبيرة الركوع قال لا وفي صحيح محمد وهو ابن مسلم
 في الذي يذكر ان لم يكبر في اول سلوته فقال اذا استيقن انه لم يكبر فليعد ولكن
 كيف يستيقن وربما يفهم من هذا ما يثبت العمل للشيخ ثم الله وهذا الواجب ان يفتا
 الحمد اجماعاً وسواء في المسحور وان كان في دليله نوعاً ما بل فانهم استدلوا
 عليه بعموم قوله تعالى فاقرؤوا ما تيسر منه والامر حقيقة في الوجوه وما للعموم

الاما اخرج
 الدليل ولا يثبت

هذه الصفحة رابعة

وفي بحث هذه كيفية العلوة الكاملة كما علمنا على ما تقدم من معنى الكمال او على معنى الاكتمال
 بالنسبة الى الواجب فقط ويكون قوله قد سوي في التشبه على الواجب والتدب بها فانه ذلك لما كان
 تميز الواجب من التدب مطلوباً بل قيل ان من لم يمكن ايقاع العبادة على وجهها فصل ذلك من
 نوع احدها وما يلائم الواجب من ذلك المذكور الذي لا يحوي ما دونه في الجملة والاحتياج الى
 هذا التقيد يظهر من ملاحظة جميع ما ذكره خصوص القيام مع القدرة والاتفاق مدعى على ذلك
 مؤيداً بان من اخل مع القدرة لا يكون انساناً لما مور به في وجهه في حق العمل الى ان
 يتحقق الاستئصال وقد يشكك بان ناسي الزاوة او ادمها فلهما صلتها صلتها من قوت بعض
 القيام المستلزم لقوات المجمع من حيث هو كذا وكذا يمكن الجواب بان قيد القدرة اخرج لان
 التامس غير مكلف لعدم القدرة وفيه ان مقتضى عدم تحقق الاتيان بالما مور به على اي
 حال لكن البطالة وعدم الاتم امر اخر ويجب بان الدليل اخرج من البطالة فقيم الاشكال
 فالاولي التفصيل في القيام كما ذكره الشهيد رحمه الله في النية شرطاً كالنية وفي التكبير
 تابع لم في الركينة وفي الزاوة واجب غير ركن اذ لو هوي من غير رفع ويحد ما هي ام يطل
 صلتها في القوت تابع لم استحباباً ووجوباً وما استشكله المحقق الشيخ على قدس سره من
 ان قيام القوت مستقل بالقراءة فكيف يوجب بالوجوب والاستحباب يجب عند الاختلاف المتيقن
 ولا يخفى عليك ان هذا التفصيل لا يقتضي دفع الاشكال الذي تقدم من كل وجه بل يخففه فلهذا كان اولي
 ولم يقيّد القيام بالاستقلال اما لا يفسد اية عند الاطلاق واما لان اختياره ذلك محل بحث لما رواه علي
 جعفر في الصحيح عن ابي في الاستناد الى حائط المسجد ووضع اليد عليه من غير مرض ولا علة فقال
 لا بأس واما الجواب عن هذه الرواية بان الاستناد احسن من الاعانة فيوقف على ما يدل على الاستقلال ولعل
 اطلاق القيام ينصرف اليه فليسا على في ذلك ومن الواجب اخلاص النية لما تقدم من الدليل وظاهر العبارة
 كون النية واجبة مع الاخلاص فلا يثبتهم انما انما يدل على وجوب الاخلاص لا النية والزمون يرفع
 بما كان ان يقال لو نسي وجوب الاخلاص ونسي العبارة مع انه غير مراد فالاولى ما قلناه من الظاهر
 لم الخلاف في الشرطية والمستطرفة قد ذكرناه في جاشية الروضة وكما يدل على دخولها احاله عدم
 الدخول والوقوف اعم من الجزئية والمنفاد من الادلة في الكيفية ان اول الافعال التكبير والان

والشيخ الكرمي قدس سره في كتابه في بيان
 في بيان الواجب في التكبير والتدب

وقد اذ لم يلج نوع محال لما ذكرتم كلام الرواية من كونها تدل على ان الواجب الركوع المذكور سابقا
ولم يذكر ما استدلوا به من عدم اجزاء ما تقتضيه الرواية مع صحتها ووضوح دلالتها على اجزائها
الاجزاء والاولى ما قبلناه وقد يقال ان دعوى الاجماع بوجوب تقيد الرواية بما لا يتعارض فيها من هذا
ويظهر من العبارة ان الرواية تشارك الرجل في جميع ما تقدم الا للجموع والذين يظهرون مقتضى اعتبار
الجماع في غير ذلك بحسب زيارته قال اذا قامت المودة في الصلوة جمعت بين فكيفها ولا تفرج
وتسلم يديها فوق ركبتيها على نحوها لانهما طائفتان فترفع عن ركبتيها فاذا جلست فعلتها
كما يفعل الرجل فاذا سلمت للرجل بالقبول بالركبتين قبل اليدين ثم سجد لاطنية الارض
فاذا كانت في جلوسها اقامت تحتها ورفعت ركبتيها من الارض فاذا نهضت انسلت
انسلالا لا ترفع يديها ولا تخفي ان قوله قد اركعت الي قوله كثيرا يعطي انما انما المرأة
في الركوع اقل من انما الرجل وفي الذكر يمكن ان يكون الانحناء مساويا ولكن لا تضع اليدين
على الركبتين حدرا من ان تغطا طائفتا ولا يخفى من تأمل قوله عليه السلام فاذا جلست فعلتها
كما يفعل الرجل فاذا سجدت المصطفى ايد الله بان الظاهر ان المرأة الجلوس قبل السجود من السجودين
فيكون التورك مسجدا لها في هاتين العاليتين قال الله انما يري من ان جلوسها في هاتين
العاليتين جلوسها في الشهد حال ثبت بل هذا الحديث مبرح في ان جلوسها قبل السجود فحال
الجلوس في الشهد لقوله عليه السلام ثلاث بالقبول بالركبتين قبل اليدين وليس في
جلوسها في الشهد فعود بالركبتين واعلم ان هذا الحديث في كثير من نسخ الكافي فاذا
جلست فعلي اليديها ليس كما يفعله الرجل وقوله عليه السلام لا طية بالارض اى لاصفه
وقوله عليه السلام لا ترفع يديها كاليدين لمعنى الانسلال ويجب فيه ذكر الله مطلقا وان كان
الانحناء السجود وهو ذكر خاص مع اقتضا قوله والواجب من اجزاء اصطلاح الركوع في جميع
حسام بن الحكم عن ابي عبد الله قال قلت له يخبرني ان اقول مكان التسبيح في الركوع ولا
لسجود لا لله والحمد لله والله اكبر قال نعم هذا ذكر الله وغو صريح تمام من تمام
الطائفة علم بتقدم هذه في ذكر خصوصها والتسديد بل هو ما ذكره فاعلم
ممكن وان بعد ذلك حكم وجوبها مشهور بل طاهر البعد ان عليه اتفاق علماء ائمة والامام
بالطائفة استفادوا الاعطاف بكونها بقدر ما يرد في الذكر الواجب وينقل عن الشيخ في
الخلافا انها ركن ومقتضاها بطلان الصلوة بتركها عدا وحسبها وبشكل بما رواه زيارته
في الصحيح عن ابي عبد الله جعفر عليه السلام قال لا تعداد الصلوة الا من خمسة المظهر والوقت

وكانت الرواية في
مطلقا انما السجود
في ركعتين والواحد
في ركعة واحدة

والقبلة والركوع

والقبلة والركوع والسجود فاذا خرج المطلق مع العمل بالاجماع ففي الباقي وربما يفتي بكلام شيخنا
المحقق ابو طالب في الجبلين الاستدلال على ان الرواية بحسب زيارته عن ابي جعفر ثم قال ايضا
كروا لله كما جالس في المسجد اذ دخل رجل قدام فسلم فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال صلى الله عليه وآله
تقربوا للغراب ابن مائة هذا وهكذا صلواته لم يمتدح على غير ذلك الحديث وقد يقال انما طائفة
فما يلزم من الحديث ان من اخل بجميع الطائفتين يكون كافرا قال النبي صلى الله عليه وآله والحمد لله على كل طائفة
كذلك ويجوز كون الجميع موجبا لما ذكر من حديث تضمنها ما اتفق عليه قائل ويجب الوقوع
منه ايضا والطائفة بعد الوقوع وهو ان يعتدل قائما يسكن يديه اوقاف السكون الذي بين
المركبتين الا خمسين ركن ولا خلاف في وجوب الطائفة هذه على ما قبله والاستدلال عليها
بظاهر الامر والناسي هو المنقول كافتل عن الشيخ في الخلاص جعلها ركنا ومقتضاها بطلان الاخلال
بها عدا وسقط فيه ما تقدم ثم الامر المذكور في ظاهر ولعله قد روى في صحيح زيارته فارفع يديك
بالكبر فخر ساجدا ولما استند الى قوله في صحيح حماد فاعلم ان السجود من القيام قال الله عز وجل
ربما كان اوضح ومن الواجب السجود بان بلا خلاف وانما الخلاف في الرواية منها ما هي من جهات
الناسي في جميع الصلوات لم في البعض على ما يقال ثم انه قد روى في الاجماع على البطلان بالاختلال
بها عمدا وسقط ما روى في الحديث من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه من غير وجهه
الاولين وثالثه المقرب واما الاختلال بواجب سجدتها فمستحرم بطلان وغيره من صحيح
الاخبار وينقل عن ابي عبد الله ان سيمان السجدة الواحدة مبطل وان كان سجودا واستدل له
برواية الشيخ من قصور واستدلال بعض المتأخرين بان الاختلال بالسجدة اخل بالركن لان
الاختلال بجزء المركب يقتضي الاختلال به لا يخفى فيه فان الاحكام الشرعية تابعة للدليل وما
قد يظن من ان المركب الشرعي لا يعلم بانعدام جزئية خلافه فيقال قد ظهر فان كل مركب
ضرورة يستعمل بانعدام جزئية غاية الامر ان الدليل الشرعي اذا دل على عدم البطلان لا يدل
على بقاء المركب وقد ذكرنا في حاشية الروضة ما لا بد منه والواجب في كل منهما ابي من السجودين
السجود على الاعطاف السبعة بسماء وهو في غير الجبهة في ان لا خلاف فيه واطلاق صحيح زيارته
قال قال ابو جعفر قال كروا لله سجدة على سبعة اعظم الحديث يدل عليه لكن الاخبار
في الكيفين بما طعنوا عليه ما صرح به شيخنا في كبره للناسي وفي روايته حماد ما يقتضي اعتبار

حيث
٤٤

انما على ايمانهم بالحقين وقبول انهم متعينين والا حيا طامطلوب واما الجبهة فانها في الاكثر فنيا
 بالاسم ايتم تعلق الى اطلاق الاسم كقولهم في قوله تعالى وذكر الله على اهل بيتهم والاسم
 الرجل سجد وعليه فلسوة او عاتمة فقال اذا سوسني من جهته الارض فيما بين حاجبه وقصا
 شعره فقد اجتمع وروي في الصحيح عن ابي جعفر ع قال سجد على المروج او على عود او على
 واغنيوا من بابوه وابن اديس عليه ما نقل عنها مقدار الدرهم واحتمل من هذا قدس سره كون
 مستندهما ما رواه زرارة في الحسن عن ابي جعفر ع قال الجبهة كلها من قصاص شعر الواس
 الى الخباكين موضع السجود فاما سقط من ذلك الى الارض اجزا كقدر الدرهم ومقدار
 طرف ولا جاز انما يستعمل في اقل الواجب واحتمل العمل على الاستحباب ولا يخفى من ما نقل
 الحديث مقدار طرف الاثمنة وهو منافي للمطلوب ومع لا يتم الاستدلال اللهم الا ان
 يراد الاستحباب بكمية مقدار الدرهم حسب الكلام مطلق فتأمل اما احتياج حديثي
 قدس سره لهما بمصباح علي بن جعفر ع في قوله عليه السلام قال سالت عن المرأة تطول
 قصتها فاذا سجدت وقعت بعض جبهتها على الارض والبعض يعطيه الشعر هل يجوز
 ذلك قال لا حتى يفتح جبهتها على الارض ففيه انفراد الزيد بن عمار يقولون به اللهم
 الا ان يقال ان الزيد يخرج بالاجماع فيبقى الدرهم ولا يخفى ما فيه مع امكان الحمل على
 الاستحباب والاعطاء البع هي ما عدا الاثني مما عدا اوله وحكم الاثني استحبابا
 هو المعروف وفي كلام الصدوق في الارغام استه في الصلوة من تركه متعمدا
 فلا صلوة له ولعل مراده الكمال كما حمل قول امير المؤمنين عليه السلام في موقة عمار
 البخري صلوة لا تصيب الاثني ما يصيب الجبين وهذا والارغام انصاف الاثني
 بالارغام بالغفغ وهو الزاب وتقل عن الرضوي انصاف الطرف الاعلى منه وهو
 يلي للجابين واما الجنب اعتبارهما في الارض بطرف الاثني وحده
 وهل يتبادر الى الارغام بوضع الاثني على ما يصح عليه السجود عليه وان لم يكن
 ترايا مال الى ذلك جدي قدس سره تعلق بالحديث المذكور فيه ان الحديث خارج
 الحد على لان مقتضاة اصابه الاثني ما يصيب الجبين اللهم الا ان يحمل على ما نقلت
 الجبين تشد الخلاصة ويكون المقام قرضه على ذلك ولا يخفى من ما نقل اعتبار وجوب ذكر الله

الانفاس

اعتبار

ما تقدم

كما تقدم في الركوع والطالب بعد ذلك في الركوع والاجماع واستند سجدته في الركوع
 وزراره وشاروا في تقديرهما ولم اقل عليها ونقل عن الشيخ القول بالركنية ومعه ما قدمناه في الركوع
 وربع الواس بينهما اي بين السجدة بين الاجماع عليه كما نقل والطالب جالس فيها الدعوى والاجماع
 ايتم حال سجدته في ركوعه ومستند النسخ قولنا وقوله لا يرخ من شيء وقوله كما في الركوع يريد
 الطالب بعد الرفع من الركوع ويحمل الشمول ويدور ظاهره من الواجب القيام الى التماس بعد
 تمام السجدة الثانية بالرفع منها ولا يجب ح الطائفة بعد هذا الرفع كما تقول السيد المرتضى
 وقد تقدم ما يدل على الاستحباب ومن الواجب التمسك فيها على ما تقدم من وجوب التمسك بها والاطلاق
 في السورة وما بعد ما في بعد لفراده من الافعال المعدودة للاولى يخرج القنوت وضوء ويستعمل جميع
 الافعال المعدودة الى الرفع من السجدة الثانية وان لم يذكر سابقا بل ذكر القيام الى الثانية ولعل
 سائر ما وقع باعتبار خروج ما بعد الجبهة فيها وان لم يعبه ذلك امكن العمل على اشتراط القيام والرفع
 في كل حال يجب الجلوس والشحن بالخط الشهادتين اما على جعل اللام للعهد الخارجي فيكون
 وجوب لا سريته داخل او جعل اللام للعهد الزهني وقد تعدد الثاني في تعيين ايها في الجملة
 فيحمل ارادة الشهادتين من دون الغيبة وازادة ذلك من اللام غير مستبعد وقد عرفت
 الحال في ما تقدم ويجب الصلوة على النبي واليطيعه اللام على نحو ما قيل في الشهادتين من
 حيث اللام وخصوص ما تقدم لا يخفى وجوبه من شيء ولعل الاجماع المتقدم في الخطب وقبوله
 ما ذكرناه قوله كاد وصف واحتمل مراده الى الشهادتين والصلوة يمكن والاشكال به يؤولي لكن حصة
 الحال وكما يجب ما ذكره من الاعتقال في الاولى والثانية كذلك يجب في الثالثة والرابعة الاولى
 الحمد والسورة ما هما وان وجبا في الاولى والثانية على ما تقدم لكن وجوبهما على خلاف الثالثة
 والخامسة فانهما من الحمد فقط والشيخ والترجيح قد ذكرناه في الحاشية في السبع التي
 احد فردى الواجب كما ذكرنا وان كان في تعيينه نظر من مرجعه ما كتبناه في الحاشية
 وقد يعلم الجواب عنه ايضا ولولا حرف الاطلاق مع ايضا في الحال هناك لذكرناه هنا وحيث الشاهد
 في النص كما لا يلزم ما تقدم ولا يخفى على الحال في وجوب التسليم قولنا اي في ما بين الواجب
 وعدمه وانما معناه في العبارات ان دليل الوجوب قد جردت تحت التحقيق الذي في العمل المتيقن
 على وجوب الامر بل عليه غير ان الله سبحانه في كون الامر في عرف الامة عليهم السلام للوجوب فقط حقيقة

بعد من اراد ان يركع في ركوعه
 من اراد ان يركع في ركوعه

والاستعداد من الاجزاء خلافاً لما يقال على السبب انهم بالاشارة الى احدى الوالدتين انما قصدت في
 السبب فقط ومع ذلك الحال انما تكون جزءاً من الصلوة فالاجزاء ما هي معاً بغيره وتكون الوالدتين
 والاولى سبباً لا حول الايج من تسامح لان الاحوط عدم تركه اما الحكم بوجوده او عدمه وجوبه فالاحوط فيه
 محال لاجل ويمكن التسليم بالاعتناء الا ان الامر كله هذا والمتقول عن السيد المرفي في الدعوى القول بالوجوب
 وذكر انما ياتي بعد من المتأخرين العلامة في التعليل والمحقق والسبب في غير البيان وفيه الاولى الوجوب
 والقول بالاستصحاب منقول عن الشيخين والعلامة في غير المتعدي ومن طلبه على من يأمرونه اما الاستدلال
 على الوجوب بقوله تعالى وسليوا تسليماً قد فقهه باحتمال ارادة الانقضاء يعني عن تكليف غيره
 وما ذكره الا محاباة الاستدلال على الاستصحاب صحيح اخبار مثل ما رواه الفضل بن زرارة
 ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا فرغ من استجاءة فقد مضت صلوة فان كانت
 مستحسنة في امر غاف ان يقوته فلم يدر في احد ان قيل وانما الاجزاء في حصول الفضيلة
 والكمال كالقبض على الجوز ومارواه عن ابي جعفر انه سأل عن الرجل يطعم من مجلس فحدث
 قبل ان يسلم قال تمت صلوة وجوابه بخلافه ان الله عن عدي بن الحديثين بان يقرأ في الصلاة
 التسليم ليس جزءاً وهو لا يترك المملوك من الاستصحاب موجبه لو ثبت الوجوب لكن
 يستعمل القول اما جعله ايداً الله تعالى على قوله فلم يدر في الاخرى الوجوب فلا يخفى من حيث
 تفهم من كلام السيد وقد قدمه ما قاله السيد بل هو بالذلة على استحالة الاستدلال
 لو ثبت الوجوب وبدونه فاحتمال القابل للبدن وقد يقال ان السلام اذا وجب على غيره وجب
 دامت الصلوة بالاشارة عليه فلو كان مستحسناً لوجب بان الامام لم يعد اراد ان
 الاول تقديم بعض المستحبات على السلام الا اذا جعلت ضرورة وما ذكره الاصحاب انهم ما رواه في
 بن جعفر عن ابي بصير عن ابي جعفر قال سأل عن الرجل يكون خلق الامام في طول الامام المستند فيما خذ
 الرجل يقول او يتخوق على شيء او يعرض له وجع كيف يصنع قال يستند وهو يصفى ويضع الامام
 وجوابه بخلافه ان الله عز وجل بان سكوت الامام عن ذكر التسليم لا يدل على عدم وجوبه ولعل سكوت
 لظهوره في الانقضاء من الصلوة لا يكون الا به محال لان حمل الامام على التسليم لا امر به والى ذلك
 الامام التسليم وعدمه الى الانقضاء كما ذكره في قوله تعالى لو ثبت دليل الوجوب فلا بد من العمل به
 وفيما كان العمل على الضرورة فيسقط الامام منه وما ذكره في الاستدلال انهم يوجبون بعد من غير ما قال
 قال ابو عبد الله اذا فرغت من طوافك فائت مقام اهلهم فصل ركعتين واجعله امامك واقرأه في كل

فيما قد ذكره

هو الوجه

هو الله احد في الثانية من ايامها الثاني من تسليمة واحدة والواحد على النبي صلى الله عليه
 واله وسلم ان يقبل منك الحديث وظاهر عدم وجوب التسليم في ركعتي الطواف ولا قابل
 بالاعتناء ويستحب التعقيب ويجوز تعقيب من العقب قال بعض اهل اللغة التعقيب في الصلوة
 الجلوس بعد ان يفضيها لها او مسلة واما في غير الشارع او الغلبة فمقتضى عدمه كسنة
 وعلى الاجمال قد ورد في اخبار معتبرين في العهد وفي القدر عن الصادق عليه السلام انما قال الجلوس
 بعد الصلوة في التعقيب والارواح في طلوع الشمس ابلغ في طلب الورق من العرب في الارض
 وروي في الصحيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول لا بدعاً بعد الزينة افضل من الصلوة
 تتفلاً وغير ذلك من الاخبار وروي في نسخة المحقق في نسخة محمد بن الحسن بن ابي اسحق بن ابي
 حمزة عن ذلك جميعاً كما قد بين ان ذلك لا يتعين فيه لفظ مخصوص وان كان المتأخر عن معدنا
 الوجوب والارواح واصل عليه السلام انما يحصل من تسليمة من تسليمة ذلك واصل ما يجوز ان
 السلام انما هو في حاله من حاله عليه السلام وعنده من كل شئ احاط به عليه السلام انما هو
 عاينك في امورى كلها واعوذ بك من خزي الدنيا وعلامة الاخرة كادوي ذلك زرارة
 في الحسن بن ابي جعفر قال اقبل ما يكره من الدنيا بعد الزينة ان تفكر في الله الحديث وتذكر
 بالموجبتين وهما ان تسأل الله الجنة وتغفر به من النار وروي ذلك زرارة ايضا في الحسن قال ابو جعفر
 لا تسألوا الموجبتين او قال عليكم بالموجبتين في ذكر كل صلوة قلت وما الموجبتان قال تسأل الله الجنة وتغفر
 به من النار ويجوز ان الموجبتين حقيقة اسم الفاعل واللفظ اي اللتان يوجبان حصول مغفرة من
 حق الله والجنة والخلاص من النار واللذان او سمعها الشارع اي استجاءتها استجاءة ما كان كاذراً
 ايد الله في الجملتين وعليك بتسليم الزهراء فاطمة عليها السلام ما رواه مسلم بن سنان في الصحيح
 قال من تسبح فاطمة الزهراء عليها السلام قبل ان يشي رجل من صلوة الزهراء تغفر له ذنوبه
 وروي ابو خالد الطخافي قال سمعت ابا عبد الله يقول تسبيح فاطمة عليها السلام في كل يوم مائة
 عشرين صلوة الي من صلوة الف كره في كل يوم وغير ذلك من الاخبار وهو ارجح وتكون تسليمة بعد من
 المشهور وبالله اعلم بها محمد بن سنان حيث قال بعد ركعة وتبدا ما تكلم وتقول في الذكر في من
 بابونه تسبيح تسبيح ثم ثلث وتكون تسليمة تسليمة كاذراً عليه صحيح محمد بن ابي
 قاسم خلف مع ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من تسبيح فاطمة عليها السلام قال الله اكبر احدى

هو الوجه

هذا هو الذي
هو في نسخة
من نسخة

فان قيل من قال الحمد لله حتى بلغ سبعين ثم قال سبحان الذي بلغ ما بين يديك وعليك بقرعة
الرب تبارك وتعالى على سورة التوحيد اني شتره لما رواه الصدوق في القبة رسلا عن
ابن ابي عمير قال قال الامير المومنان امن احب ان يخرج من الدنيا وقد غلبت من الذنوب
كما يغلب الغلب الذي لا كبر فيه ولا يطلب احد عظمه فليقل في ذكر الصلوات الخمس بين الرب
تبارك وتعالى سبعين مرة واغاسيب من الرب لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر
قال ان اليهود سألوا رسول الله عليه السلام فقالوا انما نرى في كتابنا ان لا يحبسهم ثم
نزلت حل هو الواحد ولقد كان على ابو الدرداء من ان يذكر سبعين من التعقيب الواردة في
محبة الاجابة وان لم يقض بها مقام ذكر ما طال منه لفتحة ما لا يحبسهم ان لم يكن ما ذكره اقل
منه من اقل من تعقبه فمن ذكر ما رواه محمد بن مسلم في الحسن قال سالت ابا جعفر عن التعقيب
فقال ما علمت شيئا من هذا غير سبعين فاطمة عليها السلام وعشرين بعد الغزاة يقول الله لا
الاحد لا سرك له لا ملك ولا جبار ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد ولا عبيد
الاولى من سورة قصص القبول بالمشركين بين الصلوات ولعل الاحكام على ما ذكره مع طائفة اولي
واذا قرئت من في اسم الرب بسبب يدك بعد هذا ما كان في الرواية السابقة من امير
المومنين ثم قال بعد ان شتره ثم بسط يده الحديث كما ذكره الواقدي في قوله يقول
الله اني اسألك باسمك المكنون المكنون الظاهر المكنون واسألك باسمك العظيم واسألك
القديم ان تصلي على محمد وآل محمد يا ارحم الراحمين يا مطلق الامار يا فاعل الرقاب من النار
اسألك ان تصلي على محمد وآل محمد ومن تعقب رقبتي من النار ومن عرجني من الدنيا امانا ومن تدخلي
الحمد سألوا من جعل دعائي وارحاما واسطع عظامي واخره صلاحا انك انت علام الغيوب
وفي تمام الحديث ان امير المومنين ثم قال هذا من التحيات مما علمني رسول الله وامرني ان اعلم الناس
والعالمين عليها السلام ثم سجد سجدة في الشكر واستجاب لها من كل طرفي بعض الاخبار بلغة التوحيد
كحديث مؤلف الصحيح كما ذكره صاحب السيرة عن ابي عبد الله قال سجدة الشكر واجبة على كل مسلم
ثم بها صلواتك وتوسل بها ربي ونجى الملائكة منك وان العبد اذا صلى سجدة سجدة في الشكر
فتح الرب تعالى الجوارح من العبد وبين الملكة فيقول يا ملكي انظر والي عبدك ادي فرسي
واجم عهدي ثم سجد لي شكر ابي ملائكة علي ملائكة ما ذا قال فتقول الملكة يا ربنا
رحمتك ثم يقول الرب شالي ثم ما ذا فتقول الملكة جنتك فتقول الرب تعالى ما ذا فتقول الملكة

هذا الذي منه

ياربنا

ربنا كما فيه فقول الرب ثم ما ذا فلا يبقى من الخ الا ان فيقول الله تعالى يا ملكي ثم ما ذا فتقول
الملك يا ربنا لا علم لنا فيقول الله تعالى لا شكر لك كما شكر في والمليحة السجدة ووظايفها ودعواتها فاعمل
احد وقل شرا فاعمل سعي في تعقيب هذا الزيادة الوافية ولا تخف من تعقب العباد كونه السجدة
بعد التعقيب المذكور وكلام الزكري يعطى ذلك فانه قال ينبغي ان يكون هذا السجدة عقيب
تعقيب عودت جعل فاعله واستغاثه هذا ما رواه من الروايات الا ان من عشر من الظاهر من
بعضها كونها بعد الصلوة ومن السنن الاكيدة في الغزاة من الجماعة لورود الاخبار
المعتمدة ما لم يعلها فمن ذلك ما رواه زرارة في الحسن قال قلت لابي جعفر ع ما يري الناس
ان الصلوة في جماعة افضل من صلوة الرجل وحده فاحسن من صلوة فقال صلوة الجماعة افضل
الرجلان يكون جماعة فقال نعم ويقوم الرجل عن يمين الامام وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود
قال قال ابو عبد الله الصلوة في جماعة افضل على صلوة الفرد أربع وعشرين درجة يكون
خمس وعشرين درجة وغير ذلك من الاخبار ولا يخفى احتياج العباد الى نوع بيان للقيمة والمرتبة
لعمدتين بل الى الاستنجاب في مطلق التواضع والتواضع في اليوميه ولعل الاعتناء على الاعمال
في الاول اغنى عن البيان ما في الثاني فالتعقيب لا يخفى من مكان ويشترط فيها العديد
وهو ما عوق الواحد بحيث ان اقل ما يتعقب به الجماعة اثنتان وفي رواية زرارة المحبته
فقلت الرجلان يكونان جماعة فقال نعم ويقوم الرجل عن يمين الامام دلالة على ذلك وهو صحيح
محمد بن مسلم وشيخ الواحد جماعة كما قد يظهر من كلام ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه
اذا اذن واقام محول على اذكار فضيلة الجماعة وقيل يادرك فضيلة الجماعة بالصبي وما
رواه ابن بابويه عن الصادق ع حين سئل عن اقل ما يكون الجماعة قال رجل وامرأة قد بقي
القول وغيره ما في رواية ابراهيم بن محبوب وان كان مع صبي فليقم الى جانب
ويتخطا ايضا كمال الاعمال بالبيع المتفرع عند الاصحاب في اقتداء مثله به اما لو اقتدى
به صبي فلا بد من قرعة بلوغ الامام على مقتضى مفهوم العباد ووجهه ما تقدم وشغل
عن الشيخ جواز ما عدا هذا الحق المحبذ العاقل في الغزاة والاسناد لا يخفى بالاجماع
على مشروعية صلوة فيجوز الاقتداء به وبرأيه طلبة من زيد عن جعفر عن ابي جعفر ع
عليه السلام قال لا بأس ان يوترد السلام الذي لم يقرأه وان يؤتم وفي الاسناد لا يحمل
ولو باجماع من ما رواه الشيخ سابقا نظر الى العوامة لزم جواز الجماعة في هذه الصورة

المبين

والصبي بالصبي ولا يخفى من تأمل الدنيا معارض ما رواه الشيخ سابقا وما رواه الشيخ عن السكوني عن
عن أبيه إلى أن قال لا يجوز للصبي أن يأثم بالقوم قبل البلوغ وقيل إن مع ذلك مولى من دعوى الإجماع
فتستلزم أيضا العقل كما هو المذهب من ذهب الأصحاب وأدعي عليه الإجماع مضافا إلى عدم حضوره
صلوة والحكم فيه واضح ويشرط إيمان الخاطئ وقد ادعى عليه الإجماع العلامة في المنتهى وفي صحيح السمعيل
الجعفي قال قلت لأبي جعفر ع رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام ولا يراهم غدا ويقول هو
أحب إلي من خالقي فقال هذا مخلوق هذا مخلوق لا تصل خلد ولا كرام إلا أن تقبض دلائله على ذلك كما
في صحيح عليه قال سألت أبا جعفر ع عن المخلوق خلق الخلق العن قال ما هو عندني إلا بمنزلة الخلق
وقيل المستلزم أيضا عند من رتب الكلام من الأصحاب بل ادعى الإجماع على ذلك كما نقل ولعلنا نرى على
ما عرفها جدي قد سئل له بالاسم واستمر شرفا بأنها البنية رتبة ثلث على ملازمة التقوى والمروءة
قال وتتحقق التقوى بحاجتها للكفاير وهي مائة على غير خصوص بالنار في الكتاب أو السنة ع
الأصناف على العقاب فضلا أو حكما والتميز بالمروءة مائة تبعث على حجة ما يؤذن بحسنه
النفوس ورواها القيمة من المباحات والمكروهات وصغار المحرمات بحيث لا تبلغ حد الإضرار
كالإكراه في الأسواق والمجامع والبول في الشوارع وفي سلوك الناس وكشف الرأس عند
من ليس كذلك واستقامه ذلك ما يستحسن من أمثاله ويستكره من هوليس في مثل حاله
ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وتفاوت ضما رتبهم وازدقتهم وملكهم إماما ورد
الشرع برحمة كماله كالحل بالائتمار والخلاف خارج فيه انتهى كلامه لمصلحة الدين وما ذكره
بقوله ومشرعنا إن أراد به الشارع فاشأتم لم فعله وإن أراد المسترعة فند وبه الإجماع أو الأول
الصالح الأئمة وفي الأجزاء التي وصلت إليها ما رواه الصدوق والشيخ رحمهما الله في الصحيح
عن محمد بن يزيد قال سألت أبا عبد الله ع عن إمام أبيه في جميع أمره عارف بغيره يسبح
الوجه الكلام الخليل الذي يغيبها قال لا تقرأ خلفه ما لم تكن عاكفا فاطعا وما رواه عن سعد
هذا السمعيل عن أبيه قال قلت للرضا عليه السلام رجل تعارف في الغيوب وهو عارف بهذا الأمر
له خلق قال لا وما رواه الشيخ عن خلف بن حماد عن رجل عن أبي عبد الله ع في الإصم خلق
أعالي وإن كان يقول يقول والمجاهد بالسفي وإن كان معفيا ما رواه الشيخ
عن أبيه عليه السلام قال قلت لأبي جعفر ع أن موافقا خلقوا فاصطبل خلقهم جميعا
فقال لا تصل إلا خلق من تنفق بدنيته وأما مائة وأما لفظ العدالة فلم أجبه إلا في مقطورة

سماعه وزائدة

سماعه في السنن عن ابن عباس وعطاء بن السائب عن الصادق ع في كتابه في مناقب أبيه من ذكرها
ثم روي الصدوق والشيخ رحمهما الله بسندهما إلى الشيخ القليل من المناقب أي يعقوب بن مكرم
الصدوق بالسنية إلى ما تقدم في الكتاب أقرب إلى الاعتبار ولكن فيه خطأ قال يعقوب بن أبي
يعقوب قلت م يروي عن الزبير بن العبد بن الحسين ع في قول شيخنا دة لهم ولهم فقال لا تعرفه بالسنة
والعقائد وكفى البطن والعجز واللب واللسان ويعقوب باقتساب الكفاير التي أوعد الله عليها النار
من شرب الخمر والزنا والزنا أو عقوق الوالدين والفقر من الزحف وغير ذلك والدلائل على ذلك
كلها أن يكون سائر الحجج يعقوب حتى يحرم على المسلمين ما ورد ذكره في حديثه وعقوب ع ما
ورد ذكره ويجب عليهم تركه وأنها عدالة في الناس ويكون منه القواعد للصواب الخمس إذا
واظب عليها من حفظها وقتها بحضور جماعة من المسلمين وإن التخلل من جماعتهم في
مصلحهم الأسان على فافا كان كذلك لازما لمصلحة عند حضور الصلوات الخمس فإذا سئل عن شيء
قبله أو بعده قال لو لم أرى منه إلا خيرا سأل على الصلوات متجاهلا لا فافا في مصلاة
فإن ذكره يجزئها دة وعبد الله بن الحسين ع وكذلك الصلوة وشركا والدفن في الجبان
على الشجاعة على الرجل يأمر به إذا كان لا يجفر مصلاة وشيئا من جملة المسلمين وإنما جعل
الجماعة والاحتجاج إلى الصلوة كمن يروي عن أبيه من أبيه ومن يحفظ مواقيت الصلوة من
يفهم ولو لا ذلك لم يكن لأحد أن يسجد على غير بطايع لأن من لا يصل إلا الصلاة ليرين المسلمين
فإن يكون الأمر هم أن يرق قوما في منازلهم لتزعم القصور لجماعة المسلمين وقد كان يوم من
يصل في بيته ولم يفعل ذلك وكذا قيل استهانة أو عدالة بين المسلمين من جزى الحكم
من الله عز وجل أو من ذكره الأئمة والرب المحرق في خوف بليته بالنار وقد كان يقول صلى الله عليه
والله الصلوة لم لا يصل في المسجد مع المسلمين إلا من علمه وروى عن جماعة في المذاهب
عن الحسين ع في الصحيح عن عبد العظيم ابن عبد الله الحسيني قال كان مرضيا عن أبي جعفر ع
أن إمامه عليه السلام سمع جيع موسى بن جعفر عليه السلام يقول الكفاير الشراك بالله ثم
الأيام من دعوهم الله ثم الأمان من عكر الله وعقوق الوالدين وقيل النفس التي حرم الله
بالخوف وقيل المحنة والرمال للقيم والغفران من الزحف والكل الربا والسحر والزنا والعين
التعويظ والغلول ومنع الزكوة المفروضة وشجاعة الزور ولما في الشهادة وثقل الصلوة
منعوا أو شيئا من فرض الله ونقض العهد وقطعة الرحم قال محمد بن خالد عن علي الصادق ع

في حثه بعد زيارته انما سمع القليل من قول النفس وعقود الوالد من والى الربا بعد النفس والار
ما الرقيم ظما والفرار من الزحف والتعرب بعد العبرة قال قلت قال ادرهم من ما لا يقيم البرام ترك العلة
قال ترك الصلوة قلت فما عدت في التلبس فقال اي شيء اول ما قلت لك قال قلت القفر قال فان ما ترك
الصلوة كالحرجين من غير علة انتهى المأخوذ من كلامه فيكون ولا يخفى على من استغاده المروءة
نقلنا غير موجوده ولعل السري عدم اعتبار المحقق رحمه الله في كتاب الشهادان من الشرايع
بل اختصر على عدم موافقة الميار والاسرار على الصغار هذا الذي في المتن حيوي الاجماع على اعتبار
العدل في اتمام الصلوة فان لم يجمع الاجماع على الحكم الى بيان العلة وان كان كل الاصح هنا شك في صحة
بعض الاجماع ما يقتضي عدم الامام عليه السلام في بعض اصحابه ان يصلي بخله واما ما ذكره من غير تفصيل
عن علمه بعد ذلك وعلمه فمما يشهد بالاعتبار والاعتناء بالامر الابرار حتى بقي شيء وهو ان
في كلام بعض اصحابنا استدلوا العلم بعد الامام الحجة يمكن ان مراده ما ينشأ من الظن الشرعي
ان لا يختص به انما هو جوهرا وسجله العدلين والاحكام انما العلم يكون شرط في الصلوة يقولون لكن
ما يكون مقارنا كافي الا على وجه لا يوسع المقام تفصيله اما يجوز في الحال فغير لازم حرمانه في الاصل
وما نقل في المتن من بعض اصحابنا من جواز التعميل على حسن الظاهر لعسر الاطلاع على
الباطن قال جعفر بن محمد بن الشيخ كذا ومعه من ان لا يجوز اذا كان الرجل لا يعرفه نام الناس فقرأ
القرآن فلا تغفلوا وحمل بقرانه ووصلته انتهى في سند هذه الرواية ما نافي ما ذكره نعم وما
يساعد القائل ما استدلناه من حكم الدليل على العدالة وتفويضها فامل ويشترط في الامام
طهارة مولد بان لا يكون ابن زنا او ذنبا شرعا والدليل على هذا قيل الاجماع واعتيق اليه
انما قصص فلا يكون اما ما للحاكم وموتقنه زيارته قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
لو ان اربعة شهدوا عند علي بن ابي طالب في رجل بالزنا وضيم ولد وزنا لحد دهم جميعا لانه لا يجوز له
ولد الزنا ولا يوم الناس وفي حقه اليه خبره لاني من اوجه ولد الزنا وربما
افهمت عبارات المخالف في التمسك به بشرط ايضا كونه كونه لغير المرأة من الرجل والعتق
والهيب على ظاهر العبارة وجوز ان امرأة لم يشترط بل يجوز ان يكون الامم امرأة او رجلا والمراد
بالذكر الدحل بغيره المكره لا يتقدم شرط البلوغ وربما يشك الحكم بصلوة الصبي غير البالغة
مع الرجل فانما ليست امرأة فيشرط المذكور وليس كذلك بل يجوز ان يقتضي بمسماها
وبامرأة على ما تقتضيه العبارة السابقة مفعول ما تم الحكم بجوبه جواز اتمام المرأة للرجل
قال في التفسير لا يتفق عليه بين العلماء كافة وادركهم غير عن النبي صلى الله عليه وآله بان المرأة

ما مره بالجم

وراجع

مستورقة بالجم والامانة للمرجع لا تقتضي الاستبراء لعلها اتمتها النساء فقبل ان يقول الاكثر
وقيل انه قول علمائنا اجمع نقلنا عن التذكرة ويمكن الاستدلال على صحة ما نقلناه من جعفر بن محمد بن جعفر
موسى بن ابراهيم عن المرأة يوم النساء ما حدثه من صوتها بالقراءة والتكبير وقال قد رواه سمع والشيخ
في التهذيب الاستدلال بروايتين منه في صفة السند ونقل عن ابن الجني واليه المرفوض المنع
من اتمام النساء في القرائة من النوازل ونفي عنه اليأس في الجمع وبه اخبار صحيحة تعني هتاهم
بن سالم انما لا ياتى به الدرع عن المرأة يوم النساء قال ابو محمد في النافذة فاما في المكتوبة على
فلا ولا تغتفر من ولكن تقوم فحسبها وسقطت ونحوها صحيح سليمان بن خالد ورواية الحلبي واجبا
في المغيرة عن روايتي سليمان والحلي بانها نادرتان لا عمل عليهما ويشكل موافقتها للصحة
هتاهم الواردة في القبر وقامه العمل بها ولا يخفى عليك انه يفتي ما ذكرناه اول من الاستدلال
بصحيح جعفر بن جعفر اذ ليس فيه تصريح بالوفيق وقد وقعنا فيه فمما قد مر من الحال غير خفي
ولعل الوالد قد مر به في علم النابذ لان الاجماع وتوكلنا كلاما في حاشية الروضة لانه من النظر
اليه ويشترط في الامام ايضا ان لا يكون من الغداه دون ما ذكرناه وانما كان الانسان لا يجب
القراءة بشرط ان القراءة واجبة مع القدرة وانما سقطت في حال الامم ومع غيره لا يتحقق التمام ولا يستدل
ايضا بالاجماع ولا يخفى فتاوى العباد والملائكة فانما يوجب القراءة عليه ولان كان الفصل بغير
منصف بوضوح فان حلت عليه واجب القراءة على المأموم اشكال ايضا بما لو تخالفوا الوضوح بها
والجواز لا يخفى من اشكاله للسبيل فروع كثيرة ليس في النسخ لها كنه فائدة ولعل مراد المؤلف
بيان حكم الامم حوز من يدل الحروف ونحوه والحاصل ان الاول في المقام من الاخبار لم يفتق
عليه ولا اعتبار بخلاف والاجماع يحمل ويشترط ايضا في الامام القيام الامم المعاملة فيصير
ان يوم الناس جالسا ولا يخفى حسن العبارة في تأويلها الصلوة القام بالجم والسو واليأس
يشمل وعلى عدم صحة صلوة القاطن بالقيام ادعي الاجماع ويدل عليه روايات كنفها فاصره
وللاصحاب جها مشاير اخرى مذكورة في مواضعها وبجملتها الحرمة بالنسبة الى الاحرار
ونحوها خلاف والاجزاء التي هي قيد على الجواز والحقن والعصمة من الخلق والبر من المؤمنين
والمهاجر والمساخر وعدم نزعها الواجب من كونه لذلك لما لعدم الدليل على النفي ولا يبرهنهم
ويشترط ايضا عدم الحائل اذا كان حاسبا بين المأموم والامام يجمع مستأجرة في ما يبر

الاحول او من مشاهدته من المامونين ولو بالواسطة وان كثرت على ما ذكره في قوله جميع عليين
الاصحاب والسند فيه ما رواه الشيخ في الحسن وانما يثبت في الصحيح عن زرارة عن ابي بصير قال قال علي بن ابي طالب
وبين الامام ما لا يتصل فليس ذلك الامام ثم ما دام واني صدق انما يتصل بصلوة امامهم وبغيره وبين الصادق
ينفذهم قد مر بالا يتصل فليس بصلوة فليكن بينهم ستره او حائل بينهم بصلوة الامام فان كان حائل
الباب قال وهذه المقتضية لم يكن في زمن احد من الناس وانما احد من الجاهلون وليس من علي خليفه
مقتضى بصلوة من غيرها صلوة وقد قلنا في هذه الرواية بما لا يثبت في حاشية الرواية ورواها في الرواية
الرجل والمادة اذا كانت معتقدة لمقتضية ما روي عن علي بن ابي طالب انه قال لو كان بيني وبينه حائل او حائل
قال لا بأس وفيه ما يوجب القرب لذلك من الامام والمأموم او من حيث هذا ولا يخفى في العبارة وما
شدد الواقع ولا يخفى اختلاف في القيد الذي يغير بين الامام ومن ذكره في قوله في العبارة وهو ما يقع
للمشاهدة والاقتداء فقال وقيل قلنا لا يرد ذلك عن القرب عند الرواية في اعتبار مكان الشخص وهو
مستور عن ابي الصلاح واني نرجو ويدل على صحة زرارة المتقدمه ورواها حلت على الاستصحاب ولا يخفى
ما مل عدم دليل صالح على خلافها كما رأينا في قول الرواية في قوله ان كان حال الباب بها الرواية ولا
يخفى ان الظاهر منها الاستصحاب المستند والمجوز على معنى انه اذا كان في الجدار باب من كان حائل بين الامام
او بين من يراه على ما قاله فلا مانع منه وان كان لظاهر الرواية قد يقتضي عدم بصلوة من الجاهل كما بينا
ولنا في مقامنا في عدم ظهور من ملاحظته ما ذكرناه في الحاشية ويستتبع من جملة البعد مع تعدد القسوة
بداخل القرب في الصلوة احوال الاحكام الاولى وثبت ان الامام لا يستعمل المامون الامام بل اعابا وبق
الموقف على ما قاله اكثر الاصحاب بل ادعى عليه الاجماع كقولهم او شافوه كقولهم عن ابي بصير عن
علي بن ابي طالب عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن زرارة قال قال علي بن ابي طالب
كانوا اكثر من ذلك فاحذر اخذوا عنه روي زرارة في الحديث عن الصادق عليه السلام وانما ان يراعي الدين الحجة
وان لم يكن ما يوجب عليه ما يوجب ذلك من المعنى عند الاصحاب الشاوي بالاعتقاد فلو
شاوي العقيد لم يفرق بين اصابع رجلهما من اهل البيت ولو نقل بعقبه على الامام لم ينفذ ما
منه باصابعه او لم يسه هكذا نقل واستند به العلامة في النهاية على ما نقل عنه ابي بصير عن الصادق
لعقب والاصابع معا وصرح بان لا يفرق في الشاوي تقدم راس المامون في جاني الركوع والشيخ
ومعنا في الركعتين والاصابع في حال التشهد ولم يقتض على ما يقتضي ذلك وقد سعى مفاد النص
والاحكام للعبادة الاولى وفي العقيدة روي عن محمد بن مسلم انه عليه السلام قال في الرجل يركع في الركعتين
فلا ينفذهما ولا يركع بينهما وعن الرجل يركع في الركعتين يركع في الركعتين ولا يركع في الركعتين
المامون بما يقتضي في المشهور بين الاصحاب والكلد بما يقتضي في العبادة ولا يقتضي في العبادة
الى المشهور لعدم وضوح الدليل وقيل عن الشيخ كراهة العلم ومقتضى المشهور مقتضى ما روي في

الاصحاب

علي بن ابي طالب

هذا والله اعلم قال السائل عن الرجل يصلي يقوم وهم في موضع اسفل من موضعه الذي يصلي فيه فقال كان
الامام على سبيل المثال او على موضع ارفع من موضعه لم يفرص صلوته وان كان ارفع منه جدد اصابع
او اكثر او قل اذا كان الارفع اسفل من مكانه كان ايضا مبسوطة وكان في موضع منها ارتفاع فقام
الامام في الموضع الذي رفع وقام من خلفه اسفل منه وان كان مبسوطة الامام في موضع من غير انما
قال في قوله فان قام الامام اسفل من موضع من يصلي خلفه قال لا بأس وقال ان كان رجل فوق بيت او غير ذلك
ولما كان ارفع وكان الامام يصلي على الارض اسفل من جاز للرجل ان يصلي خلفه ويقضي بصلوته وان كان
ارفع منه بشي كثير ولا يخفى ما في الرواية من القصور والتحويل عليها الا من تأمل وروى الشيخ في
التحذير عن محمد بن عبد الرحمن الرضا عليه السلام قال سالت عن الامام يصلي في موضع والذين خلفه
يصلون في موضع اسفل منه او يصلي في موضع والذين خلفه في موضع ارفع منه فقال يكون مكانهم
منوبا والرواية في الرواية يجوزون لان في اصحاب الرضا عليه السلام من هو بهذا الاسبق في موضع
ولا ريب ان مقتضى ما رويست رواية الصدوق في الجاهل في حاشية ولا يخفى واحكام المتن
يكن بيان ما علموا المأموم فقله قبل ان يقطع في كلامه الاصح انما يصلي على الارض في موضع لا
جماع ويؤيد مقتضى ما رويست رواية الصدوق في الجاهل في حاشية ولا يخفى واحكام المتن
فاحتمال الظاهر فيها انما نظر الى قصد الامام مع عدم حصول شرطها فالصلوة للصلاة
لم تقع وغيره لم تقصد وتعمل الصلوة ووجهه يعلم مما ذكرناه في حاشية الروضة في الاحكام
وفي الركوع والنهي عن قيامه في مكانه على الاجل من صلوته المأموم لا الاجل من صلوته الامام ولا
اروي وجه النص في الرواية وثبت ان الامام ان يوافق نظم الصلوة من كل من الامام والمأموم في
الاركان والاصابع كالصلاة والكسوف والعينين وعينهما وانما اختلافهما مع كونهما في
النظم قد اتفقنا كما علم مع المعصية او بالظهور عما وقعه او تغاير ما قد اتفقنا مع من
يعلي الظاهر وانما كان تمام العبارة في المثال الاول على الوجه الاول ايضا كما لا يخفى ثم ان جواز
الانجام مع اختلاف الفرضين على الوجه المذكور قال في النهاية في قوله علمنا اجمع واستدل عليه بان
المباينة بين الفرض والنقل مع الاتحاد كما ظهر اذا صلاها مرة ثانية اكثر من اربعين بين الظهور
والعمر الواجبين وقد صحح الامام في الاول مجموع في الثاني وما يدل عليه صحيح جاز بن عثمان قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ام امام يصلي العزم وحسب الظاهر في العبادة ولا يقتضي في العبادة
وقد يظن اختصاصا من لم يعلم وقد فرغ من التاويل بالفرق فتايد بحسب الظاهر في العبادة

علي

نفسه

قوم

قال وسأنت من جعلهم قوما في العصر قد كرهوه على نعم ان لم يكن صلى الله عليه وسلم في حال فليعلموا الا انهم في القصة
وسأنت بعد صفة العصر وقد خفي القوم صلواتهم وروى ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي
جعفر عليه السلام قال اذا قيل المسافر خلف قوم حضروا فليعلم صلواتهم وكفى بهم الظلم
فليعلم الاولين الظلم والآخرين العصر ولما اختلف في صلوة العصر مع من يصلي الظهر فنفوا
سقوط من العصر وفي وجه الاقوال في الذكرى وفعلا ما حذر الا ان يكون تطوعا الى العصر
لانهم لا يصح الاصل الظلم فاذا صلاها خلف من يصلي الظهر فكانت صلوة العصر مع الظلم ولا يصح ما في
خلافه من العصور لان ترتيب العصر على الظلم انما هو على المصلحة بقوله لا مطلقا من زمانه المستدل له
بصحيحه على من جعله ان قال اخاه من غير ان يصلي العصر عن تمام كان في الظلم فقامت امرانه بجعلها
معهم وعلى حسب انما انعم هل ينشد ذلك على القوم وما حال المراه في صلواتهم معهم وجعلت
صلوات الظلم قال لا ينشد ذلك على القوم صلواتهم وتعلل المرأة صلاتها واعترض بها فاجاب
على هذا الاستدلال بانهم لول الرواية متفق لما ذكره الصدوق في الاذكار لا بأس ان يصلي
الرجل الظلم خلف من يصلي العصر ولا يصلي العصر خلف من يصلي الظلم الا ان يتوجه هذا العصر
ثم يعلم انما كانت الظلم فتخبر عن طاعة عرض في محله ثم دلالة الرواية على ما ذكره الوالد
لها وجه من حيث قولها فيها وعلى حسب انما انعم وقوله وجعلت صلاته الظلم وابن اخبر
ان يكونا اعتقاد المرأة خلاف الواقع لم يخل في الاعادة اما احتمال كون المطلوب في السؤال
انما هو عن المحاذة فمحتمل لكن لا يحكم بل هو كقولنا لولدين ولما دل الادل على عدم
لزوم الاعادة في الامرين لما اذا لم يتم الحكم في الرواية بالاعادة من حيث المحاذة لا على سبيل
الاشتراك ومع حمل الاعادة في الامرين كذلك ومن قال بالاولى في فان الاولى المنع
كان لا بأس بسلامة وجه لا يعترض عليه بان الرواية تدل على مطلوبه لزوم الاعادة والا فلا وجه
للاولوية فليسا من شرطين في جوي المأمور الاجماع لا بد من ذلك منقذ قال في المنع
وهو قول كل من يحفظ عنه العلم والدين انما يكون بعين بالاثم او الصفة او يكون هذا القام
اذا علم استقامه لشرايط الامام فلو كانا اثنين لم يحد الاقتل باحدهما من غير تعيين ظلم
فصل بطلان صلواته وعلى ما قاله بعض الاصحاب وعلمه في المنع بها فلو علمت ان ظلم
يكون البيعة وفي الذكرى المنع انما هو وتفسرها وفي ايات شرايط الحكم قائل
ولعل عدم الخلاف بغير وجه التوجيه ولم يصح الرواية في هذه نية الاسلام الا ان لم يعد
الادليل عليها بل قال في التذكرة لوصلي بنية الاترا د مع علمه بان من خلفه ياتم بطلان عند ما شيا

استد

لان الفعل الامام

لان فعل الامام مساوية لافعال المنفرد في الكيفية والاحكام فلا وجه لاختيار تميز واحد عن الآخر
وقيل ان الثواب لا يرتب على فعل الامام الا مع البينة ولا اعلم ما حذر وانما حصل على ظاهره من الحكم
استدعوا في لزوم عدم البينة لان يقال خرج ما اتفق عليه وتبع الثواب وقيل ان الثواب
على فعل الجماعة لاقتصد بها واذا تحققت الغدوة بشرايطها سقط عن من عن المأمور القراءة
وجوبها واستصحابها استمع ولزمه عدم اول يستمع في الاولين وغيرها العهد والسرور والهدوء وحدها
ولما حصل اختلاف في هذا حتى قال جدي قد سره في الرض ان لم يجد خلافا في مسئلة مثل هذا هو
المستعمل من ذلك القول بسقوط القراءة وجوبا في اولي الجماعة اذا استمع وجوبه وقيل ان هذا
اجماعي وفي المنع بسقوط وجوب القراءة عن المأمور وهو من جهة علم اهل البيت عليهم السلام للزوم من سقوط
على وجه الوجوب بحيث يحد فيه القراءة قولان احدهما الترخيم ذهب اليه جماعة والثاني للكرهية
ذهب اليه بعض ولا يخفى المطلق عبارة الاولين في وجهه الى توجيه بيان من اعاد الوجوب
واما اذا لم يسمع ولا جهة فعنه في الصلوات وجوب القراءة وعلى نقل من القراءة هل هي الجملة والسرور
او الجملة وحدها خلاف فيهم وما لا يخفى انما في القول فيها استصحاب القراءة مطلقا عن طاعة التخييل
لعلامة في الارشاد واستصحاب وفاة الجملة وحدها مختارا للقواعد ومن الترخيم منقول وسقوط القراءة
في الاولين وجوبها في الاخيرين منقول عن ابي الصلاح وابن ابي عمير وغير ذلك من الاقوال ولما
الاخبار المعتبرة فروى ابن بابويه في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا خلفت خلف امام
تأمم فلا تقرا خلفه سمعت قراة اوله يسمع الا ان يكون صلوة بجمعة فيها القراءة فتم ثم قالوا في صحيحه
عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عن الصلوة خلف الامام فاذ خلفه فقال اما انما يحسن فيها
فانما امرنا بالجمعة لم يحد من خلفه فاذا سمعت كان من وان لم يسمع فاقرا الوحي الحسن عن قس غياي عن الزهري
قال اذا كنت خلف خلف امام تعرض في صلوة بجمعة فيها القراءة فم يسمع وانما قرا انت لنفسك وان كنت
تسمع الجمعة فلا تقرا وقد يقال ان الاوامر الواردة في هذه الاخبار لا قبل من صلواته على الاستصحاب
لوجود المعارض وهو صحيح على من يعطين قال سالت ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يصلي خلف امام
يعتدي به في صلواته بجمعة فيها كراهة فلا يسمع القراءة قال لا بأس ان يسمع وان قرا لكن في صحيحه بعض الاخبار
ما يشكل مع الحال فيصعب زعمه ومحمد بن مسلم في الفقيه قال قال ابو جعفر كذا ما من المؤمنين يقول
قرا خلف امام بانه لم يحد من خلفه غير القراءة وقد عكس تعيد هذا غير ما تضمنته تلك الاخبار وفي صحيح
الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا خلفت خلف امام بانه لم يحد من خلفه سمعت قراة اوله يسمع وروى جميل
هذا على مفصلة السابقة ولما ما يدل على التخصيص بالاجرة من وجهه عن الزهري عن الحجاج قال سالت
ابا عبد الله وذكر شيئا الى ان قال وسالت عن الرجل الذي يدرك الركعتين الاخيرتين من الصلوة كيف

لج

بالتوبة فقال انما فيها فانها كذا الاوليان ولا تجعل اول صلوة كذا فربما يتجمل دلالته في جميع بن سنان
 في الاخيرين انهم وهى بارواه عن ابي عبد الله قال ان كنت خلف الامام في صلوة لا تجزئ فيها حتى
 يفرغ وكان الرجل مائونا على الزمان فلا تمكث في الاولتين ويجزئك التسبيح في الاخيرتين قلت ابي
 سنان يقول انما قالوا فاذ فاتت الكتاب وفي الزمان نظر متوقف على ما ذكرناه في حاشية الروضة في جملته
 الحديث وقد انفق قطع هذا الحديث بعبارة عن بعض في كلام بعض الاصحاب بتحقيق الحال في المتكفي
 التبع ولا يذهب عليه كذا اما ملطقة الاخبار ان احتمال سقوط الزمان مطلقا نظر الى الخلاف في بعضها
 مشكل لغيره مطلقا التقييد والحكم بالاحتياط في القراءة في نظر الى ما تقدم لكن بشرط عدم السماع ولو
 همهجه ممكن فليست اياها من القراءة معارضة ما حل على الجواز فلاح من اشكال لا مكان العمل على الكراهة
 الا ان العارضة في البعض على غير الصلوة قد يابى الكراهة وقد يقال ان البعض على غير الصلوة لا يشترط لزوم
 القراءة فيه ان جعل ما حل على الجواز غير معين في مورد واحد يجوز العمل على تقدير المورد مما يدل على
 الجواز على كراهية صحيح سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله ايشاء الرجل في الاولى والعصر خلفا لاطم
 وهو لا يعلم انه يقرا فقال لا ينبغي ان يقرأ بكلمة الى الامام فان قوله لا ينبغي خلافا لكراهية لكنه محض
 الجهرية وما يدل على الجواز مطلقا صحيح يمكنه محمد الا الذي قال في كل صلاة من الركعة اني اكره ان يكون
 ان يعلم خلف الامام في صلوة لا يجزئ فيها بالقراءة فيقوم كانه حار قال قلت له جعلت قدرك فبصنع
 ما اذا قال لا يسبح فلا منافاة فيها لشك الاخبار من حيث التقييد بغير الجهرية فوجب عليه ان يقرأ
 المأموم المتابع للامام بمعنى ان لا يتقدمه بل ان ياتى اخره او قاربه وان كان الاول افضل خلف في الاعمال
 كالركوع والسجود والقيام وفي احتمال دخول تكبير الاحكام في الاعمال خلفا مع عدم في تحقق الاحتياط
 اشكال ولا بد من اعادة دخولها في الاعمال كمن لا يتم فيها المعارضة الا ببيان الوجه ولم اجز في كلام الاصحاب
 محاب وفي الروض واما الاقوال فتثبت المتابعة في التكبير اتفاقا والمخبر يعني ان لا يكبر قبله وهو معارضة
 قولان والاجود للبع وغيره ان ادخل التكبير في الاعمال عند اللوازم والحق في بعض جواز المعارضة
 وحله لا يصلح ويحكم بان صلوة المأموم تابعة لتحقق صلوة الامام وبدون تمام التكبير لا يتحقق ثم الحكم
 بالمتابعة في الاعمال ادعى عليه الخلاف اتفاق العلماء واستدل عليه بخبرين يروي في الحكم في التاخير عن
 الامام لاشكال فيه واما المعارضة فاستدل على جوازها بما صال عدم وجوب التاخير السالك من المعارضة
 في كلام ابن بابويه رحمه الله من المأمومين من لا صلوة له وهو الذي يسبق الامام في ركوعه وسجوده
 ومخبر من صلواته وهو القارئ لو تقدم من اربع وعشرين ركعة وهو الذي يسبق الامام في كل ركعة وسجدة
 المتابعة في الاقوال هذا ما تقدم كما اشار اليه وقيل في الغالب العلام على ما نقل عنه ولا يستعمل في جهة التحجب
 المتابعة فيها ايها وهو حوط فعلا اما فعلا فتشكك كما تقدمت اليه اشارة في بركة السبيل وقد مر
 الحار في التكبير

والاعمال
 في جميع بن سنان

الحار في التكبير والاستدلال على عدم الوجوب في الاقوال عوجا بصلوة البراءة حيث لم يتم عليه اجماع ممكن
 اما الاستدلال بان الوجوب المتأخر لوجوب خلاص الامام الجهرية والتمني باطل فالقدم شدة فبقية المكان تاخير المأموم
 المذكور ان يعلم وقوله وبدون خبر البعد من الاحكام الشرعية الا ان مقام البحث واسع بخلاف الدليل الاول
 فانما بعد عن الشك اذا عرفت هذا فلو تقدم من المأموم القيام في فعله مع العلم ان مع بقائه الغدوة
 اما مع الغدوة على المعارضة فينبغي على ما ساق في وجوب الامم مع بقا الغدوة الاتفاق على وجوب المتابعة في الاعمال
 كما سجد سابقا ولا يبطل الصلوة بالتقدم الا ان يكون في غير محله كالركوع من المأموم في التاخير الامام او
 سجوده قبل رفع الامام من الركوع وينبغي استثنائا تكبيرة الاحرام فان تقدم بها مبطل للصلوة مع بقائه
 الغدوة ويمكن دخوله في قوله الا ان يكون في غير محله بوجه من الاعتبار وقد ادعى الاتفاق على بطلان
 في التقدم تكبيرة الاحرام علا وسهوا بل قبل مع اتفاقه بطل الصلوة ايضا وقوله قد مر في غير محله فينبغي
 على قول لا يبطل قال الشهيد رحمه الله في الذكرى ولو ركع قبله فان كان لم يفرغ الامام من الغدوة وتقدم
 المأموم الركوع ولما انفرد او قرا وحده لم يقرأ بها اذا التذلل لا يجزئ عن الركوع بطلت الصلوة
 وان كان بعد قراءة الامام ثم وفي بطلان الصلوة قولان ففي المبسوط من قارئة الامام لغيره عن بطلان صلوة
 ولعله للمنفرد عن المعارضة الدال على الفساد وقال المتأخرون لا يبطل الصلوة ولا الاقتداء وان لم يقتضيه
 الاصل وجب بغيره حتى يلحقه الامام انتهى كلامه في ركوعه وقد يقال ان نفس الاجماع على عدم البطلان مع
 السجد فيها والا فالبطلان لا يخرج من وجوبه سوى الاجماع كما عرفت سابقا على وجوب المتابعة والا خالف
 بالوجب يقتضي بقاء المزمع مستغلة بالواجب اما خرج بالدليل ولزوم بطلان الجاهزة عنه دون الصلوة
 لان المتابعة بغيرها اجزاء الصلوة قد بينا دقة في حاشية الروضة على الاحتياط في مقام هنا وعلى تقدير نقض
 الغدوة كما هو ظاهر النزاع فالصلوة هيته موكدة والمركب يغتفر بغيره جزمه كما لا يخفى في الخلاف
 مع العمد قد سعت ومع فالحكم بعدم البطلان موضع نظر اما الاستدلال بما رواه الشيخ في الموقوف من
 غيات ابن ابي عمير قال قيل لابي عبد الله عن الرجل يرفع راسه من الركوع قبل الامام فيسجد فيركع اذا
 ابط الامام ويرفع راسه قال لا يفيد ما لم ينه عن ذلك في السند كلاما وسد عدم التصريح بالحق
 في ترك الاستفصال وان افاد الهمم الا ان المعارضة مستند انشاء الله ومع علم التاخير سوا
 كانتا سببا او جازعا على ظاهرهما يرجع في المشهور بين الاصحاب وجهان في قول لو ورد ما يقتضي
 ذلك في عدة اخبار مثل صحيح علي بن يقطين قال قال الحسن بن علي بن الرضا عن رجل من اصحابنا
 يقتضي به ثم يرفع راسه قبل الامام فقال الجيد ركوعه معه وهذا وان لم يكن لغير ذلك في معنى الامر
 ومجيئ به من عبد الله والفضل بن يسار عن ابي عبد الله قال لا بأس له ان يركع قبل الامام ثم يركع
 فرفع راسه من السجود قبل ان يركع الامام راسه من السجود قال في الجيد وجعل الشيخ هاتين الروايتين
 مع رواية اخرى يعضو على حديث محمد بن الحسن الاشعري عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

تفريع

وإنما ملئت من غير ما خلق فاسد والنظر في الثاني واضح أما الأول فعلى قوله بطلان العمل بالاجزاء
يمكن أن يوجد بأن الزمان متقطع مشغول بالاجزاء فالحق لا بد له من دليل مع بقا الوقت
وقد يجاب بأن اشتغال الزمان كان قبل العمل فسلم ما بدت فلا للملك هذا مجال إلا أن الاشتغال
تسقط عن العمل فادركه فكذا من من أن مشغول بالاجزاء من غير ما خلق فاسد ولا
يخلو من متخاض من العباد من حيث فساد العباد بالاختلال بالشرط المتلخص بالاطلاع على
فقدانها إن غير بطون أو في كان معي مع النجاسة أو بغير سائر وأعلم أني عكس عن الذكرى العقل
عن السيد المرتضى أن قال بعد ذلك وقد روي أنهم أن علموا في الوقت يلزمهم الإعادة
ولم يملأهم بعض الصلوة لم يملأهم في رواية محمد وفي رواية حماد عن الحلبي يستقل
صلواتهم وعلموا بالاجزاء لا يقدرون ما ذكره عن السيد من الاجزاء لم تقع عليها ثم روي
محمد بن أبي الهيثم في رواية الحلبي أنه روي عن حماد بن عيسى عن زرارة قال
سألت أبا عبد الله عن رجل صلى ركعتين فأخبرهم أنه لم يكن على وضوء قال نعم الصلوة
قائمة ليس على الإمام ضمان ولا تخفى دلالة الرواية على العلم في الاشتغال وهي بدو العمل إذا لم
حلت ما أقام على روي الشيخ في التعليق عن معوية بن وهب قال قلت لأبي عبد الله
إذا صلى ركعتين لم يدر ما كان عليه من وضوء أو لم يكن عليه من وضوء قال لا يدر
بهم جئنا أو لم يجر وطهر وهو ما يخالف ما مضى في الجملة وحمله على ما روي في غير
هذا وقد استفاد من كلامه في التمول للشيخ في اشتغال الصلوة بغير وضوء واستفاد من جميع
ذلك من الاخبار العديدة وهو يتفرع على قرويع ليس في ذكرها كذا فائدة هو الأرجح أن العلم
بجنايته أحكامه **الفصل الثاني** من فصول الرسالة في شرائط الجمعة وخصوماتها
من بين الصلوات اليومية شرط وجوب الجمعة لأن أي شيء من الضيق على الرجل وجب
واجب بالعلم بها ما أماته الظالمون من معالم الدين ووقع به ما أسد من مسالك
الحق ومناجى اليقين خصوصاً من المؤمنين فإراد الصلوة من تصور من عازم من أبي
عبد الله قال يجمع الغوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فأزاد فأن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة
لهم والجمعة واجبة على كل رجل لا يفتقر الناس فيها إلا خمسة المعين ومثلك السبعة
لصلى بن زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه من يجب الجمعة قال على خمسة نفر من المسلمين
ولا جمعة لأقل من خمسة من المسلمين أحدهم الإمام إذا اجتمع سبعة يوم الجمعة ولم يفتقدوا
أكثر من سبعة وخمسة وعشرين من غيرهم عن أبي عبد الله قال إذا كانوا خمسة يوم
الجمعة فليصلوا في جماعة وهذا الجمع الذي ذكره أبو عبد الله بين الأربعة والأكثر
وقائمه أن السبعة للوجوب المعين والخمسة في الوجوب التخييري وهو منقول عن الشيخ
وابن البراء من الاخبار وما يدل على الخمسة أيضاً صحيح زرارة قال كان أبو جعفر عليه السلام

الاجزاء

من قولنا

مقبول لا تكون الجمعة والجمعة وصلة ركعتين على أقل من خمسة وهذا الكلام وارد في جملة الأحكام
واجبة الجمعة صحته في العباد من غير أن يفتقر إلى دليل في الجملة من خمسة أو خمسة
أو ثمانية والوجه في ذلك بطلان ما قلنا من شرط الوجوب أيضاً أن يكون جميع من على الصلاة
بأن يكون جامعاً للشرائط الأربعة ولا اعتبار بعد الوضوء من حيث اشتراط الصلاة بأن
لها دلالة ومن ينصبه كاهن للشعوبين المتأخرين بل ظاهر للغير استلزامه إلى علماء واجتهاد
عليه يعمل النبي صلى الله عليه وآله فإنه كان يعين له من الجمعة وكذا الجملة من كان يعين للقسا فكم
لا يصح أن ينصب الإنسان نفسه قاضياً من دون إذن الأقطام فكذا العام الجمعة قال وليس
هذا قياساً بل استدلالاً بالعمل المستوفى في الأعضاء فمما خرق للاجتماع ثم قال روي عن ذلك
مدرسي عن أهل البيت عليهم السلام بعد ما في معارضة رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام
قال تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقل منهم الإمام وخاضعة والمسلم
حقاً والمسلم عليه ولقد هلك الذي يقرب العبد من ربه الإمام أن يفتقر من غيره ويرد على
الأول مع دلالة العمل النبي صلى الله عليه وآله في الشرطية هو العلم بصلواته أن يكون التبعين لو ثبت
لجسم مادة التفرع في هذه التبعين كان على وجه الشرط كما لا ينعين من أمانة الجماعة والأذن
ثم الرواية بوجوب عليها الطعن في سند أو لا يطابق المسلمين على ترك العمل بها وهذا أيضاً وقد
اعترف بذلك في المعتمد حيث قال إن هذه الرواية خست البقرة عنه ليس حضورهم شرطاً
صعظاً اعتباراً ومعارضة بعض صحابي من سلم قالنا وهي حال سألته عن الناس في غير ذلك
يصلون الجمعة جماعة قال نعم يصلون أربعا إذا لم يكن لهم من يجنبوا في هذا نظر لأن الأذن من
الإمام كما تجب فادركه بخلافه من أنها كالتبعين في الإزالة على عدم اعتبار الإمام أو نائبه
إذا رده ذلك من يجنب غير جائز لأنه بعد الألفاظ المتأني في الحكمة لا الله إلا أن يقال أنه لا يكون
المطلوب معتبرون إذا زادوا أما استدلال العلامة رحمه الله على هذا الشرط بجمعة زرارة
قال كان أبو جعفر عليه السلام يقول لا تكون الجمعة والجمعة وصلة ركعتين على أقل من خمسة وهذا الإمام
وإحدى وجوه محمد بن مسلم قال سألته من الجمعة فقال إذا كانوا خمسة يوم الجمعة بعد الأذن بعد
المنبر الحديث ورواية سماعة حيث قال فيها أسمع الإمام فركعتان فلا يخفى من تأمل الاختلاف في وجوب
طهر الإمام الجماعة في هذه الاخبار كما يعلم من روي محمد بن مسلم في سائر النسخة عن أنه
ثم دعوى الاجماع في هذه المسئلة كما نقل عن محمد بن مسلم أن الأثر المتصل من على ما نقل عنهم
قد خلى كلامهم من هذا القيد وكلام المتعبد في المقعدة صريح في عدم اشتراط الإمام ونائبه في
الوجوب العلني ونقل عنه في كتاب الاشتراق أنه قال باب عدل ما يجب له الاجتماع في صلوة من
الجمعة عد ذلك في عشرة خصل الحرية والبلوغ والتذكير بسلامة العقل وصحة الجسم والسلا
من العجز وحضور المصداق والسناء على السرب ووجود اربعة نفر ما تقدم ذكره من هذه

سبعة

الصفات ووجودها من نعم فوهم لوصفات تختص بها على الاجاب بظاهر الايمان والظواهر
 في القول من السماع والسلامة من ثلاث ادوات البرهان والبرهان في المعرفة بصفة الصلوة والادعاء
 بالخطية والوقوف الى اخر كلامه وتعلق في الصلح انه قال ولا تستعبد الحق الا بالامر الملائكة وتعلق
 من قبله او من قبله على امره امام الجماعة عند تعدد الامرين الى ان قال وقد امكن الشرح
 انفسه من جهة واستعمل في الظاهر من اربع ركعات الى ركعتين ومنه فترك من كلامه الاصحاح
 كانه جدي قد مر في الرسالة واما ما ناسا فلان من الادعي الاجتماع على اشتراط الامم
 او ناسيه صرح بما عتبره الوجوب الجبني على ما قيل ومنه صرح بذلك الشيخ في الخلاص فانه
 قال بعد ان اشتراط في الجملة اذن الامام او ناسيه وتعلق في ذلك للاجماع فان قيل ليس كذلك
 ويتم فمن معنى من كتب ان يجوز لغير الامام او ناسيه ان يجمعوا على العدة التي
 يتصل بهم ان يتصلوا بجمعة قلنا ذلك ما دون غير مرفوع خبر جدي ذلك يجري ان يذهب
 الامام من بعلينهم وفي كلام الشيخ في حرم الارقي الكروي واما مع غيبه كذا الزمان ففي
 الاحتياط قولون انهم اوجبوا على من قال بطلان الاجماع الجواز اذا امكن الاجتماع والخطيان
 ثم قال ويعلق بامر من احد هما ان الاذن حاصل من الاجمة المائتين وهو كالاذن من امام الوقت
 والثاني ان الاذن انما يقتصر مع امكانه مع عدم فسخه باعتباره وينبغي عموم الزمان
 مساكنا عن الحاضر قال والتعليلان حسان والاخذ على الثاني انهم كلامه ورسما
 وفي كلام المحقق رحمه الله ولو كان السلطان جالسا فسد عدلا استتب الاجتماع وانعقدت
 اجتهاد واما ناسا فلان الاجتماع لو لم فاما هو شغل الواحد والاجتماع فعل الواحد على تقدير
 تسليم ذلك فانه لا يزيد عن الخبر فاذا عارضت الاخبار للاجماع المتقول لا بد من الترخيص
 واحتمال الجمع عليها على حال الخصور للخصية يمكن لو خلى الاجتماع مما استرأه اليه وعدم انضاف
 فكل سماعا له من عتبة في هذه السبله ومعه فرحان الاخبار يمكن لصراحتها واما
 اذا ذكر من ذلك ما لا بد منه فروي محمد بن مسلم في الصحيح عن علي بن عبد الله قال ان الله عز وجل
 فرض في كل سنة ايام عسا وتلحين صلوة منها صلوة واجبة على المسلم ان يشهد بها الائمة
 المريضة والمملوك والساقي والموا والصبى وروي زرارة في الصحيح عن ابي جعفر انه قال
 لما فرض الله عز وجل على الناس من الجمعة الى الجمعة عسا وتلحين صلوة منها صلوة واحد
 من جنسها الذي عز وجل في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن سبعة الحديث وروي ابو بصير
 ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال من ترك الجمعة لم يجمع حقها البات
 طبع الله عليه وفي الصحيح عن زرارة قال سمعنا ابو عبد الله عليه السلام على صلوة الجمعة
 حتى ظننت اني يريد ان ياتي به فقلت له بعد واعليك فقال لا انا عتيق عندكم وغير ذلك

من الاخذ
 المعنى

من الاخذ المعنى ومن الاخبار كما ترى سلف في وجوب الجمعة عسا والجمعة عسا في وجوب
 على قيام ما يصلح للدلالة على وجوب القدر الاخر والا فالدلالة على القدر المذكور وحده لا يفيها
 ثبوت الايجاب ولا ينبغي عقابها على دوى الايجاب وما ينقل من الاجتماع على انفسا العتيق
 في زمن الصيغة قد سمعت الكلام على نظيره وبما في القول فيه واسع ايضا فحوى اشتراط
 جوا نفعها في حال الغيبة لوجود الغيبة كما تقول جماعة من المتأخرين على معنى انها
 واجبة غير اوجب اختيارها موقوفة على الدليل وكن دلائل فمحمدة زرارة من حيث قوله
 حشا على ذلك قد اجاب عن جدي قد مر في في حاله ووجه المسند على الامم على وجوب الجواب
 ان وجهه ان ارادة الامام عليه السلام منهم فعلها عسا لا يشترطها الخلق وانما كان تركه لذلك
 وقد توجه هنا كلام الامام عليه السلام الان الحاصل ما ذكرناه نرى في العلم في ذلك انهم
 الاجماع يستدلون بعلوم الامة الشريعة على وجوب الجمعة وشك في هذا من وجهين
 سمعت كلامه ايضا وغيره على ان الامة من خطاب المشافهة فمحمدة بالموجود من حال الخطاب كما
 هو مختار المحققين وتحت يد الساناهو بالاجماع ونحوه على ان الامة من غير اتم العلم
 بها غير دها فتسأل في ذلك واذا عرفت ان من هذا الموالد قد مر الاكفا في وجوب الجمعة
 بوجوه من يصلح للامانة فلا بد وان يكون من تمكن من الخطبة الا في بيان ما لا بد منه فيها الخطب
 لم اى للعدد ثم يعلقها جماعة للاجماع على اعتبار ذلك وبما في الاخبار وعرضها من الشروط
 ايضا مرجع الى الخطبة والجمعة لما استرأه اليه من الدليل ويستفاد من الاخبار انهم ولا ينبغي دلائل العاين
 على اعتبار كون كالمصلي هو الخطيب ولعل الوجه فيه ان ذلك هو المعروف من ظاهر الاخبار اذا مع
 الانسان فيها التلويح في حقه لم يزل مسلم بعد ذكر الخطبتين ثم ينزل فيصل بالباس دلائل واضحة
 ان لم يفت الحكم بغيرها وتخص الجمعة عن التلويح عروج وقتها بزيادة ظل الشئ من قبله ان يفي ليل
 من الزوال على المستحور من الاجماع بل ادعى في الصحيح انه منعه على الجمع وفي الدعوى لم يفت
 له على جرحه ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي دائما في هذا الوقت ولا دلائل فيه لان الوقت الذي
 كان يصلي فيه ينقص عن هذا القدر غالبا ولم يزل احد بالتوقف بذلك الناقص ثم قال والذي
 اسو لنا امتلا ووجهها امتلا دون الخطبة وهو اختيار ابن ادريس وجماعة الثقات الى حقتن
 المبدية وامانة البقاء انهم كلام قد مر وقد توجه على ما قاله اخيرا ما سئل ان سألوه عن ذلك
 الاخبار واعسا والموافقة للظاهر لا دليل عليه ثم انه لا مرد على الدليل من وان كان يفي بيان لوال
 اولاهم يتبدل في خروج الوقت لما استوينا اليه من التقيد في الاختصاص من من التلويح وذكر المعطوف
 واذا تحققت المشاركة على اول الوقت من العاين والملاحضات خلاف في اول وقت الجمعة الاكثر على
 ما قيل ان اول وقتها زوال الشمس بمعنى انه يجوز ان يخطب في الفجر الاول فاذا زالت الشمس على
 الجمعة او يخطب بعد الزوال كما سيجي اليه اشارة وينقل عن الشيخ في الخلاص انه قال ومن اعصابنا

بل

اجاز الغرض منه قبله الشمس قال واختاره علم الهدى رضي الله عنه وعلى بن ابي ادریس انه قال بعد
فعل ذلك واحل سبغاً سمع من الرضا عن الصادق في مقتنيات السيد مؤلفي المشهور
وعلى حاله فاستفاد من الاخبار الصحيحة خلافاً لما في رواية في الصحيحين قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول ان الامور امور عينية ولما روي في وقت وقته الصلوة مما فيه السعة
من اجل روي الامور العينية والامور العينية فان صلوة الجمعة من الامور العينية انما لها وقت
واحد حين نزول وروي ابن سنان في الصحيحين عن ابي عبد الله قال وقت الجمعة عند الزوال
وفي صحيحه اخر عنه عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الجمعة حين نزول الشمس قبل شروقها
ويطلب في الظل الاول فيقول حينئذ يا محمد قد زالت فاترك الصلوة وعذر ذلك الاجابة
وانت اذا ما لم يطلع لك سرفول الوالا قد سرف و الاخبار لا تقبل على اكثر من اثنين
وان كان قد نقل من بعض الاخبار التوقيت ساعة نزول الشمس كما تقدم في صحيح زرارة
وكما رواه ابن بابويه مرسل عن ابي جعفر عليه السلام انه قال وقت الجمعة ساعة نزول الشمس
الى ان يغيب ساعة وينقل عن ابي الصلاح القول بان معنى هذا الاذان والخطبة وركعتي
الجمعة تقرباً للجمعة ويلزم اذاً انها طهر وردت في المعبرين وانه انما المقطوعه فانه
فيها دليل على ما خبره الصلوة عن الزوال بعد قول جبريل عليه السلام ونداء
امام الصلوة ولو كان معيقاً لما حاز ذلك وفيه نوع ناسل وينقل عن ابن ادریس القول
باعتدالها باختلف وقت الظلم للتحقق البدلية واساندة النفاذ في وقت في
كلام السيد رحمه الله ولا يخفى ان مقتضى التوقيت في وقتها فينبغي التماسه في اول
الوقت والغدير في اليها وان كان ظاهر الحدود الى الصلوة الا ان المولد المجموع منها
وسمها الخطبة تقر به فيصعد الامام المنبر فان التفرع صريح فيه كما في ما بينه
ايضا وعدم اعتبار صحيح عبد الله بن ابي النضر في الخطبة في الظل الاول لعدم الاحتمال
كونه الاول امراً متافياً بخلاف المضاف اليه فيمكن ان يرد به اول الظل هو
الذي يحصل بعد الزوال بغير فعل وهو ان كان بعيداً لان في بعض الاخبار ما
يوحي القبول بحسب صحيح بن مسلم قال ان من اراد ان يركع الجمعة فقال اذان ولغامة يخرج
لا امام بعد الاذان فيصعد المنبر فيخطب ولا يصلي الناس ما دام الامام على المنبر
الحديث وقد يقال ان هذا لا ينافي في ذلك وفيه تقديرها فالجمل على التحبير واما
في كل تأييد هذه الرواية بظاهر الآية وفيها فيه هذا وظاهر الاحتمال احتجاب
المصعود الى المنبر كما في بيان من الوالا قد سرف و روي عنهم من المنبر في الخلاف
واجمال الوجوب وفي حسن محمد بن مسلم ما في سمعة ودلالة على الوجوب محتملة
واحل شهرة الاحتجاب انما ثبت بوجوب العمل عندهم عليه ويستعمل الناس بوجه

فيصل عليه لرويه

فيصل عليه لرويه السكوني عن الصادق ان كل واعظة قبله وافرعة عرويه جميع من علي
عليه السلام قال من الشكاذ اصعد الامام المنبر ان يسلم اذا استقبل الناس وينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
استحب السجود ووجه ظاهره ما في المتن من انه سجد في مكانه الا ان من تأمل ان قصد
التوقيت امرنا يدعي التحية وقوله قد سرف في مجلس مروي من عبد الله بن محبوب عن الصادق
عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج الى الجمعة فعد على المنبر حتى يفرغ المودنون فان
لكن الاخذ على هذه الرواية في الاستحباب ايضا فلا يخفى من شي ومن الرواية يفرغ من
المودنون وقد عرفت الحال وكل هذا محتمل لكن دليل فيه ما فيه فاذا فرغ من الاذان والخطبة
قام الامام واجام الناس في من المخرج به معتمداً على من ولو عدا القول عليه السلام في صحبه
عمر بن يزيد في مجلس البرد والعمامة والشوكا على قوس او عصي الحديث وانما يفعل هذا
استحباباً لان ما تقدم من القيام كذلك فيخطب ح واحدة ثم يجلس لجلسة القول على السلام في
صحبه عمر بن يزيد ولينفرد قعدة بين الخطبتين وربما دلت الاوامر في الرواية على الاستحباب
في المجلس كما لا يخفى لكن لم يذكره الوالا قد سرف وظاهر بعض عبارات الوجوب وقد يورد
بان الامر للوجوب الا ما خرج بالدليل من لبس العمامة والكتف فيبقى الباقي وفيه ان الامر
الشريع لا يخفى على الوجوب من تأمل وفي المتن وفيه في المجلس اشكال والظاهر من
عبارات الاصحاب والاحكام الوجوب انتهى ولا يخفى فيك الحال وفي محبة معلومين وجب
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يشك فيها وجب
العمامة في الشاهدين على ما تأمل منه بالوجوب اما في القواعد فعد في شرائط الخطبتين المجلس
بينهما لان النبي صلى الله عليه وسلم بعد جلسوا بينهما دائماً وفي جارة الشرايع ويجب الفصل
بين الخطبتين بجلسة خفيفة قال شيخنا قد سرف هذا هو المشهور بين الاصحاب وذكر السيد
من التامس وصحبه معونة بن وهب فيقول عن المعبر الاحتمال الاحتجاب لان فعل النبي صلى الله عليه وسلم
كما قيل ان يكون تكليفاً محتمل انه للاستراحة قال ابن سرف وهو ضعيف وفي ضعفه مطلقاً
تأمل غير خفي لما صرح به من ان الناس فيما لم يعلم وجهه غير واجب مع في الرواية نوع
دلالة مع ما قل مناه من صحبة عمر بن يزيد قيل ويجب في المجلس الطائفة والسكوت
ويدل على الباقي ظاهر صحيح معاوية وان احتمل عدم الكلام بالخطبة لا مطلقاً وينبغي ان تكون

المجلس بقدر قراءة قوله الواحد لحسنه محمد بن مسلم حيث قال بها تم تعبد الإمام علي
المعبر قد رايته أفلا هو الواحد الحديث ويعوم بعد ذلك في خطب أخرى معقل على نحو
عائدهم والمقدون في كلام أكثر الأصحاب وجوب استعمال كل من الخطبتين على حمد الله والصلوة
على النبي وآله عليه الصلاة والسلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة أو آية ثمانية العائدة في
الاستعانة بالنسبة إلى الله تعالى إلى الجميع إذا لا فائدة له بعد قوله أكثر الأصحاب ويؤيد قوله
وصحبه السور في الأولى أي الخطبة الأولى الأولى من الآية الثامنة العائدة ثم الذي هو
في المسئلة ما نقل من جماعة منهم الشيخ في المبسوط فإنه قال فيها قل ما يكون الخطبة أربعة
أصناف حمد الله والصلوة على النبي وآله والوعظ وقراءة سورة خفيفة من القرآن ونحوه عن
ابن جرير وابن أبي عمير وفي الخلاف قال رحمه الله أقل ما يكون الخطبة أربعة أصناف
حمد الله ونسبته عليه وتبلي على النبي صلى الله عليه وآله وتقراسيا من القرآن وقسط الناس
وفي الاختصاص أقل ما يجب عليه أربعة أشياء الحمد لله والصلوة على النبي وآله والوعظ وقراءة
سورة خفيفة من القرآن بين الخطبتين وقال المرتضى في المصباح حمد الله ونسبته
عليه وتشهد محمد بالرسالة ونوشح الخطبة بالقرآن ثم تنقش التامة بالحمد والاستعانة
والصلوة على النبي وآله والاعانة للمسلمين وينقل عن أبي الصلاح عدم وجوب القراءة في
شي من الخطبتين وينقل عن ظهير المعبر والتركيب العلامة دعوى الاتفاق على
وجوب الحمد والصلوة على النبي وآله والوعظ وتبلي أيضا في الخلاف في القراءة على
واحدة أم لا وإن السجود الوجوب على قدر درجته هو سورة خفيفة فيها أو في
الأولى خاصة أو بين الخطبتين كما نقل عن المرتضى وربما يرجع إلى المشهور أو
إتباعه العائدة كما هو ظاهر الخلاف أو في الأولى خاصة كما هو ظاهر المرتضى في
المصباح كما نقل الخلاف في وجوب الشهادة لمحمد بالرسالة في الأولى عن ظاهر
المصباح كما سعت أما وجوب الشهادة بالتوحيد فلم اقف على الظاهر ولا نقله
وقيل بوجوب الاستغفار للمؤمنين في التامة والدعاء لائمة المسلمين عن
ظاهر المرتضى كما علقه والذي في الأخبار التي رايهاها هو ما في رواية سماعة
بسنده الشيخ إلى الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زوجه عن جماعة قال

ابو عبد الله عليه السلام

ابو عبد الله عليه السلام ينبغي للإمام الذي يخطب بالناس يوم الجمعة مجلس عاتد في الشئ والصين
ويتردى بهر دعي بمسبحة أو عذ في وخطب وهو قائم بماء الله ويثني عليه ثم يوصي بقوى الله
ثم يقرأ سورة من القرآن قصيرة ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله
عليه وآله وعلى آله المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات فأذا فرغ من ذلك قام المودن فأقام
فصل بالناس وكعتين الحديث وروي الكليني عن محمد بن مسلم في الصحيح أن أبا جعفر عليه السلام
خطب خطبتين في الجمعة فقصت الأولى منها حمد الله والثناء بدين والصلوة على النبي وآله والوعظ
قال ثم أقرأ سورة من القرآن وأدع ربك وصل على النبي صلى الله عليه وآله وأدع للمؤمنين والمؤمنات
ثم تجلس وتقصت الثانية الحمد والثناء بدين والوعظ والصلوة على محمد وآله ثم يقول اللهم
صلي على محمد وآله المؤمنين وحيي رسول رب العالمين ثم يسي الأئمة حتى ينتهي إلى صاحبك ثم يقول اللهم
أقم الحقايم يا ربنا وامنعه بغيرنا قال ويكون آخر كلامه ان يقول ان الله يأمر بالعدل والإحسان
وأيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم يقول اللهم اجعلنا
من عتقك لرحمتك العتق الذي لا يزل فينا من يزل ولا يخفى ان استفاضة الركوب من مطلقه لا يخرج من
سبي لما كانت الخطبتان واجبتين على الاحتمال فربما كان قطع عليه السلام بيانا وفيه بحث
لان الواجب من الخطبة ودخول جميع ما ذكر في مضاهها موفيق نظر اما الشاهدان فقد
يدعي دخولها في معناها كما يقع عليه خطب أمير المؤمنين عليه السلام ولا يخفى من تأمل البياض أو نقل
سبحان قد حكيت وجوب السورة في الأولى من ظاهر الروايات دون التامة لا تنقأ ما يدل عليها
دايا وفي كلام بعض الأصحاب وجوب الترتيب بتقديم الحمد ثم الصلوة ثم الوعظ ثم القراءة فلو
خالفنا على الترتيب وهو سبيل الاحتياط وما ذكرناه يعلم الوجه في قول المؤلفين وتعين
السورة وكذا قوله وينبغي فبعد الشهادة بين جملتها بعد الحمد وبعدها الحمد فظهر المذكور
كما ذكره بعض الأصحاب في قوله جماعة ونعني من سجدوا لله سجدة الجوار وإن لم يكن يقطع الحمد لاطلاق
ما دل على صحة الخطبة وفيه ان اتباع المنقول في جميع محوذين مسلم سبيل السلامة وإن لم يكن في
جميع ما فيها مما خرج بالاجماع وينبغي أيضا صفة الوضوء بتبلي الله في الوعظ ويكون بعد
الصلوة كما سعت نقل من الترتيب وأن كانت الصلاة تنقضي بغيرها بل طهرها العطف على ما ليس
بمرد وقد بينا المراد وينبغي أيضا ان يصلي على النبي صلى الله عليه وآله عقب قراءة السورة في الأولى
ويصلي للمؤمنين وإن يصلي عليه وعلى الأئمة عليهم السلام وليس عليهم في الثانية بعد الوعظ ويدعو
للجنة بنعيم الفردج والنصر حيث لا يقيم ثم يدعو لنفسه والمؤمنين ويحمل آخر كلامه قول الله

بالعدل والاحسان الا انما يستفاد من محبة بن مسلم في الجملة وقد يستفاد من قوله قد استمر
لا يقرب جواز الجمعة وان اعتقادها مع ترك ما ذكره عليه وغيره بحيث وقد ما لم يرد الى زمان يعلم
للجواز بعد الامانة ثم ينزل الامام بعد تمام الخطبة ويقام للصلوة فيعطي الناس ركعتين وفي
ان يقرأ في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية سورة المنافقين لصحبه محمد بن مسلم قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام القراءة في الصلوة فيها شي مؤخر فقال لا الا في الجمعة فقرأ الجمعة والمنافقين
وجعل جزءا من الركعة الاستسحاب معصية لمعارضه محبة علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة غير سورة الجمعة متعمدا قال لا بأس بذلك ولا يخطئ عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله قال الجمعة بقول في صلاة الجمعة لا بأس بان يقرأ فيها بقول الجمعة والمنافقين
اذ كنت مستحيا ولا يعلو طلاق الروايات محمول على كون الجمعة في الاولى والمنافقين
في الثانية الا اني الان لم اذكر ما يقتضيه ولا يخفى دلالة المحبة محمد بن مسلم على ان قراءة السورة
مستحبة استحبابا موكدا حتى قيل بالوجوب والقبول السيد الرضوي رضي الله عنه اقتضاه
وربما يمكن ان يتغير الاستدلال لقوله بصحبه ابن مسلم وجعل صحبة علي بن يقطين على التقيد
في محبة بن سنان وهو قوله في اخرها اذ كنت مستحيا لا وفيه ان لا يطلان في محبة علي بن
يقطين بالبرج من حيث عدم التفرع من بيان الفرق الا ان يقال ان السؤال فيها عن وقوع
منه ذلك وليس عليه بأس وفيه ان لا يتم بتحقيق لو وجبت السورة فلا يتم في الثانية
فان قلت ما كذا الاستحباب من الجمع غير ظاهر بل غاية ما يستفاد الاستحباب قلت للناظر
بستفاد من حصة محمد بن مسلم حيث قال صحتها من تركها فلا صلوة له ويجب في الخطبتين
التطهارة والقيام مع العذرة واقفا عليها بعد الزوال ورفع العورت بحيث تمتع العذر لما
اقول فيدل عليه صحبة محمد بن سنان حيث قال فيها وانما جعلت الجمعة ركعتين من اجل
الخطبتين ففي صلاة حتى ينزل الامام والاتحاد لا معنى له فالمراد لما في الاحكام والشرائط
الاما وقع عليه الاجتماع معناه فالي الاحباط وما يقال ان الاحتياط ليس دليلا شرعا
وان الزام المكلف التطهارة بغير دليل انم فقهه او لا ان لا تقول يكون دليلا بل لم يتكف
وهذا انما ليس استدلالا للوجوب بالاحتياط وانما انه لا خلاف في شريطة التطهارة
والاحتياط لا يقتضي بيانها فيجرح اللهم الا ان يقال ان شرط الوجوب انم وعلى كل حال
لا ضرورة للاستدلال بالاحتياط واما الرواية والمعاملة لا يخفى من كلام ايضا لكن لا يبعد
منه الا ان على الاستدلال فتأمل وبما التناهي اعني القيام فقد استدل عليه بالاجماع
فعل النبي صلى الله عليه واله وقوله عليه السلام في محبة معصية بن سنان وعطبا لما اول من خطب وهو

جاءه عليه

جاءه معاوية وامسأله الناس من وجع كان في ركبته ثم قال الخطبة وهو قائم للهدى وقد تقدم واما الثالث
ففي الكلام في واما الرابع فاستدل عليه بان العرض لا يحصل بدونه والثاني في عدم تحقق الخروج عن الجملة
بدونه وفي الدعوى الامام واما العلم بالوجوب موجوده الا ان عدم استماع احد لا يخفى من مناه الخطبة
ولا يلحق بمكة الشارع لا يخفى فيجزم الكلام في اي جني الخطبة حيث استمع العدد ولا يخفى ما في من الا
ساعة وحكما بعد ما ذكره اما العبارة فلان التزم على العدد وانما يتبع مع الاتحاد اما لو تردد العدد وفيه
سماع الجميع فدل التحريم على الجميع او على غير معين بكل مكل على ظاهر العبارة عند التامل فيها حق التامل
واما الحكم بالذي روي من دليل هو قوله عليه السلام في محبة بن سنان في صلاة حتى ينزل الامام والتعريب
كان تقدم في الطهارة وقوله في محبة محمد بن مسلم اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي احد ان يسلم
حتى يخرج من خطبة ما اذا خرج بك ما بينه وبين ان يقام الصلوة ودلالة الرواية على حصول آخر ظاهر
وعلى التواضع من الخطبة لا ينبغي محمل وكما نرى في دلالة ايضا على الاول ما في الخطبة في تركه الكلام
او غيره فغنى عن التامل للجميع ولعل الرواية قد تيسر للاسليم فلهذا لا ينبغي في الكراهة لكن بمعية ما
ذكرناه في الاحتمال الثالث قد تقرب الاحتمال في الكراهة وتبين ان الرضوي رضي الله عنه ادعاه من الافعال
ما لا يخفى عليه في الصلوة وقد توجب الاستدلال بالامانة التي لا يجوز في صحبة بن سنان عند الان
يقال انه خلا خارج بالاجماع ولا يفرج عن السيد وفيه ما فيه وعلى هذا القول يستفاد من سماعه
قول السيد وهو معنى مع ذكره ما في مناه من المعاملة الاما خرج بالاجماع لا يخفى من اجل وعلى تقدير
تحريم الكلام او تركه الا حوط وجوب الاحتياط وهو الاستماع سواء كان للمصطفى مع ذلك شكها
ام لا ومن جمع بين تحريم الكلام لعدم الملازمة بينهما الا ان في القفوس الامانة الاستماع
مع ترك الكلام ودليل الوجوب المنقول هو انما الفائدة المطلوبة وفي كلام والاصل معارض لما
ذكر من دليل والاحتياط مطلوب ويستحب الجمعة والقراءة في الصلوة لدعوى الاجتماع على ذلك وصحبة
محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن صلاة الجمعة في السفرة فيصنعون كما
يصنعون في الظهر والجمعة لا يقرأ فيها بالقراءة وانما يجزأ اذا كانت خطبة ويدل على ان الرواية محمولة
على الاستحباب معناه فالي الاجماع محبة بن سنان جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن الرجل
يصل من الغوايق ما يجزئ بالقراءة هل عليه ان لا يجزئ قال لا بأس به وان شاء الله تعالى

كلمة

في الركعة الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد ما حتم في السجدة من الرواية الواردة في الرواية
وفي رواية اخرى قال صلى الله عليه وسلم انما ركعتي الصلوة في الركعة الاولى في الركعة الثانية
تقال جودا معهما انما ركعتي في الركعة الاولى يقال في الثانية وكان عندنا من الناس من قال ان
خلفا من قال يا محمد حرق في الاولى والاخرة قال قلت جعلت فداك قبل الركوع او بعد قال كل
القول قبل الركوع الا للجمعة فان الركعة الاولى القنوت فيها قبل الركوع والاخرة بعد الركوع
وبعضهم موثقة بسايد وفيها ما لا يثبت لما ذكره فليس به وما يدل على ان القنوت يوم الجمعة
في الركعة الاولى للجمعة معاوية بن جهم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في قنوت الجمعة
اذ كان اما ما قنيت في الركعة الاولى وان كان يصلي لم يقرأ قنوت في الركعة الثانية قبل الركوع
وصحبه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال القنوت يوم الجمعة في الركعة الاولى
وصحبه عمار بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان يوم الجمعة فليصل في جماعة
ان قال ويقت في الركعة الاولى قبل الركوع فهذا اجاب عنه العلامة رحمه الله في المشي
بما معناه انه لا يفرق في الاختلاف في الخبر او في فعل مسجود وذلك بحمل الاختلاف باختلاف
الاقوال والاحوال فتارة يبالغ في الاية عليه السلام في الامور الجاهل وتارة يقتصر على
ما يحصل من التسليم وقد يقال ايضا ان الامور الواردة في القنوت الواحد لا يدل على
في القنوت في الثانية لكن هذا كله لا يثبت الا بعد مراجعة ما ذكره في الرواية في القنوت
وفي القنوت بعد اورد القنوت في الركعتين على الوجه المتقدم قال يقر بطل الوجه خبرين
ذراة والنزاع استعمل واقترب ومضى عليه متابعي رحمهم الله حول القنوت في جميع الصلوات
في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع وما ذكره من رواية زرارة قال
ابن الله انه يصلح مستند للقول الاول لو كانت متصلة وقد يقال ان سنده الى حمزة صحيح
وقد ذكره بقوله بعد عن زرارة عن زرارة اللهم الا ان يقال ان هذا ليس كما ذكره في الشيعة
وفيما فيه تهم في رواية زرارة وعلى الامام فيها قنوتان في الركعة الاولى قبل وفي الثانية
بعد الا ان فيها ما يقتضي ان قنوت التختيم في الركعة الاولى ولا في الثانية وكشفت بعض
هذه المسئلة انتم ابلغوا في كلام الرواة قد مر ولما خرج الوقت قبل الاشارة بها على

المأموم

تتبع غيره

تتبع غيره والا فهو قد مر من لم يفته وجبت الاربع وفي الظاهر بل الوجه ليقين خروج
الوقت اذ كل شرط احتل يجب الظهور بدونه وفي حجة الحلبي فان فائتة المأمومة لم يكن لها ظهير
اربع العشر وحمل على خلاف في هذا الحكم ثم في العباد في سمي آخر وحول ظاهرها كون خروج الوقت
مع عدم الايمان بالجمعة بوجوب الاربع والاثان بها وجه الجمع مع انه قد تقدم منه اذ كان الجماعة
بادراك الامام ركعا فان كان الحكم في الجمعة كذلك اذ كان الجماعة لكن لا دلالة بحكم الوقت على
هذا بل من جهة الجماعة لو كان الخلل من جهة ما مع ان في ما حتم الحلبي المتقدم وقال اذا درست
الامام قبل الركوع الركعة الاخرة فقد درست فانما درست بعد ما ركع فمضى الظاهر ولا يخفى
والاعتماد على ما يخالف ما تقدم والحمل السابق على الكراهية في كل هذا الجواز اذ خصصت الجمعة
بما لا يشترط فيها غير ما يعلم من احكامها ومن هذا يعلم ان ما ذكره شيخنا قد مر
من الاستدلال على اذ كان الامام ركعا مستند لابقا الجمعة تدرك بادراك الركعة وادراكها
يتحقق بادراك الركوع ثم بين الاول وقال في الثاني بان يدل عليه روايات وذكر ما
قد سماه في بحث الجماعة من الروايات المتعارضة وادرجها ما اجاب عنها بالحمل على
الكراهية ولم يذكر حجة الحلبي او لا محل بحث لما عرفت من اختصاص الجمعة والحج
انه بعد ذلك قال نعم يمكن الاستدلال برواية الحلبي وذكرها في قال ولكن العمل على
وقد وضع الله الجمعة عن تسعة كما هو مشهور في صحيح زرارة وهم الصغير والكبير
والمجنون والمساقر والعبد والمراة والمريض والاعمى ومن كان على اليد من
فرضين اما الاول فانما في مع القنوت على ما نقل وان كان ممينا واما الثاني فاعطاه
له من يجوز عن السبي والحضور او يحصل له مشقة بحسب عاداته على ما قاله بعض
الاصحاب ودلالة الرواية على وجوب واحدة واما الثالث فمع النص اتفاقا واما
الرابع فكل ذلك كلف يخرج عن تكبير السفر والعاصي به وناوي اقامة العشرة
لعدم صدق السفر شيئا والاجماع عليه ذلك منقول وان كانت الاخبار مطلقة
اما الخالص في احد النماكين الاربعة ففيه اشكال من صدق المسافر عليه وحجة

بمنظار

والحضر الان يحاق على نفسه الغرض في حنة علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن
عليه السلام عن الغسل في الجمعة والاغتسل في الغرض قال سنة وليس بوجوبه وفي صحيح
عبد الله بن المغيرة عن الرضا عليه السلام قال سالت عن غسل الجمعة فقال واجب على
كل ذكر واني من عبد اوجر وعقوا اخبارا اخر والحمل على الاستحباب المؤكد ممكن وان
مكّن العمل على الوجوب الحقيقي لعدم صراحة المعارض في ازالة المستحب من
السنة بل ينادى على احتمال التنبؤ من السنة لاعتق القدران يتوقف على كون
الواجب حقيقة شرعية او عينية للامية عليهم السلام في المعنى المتعارف عند
الاصوليين واحتمال ازالة التنبؤ الذي هو المعنى اللغوي لا مانع منه
الا انه غير ظاهر القايدين في التعديل بوجوب الظهور لا تسليم العلم على ان
ما يقض منه الاجل لا يستلزم ما يقضه عند انقضائه ما هو مستحب
بغير اشكال فيبعد ازالة ما ثبت بالسنة فان حمل اللفظ على حقيقة ومجاز
مجازا عند بعض وربما يقال ان ما ثبت بالسنة من باب اطلاق المتواظي على
افراده ولا ضرورة مع احتمال تسليم ازالة كل من قسمية على حقيقة ولا
مانع منه ايضا لان التقيد اذا خرج منه بعض الدليل لا يلزم خروج
الجميع وفيه ان ذلك يتم فيما يعلم الخروج لا فيما هو محل الاستدلال فليتناكل
في هذا كله والاخبار الواردة على تاكل الغسل كثيرة وفي بعضها ان عليا عليه السلام
كان اذا اذن ان يخرج الرجل يقول والاهل انت اعجز من تاكل غسل يوم الجمعة
فانه لا يزال في طهر الى الجمعة الاخرى الثاني في وقته وهو من طلوع الفجر
الى الزوال بلا خلاف على ما نقل وفي حنة زرارة وسكن فراغك من
الغسل قبل الزوال فاذا زالت فقم عليك السكينة والوقار وقال
الغسل واجب يوم الجمعة وفي حنة زرارة والغسل قال لا قبلنا له
ايجزى اذا اغتسل بعد الفجر للجمعة قال نعم وعياق الوالد بن
سود كما ترى تقتضي قبلية الصلوة وهو منقول عن

الرواية

عنه رحمه الله في الخلاف في حنة جماعة من ائمة كل منعهن الملاق وفي نظر لان
المطلق يحمل على المقيد واذا قات الغسل في الوقت المذكور قبل سحر قضاء يوم
السبت وقيل لوفاته يوم الجمعة قبل الزوال قضاء بعده ولو فات يوم الجمعة كبت لم
يعمل فيه لاقضاء يوم السبت وفي موقفه عدا به من كبر عياض عبد الله عليه السلام
قال سالت عن رجل اقام الغسل يوم الجمعة فالتفت اليه ما بينه وبين الليل فان قاتا
اغسل يوم السبت وفي موقفه جماعة من عدا به عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يغسل
يوم الجمعة في اول النهار فلا يغتسله فان لم يجد فيغتسله يوم السبت ومقتضى الروايات
اعتبار ما ذكره القائلين بوجوب تعجيله وروى السبع بسند لا بأس به عن زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يغسل يوم الجمعة قال لا وطأه عدا عدم شرعية
الغسل الا ان كان معمكن بان يوادعهم الزوم وسبب اتم الغسل بعشر ركعات
على ما هو المشهور من الاصحاب وهي نوافل الظاهر من زيادة اركعة وقد تقدم ما قبله
فتمت في فصل المواقيت وللاصحاب خلاف في القدرة كيفية ترتيبها ولكن
الاخبار فردى السبع عن الحسن بن محمد عن يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح
قال سالت عن التطوع يوم الجمعة قال اذا اردت ان تطوع يوم الجمعة في شهر
صليت ست ركعات ارتفاع النهار وست ركعات قبل نصف النهار وست ركعات
اذا زالت الشمس قبل الجمعة وست ركعات بعد الجمعة وروى احمد بن محمد بن الحسن
نصر بن فطحي عن الرضا عليه السلام في رجل اقام من الروايتين اخذ السيد المرعشي
الى عقول وكحفي وجمع من الاصحاب وروى السبع عن احمد بن محمد بن الحسين
عن محمد بن حدة الاشعري عن الرضا عليه السلام قال سالت عن الصلوة يوم الجمعة كم
ركعة في قبل الزوال قال ست ركعات بكرة وست بعد ذلك اربع ركعات
وست بعد ذلك ركعة في ركعة وركعتان بعد الزوال فله عشر ركعات
وركعتان بعد العصر فله اثنان وعشرون ركعة قبله وعشرون ركعة
الشبح في حله من كنية المعتمد في المقنع وروى السبع الصحيح عن كنان بن بطال قال

فقلت لو صدق الله لما قل يوم كذا قال ست ركعات قبل رواه الشيخين
عندنا ما رواه في الاوّل بالجموع وفي الثاني بالثلاثين وبعد الغزاة ثمان ركعات
وفي صبيحة علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن النافلة التي تصلي يوم الجمعة
قبل الخطبة فذكرها او بعدها قال قبل الصلاة وروى الشيخ انه بطريق معتبر عن محمد بن
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النافلة يوم الجمعة قال ست ركعات وكونه في جوف الليل
قبل العصر قال وكان على كل من سرك وما زاد فهو خير قال في ذلك رجل ان جعل منها ست ركعات
في صدر النهار وست ركعات في نصف النهار ويصلي الظهر ويجعل معها ان يؤتم بصلاة العصر
والافضل قد علمنا على الروايات ما سعاد من وجه على بعض طرق الا ان كان في الروايات على قلبه
الصلاة او عليها مع الروايات فيكون في ذلك التمسك لم يجعلها أصلاً او صلى بعضهما أو على البعض
بعد العزلة فيصلي لم اقتل على دليل حديثي في ذلك وما قد رآه يقولنا او صلى على الوجه
من تعدد اوقام يصل بعضها كما يعرف بادي في ملاحظته فان قلت فكيف ان يكون دليلنا في
رواية سعيد الاخرج من حيث ان مقتضى اجواز الناحية اختياراً في عدم صلاحيتها فيهما
اولى قلت في ذلك انهما علمنا ذكرت نظراً واضحاً نعم وان كان غرضنا هو الدلالة على الاشارة
الى الجمع من الاخبار بان ما دل على كونهما بعد الوقت فيكون على ما دل في الوقت فيكون على ما دل
وكذلك بعضها اذا صلاهما ثم دخل الوقت فيجعل عليه ما دل على تأخير البعض لما بعد الصلاة
كأن الموصوف في الاخبار عما نصيب الله لا على فعلها الجمع بعد الوقت انما هو رواية سعيد في
مختصة بالسنة في تأخير اختيار الله الا ان توجه الاختصاص على الايراد لا يمنع من
الرياء بقوله وما زاد فهو خير فيه انه لا يعين العشرين الذي هو مطلوبه لا في ذات
ثم ما دل على تأخير البعض من الاخبار انما هو بالجملة في هذا الوجه وهو علمنا في
الفصل الثامن من فصول في بيان سبب الفرق بين وجهيها في مقتضى
لا يستلزم ان يذكر في العنوان لانه لا يلزم لبيان السبب بحسب مقتضى الرواية
عزيمة لا خصية هذا الاحكام بالحد اميرين وقد يتفق الاجتهاد وهو ليس بمعتبر
للمحكم وان لا يحل في تفسير الآية الكريمة ان مقتضى الرواية في الرواية الا ان لا

على علمه

عمل عليه عند الاحكام الذين رانها كلامهم الاول السبق ويعتبر فيه القصد الى المسافة
المعتبرة شرعاً وهي مقدرة بامر من الله تعالى في كل وقت في كل مكان وكل
اربع الاف ذراع كل ذراع طول اربع وعشرون اصبعاً وثلاثون مائة مائة مائة يوم هو
يوم الصوم كما يشعر به السباق لا يوم العمل واعتبر المحقق والعلامة رحمهما الله في
الابل السيرة العام لانهما غالب فيجعل عليه كإطلاق واعتبر حديثي في ذلك وقيل
الشهيد رحمه الله اعتد الى الوقت والمكان والسير ويدل على الامر من صبيحة الى ان
الى عبد الله عليه السلام قال سألته عن التقصير فقال في يومين او يباح يوم واحد على من
يقطن قال سألت ابا الحسن الاول عليه السلام عن الرجل يخرج في سفر وهو مسير يوم
قال يجب عليه التقصير اذا كان مسيراً يوم وان كان يدور في بلد ما ذكره الله تعالى في
مقتضيات القصد الى ثمانية فواضح او مسير يباح يوم قد يلحق ان في ذلك لان مسير
اليوم موجب للتقصير اما قصد يباح اليوم لا وجه له وجوبه ان مله قصد محض
قد تحقق فيه مسير يباح يوم بشرط الباق اذ قد بينا في فواضح نعم قد يقال
عن اعتبار القصد وبما يجب بانهم قد ذكرنا في الاستدلال على اعتبار هذا الشرط
ان المسافة انما تحقق واحد من اما قصدها ابتداءً واما قطعها اجمعاً والسا
غير مختار لهما فثبت الاول وهما رواه الشيخ عن صفوان قال سألت الرضا عليه السلام
عن رجل يخرج من بغداد يريد ان يلحق رجلاً على ارس من قبل فمارة فيسجد حتى يبلغ
النهر وان فقال لا يعصم ولا يفطر لانه يخرج من منزله وليس له على الله ثمانية
فراية الحديث ولعل اهتمام الاجماع المدعى على اعتبار القصد تحقق في كل وقت
ولم يعتبر الرواية في ذلك ما ذكره البعض من قصد اربعة فواضح ان اذا اراد الرجوع
ليوم لم يعد صلاحية ما يدل عليه لكن كان الاول بيان الاجتهاد الذي على الاربع
اجمالاً وهي معتبر عند ولعل تذكر التخصيص المذكور من حيث عدم وجه الجمع في الاستدلال
عليه وقول موافق لمذاهبنا من النسخ اليه وما ينبغي ان يقال عند هذا كله وانما الذي
والناسي ما فعله قد سعى في وجه ذكر التعمير المذكور في وجهي استدلال القصد بطريق الرجوع

على

او تزود في الذهب واليا بلم تقدر على ذلك في الذكر ولم اقل على ما يصدق ليدلنا نعم ذكرنا
 انه لم يزل قبل الرجوع والتودد قبل بعد بعضها فانه استدلال التعديل لعدم الاعادة في
 زيارته فيما رواه ابن بابويه انه سارا بايا صغر عليه السلام عن الرجل يخرج مع القوم في السفر
 يريدون فعل على الوقت وقد خرج من القوم على من يفسدوا وانفس بعضهم
 حاجته فلم يقضى له خروج ما يصح بالصلاة التي كانت صلاها ركعتين قال قلت صلواته
 ولا يعيد وروايت عن الرواية على بعض الحديث وقد استدلال بعض الافاضل
 باقتداره على العمل كان في حكم يان وفيه ما لا يخفى ولعل الحكم المطلق فيه وان لم يكن
 البعض او يقال اذا ثبت ان قصد المسافة شرط فاذا استغنى القصد بنية الرجوع او التردد
 استغنى الشرط فيرجع الى التمام وتعتبر الزخعة الجدران والاذان عند اكثر وكفى البعض
 باحدهما واختاره سمي قدس سره ونقل عن ابن ابي عمير انه قال لا اعتبار بخبرين على
 الاذان المتوسعة دون الجدران وعلى ما يرويه انه قال اذا خرجت من بيتك فقص
 الى ان تعود اليه وبعض الاخبار تدفعها في روى الصحيح عن محمد بن مسلم قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يريد السفر فيخرج متى يقصر قال اذا توارى من البيوت
 وفي الصحيح عن عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن التقصير فقال اذا كنت
 في الموضع الذي لا تسمع الاذان فقصه واذا قدمت من سفر كشكرك وقد قصد
 الوالد فقصه ومن يقول بقوله كلامه من الخبرين بالاخر حين يراها بعد نظر
 الى رجحان الجمع بالتخيير على الجمع بالجمع ولعل الوجهان موصوفان الا ان التلازم كانه
 مستبعد وذكر حديث قدس سره ان التقصير صورة الجدران لا شجرة ولا جنيان نظام
 الرواية الاولى اعتبار التوارى من البيوت بان لا يري منها الا عدم رؤيتها من قبلها من
 ويعتبر بغير علم ارادة المعصية بان لا يكون سفر متضمنا المعصية اية وان كان غايته
 معصية كواحد فيخلق الطريق او كانا نفسه كاذك القار من الرجف كما ذكره وان لم يكن
 دعوى قاطع الطريق نفس من كذا وكذا وهذا الحكم مجمع عليه من الاصحاب على ما نقل
 وبالله عليه من قبضه عار من موافق الى عمل الله عليه السلام فان سمعته تقول ان سافر وقصر

الا ان يكون رجلا سفره الى صيدا في محبته اليه او روي ان بعضا من عروا وطلوع
 وشعبا وسفارة لادن على روم سليمان وما اختلف عليه هذه الروايات ان السيد هو صاحب التمام
 قد ذكرنا اتصاله في حكمه الروضة وتقول فيها انه يمكن تعييد مطلقا بالمتعبد طم الخبر
 في السيد فاشير بان صيدا للهؤلاء من كثرة الاعتقاد على الموقوفين في الصلوات
 عسدي بن زراره وموثقة زراره فان في الاولي السوال اعراضا عن ارجاع السيد القيص
 يتم فالتمح لانه ليس بحسين حق وفي الثانية ما خرج في اللهولا لمقر في الاعتقاد على
 الموقوف تاما لشرنا السيد في الاصول وتعتبر ان لا يكون في مناسبات وصول الى البلد
 وهي دار اقامته على الدوام او بلده فيها منزلا يستوطنه بان يقيم فيه سنة اتم
 السبعين ثم يخرج من روم عن الى الحكي عليه السلام قال سالت عن الرجل يفرق في ضيعة قال
 لا بأس ما لم ينو مقامه في ايام الا ان يكون له فيها منزلا يستوطنه فقدت ما الاستيطان
 فقال ان يكون له فيها منزلا يقيم فيه سنة اتم فاذا كان كذلك ثم قدامتي جعلها وقد
 ينطق من عبارة الوالد فكذلك في التكرار ان البلد المذكور او الارض المذكورة في التكرار
 بعض الاخبار مع الاستيطان فتعني عنها الثانية لان السنة الاثني عشر اتم
 مع المكمل التمام فاقامة الدوام بطريق اولي وجوب ان ينقصه بالطلب الاول مع عدم
 اعتبار المكمل كخرج به العلامة ومن تأخر عنه فيما فعل من انه لم يبق ان يكون
 انما ذا البلد اقامته واعتبار اقامته السنة الاثني عشر هذا في المكمل ثم اتم
 واستمر طم محل كنه لان الاستدلال في ما ذكر في العلامة وعلمه من اللغات
 هو ان المسافر بالوصول الى البلد الذي قد اشارنا انها يخرج عن كونه مسافرا واعتبار
 صدق المسافر في التقصير لا بد منه فح فلا حاجة الى الاقامة سنة اتم في حال جهاه كني
 لا اعتبار الاقامة نظرا الى اذ الاقامة اذا كانت تعييد مع المكمل مع عدم بطريق اولي
 مع انه ذكر الدليل الذي شرنا اليه من عدم صدق المسافر في ما ذكر من غير انه هذا ويمكن
 ان يقال ان دلالة المخرجة الرواية على كونه مملوكا محل بحث والمهور من الصلوات
 الالتفات خصوصا الى السنة الاثني عشر وظاهر البعض هو ان الرواية على ما ظهرك

[illegible]

ومثل هذا في غيره

وتحمل العدم لما تضمنته محكم رواية محمد بن سلم المتضمنة لان من قرئت عليه التفسير
عليه الصلاة والسلام في رواية جريدة قوله وقت الصلوة بعض في السفر مع بقا الوقت والراجل
بعد يوم كذا كذا في الرواية فلهذا يعمم ما دل على وجوب التفسير في السفر وهو السفر
الرجاء فان قلت لما في رواية محمد بن سلم الى ان قال قلت قد دخل على وقت الصلوة وانما اهل
الربح في السفر فلا يصلح حتى اخرج فقال صلى وقصر فان لم تفعل فقد جازعت رسول الله
وعلى الثاني من هذه الرواية وهو قوله قد دخل على وقت الصلوة وانما في السفر فلا يصلح
حتى يدخل على صلى وانما الصلوة ويرى مكان الطاهر من قوله في آخر الرواية
فان لم تفعل في العود الى مجموع الامر من ليعتبر من اول هذه الرواية على وجه
قال انما انما بعد ما عن الرجل يدخل في سفر وقد دخل وقت الصلوة ولم يصل ارباعا ولا
الرواية اخرج القائل فيمنعها بوجهين لا تمام على ما نقل قد حمل الرواية فحمل
الوجهين قبل الاخر والاربع قبل الخروج وفيه بعد وقبل بالتحريم ولعل وجهه
الاخبار كثر حتى ان تلك التعليل كما علمت مبنى على ما اشترطه والاحتمال موجود
في العود الى محضها ومعه كل الترخيم وربما يوردها ما رواه الشيخ في الصحيح من منعه
قال سمعنا ناعيدا سئل ان كان في سفر قد دخل عليه وقت الصلوة قبل ان
يدخل اهل بيته حتى يدخل اهل بيته فانما قصر وانما انما في الاقامه اهل بيته
فانما ان يقال على بعد من عود المخالف للرواية الامر ان يكون ذلك باعتقاد الختم
فليسا مل ومثل القول بالتفصيل بوجوب الاقامه مع السعة والتقصير مع الضيق
عز ابن بابويه والشيخ ذكره في كتابه من حاشي الخوارزمي استدلالهم بروايتهم
اربعها قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول في الرجل يقيم في سفر في وقت الصلوة
قال ان كان لا يخاف الفتنة وان كان يخاف فخرج الوقت فليقم ولو قصر
هذه الرواية ببعض صور الدعوى كانه في بيته بالكل عند السجادة بالانفسه فليقم
شكنا قدس في العدم قبل الاخر على ما يظهر في الرواية المسافر الاقامة في السفر

حلافا
لما سئل

بشعر

حلافا لما قيل على السراقة في اعتبار رتبة الطعام في بلد الله ولعل الوالد قدس
لوعبر به بلده كان اولى لعدم التوق عند الاصل على ما قيل من البلد والقرب والبادية
فان من نوى الاقامة عشة ايام ام وبدا على بلد في ايات كذا في رواية عن ابي جعفر عليه السلام
قال قلت له رأيت من قدم بلده الى بيته في ان يكون مقصرا ومتى ينبغي له ان يقيم فقال
اذا دخلت ارضا فاقمت ان يكون بمقام عشة ايام فقام الصلوة كذا مرة وقد امين
واختلفت الاصل في انه هل يعتبر في بيته الاقامة عدم قصد الخروج في انما بها الى محل
التي قصر لم لا وان الذي لفهم من النص اعتبار ذلك في سعة في البيان وفي كلام جدي قدس
قصر به انه وقاية من مخرج منه وما يوجد في بعض الفتوى من ان الخروج الى الخارج كذا
مع العود الى موضع الاقامة يوما وليست لا يوثق في بيته الاقامة وان لم يبق في مكانه لا يثبت
ولم ينف عليه سند الى احد من المعتمد من الذين اعتبروا في جميعهم بما مر اخرجني
لو كان ذلك في بيته من اول الاقامة حيث صاحبت هذه البيعة في اقامة العشر
لم يعتبر في بيته الاقامة وكان ما قيل على القصر لعدم الجزم باقامة العشر المتواليه
فان الخروج الى ما يوجد من حفا يقطعها وينتبه في ايديها بها يقطعها انتهى كلامه وكذا
ولا يخفى على من ما ذكره من حكم الخروج في حال البيعة وخرج لما قد سماه واما الخروج
بعد بيعة الاقامة فالتفصيل فيه مشهور واختلف في مذكوره وقد كتب فيه في الروايات
فكذلك على هذا القابل لا يخرج من اضطراب الاصل في العلم بفتوى من كلامه
بيته الخروج في ايام الله من قوله حتى لو كان في بيته وكلامه انما لا يثبت في الايام
ذكر الرجوع في اليوم في الليلة وكان الاول في قوله حتى لو كان وعلى هذا ما قد قلنا
هذا في كلامه من منقول كلامه في حاشي الخوارزمي انما ذكره حاشي الخوارزمي من كلامه
حسن على الاطلاق محل تأمل هذا وقد مر في حاشي الخوارزمي ان المعتمد في العشر قامة وهو
واضح اما الملقق من يومى الدخول والخروج فالأحوط عدم اعتباره في العشر بل في يومه
وان تردد في العدم على الاقامة والسفر قصر الى ليس يومه كما يستفاد من حاشي الخوارزمي
قال في ما كان لم يذكر ما تقدم يوما او اكثر فليست بثلث يومه كما لم يسم ويحيى مع قوله بوجه حيث

صوم يومه في بلد

قال فيه وان اردت دون العشر فقص ما يسرك ومن لم يقرأ اتم الشرف فاقم الصلوة والحكم
 مع النص فم قد حصل النعوت من الشرف والصلوة في اللطال وكان الواجب ان يحل
 الشرف على العبد ومن وقصير احد يجزى من بيننا للاخر والا من شئ والاحتياط مطلق
 ولو لم يقرأ الاقل من المعلن منه ثم بدله اما بالعزم على السجود وقد قدق الا ان يكون
 صلى على القائم ولو واحد حصل للاجتماع المتصور وصحبه الى ولا الاحتياط فاقم قلت
 لا يجزى بعد ذلك ان كنت في موضع حيث دخلت المدينة ان اقيم بها عشر ايام فاقم الصلوة
 ثم بدلي بعد ان اقيم بها فاقم الى اتم ايام اقيم فقال ان كنت دخلت المدينة وصليت
 بها صلوة فربما واحدة تمام فليس كمن تفكر الى ان يخرج منها وان كنت حين
 دخلتها عاريتك المعام فلم يصلي فيها صلوة فربما واحدة تمام حتى يدرك ان لا
 تقيم فانت في تلك الحال انما يجزى ان شئت فان لم تقم شئ او اتم وان لم تقم
 فقص ما يسرك ومن لم يقرأ من الصلوة وهذا الحديث لا يجرى في حال
 في قول الى ان يخرج وقد وصحنا عدمه بحال فيه فحصلت الروضة في ارادة وقوله
 ومنه يعلم ان استدلاله بما قد كان به من دون تعرض الاجامه لمقتضى عدمه في
 في قوله لا يجرى من خلل ولعل الاجماع جابر للوهن وفي المسئلة فروع ليس هذا محلها
 اما الحاق الصوم فقد ذكرناه مفصلا في مكانه وادخلنا المسائل في محلها
 فصل في جمع غنائم واحد الوجهين السابقين لم يعد له الا ان يقرأ الصلوة عليه
 وقد قد مناه لغيره في الاستدلال على انه لا يقصد فليجمع ثم ونقل في الذكرى
 عننا في الاستعداد انه يعيد مع بقا الوقت بقولنا عار وان لم يقرأ
 حلف من المروني الدال على الاعاد ويجمع بينهما والذي يقتضيه الاستعداد ان يقرأ
 ان الشيخ لم يجعلها يذكره فيه من هذا بل يجمع بين الاخبار كما يجمع بين
 بعض الغنايم **السادس** من اسباب اعم من كونه من عدد او اقل من اجمع وكيفية
 القسمة او قصر جماعة وفردان عند كل اصحاب وقيل لا يقصر الا في السجود
 صليت جماعة اذ فردان حصل انها تقصر في الحرف شروها بجملة اما لو صليت فردان فانت

بشر

من كونهما

ويستفاد من العمومات والاطلاقات كالاته الشرف ما يدل على الاول وقد وجد بعض
 الاخبار ما قد مناه اليه اشارة لكن العامل في العمل والصلوة بخوف كمنه مخصوص
 فاني رعاية الاختصاص ان تذكره مناه ورعاية الاحتياط لئلا يسهل عدم الضرورة
 الى ذكرها فاني ذكرها هنا في كل حال محقق علمنا ما فيه كفاية **الفصل**
التاسع من قصور الصلاة في منافات الصلوة صحة وكالاته يستعمله ان بعض
 ما ذكره الاصل بل يبعد الصلوة نوع فقص قد جعل الافة مناه في الصلوة فقط لا دلالة
 على عدمه على نقصان الصلوة كالاته وعلى ان حال كل حال واجب فيه ما علم العلم
 الاصل فلا يلزم الايمان بها على الوجه المأمور بشرط كان ما اخبر به كالوضوء او غيرها
 كالتقراء والفرق بينه وبين شرط ان شرط ما خرج عن الماهية وتوقف عليه
 والجزء بالثبوت من الماهية او كفاية وهي ترتيب الاجزاء على الوجه المأمور به وبطلان الحق
 بالعلمانية وفيما قبل ويرى ما يدخل في الكيفية المتأخر في الجملة كما اشار الى احتمال ان يكون
 الروضة لغايدوه وكذا يربط الصلوة لو فعل ما يجب تركه كالصلاة الكبر في اعم عن الصلوة
 وان كان قد يتناول مثل الكلام الا ان قوله وان كان جاهلا لا ينعى لان الكلام لا يربط
 الا مع العمد ويرى ما وقع قوله **الاشهر** والاحقات فانه لا يستلزم الاية الا ان تعم
 في فعل ما يجب تركه ويحتمل التناول والكلام ونحوه بل لا بد من اخرجه ونحوه ان قوله
 وان كان وصلى لغيره فعل ما يجب تركه من شروط الصلوة ونحوها وكيفيةها ولكن
 يقع عليه فتبطل العطف ان تركه فحصل الكلام ان فعل ما يجب تركه سقط الصلوة
 وان كان جاهلا لا ينعى محقق المأمور به فتبقى ثبوت العمد في اللزوم في توجع ان جاهلا في
 من تأمل الله الا ان يراد بما جاهل الحكم لاجاهل الاصل من حيث ان جاهل الحكم
 اذا حصل العلم بالانه مكلف في اجابة عن السعي في معرفة ما كلف به فاقم الصلوة
 العمد ويرى ما يشك في ان هذا الجنب في جاهل الاصل لعل بان مكلفه انما يقبل
 العلم الا ان تعرف من العلم بالاصل التكليف من العلم بتكليف خاص كوجوب التواضع في
 الصلوة مثلا دون العلم بان الاطلاق بها مبطل وكذا ما يعرف بلاحقة الاخبار والرواية

بشر

واستحالة الجمع لا يخلو
 كل سطر من فقرات
 الصالحات لا تخلو
 من فقرات

في بعض مسائل الفقه مثلاً وحيث لم يبين الاختلاف بها بسطر واحد كما هو في بعض المسائل
ومنها ما تقدم في السؤال ان المسألة ان كانت قوت عليه آية التخصيص الى آخره
فانما هذا اذا كان بالحكم لا ريب في بطلان صلاته وان كان بالاصل فليكن في مجال
وما ذكره البعض فانهم تعصروا التخصيص لا من حيث لان غاية ما يلزم الا ان عمل ترك
التعميم وليس الكلام فيه ولعل الاولى في توجيه البطلان مع جهة بطلانها بالآيات
بالمأمور به فيبقى تحت المأمور به الا ما خرج بالادلة لكن هذا لا يستلزم الا وجوب
الايمان بالفعل في الوقت واما القضا فلا لانه لما وجد في بعض المقام فانه
حري به وادعى في هذا فاعلم ان الاتفاق منقول عن استنباط الكبر والاختلاف
وقد كل منها في غير محله فان تجاهل فيهما معذور ولعل لو اتى بما يدل على صحة صلوة
كان الاولى وان كان بما ذكره لتخصيص كراهية الا انه ليس بضرر ويدل على كراهية الاختلاف
صحيح زرارة المتقدم في وجوب الكبر والاختلاف حيث قال فيه وان فعل ذلك لم ينجس
لكبر فيما لم ينجس الاختلاف فيه فكلمة ناسيا او شاهيا او لا يدري فلا شيء عليه ولعل
الايمان بما تضمنته الرواية من الناسي الساهي مع تجاهل كان اولى ولا يخفى تناول
الرواية لما اذ ذكر ذلك في محله وعدمه بقية وهو انه ربما ينظر ان فعل ما يجب تركه
ينافي الكبر في موضع الاختلاف وتكلمه في الاستثناء وقد كلفه الله وجوابه انه
وان لم يكن بالنظر الى ان بعض كبريات الا ان العموم مضاف الى كراهية تقدم في قول
ان التكليف ربما تنافي ونجس الاختلاف فقد يمكن توج الاستثناء اليها ولو كان ظاهر
وان امكن ادخال كبر الاختلاف في التكليف بل الظاهر ذكره في مثله اي مثل جعل
لكبر الاختلاف جعل كراهية الثوب والبدن سواء كان تجاهل الاصل
وقيل ان جعل الحكم عام في صلاته ان اردت يكون عاملا وجوب الاعادة عليه او في
مع الاختلاف في الاعادة لعدم حصول الاستثناء ولم يحرم الا ان يستقيم من الاختلاف والاداء
في عدم الاعادة في تجاهل ما يتناول وان اردت وجوب الاعادة والقضا فدعوه واضح
لان العصيان في وقت الدليل لم يثبت بل ظاهر بعض الاخبار فيمنعه ان اردت في تخلف

يجب

العقابة

العقابة على فعل الصلوة بالنجاسة في كل ان تكليف الغافل مع نعم قد يوجه تكليفه
فيما يتقصصه ويحاقه عليه واحتمال كون الخطأ على لزوم الصلوة في الظاهر عما
تقتضيه السؤال عن الحكم لو لم يفعل فيكون السؤال واجبا فيما يتركه فيه انما
ما يلزم الا ان يترك السؤال اللهم الا ان يقال ان العباد لا تتم الا بالسؤال ويدونه
لا يكون انما بالمأمور به مع العلم وفيه ما فيه واما الاخبار في تجاهل فيختلف
ومبنيها اختلفت الاقوال فالمشهور عدم الاعادة على تجاهل مطلقا وهو مختار بالاد
فقد بينت في المتن في المسئلة بالوقت فيجوز الاعادة وخروج فلا يجب ولا يخلو
عدم الاعادة ما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار عن فضالة عن ابن عبد الله بن الحسن بن محمد
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصل في ثوبه عنده من السنان او سنور او كلب
او عبيد صلوة قال ان كان لم يعلم فلا يعيد وفي رواية اخرى في الدم يكون في الوقت
ان لم يكن من الدم حتى يصل فلا يعيد الصلوة دلالة آية وفي رواية اخرى في النجاسة
اي ابعيد به عن رجل صلى في ثوب رجل اياها ثم ان صاحب الثوب اخبره انه
لا يصل فيه قال لا يعيد شيئا من صلوة نوع دلالة وقد اتفق في هذا الكلام
ان صلوة المستعجل انما تكون مع الاذن والاختيار وانما يعلم غير مجزول ومن
حيث انه اخبر انه لا يصل فيه ولم يبين الوجه ويحذر ان يكون لعذر لا يضر بغيره
لا مع من دلالة ما في بعض الاخبار المعتمدة دلالة على اعادة تجاهل مطلقا كصحيح وهو حديث
عن ابي عبد الله عليه السلام في نجاسة الثوب ولا يعل بها صاحبه فيصلي فيه ثم جاء بعد العبد
لم يكن علم وقد جعل الشيخ ومن تابعه هذا الخبر على العموم مع جهل حال الطهارة والاختيار
السابقة على جهل سابقا وحال الصلوة وعمل من فضل الوقت وخافه ولعل القول في الاختيار
اقرب من القول في الاخبار واداءها لها من حق النية السامية في كمال الحيثية وفي معنى قوله
عن ابي عبد الله انه اذا نسي ما في قبله او بعد ما تدخل في الصلوة فذكر اعادة الصلوة وان نسي
فكرت في ثوبه فلم يصبر لم يصب في ثوبه بعد فلا اعادة عليه وذكر في السور لا اله الا الله
ما قلناه امامنا ذكره في الحديث بعد ذلك في الرواية بنحو قوله لا اعادة على من اجهل

هذا
ما لا يصلح
في كماله

ويعبر عن ذلك بقوله تعالى ولا تعبدوا الشمس والقمر بل تعبدوا الله الذي خلقهن
 انك لو كنت عاقلًا لكانت لك عينان في كل جانب فلو انك كانت عاقلًا لكانت
 في الرواية على الاحتياط بل الرواية الثانية وما كان وجه الاعادة فيها حصول العمل بالجملة
 مع قصور جاريه في العمل وقوله في الرواية السابقة وان انت نظرت وان امكن ان يكون العمل
 من باب مفهوم الخطاب الا ان الشرط ما خرج من الغالب فلم يتم الاستدراك في هذا
 وعلى بعده الادلة على مطلقه عند التأمل ومثل جاهل بخاتمة الثوب وادب
 جاهل بخاتمة موضع السجود لما تقدم من عدم توجه اليه لجاهل وان كان في ذلك
 كما عدم فماسبها ان ياسب الخاتمة بعد في الوقت خاصة ولا قضاء عليه في حاله
 وهذا احد الاقوال في قبل بعد مطلقا لا يغير في عدم استكمال الموضع للوقت كما هو
 استعمل المحقق عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الدم يكون في الثوب ان كان اقل من درهم
 فلا يبعد الصلوة وان كان اكثر من درهم وكان راء فلم يفسد حتى يصل في صلوة
 دلت الرواية على الاعادة مطلقا وكون ما بعد الوقت لا يسمى اعادة اصطلاحا لا يخرج
 بالروايات اما احتياط كون الرواية كافية في الاعادة وان لم يعلم الحكم ليكون ناسيا فلا
 وجه له ولما هو زياره قال قلت لابي جعفر عليه السلام اصاب ثوبي دم رافق وغيره
 او شئ مني فعملت اثره الى ان اصابته الما فاصبت وقد حضرت الصلوة ونسيت
 ان ينوي شيئا وصليت ثم اذكرت بعد ذلك فالا بعد الصلوة ونسيت ولا يصح
 ان يحقور عن ان يعدل اسم قال قلت فارجو ان يكون ثوبي نقط الدم لا يعلم ثم يعلم
 فتنسي ان يغسله فيصلح ثم يذكر بعد ما صلى بعد صلوة قال يغسله ولا بعد صلوة
 الا ان يكون مقدار الدرهم حبة فاقبله وتعيد الصلوة ومثله روى محمد بن ابي نجر
 بعدم وجوب الاعادة مطلقا لرفع النسيان بمعنى زحاح كتابه ولما رواه الشيخ في العروة
 عن العلوي وهو ابن رزين عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما يصيب ثوبي نسيان فتنسي
 ان يغسله فيصلح فيه ثم يذكر ان لم يكن غسله البعد الصلوة قال لا بعد قد مضت الصلوة
 وكنت له قال المحقق المعبر بعد ايراد هذه الرواية وخبره ان هذا هو الوجه في الاعادة لظهورها في

صلوة شربة

صلوة شربة او ما ينسقط الغرض به او يورد كقولنا لا نغفر لاني لظن ان النسيان انما هو
 وكان مراده بالحق غير المحط عليه والا فالرواية على ان ثوب من العود عليه ما ذكره بعض من ان
 هذه الرواية حسنة لا تقاوم الصحيح بخلاف ما ذكره المحقق رحمه الله من قول الشيخ عليه السلام
 لان الخل لا يشرط الصلوة موجب لعدم اليقين في المأمور به فيسقط المكلف تحت العذر غاية
 الامران العضا متوقف على موجب وجعل في ذلك عذر في الوقت يمكن وقوله وكنت في الغرض
 النعم مضاعفا الى ان العمل بهذا الخبر في طرح لذلك الجواب مع كثرتها فكان الجمع على اعتبار الاول
 قد صرح لم نوع وجاهة والمكان العمل على الاحتياط لا يمنعنا الكلام في الرجوع الى ما ذكره
 في هذا التفصيل ما رواه النسيان في الصحيح عن علي بن ابي رافع قال كتب ابي الحسن عليه السلام
 في ظلم الليل فانه اصاب ثوبه نقطة من البول وقد تقدم الحديث الى ان قالوا فاحذر
 قد تحط ما ما توهمت ما اصاب يترك فليس بشئ الا ما يحسن فان تحقق ذلك كنت حقيقا
 ان تعيد الصلوة التي كنت صليتها من ذلك الرضوخ بعينه ما كان منهن في وقتها وما فات
 وقتها فلا اعادة عليك من قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلوة الا ما كان في وقت
 واذا كان نجسا او صلح في موضع فوطئ اعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاستدل ان
 الثوب خلاف النجس ورجع ردت الرواية بحجالة الكاتب وقطع طريقه والى ان يكون
 رد حادثة لم مع صراحتها في ان علي بن ابي رافع قال اجاب خطم الله انما حاله يكون خطم
 ليس عابدا الى الامام علي بن ابي طالب ولا تخفى دفعه نعم في محله لم وقد تقدم من ذلك
 ولا بعد ان يكون قوله لان الثوب خلاف نجس يريد ان ياسب الثوب البعيدة
 النجاسة فكيف ويرجع منها فليس عدم الاعادة لعدم مستند الخبر ومطابقا لمقتضى
 الاصل والعمومات وعلى ان تضمن الامر بالاعادة على الاحتياط ولو في كلامه فليكن
 من قوله ومطابقا لمقتضى الاصل نظر لان الاصل ان الرجل اذا رأى الزينة في حماره فاستغسل
 المحتاج الى ما يخرج عنه وان اراد غفر فليس يلزمه وكذا العمومات وقد بسطنا الكلام
 في ذلك مما كتبه على المذاهب فليحضر من اراده وسقط الصلوة بعد ما يبطل الشهادتين
 وان كان سهواً وما نقل عن الرضا عليه السلام انها لا تطهر ويدين على ما مضى من سائر الاعادة

ممنوع

في بعض الروايات
 ان النسيان
 لا يوجب الاعادة
 الا في النجاسة
 او في الزينة
 او في ما يوجب
 الغسل

وسئل المحدث العرف بن المتيم وغيره فاجاب النبا في الختم اذا سقط احده ووجد المحدث
 في جرة واختاره الشيخ في النهاية والوسط وقوله في المختار وحجة القائلين بسقوط النسخ
 شرط وقوع زواله من المشرع وبيان الاجماع وانما على بطلان الصلوة بالنقل الكثير والظاهر
 وبطلانها في كل موضع حيث حال فيها لا ينقطع الصلوة الا بالبول والريح والصفوت
 واما اذا اصاب الماء على ما يخرج من جيب القميص او كان ملطحا بالعدس وكان في هذا الصلوة
 جازا لا يلزم قالوا بان وجه الرواية في قول القاص وان رد حاشيتها فليس من وجوبها
 ان الذي رد على ما سبق من الصلوة لا ما مضى كما تسعوه والظاهر ان كسف يحصى مع خلافه وان
 لو لم يندفعها عن كسفه لم يكن لا يخفى واما استدلاله على ذلك ان الصلوة والبيعة في الاضمار
 في كسفه ما عدا ما ورد به الشيخ والمنقول الايمان بها على النظم المعنى والوجه المحصول
 الامثال يردونه ولا يخفى رد هذا بعد ورود النص الصحيح فانما لم يمتلئ من ان هذا وجه
 للقول بالنسبة للمايه والرواية صحيحة الفضيل من اشار قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان الصلوة
 فاجدته في بطنه او ارا او مرانا قال العرف لم توضحا وانما هي ما مضى صلواتكم ما لم تسقط
 بالكلام متعديا وان كانت ناسيا فلا شيء عليكم فهو غير من كل في الصلوة ناسيا فكتبت
 فاذ قلت في حديثه عن القبلة قال نعم وان قلبه جوف عن القبلة وسئل عن المني ان لو قال الرجل
 الا لله والغفر يا قضا للظهار لما امره بالانصراف والوضوء واجيب عنه بان المني ليس له ان
 حديثه والانه غير مستحب ان اجاعا والامر بالوضوء محمول على الاحتياط لا على التبعيد
 شيئا فقلت نعم لان النجس عن قضا احاجه بالانصراف من اجاب والحمد لله رب العالمين
 نعم الظهار والبناء على ما مضى في الصلوة العظم خذوا من ما مضى من اجاب النسخة عن جعفر
 ثم استشهد بقوله واما ان قال على البناء ما مضى من اجاب النسخة عن جعفر
 وفي السعي في المني في ردائه وجمعه من اجاب النسخة عن جعفر
 في الصلوة وهو سعي يحصل كونه ثم حدثت احاديث في الما قال في ردائه وتوضا في سعيه
 في صلوة وهو سعي في ردائه ثم حدثت احاديث في الما قال في ردائه وتوضا في سعيه

سبحان الله

لا اله الا الله

لا اله الا الله قال في ردائه وتوضا في سعيه في صلوة وهو سعي في ردائه
 السابغ على جلدنا والواضح في حديثك قال في المختار ان الاصل في الاخبار بطلانها من ان جلدك
 ما ذكره فاعلم ان اطلع من بعض الاصول على ما يقتضي ما ذكره ويكون قوله السعي محمول
 استباحته فانما في المختار بعد نقل كلام السعي وما قاله من ان الاجماع على ان
 عدل بطلان الصلوة فيخرج من اطلاق الرواية ويتعين جملتها على صورة العبد لان الاجماع
 لا تصاد به الرواية ولا يابسون العبد بها على الوجه الذي ذكره السحان فانها رواية شريفة
 وربما استفاد من هذا الكلام عدم الخلاف في الطهارة للمايه بالنسبة الى التخصيص
 بالسهمول في المختار ونفهم ذلك من المختار ومن السعي في النهاية على ما نقل الان كلام
 مستصفا قدس في نقل الاقوال في سعيه الى هذا ان كلام المختار حكاه وهو يقتضي
 قلناه وفي الرواية الواردة في الميم كلام حكاه الوالد في المسع من اراده وقت عليه
 اذا عرفت هذا فاعلم ان ما ذكره النسخة من قوله وان كان سهوا ظاهرا قال
 انه مطلق في جميع الظهارات مايه وترابيه وهو في المايه يمكن التوجه بان
 الرواية التي هي المستند لا يمكن جملتها على السهمول بل هي صريحة في العود على قدر
 الانصراف على الحدث والاجماع اذا خصى على ان العود لا يوجب التمسك بالرواية
 او عليها على وجه واحد ولعلك تقول ان الاجماع مع خلاف السيد فيمكن ان يكون بان دفع
 التعارض بوجوب ملية الاخبار الدالة على بطلان حديثه فافهم على ان
 صحيح بطلان حديثه في جعفر عليه السلام في الرجل يحدث بعد ان يرفع راسه عن الصلاة
 وقبل ان يشهد قال ينصرف وتوضا فان شارب المسكر وان شارب في بيته
 وان شارب شارب في بيته ثم يسلم لاله على غير وجهيهما انهما النسيان
 بخلاف اب بقاء الا ان في هذه الرواية نوع كلام لو عود بعض الاخبار في اخذها من
 ببعض الاحكام الخاصة فليعلم ان ما التمسك به فافهم ان الرواية قد حكاه
 الوارد فيها لا في من شي والحق حقيقة فتدبر بعد ان سأل في المسألة لا من غير شي
 وهو انما يظن ان في العبارة ذكر الرواية في ذكر الاختلاف في الرواية بطلانها

سبحان الله

ممکن

لا يلزم التكرار وجوابه انه يغسل بعد الاجمال واعتقال كون ما منه للخلال قبل الصلوة
الا انه يستغنى عنه بعبارة واحدة نعم قوله وبها اي الطهارة كذلك يخرج عن التكرار
الا ينكض وفي بطلانها بعد التكرار وهو وضع اليدين على الشمال لغير فقه خلافاً للمذهب
عنه اقول لا ادعى السمع والمريض فيه الاجماع البطلان واحتجوا على الاحتياط وان
افعال الصلوة متلقاه من الشارع ولا شرع وهذا بطلان فقولنا يخرج عن الصلوة
وصحبه محمد مسلم عن اصحابها السلام قال قلت الرجل يصنع يد في الصلوة
على اليسرى قال ذاك التكرار فلا يفعل ومنه حرز عن الصادق ع حيث قال
فيما لا التكرار عما يصنع ذاك التكرار والظاهر التحريم للنهي من غير ابطال لان النهي عن
نفس العبادة ولا عن جزئها وما ذكره من ان افعال الصلوة متلقاه من الشارع
وقد اجاب عنه المعتبر بان حق كمال يقتضيه وضع اليدين على الشمال يقتضيه
تحريم فصار ينكض وصحبه ايضاً وعدم شرعية لا يدرك على تحريم ولا عن تأمل
لان الذي جعفه في التحريم وحله على اكل اربعة مجازات ان الواحد قدس سره في
الاصول بان النهي الشرعي ليس جعفه في التحريم فكلامه هنا مخالف لاصوله وما
ذكره من انه فعل كثير دفع ظاهر والاحتياط الاصل لا يلزم الاوامر المطلقة
بالصلوة الدالة على عدم المنع والاجماع على كل وجود المخالف وقد دفع هذا
بان معلوم السبب لا يصح بحال الاجماع نعم هو منقول بحر الواحد الذي ينبغي في
البال وذكرته في الاصول انه يجوز الواحد فيمكن الاعتماد عليه لو استعمله فانه شرط
الخبر اماماً ذكره في الذكرى لرد كلام المعتبر من ان الاجماع المنقول بحر الواحد محتمل
عند جماعة فقهاء لان الجملة لا دخل لها بعد جمع المحصول بل ينبغي بيان وجه الرد عند
كما هو شأن المناقشة لان المحقق والاعلام غير معلوم لنا ومراراً ان الاجماع
الذي هو محتمل ما لم يردوا العصور فيه والمنقول بحر الواحد لا يحصل ما علم يحتاج
اجبور عنه الى ان لا ندعي ثبوت الاجماع حتى يحصل العلم بالثبوت للمصنف بل ان هذا
نفيه بل يبي على ما يظهر من كلام المحقق لكان قوله لا يصح بالخبر فليتام على هذا كلامه ان يمكن

على ما في المتن من قوله
فكأنه على خلاف ذلك
والله اعلم بالصواب

ان قال ان كسفا الصلوة وما دخل فيها عدم التكفير لان هيئة العمل كسبه له فاذا ورد
الشيء عن التكفير علم انه خارج عن التكفير فاذا قيل فعله فقل اقلها كسبه وما قد تقدم
ان الالفاظ بها تعصم المطلقان وهذا انه يسلط النظر في تمامية وعجزه فيكون
القبيل بان افعالا الصلوة متلفاه من ان يقع في جواب ما بعد خبره بل ان الالفاظ
المتماثل ما قلناه ولا يخفى ان قوله في الالفاظ في الرواية ذكر التكفير نوع دلالة على اشتراك
التكفير بهذا التكفير ولا يكون وضع التمثيل على السمع محققا على العمل كما قد كان
الاختصاص بوضع الكفر على الكفر لانه المتعارف وينقل عن ابن جبريد وان
الصلوة جعلت كسبا فعمله مكروه وها هو ينقطع ما بعد الكلام لا مطلقا بل على ما يشترط في الالفاظ
ولا دعاء لم ينفذ الكلام بالكره كما قد قيل من ان الكلام من الالفاظ المتماثل من الالفاظ
فجعل الالفاظ قابله والشر ما رواه محمد بن ابي جعفر عليه السلام قال وان تكلم فليكون
وما رواه يحيى بن الحسن قال فيه فان لم يقدح حتى تعرف بوجهه او سلك قد فعله صلوة
ودلالة هاتين الروايتين وان كانت سادس بعد وعجزه الا ان الناس خارج بالاجماع وعلى
هذا فمقتضى ما قد تقدم ولا يذهب عن كسبه التكفير من لسانه لسانا لا يسمع به في الكلام
الصلوة بالكلام لسانا كانت الحق بالالفاظ والجماع فلهذا وما ذكر على الناس اسم صحيح غير المتكفر
الحاج الا في سجود السهو لئلا يسهو وفي الحاق ما اهل الناس افعال وهو قوله في قوله
المشهور اذا عرفت هذا فاعلم ان الاحكام قاطعة على ما نقل عدم خلاصه الصلوة بالكره
والواحد غير المتكفر حقيق لانه لا يسمى كلاما له ولا فاعا والمشرقة في التفسير اهل اللغات
الكلام ما تركب من حروف وصرفه اسم الرضي صلى الله عليه وسلم في قوله في بعض انه جلس
يتكلم سواء كان على حرف واحد او اكثر لان الالفاظ اسم الجمع اذا تحققت اصل الالفاظ
جمعها المتكبر من حروف كالمعروف والادوية وفي المتن الكلام جنس يقع على العليل
والكثير والكلام جمع كلمة واقفا ما يركب منه الكلام فان لان سيبويه قسم الكلام الى اسم ودخل حروف
ودخل فيه مثل اب واخ وكل وقدر وعي ولو قال لا افسد صلوة لانه عرفان لام والعر
انهم وادخل هذا الكلام نظرا لان سيبويه اصطلاحه بخبر وقد مر جوابا ان المراد بالافسار الاجزاء

هذا الكتاب من كتب

ان دعائے
میں سے

مبتدئ

الم

2

حضرت

أصوم

نظم

الحقبة التي كسبه لكل فرد وفيه لم يثبت بل الاولى دفعه بالرواية التي اوردتها
 مصور جازم عن ابي عبد الله اذ قال سالت عن رجل صلى ركعة ثم زاد سجدة فقال لا
 تعاد صلوات من سجدة ويعيدها من ركعة وفي هذه الرواية احتمال عود السجدة الى الركعة
 الا ان الاعتبار بجميع الجواب لا خصوص السؤال وهذه الرواية في الفقه وفيها لا
 يعيد صلواته ولا يخفى انه يقتضي تخصيص ولا ادرى وجه توقفه على ذلك من لا يعلم
 من جهة صحة اسمعيل بن جابر على طهر بقتية وبدوا الصبي يريد كلامه ان لا يعيد عليه السلام
 بالماوراء كما قد مرنا اليه الا انه مرار اوله في رواية عاده الصلوات بترك سجدة واحدة
 من الاولتين لما رواه عن احمد بن محمد بن ابيهم قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل صلى ركعتين
 ثم ذكر في الثانية وهو ركعته ثم ذكر سجدة في الاولى قال ان ابوك صلى عليه السلام يقول اذا
 ترك السجدة في الركعة الاولى فلم يترك واحدة او اثنتين استقبلت حتى يتم ركعتان
 واذا كان في الثالثة والرابعة فترك سجدة بعد ان يكون قد حفظت الركعة اعاد
 السجود وهذه الرواية صحيحة السند وعلما شيئا على ذلك وذكرنا ما فيه من حاشية
 الوضوء والاسم وحاشية على رواية اسمعيل وما يوافقها من قول الاخيرين وعمل حال
 لا يخفى هذا حال المعارض لاطلاقنا في التحقيق الا انكم بعدم البطلان مطلقا بعد
 ورود رواية اخرى في نصرجنا بل اوردنا في السرف في قوله ابو الدرداء في حديثه والمهم هو العمل
 فتأمل في بطلان الصلوة بزيادة الركعة مطلقا اي عمدا او سهوا في الركعة الرابعة انما جلتها
 عقلا والتشديد في التوبة اما الحكم الاول فلا خلاف فيه انما نقله بوجه ان غير ايت
 بهية المأمور به مع زيادة الاركان وبوجه ذلك ما رواه الشيخ في غير رواية وبوجه
 انما عني عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استيقن انه لا في صلواته المكتوبة لم يتركها
 واستقبل صلواته استقبالا او اما الحكم الثاني فهو مذموم جماعة من الاصحاب وبشكل عن
 السج في المكتوبة فانه قد ورد في صلواته اعاد ومن اصحابنا من قال ان كانت
 الصلوة رابعة وحسب الواجب مقدار التشديد لا عاده عليه في الاول وهو الصحيح لان هذا
 قوله في قوله ان الذكر في التشديد ليس هو اصله انما في الغالبية عقلا والله اعلم بالصواب

من جهة صحة اسمعيل بن جابر على طهر بقتية وبدوا الصبي يريد كلامه ان لا يعيد عليه السلام

المعتمد والمفهوم

المعتمد والاعتماد في الحق على ما نقل واستدل عليه في المعتمد بان شيئا من التشديد غير بطل
 فاذا جلس في التشديد فقد حصل من الغرض الزيادة وما رواه الشيخ في الصحيح عن
 زياره عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل صلى ركعتين فقال ان كان في الركعة الاولى قد كثر التشديد
 قد تمت صلواته وعمره كذا لم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل صلى ركعة استيقن بعد ما صلى
 الطلعة صلى ركعتين فقال كذا استيقن قلت علم قال لا كان علم ان كان جليسا او انما هو نائم
 الطلعة نائمة واخرى من سجدة على هذا الاستدلال ان يكون الفصل بالجلس في التشديد
 عدم وقوع الزيادة في ثلث الصلوات وبان رواية الظاهر ان الزيادة في التشديد
 التشديد لشيء من هذا الاطلاق ونذكر تحقيقه في موضع آخر من التشديد وبذلك
 صرح الشيخ في الاستيعار والسند في الاثر في حسن هذا العمل وان يكون في الصلاة
 دلالة على نيب التسليم فليس وما يورد ما ذكره حاشية على ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 عبد الله بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل صلى ركعتين المكتوبة فذكر
 فيها قال اذا ذكر وهو قاع في الثالثة فليجلس كذا وفي الصحيحين عثمان بن مالك قال سالت ابا جعفر
 عن رجل صلى ركعتين في التشديد كذا ولا يخفى ان هذا الحديث لا يقتضي التشديد على من يتقدم
 عدم العلم بالحق في بطلان على ظاهر كلام الاصحاب وقد روي عن ابي جعفر عليه السلام
 عن العلاء بن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل صلى الطلعة في التشديد فقال ان كان
 لا يذكر في التشديد الا بوجه ان لم يجلس في الركعة الاولى ركعتين من التشديد في الصلاة
 حاشية وكذا في ركعتين من سجدة ويصحبها الى ايتية فتكون ما قبله ولو نقص ركعة من التشديد
 عبد الله بطلان جازما في رواية الا ان يستدل من قبله بل علم ما في الصلوة عمدا او سهوا على ما
 يظنون انما يدين عمار بن ابي نوبة انما لا يلزم عدم الاعادة واحتمال اختصاصه بطلان التشديد
 بالقول لا الاستدلال دون الفعل ككثير من النسخ في خصوص الصلوة بعد ما ينفذ في التشديد
 القول بعد اقامته قال فيه بعد ان ذكر الاخبار والادلة على اضافتها لبعضها البعض في التشديد
 في هذه الاخبار وان يحملها على انه اذا انصرف وزهد وجاز من غير ان يستدل من قبله جازم
 الباعث ما مضى في الاخبار الاولى نحو انما اذا استدل من قبله في الاخبار الاولى لم يجد فيها ما يصح

[illegible]

التجديدية

کعبه

وہم

۷۴

1762

في نظم حتى فتكسر كذا ولا يخفى من شيء ولا من سبل حج الضرر والواجب وقد ذكر الاصحاب ما افردوا
بما كتبه هؤلاء والعامة من فيها بينه وبينه وكتب رد السلام بالمثل ولا يعرف خلافه
مسروعة السلام على الصلوة قبل بل مستحب وليس مكروه للاصلح اما وجوب الرد فذليله
عموم الآية العرفية وكونه بالمثل استبعاد من الآية ايضاً وهو صحيح بعض الاصحاب على ما في المتن
فان دخلت على من يصوم عليك وهو في الصلوة فعلت السلام عليك فقال السلام عليك فقلت
كيف أصبحت فسكت فلما انصرف قلت ايذا السلام وهو في الصلوة قال نعم مثلاً فقلت وفي قوله
عمار السابلي انه سأل باسدياً عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل من المسلمين
وانت في الصلوة فوجد عليه قميصاً من فضة فارتفع صوتك في صوته فمضت فوجدت
تد عليه قميصاً لم اجد فيه من الاصحاح من جواب ان الرد واجب على القول بالانها عليه ورد
سبحان المصطفى من راجعاً عنه ما باحوا في الغاية لتعجيل الوجوب لا الرد وقد قطع بعض الاصحاب
علماً قبل وجوب الرد في الصلوة بالمثل من سبل ولم يستعملوها قدس من جواز الرد بالان
لعموم الآية وفي موثقة سماعة عن ابي عبد الله قال لا تسلم على من سلك عليك وهو في الصلوة قال
يؤد بقوله سلام عليك ولا يقول عليك السلام وهو الرد بوجاهة من عليه اما في الصلوة
ففيه احتمالان ورجح شيخنا قدس في العدم لعدم مثقال الامر **الفصل العاشر**
من مضى الى اربعة في حكم السهو والسك والسهو لغة برفع منه انه يعني النسيان وفي اصطلاح الفقهاء
هو زوال المعنى عن الذم والسهو لغة برفع منه انه يعني النسيان وفي اصطلاح الفقهاء
فانه زوال المعنى عن الذم والسهو لغة برفع منه انه يعني النسيان وفي اصطلاح الفقهاء
عفا واستغفار بالمرحمة والشك تساوي طرفاً في السبب الواجب في الكلام من غير وجه وهو على
السهو على الشك عند اهل الشرع وادعوت هذا القول من سبل من واجب في صلوة وكان محله
بأنه لا شيء ويحقق المحل لا يبين ما يدل على حكم التجاوز من الاحكام على الصحيح من سبل
لو يعقود عزمي عدل به الله قال في السبب الا في بعض النسخ ولا يخفى من سبل من واجب في صلوة وكان محله
وعرفا في الثانية على سبل وان لم يذكر حتى يرفع فليكن اكثر وقد تقدم وعرف في دلالته انما هو
المحل دخولي في ذكره فليكن على المشهد ما دام لم يرفع وهذا لا يطرأ في غيره فانه سبب في الذكر في كل

تصحيح



غفر

من السجود واذا ذكره بعد القيام بخا ورع لم يخله كاقدر مستغاد من اطلاق بعض الاجناب
 وكلام الاصحاب فيه صريح واستلزم العود الى الركوع زيادة ذكره في الركوع لان الركوع
 اما الاستقلال بنسبته الى التكبير حتى يقرأ فيمكن دفعه وان كان في يده النظم لم يدخله ولا
 في اطلاق العبارة يمكن الاضمار وعلى كل حال في النسخة في المحل والتجاوز لا يستغاد
 عليه بل يرجع الى المادلة الشرعية والوالد قد ذكر في القبح لم يخله فعله فكلامه اوله
 بقاؤه عليه في مع النجاء وفي السجود عن القيام من اصله بان يقرأ على السجود
 بعضه حتى يقرأ في الصلوة او السجود عن النية كلاً او بعضاً على كلام الاحكام المتأخرين
 وعن قصد ما تقدم من الوالد فكذلك لا حتى يكبر تكبيرة الاعوام او السجود عن التكبير ما يقع
 النسيء حتى يموت المتأخر منها وينتقل على تقدم بيانها والسجود عن الركوع من اصله وهو
 الاتحاد في الصلاة او السجود الواحد على قول لا في الركوع حتى يسجد حيث يصح سجدة على الارض
 كما هو ظاهر العبارة والسجود من السجود عند الذكر والافتتاح منقول عنه الفرق على القولين
 والاحاديثين كما ياتي في المسئلة الواحدة على قول تقدم سائر حتى يكبر كما هو ظاهر النص وقد
 تقدم وما ياتي من ان السجدة مطلوبة اما الاول فلان القيام للنية شرط في الصلوة ان كانت
 شرطا وجب ان كانت صورا وبما يقال ان التكبير كان وقوعه في حال عدم القيام ثم البطلان منه
 وان وقع في حال القيام لم يرد المقارنة وجوابه ان البطلان لا مانع من تعدد سببه وعلى كل
 وجه الحكم لا يخلل لزوم القيام في النية باني وجه كاذب وما الثاني في وجهه واما الثالث فلامتناب
 المقارنة بالسجود حكمها وفي معنى بعض الاخبار ان من سجد التكبير حتى قرأ بعد التكبير فقد
 يتوجه منه ان قولنا سجدة بالقرآن وليس بشيء نعم اعتبار المقارنة موقوف للربط والشهرار
 صالحة ليجزها ما لم يكن اجزاء والاستغادة من الاصناف في ما ذكره وجه اعتبار الوالد فيكون
 على ما ذكرنا فيصير ما لم يذكره في المربع فعلى ظاهر العبارة كما تقدمت اليه الاشياء يقتضي
 البطلان بمجرد الوضع من دون كونه بعد الوضوء في السجدة الثانية اي في الوضوء في البطلان
 ان العود الى الركوع مع حذف السجدة وان امكن الا انه موقوف على الدليل والافق عليه
 الصلوة كافي في عدم الاتيان بالما من به على وجه قد يقال ان منصور من حازم الدليل على

بعضهم

انه لا تعداد
 الصلوة

انه لا تعداد الصلوة من سجدة تقتضي صلوة عاد الى الركوع لان السجدة زيادة فيها
 وعبارة الركوع زيادة في سجدة وفيه تامل لان دخول مثل هذه السجدة في زيادة الصلوة
 غير واضح كما يعرف بملاحظ النص من انما يقال ان الاعتناء بالنية على اطلاق الصلوة بنسبته
 الركوع حتى يسجد في سجدة واحدة ثم السجدة من تكبيرة واحدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 ما أتيت من الرجل يعني ان يكبر حتى يسجد ويقوم على السجدة وسجد في سجدة واحدة
 او لا فلان السائل انما سأل عن هذه العبارة وغيرها يستدل على البطلان بما استدلنا
 والنص لا ينافيه في وجهه في قوله لا يصح ما قد يقتضي التخصيص حيث قال فيها اذا انقضت السجدة
 انه تركت تكبيرة الصلوة وقد سجدة سجدة وتكرر الركوع استنادا للصالحين وهما مع الكلام
 في استدلاله بطلان الدلالة لا يخفى وفي معنى بعض النسخ ان القسم حيث سأل باعديتين
 رجل يعني كبر من صلوة حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يكبر قال يقوم فيركع ويسجد يسجد في
 السجود لا انه ما لم يكن فيها سجدة يسجد على الاستدلال في رواية الصدوق عن محمد بن ابي
 الصديق عن حماد بن عمار عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 انه لم يكبر فاما مستيقن الا من سجدة واحدة في ركعتين فليكن وليصل ركعة وسجدة في ركعتين
 وعرض هذه الرواية قول منقول في عدم التفات الوالد في الصلاة الامرية واما ان كان
 فالوجه فيه انه لو عاد الاول زاد ركعا ولو لم يات به نقص كما هو بوجه ما تقدمت
 الاتيان بالما مودع مع ظاهر قوله عليه السلام لا تعداد الصلوة الا من في الطهور والوقت والقيام
 والركوع والقول المصغر على وجهه ما من من ترك السجدة من ركعة او ركعتين او اقلها
 وان كانت من الركعتين يعني على الركوع في الاول وسجد السجدة من لم يعف عنه دليله
 واستدل العلامة في الجمع ما تقدمت في ذلك من ان السجدة بين سورتين للركوع
 في جميع الاحكام وقد ثبت جواز التفتيح فيه عن سب واما السجدة الواحدة فيها كلام
 وسبب انما سأل ما يبدو وفي السجود مرة واحدة او بعضها يرجع مالم يصل الى جدار الركعة
 ببقية الركوع لاطلاق الامر بالقرآن وسماحها وقد ينظر في بعض المحل اذا لم يصل الى الجدار
 المالك الا ان الحكم كان لا خلاف فيما اذا لم ينقل عن ما رويته ورواه سماعه قاله الشيخين

انكم ترون في
 السجدة الواحدة
 انما هي على
 واحدة على
 وان كان لم

والشجرة

باخبار الادلة فيها الاعيان مسجودا مشهورا وكما قلنا السجود المنسب على القول
 الاول وقد تقدم القول فيه وما يدل على قضا السجود وادعى عليه عدم جلاله
 والمشهور وجوب قضا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ انبها واستدل عليه في ما تقدم
 ذكرناه في كتابنا القديم وكما سجدنا السجود مع سجود المقتضي على المشهور ونقل عن
 بابويه والمفيد القول باحتمال تشهد السجود عن كثرة هذا المقتضي وعلى تقدير ثبوت
 قضا التشهد لصحة من لم يطأ سجودا مع بعض اخباره في رواية يمكن ان يستفاد ما قلناه
 من صحة الاحتياط لاداءه على ما سجد السجود كسجودها في السجود ولعل الرواية
 قد حكيت اطلع على دليل لم تقع عليه وقد ذكره في الروضة في غير موضع من كتابه
 من ارادها وقف عليها وحكما ان المصلحة من تكليفها فيكون مصلحا واحتمال
 في الحكم الكلام في الصلوة يمكن ان يكون من اركان الرواية الا انه بعد هذا اذ كان الكلام هاهنا من
 في الصلوة اما بما ذكره الراوي والراوي في قوله وسلم وبذلك على الحكم المذكور في غير موضع من كتابه
 ما بعد الصلاة من الرجل تكليفها في الصلوة بقوله فمواضعكم فانتم صلاتكم في سجودكم
 وقد روي في بعض اخبارنا قد نقلنا ان يعارض هذا وهو صحيح في رواية اخرى في قوله صلى الله عليه وسلم
 في الركعتين وسلك فقالتم ما تقي من صلوة تكلم اول تكلم ولا شيء عليه في سجودك في الركعتين
 في رجل صلى ركعتين المكتوبة فلم يركع في الثانية فقام في الصلوة وتكلم في الركعة الاولى
 فقالتم ما تقي من صلوة ولا شيء عليه واجبت عن هاتين الروايتين المحمل على ان لا شيء من سجود
 وان كانا لوقفي على الساجدة والاسم ومن ظن الغرض بعد انظر الى عدم القائلين وان كانا محملين
 الاختلاف لو قيل به رجاء وجهه وعلى كل حال المشهور في الاجماع سجود تكلم الكلام ومنه التسليم في
 غير محله بل نقل الاساق في كلامه رحمه الله عليه في كتابه في سجود التكلم في الركعة الاولى
 في كتابه في سجود التكلم في الركعة الاولى في كتابه في سجود التكلم في الركعة الاولى
 هذه الروايات من حيث احتمال كون الكلام ما تكلم به في السلام الا ان الاتفاق قد سهل تحصيله وما
 تضمنه صحيح محمد مسلم قد تقدم احتمال الاحتياط في هذا فلهذا جعل التسليم بوجوب سجود السجود
 بالاتفاق المصنوع في ما قلناه من الكلام وقد استبعد اختلاف الحكم في الرواية الواحدة بالوجوب
 والاحتياط فيتمسك بها في الرواية فليست اتم من ضمان ان لا شيء من سجود الركعة والحسن

سجود التكلم في الركعة الاولى
 سجود التكلم في الركعة الاولى
 سجود التكلم في الركعة الاولى
 سجود التكلم في الركعة الاولى
 سجود التكلم في الركعة الاولى

سوا كان بعد سجود من سجود ركوع والسجود على طاهر العبادات ولكن حتى يخرج
 بعضي الحسنة في الجمل وما ذهب اليه العلامة رحمه الله من البطلان في الصورة النورية للركوع
 محذور من الكمال المعبر الزيادة والهدوء المعبر عن تقديس مدفعي ما نقل عن المحققين في الفتاوى
 انه فائدة تجوز الزيادة لا ينبغي ما هو ثابت بالاصل اذ الاصل عدم الزيادة ولا تجوز الزيادة
 لولا انما في جميع صورته وسجود الوالد في سجود الاب لا يشارة اما اذا وقع السجود قبل الركوع
 قبل القراءة والاشياء ما بعدهما رسل بقية مداركها بين الثلاث والاربع على ما ذكره في الاحكام
 في سجود سجدة واحدة على هذا الحكم لحيث قد لا يسجد من غير ان يسجد في الركعة الاولى
 لا تدرى انما صليت ثم غشا فاسجد سجدة في السجود بعد سجدة ثم سلم بعد سجدة في سجدة
 تجلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا لم تنل سجدة فاصلي ثم ام تقصصت ام زدت فقتل وقلم
 والسجود سجدة من غير ركوع وقراءة تشهد في سجدة واحدة او ركعتين فقتل عليه من سجدة الركعة
 الاولى في سجدة من غير ركوع وقراءة تشهد في سجدة واحدة او ركعتين فقتل عليه من سجدة الركعة
 لتجدي لوالدتك في سجدة بقوله ومن لم اراد في صلواته ونقص فلا يضمن الشك في احتمال
 الرواية كونها مجموع ما ذكره فلا يرد على كل واحد من وجهي السجود وقراءة
 التحويلات ان محمل المذكور يقتضي بطلان الصلوة لما ساق في انشا من ان من لم يذكر سجدة في الصلوة
 الا ان يقال ان هذا لا يستلزم ذلك وفيه ما فيه ولعل الرواية قد يكون احمد على انه المراد من الركعة
 كل واحد من الركعتين والحدوث في الغنيل من سائر الوجوه من اعتبارها عن ابي عبد الله عليه السلام
 حفظ سجود وانه عليه السلام سجودا السجود في سجدة من لم يذكر في صلوة ام لا وقيل
 الكلام في هذه الرواية من جهة المعنى بان يقال ان المراد بها ان من ارادها والتجسس لا يسجد عليه
 لو علم حصول الركعة ولم يعلم احد ما عليه السجود وعلى هذا فتصير وجه آخر لسجود السجود
 مع عدم القول بوجوده لكل زيادة في سجدة احتمال ان يكون ذلك لاداء سجدة الركعة الاولى من
 الركعة بعد استغادة من حيث قوله من حفظ سجود وانه كما لا يخفى في غير موضع جعل سجدة على
 المجموع وجعل لكل المعنى ان من سجد من الركعة والتجسس لم نقل الزيادة بالتجسس في التجسس
 بالاربع في الركعة في ما ساق في ان من لم يذكر سجدة في سجدة فقتل عليه من سجدة الركعة الاولى

يدرس

من رايته كلفه وقد تيمم الولد قد كلفه وان فارقه بما اوجبه ما ذكرناه هذا وقد قيل ان سجود السهو
يجب لكل زيادة ونقصان من مطلق وهو الاصول لعدم الدليل الصحيح على الوجوب فان القائل
غير معلوم الدليل ولا سيما ان ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن بعض اصحابنا عن عبيد بن اسحق عن ابي
عبد الله عليه السلام قال تسجد في السهو في كل زيادة ودخل في النقصان وهذا الرواية ضعيفة بحال
الرواية في كونه قد رواه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في كل زيادة ونقصان وهو لا يثبت له
اذا ثبت حكمه في التسجد في السهو في كل زيادة ونقصان الاول في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
الى هذا في الجواب بالنظر الى ان التسجد في زيادة الركعة ونقصانها كما ذكره في الرواية في كل زيادة ونقصان
لا يقتضيه جعله في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
مضاف الى انه عبارة الولد في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
فلو كان من زاده الركعة لم يجز في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
وفي حقه يراه قال سجد في السهو في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
فليس سجدة واحدة وهو ما لا يثبت له في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
الولد في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
وابن بابويه في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
يونس بعد اخذ في الاحتياط الذي ذكره الولد في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تسجد في السهو في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
فقال اخذ في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
فعبثت بسجدة السهو في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
تركه ما قد رآه في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
مطلقا وقيل بالتفصيل في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
صحيح بل في بعض الروايات في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
ثم سجدة واحدة في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان

ان لم يوجبه

ان لم يوجبه للمعاضة معه قد استغنى عن التكليف بحمل الامام على غير التسليم في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
التصريح بوجوبها بعد التسليم من كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
معدومة في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
عدلت قبل التسليم بها او بعد قال بعد ويدل على ذلك رواية في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
عن ابي بصير في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
لم يوجبه في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
الا شعور عن ابي عبد الله عليه السلام في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
الرواية لا يثبت له في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
المعنى مع انه مثل ما قبله في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
صحيح سليمان بن خالد في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
صحيح عبد الله بن ابي بصير في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
جالس قبل ان يسجد في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
نظر في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
صحيح في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
عدم تطلال الصلوة مع التسليم في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
اما ان لا تطل الصلوة مع التسليم في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
ذلك بطلان الصلوة بالاضطراب مما هو واجب الايمان به كما ذكره في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
وسوء الامسالك على الايمان به كما ذكره في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
قال سجد في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
من تفصيل في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
السهو في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان
الاصحاب السبعة في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان في كل زيادة ونقصان

الحمد لله

باب

اور بعضی

[illegible][illegible]

والبيان

(21)



اقوال

ويستحق اسم صاحبه ولعله لا يخفى مودته على عبد الرحمن العزيم علي ما يحكي عنه في بعض النسخ
 من المودعات واحق الناس بما فيها اولاهم بالميت ولا ادري الوجه في منحه الوالد بعد ان
 لعبارات المتأخرين بذكرها فيها الاموافقه ما استوفوا من غير ان ياتي عن بعض اصحابه
 قاله صلى الله عليه واله للناس بما اوياهم من حب ومحبته ما لم يزلوا في تبادله اذ اقامته
 منها غير واضح وعلى كل حال فقد قيل ان الحكم المذكور في كلام الاصحاب مقطوع به عندكم وفي المسئلة
 بالنسبة على الميت اولاهم بالبراه قاله علماءنا وقد اضربنا لاراقه في الوالي هذا كذا لعل ما سمعتموه
 دعي في الاجتماع ونحوه من الحديث قوله تعالى والاولاد ارحم بعضهم اولى ببعض وهذه الادلة لها غرض
 وتعلل بها في غير ورر وبما خرج شيئا قد ذكر ان يراد بالاولى امس الناس بالميت احما واشد
 به علاقه والامر كما ترى ولا تكلم فيها وحوالها لا يحتمل انما افادتها بالانوار منها بالتكثير
 انما بين وما ورد في بعض الاخبار من السلم على النعمة محمول وفي حسن رزاهه مكره فحصل على النبي
 صلى الله عليه واله لم يعول اللهم عند من عندك لا تعلم منه الخير وانت اعلم اللهم انك انما تحسنا
 فرد في احسانه وتقبل منه وان كان شيئا فاغفر له فيه وافصح له في قهره واجعله رفقا
 محمد صلى الله عليه واله بك البائس ولعل اللهم ان كان ركبنا فركه وان كان خاطبا فاعف عنه
 تكبر البائس ولعل اللهم لا تحزننا من اجبه ولا تقننا بعده ثم بكى الراعي ونزل عليه السلام
 في عليه واظف في بعض النسخ من بعضه من بعضه صلى الله عليه واله ثم بكى الراعي
 وانصرف وعلى هذا قطع الكلام حامداً وعلى يد مصلية وسال الله عنه ان يحري
 الوالد قد كان احب اليكم في مكان اسي معام عما شيد في كان لا يحكم السن
 انه ولي ذلك والعادر عليه وهو حسن التجاب اليه وكتم الله عنه محمد بن رزاهه
 عامه بلطيم وعفا عن ما به عليه وكتمه وانعوضوه من الدين في كرمه عن هذا الركب ثم بكى الراعي
 انما قد هذا الى ان كان له الامام والمسلح لا يحول الصلاة والحمل والمحمي الركب هكذا في بعض النسخ
 ووجه لما تحمى في رهاه وبلغه ما سمعتموه وسلك ما به من اوله ووجه من رزاهه وسلك ما به من اوله
 ثم عفا عنه وحمله في رهاه من رزاهه وسلك ما به من اوله ووجه من رزاهه وسلك ما به من اوله
 ام العادر عن رزاهه صلى الله عليه واله ثم بكى الراعي ونزل عليه السلام
 وسلك ما به من اوله وسلك ما به من اوله وسلك ما به من اوله وسلك ما به من اوله
 عفا عنه رزاهه صلى الله عليه واله ثم بكى الراعي ونزل عليه السلام
 وسلك ما به من اوله وسلك ما به من اوله وسلك ما به من اوله وسلك ما به من اوله

باعت صاغة
 بغير حجة
 المصنف مقفراً عليه
 ارام الله ايام قوايين
 وانتم علينا من جليل
 عوايدنا على ما نبينا
 قد يربو بالاجابة جدير
 وقد تحسنت على قدر الجهد
 والطاقة في اوقات سعة
 واما من قبلها من يتو
 شتموا الى الله عز وجل
 ستم الف تائبين على
 رعد الصلوات والنفقة
 وقابلوا بالصلوة والنفقة
 على ما ينبغي ان يكون

باعت صاغة
 بغير حجة
 المصنف مقفراً عليه
 ارام الله ايام قوايين
 وانتم علينا من جليل
 عوايدنا على ما نبينا
 قد يربو بالاجابة جدير
 وقد تحسنت على قدر الجهد
 والطاقة في اوقات سعة
 واما من قبلها من يتو
 شتموا الى الله عز وجل
 ستم الف تائبين على
 رعد الصلوات والنفقة
 وقابلوا بالصلوة والنفقة
 على ما ينبغي ان يكون



